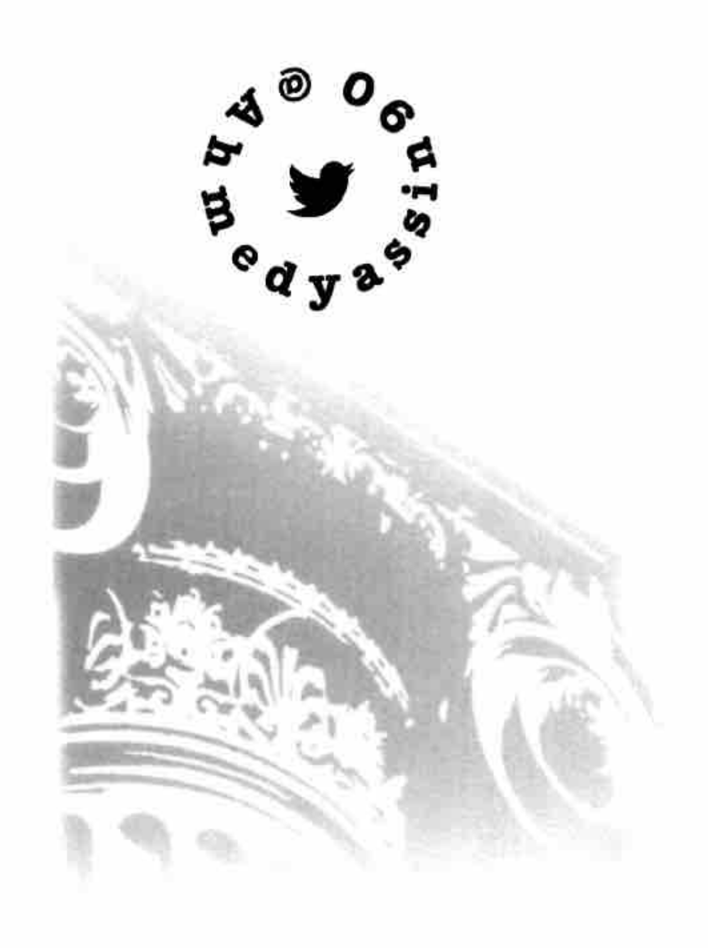
الجـــذور الشرقية للحضارة الغربية

تصوير

أحمد ياسين



مكتبة الشروق الدولية



الجــذور الشرقية للحضارة الغربية

هذه ترجمة لكتاب :

THE EASTERN ORIGINS OF WESTERN CIVILISATION

John M. Hobson

First published 2004

Printed in the United Kingdom at the University Press, Cambridge

الطبعـــة الأولى

١٤٢٧ هـ ـ يوليه ٢٠٠٦ م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسي ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

الجــذور الشرقية للحضارة الغربية

چون إم . هوبسون

ترجمـــة : منـــال قابيـــل

تصوير

أحمد ياسين



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية

الفهرسة أثناء النشر

(بطاقة فهرسة)

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

هوبسون، چون إم

الجذور الشرقية للحضارة الغربية / چون إم. هوبسون؛ ترجمة: منال قابيل

ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦ .

٤١٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤سم.

تدمك : 5 -1659-09 -977

١ - الاستشراق والمستشرقون

٢ - الحضارة الغربية

أ - العنوان ٩٥٠,٠٧٢

رقم الإيداع ١٣٦٥٤ /٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. - 977-09-1659-5

الفهـــرس

الموضوع **الصفحة**

الجزء الثالث: ١٤٩٢ - ١٨٥٠ م

الغرب كمطور متأخر ومزايا التخلف

العولمة الشرقية وإعادة بناء أوروبا الغربية لتصبح الغرب المتقدم

الجزء الرابع: الخلاصة

الغرب الشرقى مقابل الأسطورة الغربية لمركزية أوروبا

مقدمة

هناك رواية تقليدية روّج لها مؤرخو الغرب فى العالم بأسره . . . عن غرب أصلى نقى . . . عقلانى . . . ليبرالى . . . ديمقراطى . . ذى الحكومات التى لا تتدخل فى الاقتصاد . . . والذى صنع نهضته محليّا ، منذ أيام الإغريق الأولى وحتى اليوم ، وتُباين هذه الرواية التقليدية بين ذلك الغرب المنتصر ، وبين الشرق الاستبدادى . . . اللاعقلانى . . . وكأنه «بيترپان» الذى توقف عقله عن النمو . . . والمتواكل . . . والبدائى . . . أو البربرى . . . وفى تعبير آخر الذى يقع فى درجة بين البشر وحيوانات الغابة .

وطبقًا لتلك الرواية . . . كان على الغرب أن يأخذ بيد الشرق المتخلف لآفاق الحضارة الغربية . . . حتى لو كان ذلك على حساب أراضى الشرق وثرواته ، وإذا لزم على حساب وجوده ذاته . . . سواء كان ذلك الشرق سكان أمريكا الأصليين أو سكان إفريقيا . . . أو آسيا والشرق الأوسط . . .

ويشير هوبسون ـ كما أشار غيره من المؤرخين ـ إلى أن استكشافات أوروپا البحرية فى غرب الكرة الأرضية ، كان الهدف منها الوصول إلى الشرق الأقصى عن طريق الدوران حول الكرة الأرضية ، لجنى الثروات التجارية بعيداً عن نفوذ مسلمى الشرق الأوسط ، حتى تتمكن أوروپا المسيحية من نشر المسيحية فى العالم ، و من تحرير بيت المقدس من الكفار .

ويعود هوبسون بسك مصطلح (التهديد الإسلامى) إلى نشأته فى بداية الألفية الثانية ؛ حيث بدأت أوروپا فى شيطنة الإسلام والمسلمين ، وعلى رأسهم نبى

الإسلام، الذى وضعه دانتى فى **الكوميديا الإلهية** فى أعماق الجحيم، مع إسهابه وإطنابه فى الإساءة إليه، بكل ما أوتى شاعر إيطاليا الأول من موهبة وخيال، وكراهية، تربت عليها أجيال أوروپا التى تثقفت على شاعرها الملحمى.

يؤكد چون هوبسون على أن الشرق ظل متفوقًا على الغرب حتى مطلع القرن التاسع عشر...

ويضرب مثالين صارخين لأسلوب الغرب.. المثال الأول فى الصين.. عندما عانت بريطانيا من عجز مبادلاتها التجارية مع الصين. فما كان منها إلا أن صدَّرت الأفيون للصينيين. فلما صادرته الحكومة الصينية. تدخلت القوات العسكرية البريطانية لفرض بيعه، ومطالبة بتعويض عن المصادرة، وساندتها فى ذلك القوات الأمريكية.. فكان ذلك ـ فى منتصف القرن التاسع عشر ـ بداية التحالف الأنجلو أمريكى.

والمثال الثانى فى الهند.. حيث دمرت بريطانيا صناعة النسيج الهندية، لتنقلب الكفة، وتصبح الهند مستوردة للنسيج البريطانى، بعد أن كانت مصدرة للأسواق العالمية ومنها البريطانية.

يقدم هوبسون روايته المناقضة للرواية التقليدية لنهضة الغرب ... والتى يخلص منها إلى أن نهضة الغرب ذات جذور شرقية.. قامت على عوامل مخالفة لتلك التى تأسست عليها الرواية التقليدية ... والتى تنفى عن الشرق أى مساهمة فى نهضة الغرب.

ويرى هوبسون أن مؤرخى الغرب أعدوا لكل إنجاز وسبق شرقى «الفقرة» المناسبة لدحضه.. فهناك «الفقرة الصينية»، وهناك «الفقرة اليابانية»، وهناك «الفقرة الشرق أوسطية أو الإسلامية»...

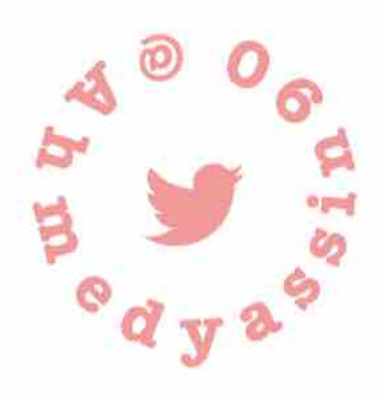
كما يتطرق هوبسون للأساس الأيديولوچى لإمپريالية الغرب.. سواء كان ذلك

عبر تأويل انتقائى للكتاب المقدس، وفكرة شعب الله المختار، ولعنة كنعان الذى عليه أن يكون عبد العبيد لإخوته، أو كان ذلك من الداروينية الشاملة. . . ذلك الأساس الذى مزج بطريقة فريدة بين المقدس والعلمانى فى المقولة الشهيرة: «المسيح هو التجارة الحرة. . . والتجارة الحرة هى المسيح. . .».

* * *

و**جون هوبسون**، مؤلف هذا الكتاب، هو أستاذ بريطانى، شارك فى تحرير كتاب **«التاريخ الاجتماعى للعلاقات الدولية»** (٢٠٠٢م)، وكَتَب **«الدولة والعلاقات الدولية»** (٢٠٠٠م)، و**«ثروات الأمم»** (١٩٩٧م)، وشارك فى كتابة **« الدول والتنمية الاقتصادية»** (١٩٩٥م)، وتشكل كتبه مواد للدراسة فى السياسات والعلاقات الدولية، فى جامعة شيفيلد.

عادل المعلم


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

• اكتشاف الغرب الشرقى

مناقضة أسطورة مركزية أوروبا
والغرب النقى العريق

إن التاريخ لايمكن كتابته كما لو كان ينتمى إلى جماعة واحدة [من الناس]. والحضارة تم بناؤها تدريجيًا نتيجة مساهمات إحدى [الجماعات] فى وقت ما، وجماعات أخرى فى أوقات أخرى. فعندما يتم عزو الحضارة جلها إلى [الأوروبيين]، يتشابه الادعاء مع ما يمكن أن يسمعه أى عالم أنثروبولوچيا فى يوم من الأيام من القبائل البدائية ـ فهم فقط يسردون تاريخهم، لأنهم يؤمنون أيضًا أن كل ما هو مهم فى العالم يبدأ وينتهى بهم. إننا نبتسم عندما تقال هذه الآراء [من قبل القبائل البدائية]، إلا أننا علينا توجيه هذه السخرية لأنفسنا بنفس الطريقة. إن الفكر المحلى قد يعيد كتابة التاريخ ويبرز فقط إنجازات الجماعة التى ينتمى إليها المؤرخ، إلا أن ذلك يظل فى النهاية فكرًا محليًا.

روث بينيدكت

لقد علمونا داخل الفصول المدرسية وخارجها، أنه يوجد كيان يسمى

الغرب، وأننا يمكننا أن نفكر فى هذا الغرب بصفته مجتمعًا وحضارة مستقلة عن مجتمعات وحضارات أخرى [مثل الشرق] ومعارضة لها.

ويبلغ الأمر أن كثيرًا منا شب وكبر معتقدًا أن هذا الغرب له سلسلة نسب [مستقلة بذاتها]. تبعًا لهذا النسب أنجبت اليونان القديمة روما، وتولد عن روما أوروبا المسيحية، وأنجبت أوروبا المسيحية عصر النهضة، وأنجب عصر النهضة عصر التنوير، وانجب التنوير الديمقراطية السياسية والثورة الصناعية. إن مزج الصناعة بالديمقراطية أثمر بدوره الولايات المتحدة التى جسدت حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة.. فى ذلك تضليل، أولاً لأنه يحول التاريخ إلى قصة نجاح أخلاقى، وإلى سباق فى الزمن يسلم خلاله كل متسابق [غربى] شعلة الحرية إلى من يتبعه. ويتحول التاريخ بالتالى إلى حكاية عن تعزيز الفضيلة وعن كيفية تغلّب الفضيلة [الغرب] على الأشرار [الشرق].

إريك وولف

يفترض أغلبنا بشكل طبيعى أن الشرق والغرب هما ـ وكانا دائمًا ـ كيانان منفصلان ومختلفان. كما أننا نعتقد بصفة عامة أن الغرب «الاستقلالى» أو «النقى العريق» هو الذى مهد لخلق العالم الحديث، أو على الأقل هذا ما تعلّمه كثير منا فى المدارس أو الجامعات.

نحن نفترض بشكل نمطى أن الغرب القديم ظهر على قمة العالم حوالى عام ١٤٩٢م (تذكر كريستوفر كولومبوس) وذلك بفضل عقلانيته العلمية المبدعة والمتفردة، وقلقه المنطقى، وخصائصه التقدمية/ الديمقراطية.

ومن هنا تأتى النظرة التقليدية السائدة بأن الأوروبيين ينتشرون إلى الخارج فاتحين الشرق والغرب الأقصى، فى نفس الوقت الذى يُرْسون فيه مسارات الرأسمالية، والتى يمكن بها نقل العالم كله من أنياب الحرمان والبؤس إلى نور الحداثة البرّاق، وبالتالى فإنه يبدو أمرًا طبيعيًا، أو مُسلمًا به للغالبية العظمى منا، دمج قصة تاريخ العالم فى نهضة وانتصاره الغرب .

هذا الرأى التقليدى يمكن أن يطلق عليه «المركزية الأوروپية»، ففى أعماقه تكمن فكرة أن الغرب يستحق بجدارة شغل البؤرة المركزية لتاريخ العالم المتقدم بماضيه وحاضره. ولكن هل يستحق الغرب فعلاً هذه المكانة ؟

الادعاء الأساسى لهذا الكتاب، هو أن هذا الرأى المألوف ـ والجذاب بشكل محبط ـ حول مركزية أوروپا، هو رأى خاطئ لعدة أسباب، ليس أقلها أن الغرب والشرق كانا متصلين بشكل أساسى ودائم من خلال العولمة منذ عام ٥٠٠م. وأكثر أهمية، مع فارق التشبيه، يبرهن «مارتن بيرنال» على أن الحضارة اليونانية القديمة كانت بالفعل مأخوذة بشكل دال من مصر القديمة[١]. وعلى نفس النسق، يناقش هذا الكتاب قيام الشرق (الذى كان أكثر تقدمًا من الغرب طوال الفترة بين عامى ٥٠٠و١٨٠٠م)، بدور مهم فى تمكين الحضارة الغربية الحديثة من نهضتها، ومن أجل هذا السبب أحاول استبدال مفهوم الغرب الشرقى بالغرب الاستقلالى ، أو النقى العريق.

فالشرق جعل نهضة الغرب ممكنة من خلال عمليتين رئيسيتين:

النشر [لمعارف الشرق وأفكاره واختراعاته] / الاستيعاب، والاستيلاء [من جانب الغرب].

فأولاً : خلق الشرقيون اقتصادًا عالميًا وشبكة اتصالات عالمية بعد عام ٥٠٠م، نشرت فى الغرب أكثر «الموارد الفكرية» الشرقية تقدمًا (مثل الأفكار الشرقية والمؤسسات والتكنولوچيا)، حيث تم استيعابها بعد ذلك فيما أطلق عليه العولمة الشرقية.

وثانيًا : قاد الاستعمار الغربى الأوروپيين بعد عام ١٤٩٢م إلى الاستيلاء على كل أشكال الموارد الاقتصادية الشرقية لتمكين نهضة الغرب .

باختصار ، لم يمهد الغرب لنهضته بشكل مستقل عن المساهمة الشرقية، حيث لم يكن ممكنًا أن يحقق نهضته دون مشاركة الشرق .

ومن هنا، فإن مهمة هذا الكتاب هى رصد إسهامات الشرق المتعددة التى أدت إلى تقدم ما أسميه بالغرب الشرقى .

يغذى هذا الكتاب الجدال بين فكرتى مركزية أوروبا وعدم مركزيتها. فخلال سنوات قليلة مضت، ادعت مجموعة من الأساتذة أن النظريات المتعارف عليها لتقدم الغرب: الماركسية / نظرية أنظمة العالم، الليبرالية والفيبريانية(*) كلها أوروبية المركز[2]، ويفترض الجميع أن الغرب القديم «حققها من تلقاء ذاته» نتيجة لفضائله وخصائصه المتأصلة والسامية. وتفترض وجهة النظر هذه أن أوروبا نمت بشكل مستقل عن طريق منطق حديدى من الحلول الذاتية. وبالتالى تفترض هذه النظريات أن ارتقاء العالم الحديث يمكن تناوله باعتباره قصة نهوض الغرب وانتصاره.

ومن المهم ذكر أن خطاب مركزية أوروبا يتم مؤخراً إحياؤه أو إعادة إنعاشه، خاصة مع نشر كتاب «ثراء وفقر الأمم» لمؤلفه «ديفيد لاندز» عام ١٩٩٨م[3]، وهو الكتاب الذى يرجع ضمنيًا إلى كتاب انتصار الغرب لـ «جون روبرتس»[4].

فكتاب «لاندز» بصفة خاصة، يوجه هجومًا انفعاليًا وبازدراء ضد بعض التحليلات الحديثة التى تعارض فكرة مركزية أوروبا. ويبدو أن الخدمة الكبرى التى قام بها «لاندز» هى مساهمته فى تحويل الحوار النظرى القديم بين الماركسية / نظرية أنظمة العالم، والليبرالية الفيبريانية إلى حوار جديد حول «مركزية أوروبا» مقابل «عدم مركزية أوروبا» وهنا ـ فيما يبدو لى ـ يكمن النشاط الفكرى الحقيقى.

ومن المثير للجدل، أن الحوار القديم يبدو كما لو كان «لا حوار»؛ مع العلم بأن كل هذه المداخل تبدو تنويعات ضئيلة ودقيقة على نفس موضوع المركزية الأوروبية. وبالتالى يشارك هذا الكتاب فى هذا الحوار الجديد، ويجيب عن كل واحد من الادعاءات الرئيسية للاتجاه السائد بمركزية أوروبا، مقترحًا فى نفس الوقت أطروحات بديلة.

قد يمكن الرد، مع ذلك، بأن إطار «مركزية أوروبا مقابل عدم مركزيتها» والذى ينتهجه هذا الكتاب يعتبر تبسيطًا مبالغًا فيه، وهو فى حد ذاته «لا حوار». إن افتراض نوع من الصراع المانوى(**) بين عقيدتين مترابطتين يعتبر إشكاليًا بشكل أساسى؛ حيث

(*) نسبة إلى ماكس فيبر.

(**) المانوى أحد أتباع مانى الفارسى الذى دعا إلى الإيمان بعقيدة قوامها الصراع بين النور والظلام ـ المترجمة.

يمكن الادعاء بعدم وجود نموذج مترابط يسمى «المركزية الأوروبية» بالفعل، إنى أعتقد أنه من الخطأ افتراض أن غالبية المفكرين يحاربون للدفاع بصراحة عن رؤية غربية «انتصارية» لمركزية أوروبا.

فبينما يربط البعض أنفسهم بوضوح بمركزية أوروبا (مثل «لاندز» و«روبرتس»)، فالغالبية لا تفعل ذلك. ومع ذلك فإنى أعتقد بشدة أن المركزية الأوروبية تصب فى جميع الرؤى السائدة لنهضة الغرب، حتى لو كان ذلك يحدث غالبًا دون وعى الباحث (انظر القسم الآتى) وبالتالى، أعتقد أنه من المنطقى أن أطور رؤيتى الخاصة وذلك بتقديم تقييم نقدى لادعاءات مركزية أوروبا العديدة.

يختلف الطرح الرئيسى لهذا الكتاب مع أحد الاقتراحات الأساسية لفكرة المركزية الأوروبية، والتى تقول بأن الشرق كان متفرجًا سلبيًا على قصة تطور تاريخ العالم، كما كان ضحية، أو بمثابة المتكأ للقوة الغربية، وبالتالى يجوز منطقيًا تهميشه فى تاريخ التطور العالمى. ورغم أن هذا الطرح يختلف فى أشكال كثيرة عن كتاب «فيليب فرناندز أرمستو»: «الألفية ـ Millenium» إلا أننى أشاركه اعتقاده المؤكد بأنه: لدى كتابة تاريخ العالم، تطلب الحواف أحيانًا اهتمامًا أكثر من العواصم.

إن جانبًا من مهمة هذا الكتاب هو رد الاعتبار لما تم إغفاله من أماكن غالبًا ما تم تجاهلها بصفتها هامشية، وشعوب مهمشة لكونها أدنى، وأشخاص تتم إحالتهم إلى أجزاء وحواش(٥).

أو فى إطار أضيق، وكما أوضح «دبليو ـ إى ـ بى ـ دو بوا» فى مقدمة كتابه المهم، «أفريقيا فى تاريخ العالم»:

لقد بذل بهذا جهدًا دءوبًا لتبرير العبودية السوداء، وذلك بإسقاط أفريقيا من تاريخ العالم، حتى أصبح مقبولاً، بشكل عام، إمكانية كتابة التاريخ دون ذكر الشعوب السوداء.. لذلك فإنى أسعى فى هذا الكتاب إلى تذكير القراء.. بأهمية الدور الذى لعبته أفريقيا فى تاريخ البشرية، فى الماضى والحاضر(٦).

وبنفس الطريقة، فإن ادعائى الرئيسى فى هذا الكتاب أن إنكار مركزية أوروبا لدور الشرق، وإسقاطه من عملية النهضة الغربية، هو أمر غير ملائم تمامًا، ليس فقط لأننا نستقبل وجهة نظر مشوهة عن نهضة الغرب، وإنما أيضًا فى نفس الوقت، لأننا نتعلم

القليل عن الشرق، باستثناء أنه سلبى، أو أنه مياه راكدة فى التيار الرئيسى لتاريخ العالم الغربى.

يشكل تهميش الشرق صمتًا له مغزاه؛ لأنه يحجب ثلاث نقاط رئيسية :

الأولى: أن الشرق قاد بإيجابية تنمية اقتصاده المادى بعد عام ٥٠٠ م.

الثانية: أن الشرق شكّل الاقتصاد العالمى وحافظ عليه بعد عام ٥٠٠ م.

الثالثة والأهم: أن الشرق ساهم بشكل مهم وإيجابى فى نهضة الغرب عن طريق قيادته، وتوصيله لكثير من الموارد الفكرية (مثل التكنولوچيا ـ المؤسسات ـ الأفكار) إلى أوروپا.

لذلك نحن فى حاجة إلى إحياء كل من تاريخ ديناميكية الاقتصاد فى الشرق، والدور الحيوى الذى لعبه الشرق فى نهضة الغرب. مع ذلك ـ وكما سنرى لاحقًا ـ لا يعنى هذا أن الغرب كان مستقبلاً سلبيًا للموارد الشرقية. فقد لعب الأوروپيون دوراً إيجابيًا فى تشكيل مصيرهم (خاصة من خلال بناء هوية جماعية متغيرة، والتى شكلت جزئيًا اتجاه التنمية الاقتصادية والسياسية لأوروپا).

فالخلاصة إذن، أن هذين الادعاءين المترابطين ـ الفاعلية الشرقية، واستيعاب الموارد الاقتصادية الشرقية المتقدمة عبر العولمة الشرقية من ناحية، مع الهوية/ الفعالية الغربية، والاستيلاء الغربى على الموارد الشرقية من ناحية أخرى ـ يشكلان اكتشاف القصة المفقودة لنهضة الغرب الشرقى.

وجدير بالذكر فى هذا السياق أن النظرة الغربية العامة لعدم أهمية الشرق، وأعلوية أوروپا، تدعمها أو «تؤكدها» خريطة العالم المركاتورية(*).

فهذه الخريطة توجد فى كل مكان ـ من أطلس العالم، مروراً بحوائط المدارس وحتى وكالات السفر.

تبلغ مساحة الأرض فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية ضعف النصف الشمالى. ومع ذلك، نجد فى طريقة المركاتور أن مساحة أرض الشمال تحتل ثلثى الخريطة بينما

(*) المركاتور: طريقة فى رسم الخرائط تُمثل فيها خطوط الطول والعرض بخطوط مستقيمة لا منحنية.

مساحة أرض الجنوب تمثل فقط الثلث . وهكذا، بينما تمثل إسكنديناڤيا ثلث حجم الهند فإن المساحة المخصصة لهما على الخريطة واحدة . وتبدو جرينلاند ضعف حجم الصين رغم أن الصين تمثل أربعة أضعاف حجم جرينلاند . ومن أجل تصحيح ما رآه تفضيلاً عنصريًا لصالح أوروپا، قدم «آرنو پيترز» عام ١٩٧٤م إسقاطًا ـ سُمى باسمه ـ يهدف إلى تمثيل بلدان العالم تبعًا للمساحة التى تشغلها بالفعل، وفيه نجد الجنوب يبدو أكبر كثيرًا بينما تبدو أوروپا أقل بشكل واضح. ورغم عدم وجود خريطة للعالم تخلو من الأخطاء، إلا أن تمثيله يخلو من التشويه الضمنى لمركزية أوروپا الذى نجده فى طريقة المركاتور. ومما لا يدعو للدهشة، أن حدثت عاصفة سياسية عند ظهور إسقاط «پيترز» لأول مرة، فكما يشير «مارشال هودچسون»، بشكل مفهوم «يتمسك الأوروپيون بإسقاط [المركاتور] الذى يتملقهم بشكل واضح»[(٧)].

يحاول هذا الكتاب تصحيح نظرتنا لتاريخ العالم بنفس الطريقة التى يسعى إسقاطُ «پيترز» عن طريقها إلى تصحيح نظرتنا إلى جغرافيا العالم، وذلك بالكشف عن الأهمية النسبية للشرق مقابل الغرب .

وبشكل أكثر تحديداً، قمت بتقديم صورة لهذا الإسقاط (المعروف باسم Hobo Dyer) فى بداية هذا الفصل، بعد إعادة رسمه من أجل وضع الصين فى المركز، نظراً لدورها المحورى فى ارتقاء الغرب .

وليس بأقل أهمية، أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروپا تحتلان الآن وبشكل مناسب، الهوامش المصغرة التى كان يحتلها أقصى الشمال الشرقى، وأقصى الشمال الغربى على التوالى. وبينما تحتل أفريقيا أيضًا الغرب الأقصى نجد أن حجمها المُحَسَّن يصحح من وضعها المهمش فى نموذج مركزية أوروپا .

ويتواصل هذا الفصل فى جزءين :

الجزء الأول يتتبع باختصار نشأة خطاب مركزية أوروپا مثلما ظهر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ثم يبين كيف أن التفسيرات الرئيسية لتقدم الغرب، والتى توجد خصوصًا فى أعمال كارل ماركس وماكس ڤيبر، أصبحت متأصلة فى ذلك الخطاب. ويعرض الجزء الثانى، باختصار، لحجتى ذات الشقين كمعالجة لفكرة مركزية أوروپا المسيطرة على تفسيرات الاتجاه السائد.

بناء أسس مركزية أوروبا /

أساسات الاستشراق للنظريات السائدة عن نهضة الغرب

- **نشأة الهوية الأوروبية وخلق فكرة مركزية أوروبا / الاستشراق**

فى عام ١٩٧٨م، سك «إدوارد سعيد» لفظ الاستشراق الشهير، وللحق كان عدد من الكتّاب يفكرون بالفعل فى هذا الاتجاه أمثال «ڤيكتور كيرنان» و«مارشال هودچسون» و«بريان ترنر»(٨).

الاستشراق أو المركزية الأوروبية (أنا أستخدم اللفظين بالتبادل على مدار الكتاب) هى رؤية للعالم تؤكد على أعلوية الغرب المتأصلة على الشرق.

بصفة خاصة، يبنى الاستشراق صورة دائمة للغرب الأعلى (الأنا) والتى يتم تعريفها سلبيًا مقابل (الآخر) المتخيل بنفس الدرجة ـ الشرق المتخلف والأدنى.

وكما يتعرض الفصل العاشر بالتفصيل، أصبحت هذه الصورة الاستقطابية والأساسية واضحة تمامًا فى الخيال الأوروبى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ما هى إذن تلك الصفات المحددة التى تخيل الغرب «نفسه» على أساسها أعلى من «الآخر» الشرقى؟

بين عامى ١٧٠٠و ١٨٥٠م قسَّم الخيال الأوروبى، أو بشكل أدق: أجبر العالم على الانقسام، إلى معسكرين متعارضين جذريًا: الغرب والشرق (أو الغرب والآخرين).

فى هذا المفهوم الجديد، أصبح الغرب مُتَخيلاً أعلى من الشرق، وأصبحت القيم المتخيلة للشرق المتدنى نقيضًا للقيم العقلانية الغربية.

وكان الغرب ـ بصفة خاصة ـ متخيلاً وكأنه مبارك بفضائله المتأصلة فيه: فهو عقلانى، مجتهد، منتج، مضحٍّ، مقتصد، ديمقراطى ـ ليبرالى، أمين، أبوى وناضج، متقدم، مبدع، نشيط، مستقل، تقدمى، وديناميكى. أما الشرق فكان يُقدم كالآخر المقابل للغرب:

لا عقلانى، اعتباطى، كسول، غير منتج، متساهل، غريب، وفى نفس الوقت مغو، مشوَش، مستبد، فاسد، طفولى وغير ناضج، متخلف، مقلد، سلبى، تابع، راكدُ لا يتغير.

وللتعبير عن ذلك بطريقة أخرى، يمكن القول إنه تم تعريف الغرب بسلسلة من الحضور التقدمى، والشرق بسلسلة من الغيابات فى الغياهب.

ومن الأهمية بمكان، أن عملية إعادة التخيل هذه دعمت أن الغرب كان دائمًا متفوقًا (ومن ذلك التخيل تم استقراء تفوق الغرب منذ زمن بعيد يذهب إلى عصر اليونان القديمة).

جدول (١ ـ ١) البناء الاستشراقى والأبوى «للغرب مقابل الشرق».

الغرب الديناميكى	الشرق الذى لا يتغير
مخترع، مبدع، فاعل	مقلد، جاهل، سلبى
عقلانى	لا عقلانى
علمى	مؤمن بالخرافات والطقوس
منضبط، منظم	كسول، مشوش/ غريب الأطوار، فطرى
منضبط النفس، عاقل، حساس	أحمق، عاطفى
ذو توجه عقلى	ذو توجه جسدى، غريب ومُغْوٍ
أبوى، مستقل، علمى	طفولى، تابع، غير عملى
حر، ديمقراطى، متسامح، أمين	مُستَعبد، مستبد، غير متسامح، فاسد
متحضر	متوحش/ غير متمدن
متقدم معنويًا واقتصاديًا	متأخر معنويًا وراكد اقتصاديًا

فقد زعم الغرب تمتعه بديناميكية القيم الديمقراطية والليبرالية التقدمية والأعراف العقلانية منذ البداية، والتى أنتجت بدورها الفرد العقلانى الذى مكنته حياته المزدهرة من النمو الاقتصادى والتقدم المحتوم نحو ضوء الحداثة الرأسمالية المبهر ودفئها.

وبالمقابل، تم تصنيف الشرق باستمرار على أنه الأدنى، بزعم تمسكه بالقيم الاستبدادية والأعراف اللاعقلانية، يعنى هذا أنه فى قلب الظلمة الحالكة، قامت جماعية قاسية بخنق الفرد العقلانى عند الميلاد، مما جعل من الركود الاقتصادى والعبودية قدره الأبدى.

شكل هذا الجدل أساس نظرية الطغيان الشرقى ونظرية «پيترپان» حول الشرق، والتى نقلت صورة أبدية «للغرب الديناميكى» مقابل «الشرق الذى لا يتغير» (انظر الجدول ١ ـ ١).

من الصعوبة إغفال أن هذا الثنائى المتناقض يمثل بالتحديد نفس النوعية التى تشكل الهوية الأبوية المؤلفة للرجولة والأنوثة ـ مما يعنى أن الغرب الحديث مماثل لتركيب الرجل، والشرق مشابه للمرأة المتخيلة.

وليس هذا بمصادفة، لأنه فى الفترة التى أعقبت عام ١٧٠٠م، تم بناء الهوية الغربية كهوية أبوية وقوية، بينما تخيل الشرق فى نفس الوقت كامرأة ـ بصفتها ضعيفة وقليلة الحيلة ـ وأدى هذا إلى أن يتمثل الاستشراق آسيا «مستلقية فى سلبية فى انتظار بوناپرت» فهو الوحيد الذى يستطيع تحريرها من وضعها العبودى (عملية التحرير، التى لُقبت فيما بعد بـ«عبء الرجل الأبيض»)(*).

وترجع الأهمية الحيوية لهذه النظرية إلى أن تصنيف الشرق على أنه غريب ومغر وغاو، وفوق ذلك سلبى ـ أى عدم اتخاذه أى مبادرة طوعية من أجل التنمية ـ أدى إلى توفير الأساس المنطقى الذاتى والصريح الذى يعطى الشرعية للتدخل الإمپريالى الغربى والسيطرة على الشرق.

إلا أن هذه لم تكن فقط فكرة لإجازة الإمپريالية وإخضاع الشرق، حيث إن تصوير الشرق أو تخيله بوصفه المقابل السلبى للغرب لم يكن إلا خطوة مباشرة ومُختصرة فى طريق طرح فكرة أن الغرب كان قادراً بمفرده على قيادة التنمية التقدمية بشكل مستقل. وبالفعل، فناتج الثورة الفكرية الأوروپية خلق صورة الفاعل الأوروپى الإيجابى والمفعول به الشرقى السلبى فى تاريخ العالم. فضلاً عن ذلك، سار التاريخ الأوروپى بخط زمانى تقدمى، بينما صُوِّر الشرق بأنه محكوم بدورات رجعية من الجمود.

(*) كانت تلك الأيديولوچية التى أسس عليها الغرب استعماره لدول العالم المختلفة، عبء الرجل الأبيض، أو حمل الرجل الأبيض، وذلك لتقديم قيمه وحضارته للعالم، وزاد لقب جديد بالنسبة للولايات المتحدة: القدر المبين، أى قدرها لقيادة العالم نحو الخير والحضارة، كما تراهما الولايات المتحدة ـ المترجمة.

يحتوى هذا المنهاج، بصفة خاصة داخل خطاب مركزية أوروبا، على نوع من «نظام التفرقة الفكرية» حيث الغرب كان هو الأسمى دائمًا، فى الحاضر وفى الماضى، وكان معزولاً عن الشرق الأقل منزلة . أو كما جاء فى جملة «روديارد كيپلينج» اللبقة: «أوه . . . إن الشرق شرق والغرب غرب، ولا يمكن أن يلتقى الاثنان» .

وكان هذا مهمًا بالتحديد؛ لأنه حصّن الغرب ضد الاعتراف بالتأثير الإيجابى للشرق عليه، على مدار العصور، وبالتالى، تضمن فكرة أن الغرب قاد عملية التنمية الخاصة به فى ظل غياب تام للمساعدة الشرقية منذ عهد اليونان القديمة .

وهنا، ما هى إلا خطوة لادعاء أن تاريخ العالم يمكن سرده فقط بصفته قصة ريادة الغرب وانتصاره منذ البداية . ومن ثم نشأت أسطورة الغرب النقى العريق : تمكن الأوروپيون من خلال أعلويتهم الأصيلة، وعقلانيتهم، وخصائصهم الاجتماعية الديمقراطية، من تمهيد طريق تقدمهم فى ظل غياب المساعدة الشرقية، وبالتالى كان تقدمهم الباهر نحو الرأسمالية الحديثة شيئًا لازمًا .

وليس من قبيل المصادفة فى شىء أن بزغت العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر فى الوقت الذى بلغت فيه عملية إعادة تخيل الهوية الغربية ذروتها ـ فعند ذلك كان الأوروپيون قد قسموا العالم فكريًا إلى قسمين متناقضين ـ ولكن بدلاً من توجيه النقد إلى هذا التقسيم الاستشراقى ، والجوهرى للغرب مقابل الشرق، قام علماء الاجتماع الغربيون منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن ليس فقط بقبول هذا التقسيم المتناقض كحقيقة مفروغ منها، وإنما قاموا بتضمينه فى نظرياتهم حول نهضة الغرب وأصول الرأسمالية الحديثة . كيف حدث هذا ؟

بصفة عامة، وكما تشير مقولة «إريك وولف» (المذكورة فى بداية هذا الفصل)(٩)، نستطيع أن نكتشف داخل التيار الرئيسى للنظريات غائية انتصار كامنة ـ وقد تظهر فى بعض الأحيان بوضوح ـ يتجه فيها تاريخ الإنسانية بشكل حتمى إلى الحداثة الرأسمالية محطة النهاية الغربية .

وهكذا تفترض التفسيرات التقليدية لتاريخ العالم أن هذا كله بدأ مع اليونان القديمة، بالتوجه نحو الثورة الزراعية الأوروبية فى بداية العصور الوسطى، ثم إلى نهضة التجارة بقيادة إيطاليا مع انقضاء الألفية الأولى . وتستمر القصة إلى نهاية

العصور الوسطى، عندما أعادت أوروبا اكتشاف الأفكار اليونانية الخالصة فى عصر النهضة، والتى بدورها امتزجت مع الثورة العلمية والتنوير وبزوغ الديمقراطية، فدفعت أوروبا إلى التصنيع والرأسمالية الحديثة.

فلنختر أى كتاب تقليدى يتحدث عن نهضة العالم الحديث، لنجد الغرب ممثلاً عادة بأنه «التيار الرئيسى للحضارة»، ومتوجًا بخصال «پروميثية»(*) (وذلك من عنوانى كتابين بارزين)(١٠).

وبينما تتم أحيانًا دراسة المجتمعات الشرقية، إلا أنها تظل خارج نطاق الاتجاه السائد للقصة. وإذا تم التعرض للشرق بالمناقشة، فالحالة المتكررة هى مناقشته فى أجزاء منفصلة. وبالتالى، يمكن للمرء أن يركز على الأجزاء التى تتحدث عن الغرب، ويحصل على القصة الأساسية.

ومن ثم تبدو المجتمعات الشرقية ـ بصفة أساسية ـ كجزء جانبى أو هامشى غير ذى أهمية. ولكن ذلك الجزء الجانبى له أهميته، ليس لأنه يقول القليل عن الشرق، وإنما لأنه يصف فقط خصائصه الارتدادية المتأصلة والتى عطلت تقدمه. مرة أخرى، يؤكد ما سبق بشدة على تفوق الغرب، ولماذا لم يكن «انتصار الغرب» إلا أمرًا حتميًا.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين:

الأولى: أن هذه هى إحدى الروايات التى تصور تفوق الغرب منذ البداية.

الثانية: أن قصة ازدهار الغرب وانتصاره هى إحدى تلك القصص التى يمكن سردها دون أى مناقشة للشرق أو «اللاغربى». فمن ناحية، يُنظر إلى أوروبا على أنها مستقلة أو ذاتية التكوين، ومن ناحية أخرى نجدها عقلانية / ديمقراطية تنفرد وحدها بإنجاز التقدم. إن هذا هو ما أشير إليه على أنه المنطق الحديدى للأنوية الأوروپية عن أصالتها، وتدعم وجهتا النظر السابقتان مفهوم الأنوية الأوروپية عن «المعجزة الأوروپية» التى يتم استيعابها كـ«ولادة عذرية».

وبالتالى، تندمج قصة جذور الرأسمالية، (والعولمة) فى نهوض الغرب، حيث تعتبر رواية نهضة الرأسمالية والحضارة الحديثة هى القصة الغربية. فهذا المفهوم

(*) أسطورة إغريقية عن پروميثيوس، والقصد أن الغرب مبدع ـ المترجمة.

بالتحديد هو ما كان فى فكر «روث بينيدكت» عندما قامت بوصف «نظرتنا» إلى تاريخ العالم بأنها نظرة «محلية»[١١] أو كما يعبر عنها «دو بوا»:

كان اعتقاد الرجل الحديث لوقت طويل أن تاريخ أوروپا يغطى التاريخ الأساسى للحضارة، مع استثناءات غير ذات شأن، وإن تقدم الرجل الأبيض «الأوروبى» كان ملازمًا للطريق الأوحد الطبيعى والسوىّ المؤدى إلى أعلى مراتب الثقافة الإنسانية[١٢].

إلا أنه يواجهنا سؤال حائر، هو: كيف أصبحت نوعيات الاستشراق متأصلة داخل الاتجاه السائد لروايات نهضة الغرب. ونتيجة قيام كتّاب آخرين معارضين لفكرة مركزية أوروپا بتفكيك أفكار مجموعة من الأساتذة المعاصرين البارزين[١٣]، فسوف أركز هنا على الكشف عن الأسس الشرقية للنظريات الكلاسيكية لكل من «ماركس» و«ڤيبر». ويعد هذا التركيز منطقيًا؛ لأن أكثر النظريات اللاحقة تم اشتقاقها من «ماركس» وبصفة خاصة من «ڤيبر» بطريقة أو بأخرى.

• الأسس الاستشراقية للماركسية

قد يفكر البعض أن الماركسية لا تلائم قالب الاستشراق، حيث كان «كارل ماركس» من أشد نقاد الرأسمالية الغربية حدة. وفى الحقيقة ميَّز «ماركس» الغرب بصفته الفاعل الإيجابى فى تاريخ العالم التقدمى، ووصم الشرق بأنه ليس إلا مفعولاً به سلبيّا. وخلال هذه العملية، أثبتت نظرية «ماركس» كل الصفات المميزة لمركزية أوروپا فى تاريخ العالم. كيف حدث ذلك؟

لقد افترضت نظرية «كارل ماركس» أن الغرب كان متفردًا، وتمتع بتاريخ تنموى كان غائبًا فى الشرق. وبالفعل، لقد كان «ماركس» واضحًا فى القول بأن الشرق لم يكن له تاريخ تقدمى. ولقد تم تكرار ذلك فى العديد من المنشورات ومقالات الصحف.

فعلى سبيل المثال، كانت الصين «شبه حضارة عفنة تعيش فى بلادة خارج التاريخ»[١٤]. وبالتالى فإن أمل الصين فى التحرير التدريجى أو الانعتاق كان فى حروب الأفيون وغزو الرأسماليين البريطانيين الذين قد يتمكنون من «فتح الصين

المتخلفة» أمام نبض التجارة العالمية الرأسمالية الحيوى[١٥] . كما تم رسم الهند بنفس الفرشاة[١٦] .

ولقد قدم ـ بشهرة واسعة ـ المانيفستو الشيوعى تلك الصيغة، حيث يقال لنا عن البرجوازية الغربية :

تجر الجميع ـ حتى أكثر الأمم همجية ـ إلى الحضارة . . . فهى تدفع الأمم جميعًا ـ مخافة الانقراض ـ إلى تبنى النظام البرجوازى فى الإنتاج، وتجبرهم على إدخال ما تسميه بالحضارة فيهم ليصبحوا هم أنفسهم غربيين . باختصار، تخلق [البرجوازية الغربية] عالمًا على شاكلتها[١٧] .

لم يقتصر طرد «ماركس» الشرق على مقالاته الكثيرة فى الصحف (ليس أقل من ٧٤ مقالاً بين عامى ١٨٤٨ و١٨٦٢م) والعديد من المنشورات، وإنما تم إدراجه أساسًا فى الإطار النظرى لمدخله المادى للتاريخ .

ومن الأهمية البالغة الإشارة هنا إلى مفهومه «للأسلوب الآسيوى فى الإنتاج» الذى تتغيب عنه بشكل ملحوظ «الملكية الخاصة» ومن ثم «صراع الطبقات» المحرك التنموى للتقدم التاريخى . وكما شرح «ماركس» فى «رأس المال»، «أن المنتج المباشر فى آسيا . . يخضع مباشرة للدولة التى تقوم بمراقبتهم كصاحبة الأرض . [وبالتالى] لا توجد ملكية خاصة للأراضى»[١٨] .

وقد كان امتصاص [الدولة لـ] الفائض، وبالتالى الفشل فى إنتاج الفائض لإعادة الاستثمار، «هو مفتاح سر عدم تغير المجتمعات الآسيوية»[١٩] .

باختصار، يرجع ـ جزئيًا ـ فشل الملكية الخاصة وصراع الطبقات فى الظهور، إلى تملك الدولة المستبدة لقوى الإنتاج . وبالتالى، أصاب الركود هذا النظام للملكية العامة للأراضى، لأنه تم استقطاع الإيجارات من المنتجين فى صورة «ضرائب منتزعة منهم ـ غالبًا بطرق قاسية ـ عن طريق دولة طاغية لا ترحم»[٢٠] .

يتناقض هذا المشهد كلية مع الوضع الأوروبى . ففى أوروبا لم تقف الدولة فوق المجتمع إنما اندمجت داخله واتحدت مع الطبقة الاقتصادية المسيطرة وتعاونت معها .

تباعًا، فإن عدم التمكن من سحب الفائض عن طريق الضرائب المرتفعة، جعل الدولة توفر فرصة يستطيع الرأسماليون من خلالها تجميع الفائض (الربح) لإعادة استثماره فى الاقتصاد الرأسمالى .

وبالتالى، تم استيعاب التقدم الاقتصادى بصفته الحامى الوحيد للغرب . ومن ثم، فإن ما نجده فى فهم «ماركس» النظرى للشرق والغرب هو نظرية الطغيان الشرقى (والتى ستجد صداها الشهير فيما بعد فى كتاب الماركسية الجديدة لـ «كارل ڤيتفوجل»)[٢١] .

صحيح أن مفهوم «ماركس» لأسلوب الإنتاج الآسيوى تذبذب بين القوى الخانقة للدولة المستبدة من جهة، والدور المعوق للإنتاج الريفى المشاع من جهة أخرى . أى العاملين حسم ذلك التخلف؟ لا يغير ذلك من إيمان «ماركس» الثابت بأن الشرق لم يكن لديه أفق لتنمية ذاتية تقدمية، وبالتالى يكون إنقاذه ممكنًا فقط عن طريق الإمبريالية الرأسمالية البريطانية .

وليس بأقل أهمية ذكر أن نظرية «ماركس» للتاريخ تردد بإخلاص قصة الاستشراق أو ذاتية مركزية أوروپا .

فى كتابه «الأيديولوچية الألمانية» يتتبع «ماركس» جذور الرأسمالية الحديثة راجعًا إلى اليونان القديمة ـ ينبوع الحضارة (وفى كتاب جروند ريس «النهضة العظمى» يرفض بشكل واضح أهمية مصر القديمة)[٢٢] . بعد ذلك، يروى قصة مركزية أوروپا المعروفة والتى تقول بالتقدم الخطى / الذاتى المفضى إلى أوروپا الإقطاعية، ثم إلى أوروپا الرأسمالية، فالاشتراكية، قبل بلوغ ذروته عند حد الشيوعية[٢٣] . وهكذا ولد الرجل الغربى فى الأصل حرًا، فى ظل «شيوعية بدائية»، ثم بعد مروره بأربع حقب تاريخية تقدمية، قد يحرر نفسه، وكذلك يحرر الآسيوى من خلال صراع الطبقات الثورى .

تمثل البروليتاريا الغربية بالنسبة لماركس ـ «الشعب المختار» للإنسانية، مثلما تمثل البرجوازية الغربية «الشعب المختار» للرأسمالية العالمية .

ولقد عكس «ماركس» التناول الهيجلى الذى أنتج التاريخ الخطى / التقدمى والذى تقدمت خلاله الشعوب الغربية أكثر نحو الحرية، من خلال صراع الطبقات مع توالى كل واحدة من الحقبات التاريخية .

لم يكن ممكنًا حدوث مثل هذا التقدم الخطى فى الشرق، حيث دورات النمو ـ القمع للنظام السياسى الاستبدادى، وأنظمة الإنتاج الريفية الارتدادية ـ لم تفعل سوى مراوحة الخطى.

نجد ضمن هذا المفهوم إنكارًا واضحًا للدور الشرقى. ولإعادة صياغة تناول «ماركس» للاختلاف بين البروليتاريا كـ «طبقة فى حد ذاتها» (تمثل القصور الذاتى والسلبية)، وكـ «طبقة لنفسها» (تمثل ميلاً إيجابيًا نحو التحرر)، فيبدو لديه الشرق «وجود فى حد ذاته» غير قادر ذاتيًا على أن يصبح «وجودًا لنفسه»، وفى المقابل، كان للغرب منذ البداية «وجود لنفسه».

إضافة إلى ذلك، لا يبدو أنها مصادفة أن تأثير «هيجل» على أعمال «ماركس» أدى لأن ينتج هذا الثنائى المزدوج «الغرب التقدمى/ الشرق الارتدادى» لأنه بالنسبة لـ «هيجل» بالتحديد، تعد الروح الأسمى للغرب عبارة عن حرية تقدمية، بينما الروح الأدنى للشرق ارتدادية وتمثل استبدادًا لا يتغير(٢٤). باختصار، بالنسبة لـ «ماركس» كان الغرب دائمًا هو الناقل المنتصر للتقدم التاريخى، والشرق ما هو إلا المستقبل السلبى.

بصفة عامة، يبدو مناسبًا وصف مفهوم «كارل ماركس» بـ«الاستشراق ملونًا بالأحمر»(٢٥). ولا يعنى أى مما سبق أن الماركسية تحتضر، فهى بلا شك تبقى مفيدة ونافذة البصيرة. وإنما نقول إنها كإطار شامل تبقى مطمورة داخل الخطاب الاستشراقى.

• الأسس الاستشراقية للڤيبريانية

لا يوجد مفهوم أكثر وضوحًا للاستشراق مما جاء فى أعمال عالم الاجتماع الألمانى «ماكس ڤيبر». فقد أسَّسَ مفهوم «ڤيبر» على أكثر المسائل الاستشراقية تأثيرًا:

ما الذى فى الغرب بحيث جعل طريقه نحو الرأسمالية الحديثة حتميًا؟ ولماذا كان الشرق مقدرًا له التخلف الاقتصادى بشكل مسبق ؟

إن تلميح «ڤيبر» للاستشراق نجده فى كل من السؤال المبدئى والمنهجية التحليلية التالية له، والتى نشرها من أجل الإجابة عنها .

وكانت وجهة نظر «ڤيبر» أن روح الرأسمالية الحديثة تكمن فى الدرجة العالية والمتفردة من العقلانية التى تتحلى بها، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ، وهى قيم وجدت فقط فى الغرب. ومن هنا وكما يشير «راندال كولينز»:

إن المنطق وراء جدل «ڤيبر» هو أولاً تصوير هذه الصفات، ثم عرض العقبات التى واجهتها والتى كانت حاضرة فعليًا فى جميع المجتمعات فى تاريخ العالم حتى عصور قريبة فى الغرب، وأخيرًا، وعن طريق منهج التحليل المقارن يبين الظروف الاجتماعية المسئولة عن نشأتها [الفريدة] [فى الغرب][٢٦].

ويعد هذا منطقًا استشراقيًا قديمًا، أخذًا فى الاعتبار أن «ڤيبر» قام باختيار - أو نسب - سلسلة من الملامح التقدمية، وزعم انتماءها للغرب.

وقد أكد فى نفس الوقت على غيابها عن الشرق، حيث كفلت مجموعة من المعوقات المـتُخيلة فشله فى التقدم.

يعنى هذا أنه لم يختر بموضوعية الجوانب المهمة التى جعلت نهضة الغرب ممكنة. إنما فى الحقيقة، ما قام به «ڤيبر» هو أنه ألصق هذه الملامح التقدمية بالغرب، مثلما ألصق بالشرق سلسلة من العوائق المتخيلة التى جعلت من فشل الشرق شيئًا يتعذر تجنبه. (وهو زعم أناقشه خلال هذا الكتاب).

تظهر بوضوح الصفة الاستشراقية لقالبه التحليلى فى تصويره للشرق والغرب (كما نرى فى جدول١ ـ ٢).

تأتى المقارنة الهامة هنا بين الجدولين (١ ـ ١)، (١ ـ ٢) التى تؤكد على أن «ڤيبر» قد نقل بإحكام مفاهيم المركزية الأوروبية إلى مركز مفاهيمه الاجتماعية العلمية. ومن ثم نرى الغرب مباركًا بمجموعة فريدة من الهيئات الفكرية التى تميزت بالليبرالية وإباحة النمو، فهذه العوامل التى تتيح فرص النمو، لها تواجد لافت فى الغرب، بينما تغيب عن الشرق[٢٧]. ونجد هنا أن عملية فصل الشرق عن الغرب تبعًا لتواجد مؤسسات (لا عقلانية وعقلانية) يعيد ترديد نظرية «بيتر پان» عن الشرق.

بصفة خاصة، تحتاج المقولتان اللتان وردتا فى نهاية الجدول مزيدًا من التأكيد. أولاً: يلخص «ڤيبر» فى ادعائه الفرق بين الحضارتين، أن الرأسمالية الغربية الحديثة

تتميز بفصل جذرى بين العالمين العام والخاص ، أما فى المجتمع التقليدى (مثل الشرق) فلا وجود لمثل هذا الفصل .

ومن الأهمية الحاسمة أنه فقط عند تواجد هذا الفصل يمكن للعقلانية المنهجية ـ وهى الفكرة المهيمنة على الحداثة ـ أن تسود .

جدول (١ ـ ٢) رأى «ماكس ڤيبر» الاستشراقى فى «الشرق» و«الغرب» : الانقسام «العقلانى» الكبير .

الغرب (الحداثة)	الشرق (التقاليد)
قانون (عام) عقلانى مدخلان لمسك الدفاتر مدن حرة ومستقلة برجوازية حضرية مستقلة دولة عقلانية - قانونية (وديمقراطية) علم عقلانى أخلاقيات پروتستانتية ونشأة الفرد العقلانى **دستور الأعراف الرئيسية للغرب** حضارة مجزأة فى وجود ميزان قوى اجتماعى بين جميع الجماعات والمؤسسات (مثل : نظام متعدد الدول، أو حضارة متعددة القوى) . الفصل بين العالمين العام والخاص (مؤسسات عقلانية) .	قانون (خاص) افتقار إلى المحاسبة العقلانية معسكرات سياسية وإدارية تجّار تحت سيطرة الدولة دولة وراثية (استبداد شرقى) مذهب باطنى ديانات قمعية وهيمنة الجماعية **دستور الأعراف الرئيسية للشرق** حضارة موحدة مع عدم وجود ميزان قوى اجتماعى بين الجماعات والمؤسسات (مثل : نظام القوة الواحدة، أو إمبراطوريات السلطة) اندماج العالمين العام والخاص (مؤسسات لا عقلانية) .

من المفترض أن يصب هذا فى جميع الميادين السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الملمح العام الثانى المميز بين الشرق والغرب هو وجود «ميزان قوى اجتماعى» فى الغرب يغيب عن الشرق . وعادة ما يفرق الڤيبريانيون الجدد فى تحليلاتهم ـ متأثرين بڤيبر ـ بين «الحضارات متعددة القوى» أو نظام تعدد القوى الأوروبية وبين نظم القوة

الواحدة الشرقية، أو «إمبراطوريات السلطة»[٢٨]. وهما في ذلك مثل بعض الماركسيين المنظرين لنظم العالم، وبعض غير الماركسيين[٢٩]، يؤكدون على الدور الحيوي الذي لعبته الصراعات بين الدول في نهضة أوروبا (والذي بحكم «التعريف» لم يحدث في إمبراطوريات القوة الواحدة في الشرق). فهنا تصبح نظرية الاستبداد الشرقي محورية.

لقد تمتع الغرب فقط بميزان غير مستقر من القوى الاجتماعية والمؤسسات بحيث لا يستطيع أي منها الهيمنة[٣٠]. ولم يستطع الحكام الأوروبيون العلمانيون الارتكان على نمط استبدادي. فقد منحوا «القوة والحريات» إلى أفراد في المجتمع المدني، في البداية إلى النبلاء، ثم بعد ذلك إلى البرجوازيين. وحوالي عام ١٥٠٠م كان الحكام متلهفين للترويج للرأسمالية من أجل زيادة عوائد الضرائب لمواجهة التكاليف الباهظة والدائمة للمنافسة الحربية بين الدول.

وفي المقابل، أدت غلبة «أنظمة القوة الواحدة» في الشرق إلى إمبراطوريات سلطوية، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى أن غياب المنافسة الحربية حرر الدولة من ضغط الاضطرار لتغذية تنمية المجتمع. ومن ثم ففي مقابل الإقطاعيات (امتلاك الأراضي بالوراثة) التي منحها الحكام الغربيون للنبلاء قبل عام ١٥٠٠م، كانت طبقة الأشراف الشرقيين مقيدة من قبل الدولة الاستبدادية، أو المالكة الحقيقية التي فرضت حقوق انتفاع (وهي حقوق حالت دون دعم قوة تلك الطبقات). هذا بالإضافة إلى أن البرجوازية الشرقية كانت ترزخ تحت طغيان الدولة أو ملكيتها كما كانت مقيدة بـ «المعسكرات الإدارية» كمقابل لـ«المدن الحرة» التي يزعم وجودها في الغرب فقط.

هذا بالإضافة إلى أن الحكام الأوروبيين كانوا متوازنين مع قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة والبابوية، التي قابلها في الشرق الـ «البابا القيصر Caesaropapism» (حيث تندمج كل المؤسسات الدينية والسياسية معًا).

أخيرًا، بينما أصبح الرجل الغربي مُشبَعًا بـ «قلق فكري» وبأخلاقيات تدعو لتغيير العالم وسيادته، وهو ما يرجع جزئيًا إلى النبض الحيوي للمذهب البروتستانتي، اختنق الرجل الشرقي بديانات قمعية، فرضخ بالتالي لقدرية طويلة الأجل، وبتأقلم

سلبى مع العالم. وهكذا، كانت نهضة الرأسمالية قدراً محتوماً فى الغرب، بنفس القدر الذى كانت به مستحيلة فى الشرق.

وبتلخيص، رغم اختلاف حجة «ڤيبر» عن حجة «ماركس»، فقد عمل الاثنان فى إطار الاستشراق. وتكمن الصلة الواضحة فى الأهمية التى يعطيها الاثنان إلى غياب الطغيان الشرقى فى الغرب من جهة، ومنطق الذاتية المنسوب إلى أوروپا من جهة أخرى.

وعلى ذلك ـ كما نُوه من قبل ـ تبدو هاتان الرؤيتان المتناقضتان إذا ما نظرنا إليهما بعيون معارضة لمركزية أوروپا، كتنويعات رهيفة على نفس موضوع الاستشراق.

ربما تكون النتيجة الأكثر دلالة فى بناء «ماكس ڤيبر» للقالب النظرى لمركزية أوروپا هى أنها نفذت تقريبًا إلى كل تفسيرات مركزية أوروپا فى نهضة الغرب، حتى لو أن كثيراً من الكتّاب المهمين، كما يقول «چيمس بلاوت» يُعرِّفون أنفسهم بصفتهم ليسوا ڤيبريانيين أو مستشرقين(٣١).

لا يمكن أن يشكل ذلك مفاجأة، باعتبار أن جميع كتّاب التيار الرئيسى يبدأون تحليلاتهم بطرح السؤال الڤيبريانى التقليدى وهو: لماذا استطاع الغرب وحده أن ينفذ إلى الرأسمالية الحديثة، بينما قدر للشرق بالمقابل أن يظل فى الفقر؟ عندما يطرح السؤال بهذه الطريقة، تصبح القصة الاستشراقية حتمية؛ لأن السؤال قاد الباحث ـ غالبًا دون قصد ـ إلى نسب الحتمية إلى كل من نهضة الغرب وركود الشرق على السواء.

كيف هذا؟

إن تطبيق المفهوم الاستشراقى لثنائية «فصل الغرب عن الشرق» أمد المفكرين الغربيين بالإجابة التى يتعذر تجنبها: وهى أن الغرب فقط كانت لديه البراعة والصفات التقدمية التى تؤهله للتقدم ـ وهى قيم كان يعتقد غيابها الكامل فى الشرق.

منذ البداية نجد أن الطرح بهذه الطريقة يُحَمِّل السؤال إجابته:

كيف تقدم الغرب البارع والليبرالى التقدمى نحو الرأسمالية الحديثة، كمقابل للشرق القمعى والاستبدادى الذى يكمن قدره الخالد فى الجمود والعبودية؟ بذلك تكون الأسباب الأساسية قد تم استخلاصها مقدمًا فى البحث التاريخى.

إلا أنه قد يمكن الإجابة بأنه من المعقول البدء بالإشارة إلى الوضع الحالى لغرب متقدم وشرق متأخر، ثم البحث فى الماضى «للكشف» عن العوامل التى أدت إلى ذلك .

المشكلة هى أنه عندما نستقرأ مفهوم الشرق المتأخر باستعادة التاريخ، ننزلق فى اتجاه خاطئ: فعند الكشف عن المعوقات العديدة التى شبدت بالشرق إلى الوراء، نجد أن المركزية الأوروپية تنتهى إلى أن تلصق بالشرق «قانونًا حديديًا دائمًا للا ـ تنمية» .

وفوق ذلك، لأن المركزية الأوروپية تشيد بالشرق فقط من خلال نظرة الغرب خلال فترة تقدمه الأخيرة تجاه الرأسمالية الحديثة، فإن أى تقدم تقنى أو اقتصادى قام به الشرق يتم رفضه فوراً بصفته غير مهم .

بالتضاد، إذا أخذنا التفوق الغربى فى الوقت الحالى كحقيقة واقعة، ثم قمنا بتقدير استقرائى لهذا المفهوم من خلال التاريخ، فإن الباحث سوف ينتهى بالضرورة إلى نسب «قانون حديدى دائم للتنمية الذاتية» إلى الغرب .

يصبح كل ذلك إشكاليًا نتيجة الطرح الرئيسى لهذا الكتاب وهو : لم يكن هناك أى حتمية فى نهضة الغرب؛ لأنه بالتحديد لم يكن الغرب بأى حال قريبًا من صفات العبقرية أو التقدم الأخلاقى كما تدعى فكرة مركزية أوروپا .

إذ إنه بدون يد المساعدة من الشرق الأكثر تقدمًا فى الفترة من عام ٥٠٠م إلى عام ١٨٠٠م، لم يكن للغرب أن يتخطى الحدود إلى الحداثة، وبالتالى، فكثير من تفكيرنا الغربى ليس علميًا أو موضوعيًا، إنما هو موجه من خلال وجهة نظر واحدة تعكس بدورها قيم الغرب المتحيزة، التى تحول بالضرورة دون رؤية الباحث للصورة الكاملة[٣٢] . ماذا يحدث إذن عندما نرى العالم من خلال منظور أكثر شمولاً ذى وجهتى نظر ؟

وهم المركزية الأوروپية :

اكتشاف الغرب الشرقى

إن التحيز لمركزية أوروپا وللانتصار المطلق للغرب الذى يميز الاتجاه السائد لنظرياتنا، ليس بالضرورة كافيًا لجعله خطأ .

بالفعل، وكما يقول «ديفيد لاندز»، الأستاذ المنادى بمركزية أوروبا، فإن هناك سببًا وجيهًا لها، وهو أن الغرب وليس الشرق هو الذى حقق النجاح، لذا يدعى أن الأوروبيين هم فقط الذين عرفوا كيف يقودون التقدم نحو الرأسمالية الحديثة. وفقًا لذلك، يرفض «لاندز» التفسير المضاد لمركزية أوروبا باعتباره «فكرة طيبة سليمة سياسيًا»، أو بأنه «كراهية لأوروبا» أو ببساطة «تاريخ سيئ»[٣٣].

إلا أن حجتى الرئيسية هى أن قصته ـ مركزية أوروبا ـ تعتبر إشكالية، ليس لأنها غير سليمة سياسيًا، وإنما لأنها لا تتفق مع ما حدث بالفعل. ويعترض «ديفيد لاندز» بشدة على هذا، فكما جاء فى كتابه الذى ينادى فيه بمركزية أوروبا :

قد تجادل مدرسة ثالثة (قد يدخل فى إطارها هذا الكتاب) فى أن مقولة : الغرب ـ الآخرين [الغرب ـ الشرق] هى ببساطة مضللة. ففى مجرى تاريخ العالم الواسع، تأتى أوروبا متأخرًا لتقفز على منجزات الآخرين السابقة . وهذا غير صحيح بكل وضوح. يبين سجل التاريخ فى الألف عام الأخيرة أن أوروبا (الغرب) كانت بمثابة المحرك الأول للتنمية والحداثة. إن هذا الفهم لا يلتفت إلى القضية الأخلاقية. قد يقول البعض: إن مفهوم مركزية أوروبا هو شىء سيئ بالنسبة لنا، وبالفعل هو شىء سيئ بالنسبة للعالم، ومن ثم يجب تجنبه.

أما بالنسبة لى، فإنى أفضل الحقيقة على التفكير الطيب . فأنا متأكد من أرضية فكرى[٣٤].

إلا أن السجل التاريخى الإمبريقى [القائم على الملاحظة والرصد] الذى أرجع إليه، يكشف عن أنه لأكثر من ألف عام مضت كان الشرق هو المحرك الأول لتنمية العالم .

بينما ينسب المفكرون التقليديون لواء التقدم للقوة العالمية خلال السنوات الألف الأخيرة ـ وبدون استثناء ـ إلى الدول الغربية .

إلا أن المشكلة المباشرة هى أن القوى الغربية بدت وكأن لها السيطرة؛ لأن وجهة نظر مركزية أوروبا عزمت وضع حدود منذ البداية، على وضع اختيار أى قوة شرقية داخل هذا الإطار .

وكما يبين هذا الكتاب، فإن جميع ما يطلق عليهم «القوى الغربية الرائدة» كانوا أدنى مستوى اقتصاديًا وسياسيًا من القوى الآسيوية الرائدة (انظر الفصول الثانى - الرابع - السابع). ولم تستطع أى قوة غربية التفوق على الصين، إلا فى نهاية الفترة، أى حوالى عام ١٨٤٠م.

ومع ذلك، قد يستمر «لاندز» فى الادعاء بأنه حتى لو كان ذلك كله صحيحًا، تظل الحقيقة أن الأوروبيين وحدهم استطاعوا - دون مساعدة - تحقيق التقدم إلى الرأسمالية الحديثة. أو كما يشير «لين وايت»: «شيء واحد مؤكد لدرجة أنه يبدو من الغباء التعبير عنه بألفاظ، وهو أن التكنولوچيا الحديثة، مثلها مثل العلوم الحديثة، يعتبران غربيين بتميز»[٣٥].

إلا أنه كما نوهت من قبل، استطاع الغرب أن يتخطى الحاجز نحو الحداثة عندما ساعدته عملية انتشار الموارد الفكرية الشرقية الأكثر تقدمًا، إلى جانب الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى استيلائه عليها [فيما بعد، عند تمكنه من ذلك].

أعتقد أن نجاح حجتى يقوم على الأدلة الإمپريقية التى أقدمها، أكثر من نجاحها لكونها مجرد «تفكير طيب»، فما هى إذن بعض تلك الحقائق الوضعية التى تدعم رؤيتى البديلة المضادة لمركزية أوروپا؟

فلنأخذ أولاً انتشار الموارد الفكرية الشرقية واستيعابها من خلال العولمة الشرقية قبل أن ننظر فى الاستيلاء على الثروات الشرقية من خلال الإمپريالية الأوروپية.

أحد الأمثلة الكاشفة نجده فيما أسميه: «أسطورة ڤاسكو دا جاما» (انظر الفصل السابع). فنحن فى الغرب نتباهى عادة بأنه أول رجل استطاع أن يدور حول «رأس الرجاء الصالح» ويبحر حتى الهند الشرقية، حيث قام بأول اتصال مع سلالة هندية ما زالت حتى الآن بدائية ومنعزلة. إنه «ڤاسكو دا جاما» المكتشف البرتغالى. إلا أنه قبل ذلك بحوالى عقدين إلى خمسة عقود، كان البحَّار الإسلامى «أحمد بن ماجد» قد دار حول الرأس، كما أنه أبحر حتى شاطئ أفريقيا الغربى، ثم دخل البحر المتوسط عن طريق مضيق جبل طارق. علاوة على ذلك، أبحر الساسانيون الفرس نحو الصين والهند منذ القرون الأولى للألفية الأولى، كما فعل أيضًا الإثيوبيون السود، ثم بعد ذلك المسلمون فى نهاية القرن الميلادى السابع.

كما وصل إلى الرأس كل من الجاويّين [من جزيرة جاوه الإندونيسية] والهنود والصينيين، قبل« دا جاما» بعدة عقود إن لم تكن قرونًا. وتم نسيان أن «دا جاما» استطاع الإبحار إلى الهند؛ لأنه اتخذ من بحار مسلم مجهول الاسم من جوجارات الهندية دليلاً له. وليس بأقل مضايقة الإشارة إلى أنه تم بالفعل ابتكار (وفيما بعد تعديل وتطوير) جميع تقنيات الملاحة، وكذا التقنية التى جعلت رحلة« دا جاما» ممكنة، فى كل من الصين والشرق الأوسط الإسلامى، ثم استوعبها الأوروبيون بعد أن تم نقلها عبر الاقتصاد العالمى عن طريق الجسر الإسلامى للعالم (انظر الفصول الثالث - السادس - الثامن)، وعندما نضيف أن الصين هى التى اكتشفت المدفع والبارود، اللذين نقلا بعد ذلك من جانب لآخر، لا يتبقى شيء تقريبًا لدى البرتغاليين قد ينسبونه خالصًا إلى أنفسهم.

وأخيرًا - وكما يحاول هذا الكتاب أن يبرهن بالتفصيل - لم يكن الهنود برابرة بدائيين. فى الواقع كانوا أكثر تحضرًا من «مكتشفيهم» البرتغاليين - وهى تسمية خاطئة تحديدًا - لأن الهند كان لديها ولمدد طويلة اتصالات تجارية مع أغلب آسيا وشرق أفريقيا، وبطريقة غير مباشرة مع أوروبا، وذلك قبل قرون من ادعاء «دا جاما» اكتشافه لها (انظر الفصلين الثانى والرابع).

بصفة عامة، جدير بالذكر أن الموارد الفكرية الشرقية كان لها تأثير كبير فى كل من نقاط التحول الأوروبية الكبرى، حيث يبدو أن التقنيات الأساسية التى مكنت الثورة الزراعية الأوروبية فى العصور الوسطى بعد عام ٦٠٠م، قد جاءت عبر الشرق (الفصلان الخامس والسادس).

وبعد عام ١٠٠٠م، نجد التقنيات الرئيسية والأفكار والمؤسسات التى أشعلت مختلف الثورات الغربية - التجارية والإنتاجية والمالية والحربية، وبالمثل عصر النهضة والثورة العلمية - نشأت أولاً فى الشرق، ثم بعد ذلك استوعبها الأوروبيون. (الفصلان السادس والثامن). وبعد عام ١٧٠٠م، نجد أن التقنيات الرئيسية والأفكار التقنية التى حفزت الثورات الصناعية والزراعية البريطانية انتشرت كلها عبر الصين (الفصل التاسع).

بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الأفكار الصينية على استثارة عصر التنوير الأوروبى. ولأن الشرق والغرب كانا متصلين ببعضهما البعض فيما يشبه «شبكة عنكبوتية عالمية واحدة» منذ عام ٥٠٠م، نكون فى حاجة إذن إلى الاستغناء عن مركزية أوروبا القائلة بأن هذين الكيانين يمكن تمثيلهما بصفتهما منفصلين تمامًا ومتناقضين.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أننى أقدم أمام كل واحدة من النقاط التى أوردها مجموعة من المعلومات المضادة التى تساعد على دحض الرؤية المنادية بمركزية أوروبا.

فمثلاً، عندما يسلم الكتاب المؤيدون لمركزية أوروبا بأن فكرة ما، أو تقنية بعينها جاءت من الشرق، عادة ما يلجأون إلى ما يسمى بـ «الفقرة الاستشراقية» تحديداً. تلك الفقرات تقلل من أهمية أى إنجاز شرقى، وبالتالى تعود من جديد إلى الأمر الواقع للاستشراق. نادراً ما تتم هذه العملية بطريقة واعية، حيث إن معظم العلماء لا يحاربون من أجل الدفاع عن رؤية واضحة لمركزية أوروبا فى العالم. إنهم فى معظم الأحيان ينشرون الفقرات الاستشراقية من أجل الاحتفاظ برؤيتهم النظرية (مثل الماركسيين والليبراليين والڤيبريانيين... إلخ) وليس لتقديم المركزية الأوروبية كمفهوم فى حد ذاته، وتظل النتيجة هى الحفاظ على رؤية مركزية أوروبا سواء عن قصد أو عن غير قصد، ولو كان ذلك فقط لأن تلك المداخل استشراقية.

إن ضرب مثالين حول كيفية استخدام تلك الفقرات سوف يكفى لتوضيح ما أريد إثباته. فمثلاً: ردًا على ما أدعيه فى الفصل الثالث من أن الصين حققت معجزة صناعية خلال حكم سونج (القرن الحادى عشر) يستشهد المؤرخون المؤيدون لمركزية أوروبا بواحدة من «الفقرات الصينية» (أو ما يسميه بلاوت الوصفة الصينية)[٣٦].

تقلل هذه الفقرة من أهمية المعجزة، بالتأكيد على أنها لم تكن إلا «ثورة مجهضة» حيث يعود الاقتصاد الصينى لاحقًا إلى حالته الطبيعية من الركود النسبى. بهذه الطريقة، يستطيع هؤلاء المنظرون الحفاظ على ادعائهم بأن الثورة الصناعية البريطانية كانت - فى حقيقة الأمر - الأولى «الفقرة البريطانية». ثانيًا: للإجابة عن الادعاء بأن

الشرق الأوسط قام بنقل أفكار ونصوص علمية أصيلة إلى أوروپا مكنتها من قيام النهضة الغربية والثورة العلمية، يتم على الفور استحضار «الفقرة الإسلامية». فيتم نبذ المدخلات الشرقية على أساس أن تلك النصوص كانت فى الواقع أعمالاً يونانية خالصة، وأن المسلمين لم يضيفوا شيئًا إلى قيمتها الفكرية - كل ما قاموا به هو إعادة الأعمال اليونانية الأصلية إلى الأوروپيين.

يتداخل هذا إذن مع «الفقرة اليونانية» والتى تقول إن اليونانيين القدامى كانوا النبع الأصيل للحضارة الحديثة (الأوروپية). يجب أن يكون واضحًا من عرض هذين المثالين أن هناك العديد من الفقرات الشرقية التى تتداخل معًا لتوفير «نص استشراقى» منطقى ومتماسك.

وهكذا، لتقديم وجهة نظرى على أفضل وجه، يعد لزامًا علىّ - أو على أى شخص يبحث تحدى مركزية أوروپا - مواجهة كل واحدة من هذه الفقرات الاستشراقية أو الصيغ المتشابكة وتفكيكها. وهذه المهمة هى التى تشكل الخط الأساسى لهذا الكتاب.

الطريقة الرئيسية الثانية التى مكن بها الشرق نهضة الغرب، كانت من خلال استيلاء الإمپريالية الأوروپية على الموارد الشرقية (الأرض، العمل، والأسواق). وهنا أؤكد على دور الريادة أو الهوية الأوروپية.

يسعى جميع المفكرين الرئيسيين المناهضين لفكرة مركزية أوروپا إلى إسقاط الريادة الغربية بالكامل. فهم يرون أن تضمينها قد يعنى الوقوع مرة أخرى فى فخ التأكيد على فكرة الاستثنائية الأوروپية أو التفرد الأوروپى.

إلا أنه بمحو مفهوم الريادة الأوروپية نجازف بصعاب عديدة: أولاً: نخاطر بتمثيل الإنجاز الأوروپى وكأنه حقيقة معجزة[٣٧]. ثانيًا: بما أن حجتى الرئيسية تشتمل على مشاركة الشرق الإيجابية فى تقدم الغرب، فإنى أخاطر بالوقوع فى فخ الاستغراب، حيث يكون للشرق امتيازات بينما يبدو الغرب مشوّهًا. وفى النهاية، لا يعد ذلك لائقًا أكثر من المدخل الاستشراقى. ثالثًا: بإنكارنا الفاعلية الأوروپية نجازف مرة أخرى بالوقوع فى فخ البنائية الوظيفية، حيث يتم استبدال مفهوم الفرد كناقل سلبى

«للأنظمة المادية» بفكرة الفاعلية الإنسانية. ويرى ذلك الإنسان كمتلق لهبة التغيير أو عبثه أكثر منه خالقًا لتوجيهات هذا التغيير.

يتشعب مفهومى للريادة الأوروبية أيضًا من المفاهيم المادية الخالصة للأدبيات الحالية المناهضة لمركزية أوروبا (وأيضًا المؤيدة لها)؛ وذلك لأنه مبنى على أساس فكرة الهوية، وهى بدورها ظاهرة اجتماعية البناء. وهنا توجد الصلة مع الشق الأول من وجهة نظرى، حيث إن الهوية الأوروبية كانت تتم صياغتها دائمًا فى سياق عالمى.

ومن ثم، فإنى أولى اهتمامًا بالمراحل العديدة التى تم خلالها بناء الهوية الأوروبية وإعادة بنائها فى ظل سياق عالمى دائم التغيير، بينما أربط ذلك فى كل الأوقات بتقدم الغرب الاقتصادى.

ومع ذلك، وكما أوضح فى الفصل الأخير، لا يعنى هذا بأى حال أن العوامل المادية غير ذات أهمية، إنها تشكل بالفعل جزءًا رئيسيًا فى وجهة نظرى، فبصفة عامة أشير هنا إلى أن الهوية تعد جانبًا مهمًا من الفاعلية. فمفهومى للفاعلية يبدأ من المقدمة المنطقية القائلة بأن الطريقة التى نفكر بها أو نتخيل بها أنفسنا وموقعنا فى العالم، تفصح إلى حد بعيد عن الطريقة التى يمكن أن نتصرف بها فى هذا العالم.

كيف إذن شكَّل الأوروبيون هوية إمبريالية؟ وكيف مكَّنت تلك الهوية المرحلة الأخيرة من نهضة الغرب؟

لقد درج الأوروبيون خلال القرون الوسطى المبكرة على تعريف أنفسهم سلبيًا فى مقابل الإسلام (الفصل الخامس). وكان لذلك أهمية كبيرة فى بناء المملكة المسيحية [الكاثوليكية]، التى ساعدت بدورها على تدعيم نظام الإقطاع الاقتصادى والسياسى الذى ظهر فى نهايات الألفية الأولى، كما أدت أيضًا هذه الهوية إلى اشتعال الحروب الصليبية. وفيما بعد، حثت الهوية المسيحية الأوروبية على ما يسمى بـ «رحلات الاستكشاف» - أو ما أطلق عليه «الجولة الثانية» من الحروب الصليبية القرأوسطية - بريادة ڤاسكو دا جاما وكريستوفر كولومبوس (الفصلان السابع والثامن). دفعت العديد من الأفكار المسيحية الأوروبيين - لدى وصولهم إلى أمريكا -

إلى الاعتقاد بدونية الأمريكيين الأصليين من أهل البلاد، والأفارقة الزنوج، مما جعلهم يحللون لأقصى درجة استغلال وقمع أهل البلاد والأفارقة الزنوج، بالإضافة إلى نهب الذهب والفضة الأمريكية، الأمر الذى ساهم بدوره فى التنمية الاقتصادية الأوروپية بأشكال عديدة (الفصل الثامن). ثم أدى إعادة تشكيل الهوية الأوروپية خلال القرن الثامن عشر، إلى خلق ما أشير إليه بـ «العنصرية الضمنية» التى مهدت لفكرة الحاجة الأخلاقية لـ «الرسالة الحضارية» للإمبريالية (الفصل العاشر)، حيث مثَّل تخيل الشرق كمتخلف وسلبى وشبيه بالأطفال ـ نموذج پيترپان ـ فى مقابل الغرب المتقدم والفعَّال والأبوى، دوراً مهمّا فى حث الأوروپيين على الإمبريالية. فقد اعتقدت الصفوة الأوروپية ـ بصدق ـ أنهم يُحضّرون (يطورون) الشرق من خلال الإمبريالية (برغم أن العديد من أفعالهم كانت تكذِّب هذا المفهوم النبيل).

لاحقًا، أدى استيلاء الإمبريالية على العديد من الموارد غير الأوروپية إلى تأمين الثورة الصناعية البريطانية المهمة (الفصل الحادى عشر).

بصفة إجمالية، يمكِّننى ذلك من إعادة تقديم الفاعلية الأوروپية كجزء من رؤيتى المضادة لمركزية أوروپا فى نهضة الغرب. قد يعارض أساتذة أمثال «بلاوت» هذا الملمح من حجتى، أساسًا لأنه يبدو أنه [بلاوت] يلجأ إلى جعل مركزية أوروپا ما يؤكد على الاستثنائية الأوروپية. إلا أن ذلك قد يكون صحيحًا فقط فى حال تشكيله جوهر نقاشى. لذلك من المهم إدراك الإطار العام لتفسيرى، وهو أن الهوية الأوروپية تمثل متغيراً توضيحيًا مهمًا، وإن لم يكن كافيًا، حيث إنه بدون نشر الموارد المادية والفكرية الشرقية عبر العولمة الشرقية، ما كان يمكن لأى قدر من الجشع أو حب الاستيلاء، تملك الأوروپيين أن يمكنهم من «تخطى الحواجز». يعنى هذا تحلى به الأوروپيون أن يمكِّنهم من «تخطى الحواجز». يعنى هذا بالضرورة أخذ الأسباب المادية فى الاعتبار جنبًا إلى جنب دور الهوية، إذا كان لنا أن نصيغ تفسيراً مرضيًا لنهوض الغرب.

باختصار، عند كشفنا للصورة الأعم التى تحجبها مركزية أوروپا، تبدو الصورة العريقة النقية للحضارة الغربية ـ بصفتها مستقلة وصادقة ومتقدمة أخلاقيًا ـ أشبه بشخصية «دوران جراى» لـ «أوسكار وايلد»، الذى كانت صورته الحقيقية محتجبة عن المشاهد، وتصبح مهمتى إذن هى الكشف عن تلك الصورة المختبئة، وفى نفس الوقت إحياء القصة الشرقية.

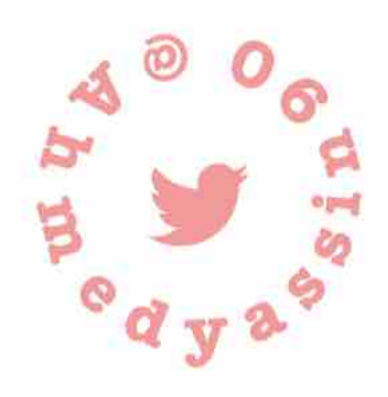
بهذه الطريقة أسعى إلى التقليل من مفهوم الغرب المنتصر الذى تقول به مركزية أوروبا، والذى يكمن، بشكل ضمنى أو معلن، فى قلب الاتجاه السائد لنهضة الغرب، مما يجعلنا نكتشف أثناء ذلك جذور الغرب الشرقى. ومن ثم، وباستخدام لغة العلوم الاجتماعية الوضعية التى يتبناها «لاندز» وآخرون، أنه من أجل هذه الأسباب الإمبريقية (المذكورة سابقًا) يجب تجنب مركزية أوروبا؛ لأنه عندئذ فقط نستطيع تقديم روية مُرضية لنهضة الغرب.

نقطة أخيرة هامة جديرة بالذكر. فلقد حددت لنفسى مهمة طموحة للغاية، تتطلب عمليًا كتابة منقحة لتاريخ العالم خلال الألف وخمسمائة عاما الأخيرة! من غير الممكن بالطبع توفير كل التفاصيل فى كتاب واحد.

من هنا يصبح هدفى الرئيسى هو رسم الإطار لصورة بديلة، وبالتالى توفير ما يكفى من براهين لتقويض المعتقدات الرئيسية لمركزية أوروبا.

بطريقة أخرى، أشعر أن «النجاح الفكرى» لهذا الكتاب لا يجب أن يُعزى إلى ما إذا كان القارئ قد اقتنع تماما بتفصيلات وجهة نظرى، وإنما يُقاس هذا النجاح بمدى اقتناع القارئ بادعائى بأن تفسير مركزية أوروبا ورؤيتها لنهوض الغرب وانتصاره، ما هو إلا أسطورة علينا مناقضتها.

* * *


@Ahmedyassin90

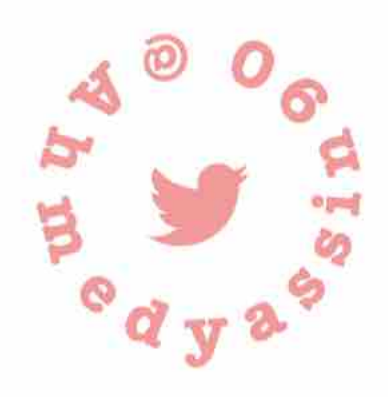
الجزء الأول

من عام ٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠

الشرق رائد التطور المبكر

الشرق يكتشف العالم ويقوده

خلال العولمة الشرقية


@Ahmedyassin90

الفصل الثانى

• الروّاد المسلمون والأفارقة

بناء جسور العالم والاقتصاد العالمى في عصر الاكتشافات الأفروآسيوية

(٥٠٠ ـ ١٥٠٠م)

إذا كان لى كفيلسوف أن أتمنى معرفة ما حدث على سطح الأرض، فيجب علىّ أولاً توجيه بصرى تجاه الشرق، مهد الفنون جميعها، والذى يدين له الغرب بكل شيء.

ڤولتير

لقد حاول العلماء الغربيون ـ على الأقل منذ القرن التاسع عشر ـ إيجاد طرق لرؤية منطقة الحضارة الأفروأوروآسيان وكأنها مكونة من عوالم تاريخية منفصلة . . . إحدى النتائج الملائمة قد تكون ترك أوروبا . . . مع تاريخ لا يحتاج إلى دمجه مع باقى الجنس البشرى، إلا بشروط التاريخ الأوروبى نفسه. . . إلا أنه بعد عام ٥٠٠م، تراكم التحسين فى التقنيات، خاصة فى التسليح، وحتى فى [المؤسسات] المالية؛ بحيث اتسع مجال التجارة، مثلما حدث فى جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والتى دخلت الآن بالفعل دائرة الأفروأوروآسيان الحضارية. . . . [وبسبب] أن التفاعل بين المناطق ـ سواء كان ذلك كنتيجة للإسلام، أو المغول، أو الإقراض العلمى والفنى [إلخ] ـ كان دائم التكرار، وتضمن . . . الصين وأوروبا الغربية (فإن هذا يعنى بالضرورة) أن هذه التطورات فى [التقنية] لا يمكن فصلها عن بعضها البعض .

مارشال هودچسون

تضمنت الصورة الشائعة للعالم قبل عام ١٥٠٠م، التى قدمها مؤيدو مركزية أوروبا ملمحين أساسيين :

الأول : عالم غارق فيما يسمى «التقاليد» الراكدة، والثانى : عالم مُجزأ مقسم إلى مناطق حضارية منعزلة ومتخلفة تحكمها دول طاغية «لا عقلانية» (أساسًا فى الشرق). وبالتالى فإن تخيل عالم فيه اعتماد متبادل فيما بينه فى أى وقت قبل عام ١٥٠٠م، يعد شيئًا لا يمكن تصوره .

تباعًا، تفترض فكرة المركزية أن بزوغ أوروبا كحضارة متقدمة بدأ حوالى عام ١٥٠٠م، وأطلق عصر الاستكشاف الأوروبى . وقد أدى هذا بدوره إلى إزالة الحوائط التى فصلت الحضارات الرئيسية، وبالتالى أفسحت الطريق أمام عصر العولمة الغربية المقبل الذى بزغ فى القرن التاسع عشر ونضج بعد عام ١٩٤٥م .

وتُعَد ـ من الوهلة الأولى ـ هذه الصورة المعتادة لفكرة مركزية أوروبا بمثابة أسطورة لأن اقتصادًا عالميًا ـ أنهى عزلة حضارية ـ كان قد بدأ فعليًا فى القرن السادس خلال عصر الاستكشاف الأفروآسيوى . وكما سنرى لاحقًا، لقد دخل ما يطلق عليهم «الرواد الأوروبيون» تلك الدائرة العالمية ـ الموجودة بالفعل ـ بشروط أملاها عرب الشرق الأوسط والفرس والأفارقة (انظر أيضًا الفصول الرابع والسادس والسابع).

بالإضافة إلى ذلك، وكما يبرهن الفصل الحالى والفصلان التاليان، شهدت المرحلة السابقة على عام ١٥٠٠م تقدمًا اقتصاديًا شرقيًا جديرًا بالاعتبار، يدحض فى نفس الوقت النظرية التى تتبناها مركزية أوروبا عن الاستبداد الشرقى .

أوضحت أيضًا أن «ريادة الاقتصاد العالمى» فى المرحلة قبيل عام ١٨٠٠م كانت لمجتمعات شرقية عديدة .

هناك نوعان من القوة الاقتصادية الشاملة يمكن أن نطلق عليهما، كما يقول «مايكل مان»: قوة «انتشارية» وقوة «تكثيفية»(١) . ففى المجال الاقتصادى، تشير القوة الانتشارية إلى قدرة دولة ما، أو منطقة معينة على تصويب مجساتها الاقتصادية خارجيًا نحو العالم، بينما تشير القوة التكثيفية إلى مستوى عال من القدرة «الإنتاجية» داخل حدودها . وتأتى أهمية التفرقة بينهما تحديدًا بسبب تمتع مناطق مختلفة من العالم بالتفوق فى إحدى القوتين العالميتين أو كلتيهما فى أوقات مختلفة .

من ثم، وعلى سبيل المثال، احتفظ الشرق الأوسط الإسلامى وشمال أفريقيا فى الفترة بين عامى ٦٥٠ و١٠٠٠م تقريبًا بأعلى مستويات القوة الانتشارية والتكثيفية، رغم أنه حوالى عام ١١٠٠م انتقلت راية ريادة القوة التكثيفية إلى الصين (حيث ظلت هناك حتى القرن التاسع عشر ـ انظر الفصل الثالث). ومع ذلك حافظ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ريادة القوة الانتشارية حتى القرن الخامس عشر تقريبًا، عندما اضطلعت الصين بهذا الدور، ومع ذلك استمر تميزهما [الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] بمستويات مرتفعة من القوتين الانتشارية والتكثيفية حتى «عقود عديدة» من القرن الثامن عشر.

وقد قام المثقفون المؤيدون لفكرة مركزية أوروپا بإعادة تخيل تلك الصورة بوعى تام خلال القرن التاسع عشر، وتبعًا لتلك الصورة، مثلت ڤينيسيا القوى العالمية الرائدة فى الفترة عقب عام ١٠٠٠م فى البداية، ثم تلتها كل من: البرتغال وإسپانيا وهولندا وبريطانيا.

باختصار، يهدف هذا الفصل إلى اكتشاف الصورة الأصلية (أى تلك الصورة الموجودة قبل أن تمحوها مركزية أوروپا).

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنى كرست ثلاثة فصول لمناقشة إنجازات الشرق الاقتصادية العديدة، إلا أنها بالضرورة لا تمثل إلا خطوطًا عريضة. أو كما يذكرنا «پرّى أندرسون» بطريقة معبرة:

> **لا يمكن بأى حال تقليص التنمية الآسيوية إلى فئة موحدة، تخلفت بعد أن استتبت قوانين التطور الأوروپى . . . فقط فى ليل جهلنا نرى كل الأشياء المختلفة تأخذ نفس المظهر**(٢).

وبالتالى، لقد بحثت تفكيك الشرق ـ قدر ما أستطيع ـ إلى أجزاء مكوناته الرئيسية، حيث لا يمكن رسم كل منها بنفس الفرشاة. ومن ثم أتمنى أن يغفر لى القارئ أن يكون تركيزى هنا وعلى مدار الفصلين القادمين على الشرق الأوسط الإسلامى، وشمال أفريقيا والصين واليابان والهند وجنوب شرق آسيا.

يقع هذا الفصل فى جزءين، يكشف الجزء الأول عن الدور الريادى الذى لعبه الشرق الأوسط المسلم وشمال أفريقيا فى خلق اقتصاد عالمى بعد عام ٥٠٠م، كما يتتبع ريادتهما للقوة العالمية. أما الجزء الثانى فيتتبع توسع القوة الإسلامية، وتحولها إلى مصر، فى نفس الوقت يبين حدود الاقتصاد العالمى بين عامى ١٠٠٠ و١٥٠٠م.

الأصول الشرقية للاقتصاد العالمى

عصر الاستكشافات الأفروآسيوية (بعد عام ٥٠٠م)

- ***خلق العولمة الشرقية بعد عام ٥٠٠م***

يناقض الادعاء بأن العولمة بدأت مبكرًا - فى القرن السادس - ما يؤكده مؤيدو مركزية أوروپا بأن العولمة ظهرت فقط بعد عام ١٥٠٠ مع مجىء ما يسمى بعصر الاستكشاف الأوروپى.

هناك - بشكل خاص - ستة دفوع من جانب مؤيدى مركزية أوروپا أمام الادعاء بأن العولمة بدأت قبل عام ١٥٠٠ بوقت طويل[٣].

أولاً: يفترض أن الحضارات الإقليمية الرئيسية كانت منعزلة عن بعضها البعض.

ثانيًا: يتفرع هذا الادعاء بدوره من افتراض أن الثمن السياسى كان مرتفعًا لدرجة أنه لم يفسح مجالاً للتجارة العالمية، حيث إن الحكام الشرقيين الطغاة أرادوا محو كل أنواع التجارة وفوائدها من الوجود.

ثالثًا: لم يكن من الممكن تواجد تجارة عالمية ذات أهمية قبل عام ١٥٠٠؛ لأنه لم تكن هناك أعراف الرأسمالية (مثل الائتمان - صرافى العملات - البنوك - قوانين العقود - إلخ).

رابعًا: وجود حركة تجارة على مستوى عالمى كان ببساطة غير ممكن، حيث كانت تكنولوچيا المواصلات بدائية، ولم يكن لأى تجارة عالمية مغزى، حيث انحصرت فى سلع الرفاهية التى - بحكم التعريف - كانت تُستخدم فقط من قبل أقلية بسيطة من سكان العالم (حوالى ١٠٪).

خامسًا: أى انسياب للتجارة العالمية، كان ولابد بطيئًا وقليل الشأن.

سادسًا: حتى مع وجود آليات عالمية عاملة، فإنها لم تتمتع بالنشاط الكافى حتى يكون لها تأثير رئيسى فى إعادة التنظيم فى العديد من مجتمعات العالم.

وسوف أقوم هنا بعرض اقتراحاتى - المضادة - الستة قبل الدخول فى تفاصيلها على مدار هذا الفصل (وأيضًا فى الفصول من الثالث إلى التاسع).

أولاً: خلق كل من الفرس والعرب والأفارقة والجاويين واليهود والهنود والصينيين اقتصادًا عالميًا وحافظوا عليه حتى عام ١٨٠٠م تقريبًا، وهى الفترة التى تداخلت فيها حضارات العالم الرئيسية (فمن هنا يأتى تعبير العولمة الشرقية).

ثانيًا: حكم مناطق عديدة حكام قاموا بتوفير أجواء سلمية، كما حافظوا على ضرائب عبور منخفضة من أجل تسهيل التجارة العالمية.

ثالثًا: ظهرت مجموعة من الأعراف الرأسمالية العقلانية بعد عام ٥٠٠م، وذلك من أجل دعم التجارة العالمية (يتم مناقشة ذلك بالتفصيل فى الفصل السادس). وكما توضح «چانيت أبو لغد»:

> **إذا قيست المسافات بالوقت، فقد كانت تحسب بالأسابيع أو الشهور فى أحسن تقدير، إلا أنها تستغرق سنوات لعبور الكرة الأرضية، ومع ذلك كان يتم نقل السلع، تحديد الأسعار، الاتفاق على أسعار الصرف، إبرام العقود، توسيع الائتمان - سواء على أصول، أو فى مقابل سلع موجودة فى مكان آخر - تكوين الشراكات، وبالطبع كان هناك سجلات للحساب، واحترموا الاتفاقيات**(٤).

رابعًا: رغم أن تقنيات المواصلات كان مستواها أبعد ما يكون عما تتمتع به اليوم، إلا أنها أثبتت كفايتها لقيادة التجارة العالمية. فضلاً على ذلك، فإن ادعاء مركزية أوروبا بأن التجارة العالمية أثرت فقط على ١٠٪ من سكان العالم وبالتالى لا أهمية لها هو ادعاء مردود عليه منذ اللحظة الأولى من قِبَل «شارلز تيلى».

فهو يحدد أهمية الاتصالات العالمية إلى الحد الذى: «تؤثر أفعال اللاعبين الأساسيين فى منطقة ما من شبكة العمل . . . بوضوح . . . على انتعاش أقلية مهمة (قد تكون العشر) من سكان منطقة أخرى من الشبكة»(٥).

كما رأى آخرون أن التجارة فى سلع الرفاهية كان لها تأثير مهم على استمرارية الدول والمجتمعات واستقرارها فى أنحاء العالم(٦).

مع ذلك، وفى الحالتين، كانت غالبية التجارة العالمية تدار على أساس منتجات لاستهلاك العامة، حيث كان لها أثرها على أكثر من ١٠٪ من سكان العالم (وهى نقطة أكررها فى فصول عديدة).

خامسًا: مما لا شك فيه أن وسائل الانتقال العالمية كانت فى أغلب الأحيان شديدة البطء، ورغم ذلك كان للتدفق العالمى للتجارة أثر رئيسى فى إعادة تنظيم المجتمعات حول العالم. ويحيلنا هذا مباشرة إلى ادعائى:

السادس: وهو أن المعنى المهم للتجارة العالمية لا يكمن فى نوع التجارة التى تدعمها أو كميتها، وإنما فى أنه يوفر نوعًا من حزام ناقل جاهز الصنع، تم من خلاله نقل حافظة الموارد الشرقية الأكثر تقدمًا (مثل: الأفكار والمؤسسات والتكنولوچيا) إلى الغرب. وقد أدى هذا التدفق العالمى أخيرًا إلى إعادة تشكيل جذرية للمجتمعات فى أنحاء كثيرة من العالم.

وفى الحقيقة، فإن الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب هو السعى لتصوير تلك النقطة، وذلك عن طريق توضيح الأهمية العظمى التى تم بها نقل «أفضل أداء شرقى لحافظة الموارد» عبر عولمة شرقية فى تعزيز به نهضة الغرب (انظر الفصول من الخامس إلى التاسع).

أخيرًا، قد يُعَارَض ادعائى على أساس أنه لم تكن جميع أجزاء الكرة الأرضية متصلة ببعضها البعض. إلا أن افتراض أن العالم يجب أن يكون متصلاً بإحكام فيما بينه قبل أن نصرح بأنه عالمى لهو شىء إشكالى حتى بالنسبة للوقت الحديث، ومرة أخرى كما توضح چانيت أبو لغد:

> **لا يوجد نظام فى العالم يمكننا أن نطلق عليه «عالمى» بمعنى أن كل الأجزاء تتحرك بتساو مع بعضها البعض، بغض النظر عن ماهية الدور الذى يلعبه كل منها سواء كان مركزيًا أو هامشيًا.**
>
> **حتى اليوم، حيث العالم أكثر اندماجًا من أى وقت مضى فى التاريخ، فهو مقسم إلى مناطق ثانوية مهمة أو نظم فرعية، مثل نظام شمال الأطلنطى . . . الپاسيفيكى . . . الصين، التى ما زالت نظامًا فى حد ذاته . . . إلخ[٧].**

بالطبع كانت العولمة ظاهرة ديناميكية على مدار الأوقات، ومما لا شك فيه أن مدى «انتشاريتها» قد يتغير باختلاف الفترات. كما تختلف العولمة الحديثة كثيراً فى الفترة ١٨٠٠ ـ ٢٠٠٠ فى العديد من النواحى المهمة عن سابقتها الشرقية، ومع ذلك، يمكن أن يقال إن العولمة تواجدت قبل (وبالطبع بعد) عام ١٥٠٠ فيما يتعلق بالتدفق المهم للسلع، والموارد والعملات ورأس المال والمؤسسات والأفكار والتكنولوچيا، وتَنَقُّل الناس عبر المناطق المختلفة إلى الحد الذى أثروا به على مجتمعات عديدة حول العالم، مما أدى إلى حدوث تغييرات فيها.

ومع ذلك، يتمسك «روبرت هولتون» بأن:

> **التاريخ العالمى ليس فى حاجة إلى أن يأخذ شكل عملية توحيد واحدة (أو ما وراء الرواية)، مثل انتصار العقل أو الحضارة الغربية. كما لا يجب أن يتم أخذه على أنه يتضمن عملية متعذرة لفرض التجانس وفقًا لقالب موحد ... إن الحد الأدنى المطلوب حتى يمكننا التحدث عن وسيلة اتصال عالمية، هو وجود اتصالات ملموسة بين مختلف المناطق بعضها ببعض، بما يؤدى إلى التبادل البينى والاعتماد المتبادل[٨].**

يبدو واضحًا أن تعريفى أقل «اعتدالاً» من ذلك الذى يقدمه «هولتون».

سوف آخذ عام ٥٠٠م بمثابة عام البداية بالنسبة للعولمة الشرقية. كما يوضح «وليم ماكنيل» رغم وجود مجموعة من الوصلات العالمية الضعيفة التى ترجع إلى الألفية الأخيرة قبل الميلاد (أو حتى قبل ذلك) إلا أنه بحلول عام ٥٠٠م تقريبًا، كان قد تم ملء الثغرات التى عزلت مختلف المناطق عن بعضها البعض[٩].

وكان لإعادة إحياء دور الجمل كوسيلة للمواصلات بين عامى ٣٠٠ و ٥٠٠م أكبر الأثر فى ذلك. فقد أثبتت الجمال تفوقها كـ «وسيلة مواصلات» على كل من الخيول والثيران؛ حيث إنها تستطيع السفر حتى مرتين فى اليوم، وكانت أقل تكلفة بكثير، كما يمكن تنظيمها بسهولة أكثر، بالإضافة إلى أنها لم تكن تحتاج إلى إقامة طرق خاصة، وكان معنى هذا أنه يمكن عبور الطرق البرية الطويلة عبر آسيا الوسطى بسهولة نسبية.

وكان هذا التطور من الأهمية التى جعلت «ماكنيل» يصفه مؤخرًا كالآتى :

بالتشابه . . . مع فتح البحَّارة الأوروبيين للمحيطات [هكذا قال] بعد عام ١٥٠٠م.

وكانت أكثر المناطق تأثرًا الصحراء العربية والواحات وصحارى آسيا الوسطى، والسهول الواقعة شمالها، وجنوب الصحراء الكبرى فى أفريقيا. . . . فلقد تم ربط تلك المناطق بالمراكز المتحضرة ـ أساسًا مع الشرق الأوسط والصين ـ بشكل أوثق بكثير من أى وقت مضى. وكنتيجة لذلك، ظهر بين عامى ٥٠٠ و١٠٠٠م نظام عالمى أكثر تركيزًا[١٠] .

إلا أن التطور الأساسى هنا جاء نتيجة ظهور مجموعة من الإمبراطوريات ذات الصلة ببعضها البعض، مما وفر مناخًا سلميًا انتعشت خلاله التجارة البرية وأيضًا البحرية[١١] .

إن نشأة حكم (تانج) فى الصين (٦١٨ ـ ٩٠٧)، والإمبراطورية الأموية والعباسية الإسلامية فى الشرق الأوسط (٦٦١ ـ ١٢٥٨) والفاطميين فى شمال أفريقيا (٩٠٩ ـ ١١٧١)، كان لها أكبر الأثر فى ظهور شبكة تجارة عالمية، وكما يشير «فيليپ كورتن»: «لقد أدى تزامن قوة العباسيين و«التانج» فى نفس الوقت إلى أن تبدو المسافات الطويلة بالنسبة للتجارة سهلة نسبيًا للقيام بكامل الرحلة عبر آسيا وشمال أفريقيا»[١٢] .

ورغم أن كلاً من «چاك جودى»، و«أندريه وينك»، و«نايچل هاريس» يرى أن الاتصالات العالمية ترجع إلى عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد، أوحتى قبل ذلك، إلا أنهم يؤكدون على أن التوسع الكبير فى التجارة العالمية حدث خلال الفترة التى تلت عام ٦٠٠م[١٣] .

باختصار ـ وكما يحاجج «ماكنيل» ـ فإن رخاء العالم العربى والصينى (وجنوب آسيا أيضًا) وتمرسهم التجارة، كان كما لو أن وقودًا عظيمًا أثار شعلات الاقتصاد العالمى البازغ[١٤] .

جدير بالذكر فى هذا الصدد أن نظرية «پيرين» الشهيرة، والتى تقول بأن الغزوات الإسلامية حطمت وحدة أوروپا الغربية مع أوروپا الشرقية (البيزنطية) ـ وأنه فقط عند انقضاء الألفية استعادت التجارة وضعها ـ فى حاجة إلى أن نقدمها معكوسة.

كان هناك اتصال وثيق بين الفرنجة والعالم العربى، و. . . انتعشت النهضة الكارولينية، ونجاحات الدول ـ المدن الإيطالية، ونمو رابطة «هانسياتيك». . . كل ذلك انتعش فى ظل الاتصالات مع الشرق الإسلامى، ولم يتأخر . . . ويبدو يقينًا أنه تم إحياء التجارة فى العديد من الأماكن أواخر القرن الثامن والقرن التاسع (فى أوروپا). . . بالتناقض مع ما يقوله «پيرين»، يتحدث المؤرخون حاليًا عن «أسلمة اقتصاد أوروپا فى أوائل القرون الوسطى»[١٥].

إذن مع مولد الإمبراطورية الكارولينية فى ٧٥١م فى غرب أوروپا، وبزوغ العديد من المدن التجارية الإيطالية فى القرنين الثامن والتاسع، امتد نظام التجارة العالمى حتى أوروپا، وبالتالى تم ربط طرفى الأراضى الأوراسية فى شبكة واحدة من إمبراطوريات العالم المترابطة.

وفقًا لذلك، لا تعتبر العولمة شيئًا فريدًا أو ذا شأن فقط بالنسبة للقرن العشرين، وليس الأمر مجرد أنها قد بدأت خلال «عصور الظلام» الأوروپية، وإنما يهمنا فى المقام الأول أن العولمة الشرقية كانت بمثابة المولِّدة ـ إن لم تكن الأم ـ بالنسبة لغرب القرون الوسطى والغرب الحديث.

إن مولد العولمة الشرقية يدين بالكثير إلى الشرق الأوسط الإسلامى/ شمال أفريقيا. فقد كان مسلمو شمال أفريقيا والشرق الأوسط ـ وأيضًا السود ـ رواد الرأسمالية العالمية الحقيقية، حيث قاموا معًا بنسج اقتصاد عالمى على صعيد واسع ومهم.

فلقد امتد من جهة إلى أخرى عبر أراضى أوراسيا الشاسعة والطرق البحرية من أوروپا الغربية حتى الصين وكوريا فى الشرق، وأفريقيا وپولينسيا (وربما إلى السكان الأصليين فى أستراليا) فى الجنوب. كيف إذن تمكنوا من ذلك؟

• الريادة الإسلامية العالمية:

صعود القوة الإسلامية الانتشارية والتكثيفية

نشأ الشرق الأوسط الإسلامى العربى على الإنجازات الأولية للدولة الساسانية الفارسية، والتى ترجع فى الأغلب إلى القرن الثالث، وبالتأكيد إلى القرن الرابع(١٦) .

بدأ الشرق الأوسط نهضته ليصبح قوة عالمية بعد عام ٦١٠م مع نزول الوحى على «محمد» [ﷺ] - وكان الشرق الأوسط قبل ذلك مقسمًا فيما بينه ومطمعًا للعديد من القوى الاستعمارية الفارسية والسورية والبيزنطية فى مصر . وكان أحد إسهامات محمد [ﷺ] العظيمة محاولة بناء وحدة من خلال قوة الإسلام، كما أن من أهم جوانب الإسلام هو ميله إلى التجارة والنشاط الرأسمالى العقلانى .

وقد يبدو هذا الحديث غريبًا على ادعاءات مؤيدى مركزية أوروبا الذين يقولون بأن الإسلام كان دينًا قمعيًا يكبح إمكانيات الرأسمالية، ناهيك عن النشاطات الرأسمالية العقلانية .

ولكن يبدو أنه قد تم - بوعى أو بدون إدراك - نسيان أن محمدًا [ﷺ] نفسه كان تاجرًا . ففى العشرينيات من عمره تزوج من امرأة قرشية ثرية (اغتنى القرشيون من تجارة القوافل ومن الأعمال البنكية) .

ومما يثير الانتباه أن أهل مكة - قبيلة قريش - استثمروا رءوس أموالهم فى التجارة والإقراض بفوائد، وذلك بطريقة قد يطلق عليها «ڤيبر» عقلانية .

إن أسلوب عمل تجار الإمبراطورية الإسلامية يتطابق تمامًا مع مقياس «ڤيبر» «للعقلانية» فى النشاط الرأسمالى .

فلقد كانوا ينتهزون كل فرصة فيها فائدة ويحسبون ما ينفقونه وما يعود عليهم وفوائدهم بشروط مالية(١٧) .

فى ضوء ما تقدم، يبدو مثيرًا الإشارة إلى بعض الصلات بين الإسلام والرأسمالية والتى نجدها فى القرآن . ويؤكد «ماكسيم رودينسون» على أن القرآن لا يقول فقط بأن المرء يجب ألا ينسى نصيبه من الدنيا، إنما أيضًا من المناسب المزج بين ممارسة الدين

والحياة المادية، ومزاولة التجارة حتى أثناء الحج، ويذهب إلى أبعد من ذلك إلى حد تحقيق إقرار أرباح التجارة باسم ﴿فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يقول القرآن: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ويتضمن ذلك أنه على العبد الصالح أن يسعى ليكون ـ على الأقل ـ مستقلاً ماديًا.

وتدل أكشاك تصريف العملة داخل ساحة الجامع الكبير فى مدينة «الكوفة» على أنه لم يكن هناك صراع بين الأعمال [التجارية وما إليها] والدين فى الإسلام(١٨).

كما أنه من الأهمية بمكان أن الإسلام قد أعلى من شأن الاستثمار، فبينما يعتبر البعض أنه تكمن فى الشريعة (القانون الإسلامى) جذور الاستبداد والتخلف الاقتصادى، إلا أنها فى الواقع قد وضعت من أجل منع الحكام والخلفاء من إساءة استخدامهم للسلطة، بالإضافة إلى أنها تلزم ـ بوضوح ـ بالوفاء بالعقود والعهود والاتفاقيات.

وليس بمفاجأة أنه كان هناك سبب عقلانى لتأييد التجار المسلمين الشديد لأحكام الشريعة. هذا بالإضافة إلى أنه كانت هناك علامات عديدة على توفر الحريات الشخصية فى الإسلام أكثر من توفرها فى أوروبا القرون الوسطى. فكانت المهام تحدد على أساس «المسئوليات التعاقدية المتكافئة». إن هذه المفاهيم العقلانية كانت بالنسبة لـ «هودچسون» أقرب إلى مفهوم المجتمع الحديث منه إلى مفاهيم الجماعة التقليدية(١٩).

أخيرًا، فإن الميزة المقارنة للإسلام تكمن فى قوته «الانتشارية» المهمة، فلقد استطاع الإسلام إخضاع مساحات أفقية، وذلك لما يتميز به من قدرة كاملة على التوسع والانتشار عبر أجزاء واسعة من الكرة الأرضية.

وكان مركز الإسلام ـ مكة ـ يعد أحد مراكز شبكة التجارة العالمية، ولقد انتشرت سريعًا قوة الإسلام بعد القرن السابع حتى أصبح حوض البحر المتوسط فى الواقع

بحيرة إسلامية، وبدت «أوروبا الغربية» كنتوء داخل الاقتصاد الأفروآسيوى العالمى. كان للإسلام تأثير قوى، خاصة على تطوير أوروبا (الفصول من الخامس إلى الثامن) عبر إسپانيا الإسلامية، ولو أنه لم يكن العامل الوحيد بأى حال.

وفوق كل شىء، شكَّل العالم الإسلامى جسراً للعالم، مرت من فوقه الكثير من حافظات الموارد الشرقية وتجاراتها إلى الغرب بين عامى (٦٥٠ ـ ١٨٠٠م). ويعكس نمو المدن والمنازل التى شيدها المسلمون مدى القوة «الانتشارية» الإسلامية.

لقد حظر الإسلام بناء المنازل العالية المتعددة الطوابق؛ لأن فى ذلك غطرسة تشى بمحاولة الوصول إلى الله(*). بصفة عامة فإن بناء مساحات رأسية فى الإسلام يعد شيئًا يستحق التوبيخ المعنوى. وبالتالى، فإن العلامة الدالة على الورع هى أن يخفض الإنسان من نفسه أمام ربه ـ أن يسجد المرء ويخفض جبهته إلى الأرض أمام عظمة الله ـ وبنفس الطريقة جاء فى «ألف ليلة وليلة» أن إظهار الاحترام لله يكون بتقبيل الأرض ما بين اليدين(**). باختصار، وكما يقول مفهوم «الجهاد» بأن المسلمين يجب ألا يخضعوا الأرض بطريقة رأسية، وإنما أفقية (توسعية) وذلك بواسطة كل من الديانة والتجارة. وهكذا، برزت للوجود المدن فى كل مكان بالشرق الأوسط، وتكونت سريعًا العصب الرئيسية لشبكة الاقتصاد العالمية.

تتناقض صورة شبكة التجارة المدنية الكثيفة مع الرؤية التقليدية لمركزية أوروبا عن الإسلام بصفته صحراء يسكنها البدو الرحل.

فكما يقول «مارشال هودچسون»: «لم يكن الإسلام دين « التوحيد بالصحراء» الذى ولد بين البدو الذين روعتهم عجائب السماء الواسعة المفتوحة والأرض. . . نشأ الإسلام ونما من تقاليد طويلة لديانة حضرية، وكان مائلاً صوب المدينة [الحضر]»(٢٠).

ويؤكد «ماكسيم رودينسون» على هذا الادعاء العام بقوله:

إن كثافة العلاقات التجارية فى العالم الإسلامى شكَّلت نوعًا من سوق عالمية. . . ذات أبعاد غير مسبوقة. كما أدى التطور فى التبادل إلى تخصصات إقليمية فى

(*) لا نعرف مصدراً لهذه الفكرة فى النصوص الإسلامية، وليس لله مكان للوصول له فيه، فالله خالق المكان والزمان ـ المترجمة.

(**) كذلك لا نعرف مصدراً شرعيّا لمسألة تقبيل الأرض، ولا نعرف أحداً يقوم بذلك ـ المترجمة.

الصناعة والزراعة . . . وليس فقط أن العالم الإسلامى عرف قطاعًا من الرأسمالية، وإنما تميز هذا القطاع على ما يبدو بأنه الأكثر انتشارية والأعلى تطورًا فى التاريخ قبل (الحقبة الحديثة)[٢١] .

انتشر الإسلام ليس فقط تجاه الغرب إلى أوروبا، وإنما أيضًا ناحية الشرق عبر الهند وجنوب شرق آسيا، والصين، بالإضافة إلى الجنوب فى أفريقيا، وذلك من خلال تأثيرات دينية أو تجارية (غالبًا الاثنان).

كان امتدادهم الاقتصادى غير عادى بالنسبة لذلك الوقت، فلقد بلغ درجة جعلت أحد العلماء يعبر عنه بلباقة «يجب قبول الحقيقة الواضحة بأن العرب كانوا ضمن رواد التجارة الأوائل فى تلك البلاد البعيدة، ومن الجائز ـ كما يقترح تيبت ـ أنهم قاموا بدور الوسيط فى العمليات التجارية بين الصين وجنوب شرق آسيا»[٢٢] .

كان هناك بالتأكيد ـ وكما تؤكد العديد من الوثائق المعاصرة ـ فى القرن التاسع شريان طويل ومستمر من التجارة عبر القارات، قاده التجار المسلمون وصل بين الصين والبحر المتوسط[٢٣] .

وقد تميز فى الشرق الأوسط كل من الأمويين (٦٦١ ـ ٧٥٠) والعباسيين (٧٥٠ ـ ١٢٥٨)، وفى شمال أفريقيا الفاطميون، حيث كانوا يوحّدون بين العديد من شرايين الطرق الطويلة فى التجارة التى عرفت قديمًا بين المحيط الهندى والبحر المتوسط.

وقد تضمنت تلك الطرق البحر الأحمر والخليج الفارسى. وكانت بغداد ـ عاصمة الدولة العباسية ـ موصولة بطريق الخليج الفارسى والذى امتد بدوره إلى المحيط الهندى، وما بعده حتى بحر الصين الجنوبى، وأيضًا بحر الصين الشرقى.

وقد وصف اليعقوبى (توفى عام ٨٧٥ م تقريبًا) ـ المعاصر لذلك الوقت ـ بغداد بأنها «الجبهة المائية للعالم»، بينما قال المنصور : «لا يوجد عائق بيننا وبين الصين، فكل ما خلف البحر يمكن أن يأتينا من خلاله»[٢٤] .

كما كان لموان إسلامية أخرى أهميتها، خاصة «سيراف ـ siraf» على الخليج الفارسى (جنوب شيراز)، والتى كانت المحطة الرئيسية للعاديات من الصين وجنوب شرق آسيا.

وكان لطريق البحر الأحمر «الذى تحميه مصر» أيضًا أهميته الخاصة (انظر القسم التالى) . . . وبالإضافة إلى الطرق البحرية، قد يكون الأكثر شهرة هو الطريق البرى إلى الصين [طريق الحرير]، حيث كانت القوافل تمر عبره داخل المدن الإيرانية مثل تبريز وهمدان ونيسابور وبخارى وسمرقند فى ترانسو كسيانا (بلاد ما وراء النهر سيحون، جيحون ـ Transoxiana)(*)، ومن هناك إلى أى من الصين أو الهند، وقد ترك ذلك أثرًا كبيرًا لدى ماركو پولو (ابن بطوطة الأوروپى) كما ترك أثره لدى ابن بطوطة نفسه :

يعيش أهل تبريز على التجارة والصناعة . . . للمدينة موقع متميز جعل منها سوقًا للسلع الآتية من الهند وبغداد، من الموصل وهرمز، ومن أماكن أخرى عديدة؛ كما يأتى كثير من التجار اللاتين لشراء السلع المستوردة من أراضٍ أجنبية.

وهى أيضًا سوق للأحجار الكريمة التى توجد هنا بوفرة . هى مدينة تحقق فوائد جيدة عن طريق تنقل التجّار وترحالهم(٢٥) .

لقد اعتمد المسلمون بشكل خاص على التجارة مع أجزاء عديدة من أفريقيا (ليس فقط شمال أفريقيا) . ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، منها أولاً : أن مصر سيطرت على أحد الطرق الأكثر حيوية والذى يصل الشرق الأقصى بالغرب (انظر القسم التالى)، وثانيًا : أنه ربما شكلت الأسواق الأفريقية الفرع الأكثر تحقيقًا للربح فى التجارة الخارجية الإسلامية .

بينما تقلل مركزية أوروپا من أهمية أفريقيا فى نظام التجارة الدولى قبل عام ١٥٠٠م، إلا أن التجارة الأفريقية كانت أبعد ما تكون عن الهامشية، فقد نشطت قبل وصول الأوروپيين بوقت طويل .

وليس بأقل أهمية، أن المملكة الحبشية تباهت بالتجار السود الذين أقاموا تجارة مهمة مع الهند حتى قبل وصول المسلمين(٢٦) .

(*) اسم أطلقه العرب قديمًا على البلاد الواقعة شمالى نهر جيحون بتركستان الروسية . وأهم مدنها بخارى وسمرقند وخيوه وطشقند . ويقع نهر سيحون فى قرغيزيا وكازخستان، بينما يقع نهر جيحون فى طاچيكستان وتركمانستان وأوزبكستان ـ المترجمة .

إن وصف «أبو لغد» المتمكن للاقتصاد العالمى جدير بإثارة الفضول، لإغفاله جنوب شرق أفريقيا[٢٧] .

إلا أن التجارة البحرية لجنوب شرق أفريقيا كان لها مكانتها حتى قبل وصول المسلمين؛ ويتبدى ذلك فى انتظام تجارة وصلت بعيداً للشرق حتى پولينيزيا. علاوة على ذلك، هاجر الإندونيسيون إلى شرق أفريقيا مبكراً منذ القرنين الثانى والرابع. كما اتجهت السفن الإسلامية إلى الجنوب حتى الشاطئ الشرقى لأفريقيا، وتوغلت جنوباً حتى صوفالا فى موزمبيق وكنبالو (مدغشقر).

واستخرج الذهب من أماكن عديدة، بما فيها إثيوبيا وزيمبابوى، بينما كانت كيلوا (جنوب تنزانيا اليوم) المركز التجارى لتوزيع السلع[٢٨] .

ولقد وصف ابن بطوطة ـ الرحالة الإسلامى الشهير ـ كيلوا بأنها «من أجمل المدن التى شاهدها فى رحلاته الكثيرة حول العالم، وأفضلها بناءً»[٢٩] .

وقد استورد الأفارقة المسابح الخرز والصدف والنحاس والمنتجات النحاسية والحبوب والفواكه والعنب والقمح وفيما بعد النسيج (أغلبها كانت سلعًا لعامة الشعب وليست ترفًا).

وكانت أكثر العلاقات التجارية كثافة تلك التى قامت بين موانى شرق أفريقيا مع الهند، وعدن (سوهار ـ suhar)، و«سيراف ـ siraf» . وقد ساعدت تلك التجارة طويلة المسافات على دفع التجارة إلى المناطق الداخلية من أفريقيا[٣٠] .

فضلاً عن ذلك، من الخطأ افتراض أن غرب أفريقيا كان معزولاً تجاريًا عن الشاطئ الشرقى، وأنه قد «أعيد إلى الحياة» على يد الأوروبيين بعد عام ١٤٩٢م[٣١] . فبالفعل، بعد المجيء المبكر للإسلام، توسعت المراكز التجارية الغربية مثل «سيچيلماسا ـ sijilmassa» (بالمغرب) وأودا جاست، واتصل الشاطئان الشرقى والغربى فى كل من المناطق الشمالية وأفريقيا الداخلية[٣٢] .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصلات التجارية داخل أفريقيا كانت قد بدأت قبل وصول المسلمين بوقت طويل (كما أشير سابقًا)، وكان لها جميع أشكال الإنتاج مثل البحث عن الذهب واستخراجه، وإنتاج النحاس، وصهر الحديد[٣٣] .

ومن المثير أن عالم الآثار «سايس» كان قد وصف «ميروى» مركز إنتاج الحديد (وهى عاصمة مملكة الكوش فى نهاية الألفية الأخيرة قبل الميلاد) بأنها «برمنجهام وسط أفريقيا».

علاوة على ذلك، امتلكت سوفالا (قبل وصول المسلمين) أفضل مناجم الحديد وأكبرها، وجزء من هذا الإنتاج كان للتصدير للهند(٣٤).

وجدير بالذكر أيضًا، أن التجارة العالمية استفادت بدرجة مهمة من التجار اليهود ومن مملكة سريفى چايا فى سومطرة، وبالفعل كان لتلك المملكة دور محورى فيما يسمى بـ «الشرق الأقصى» مثلما كان للشرق الأوسط / شمال أفريقيا دور مع الغرب.

وكما يوضح «چيرى بنتلى»:

كانت الصلات التجارية التى تربط جنوب الصين بسيلان والهند قد قويت لدرجة جعلت ملوك سريفى چايا ـ الواقعة فى پالمبانج فى جنوب شرق سومطرة ـ يقيمون إمبراطورية تتخذ من الجزيرة قاعدة لها حيث تحكمت فى التجارة عبر بحار جنوب شرق آسيا لأوقات طويلةفيما بين القرنين السابع والثالث عشر(٣٥).

ويتفق أغلب المؤرخين على أن «انتعاش» التجارة الصينية خلال حكم «تانج» ساهم كثيرًا فى نهضة «سريفى چايا»(٣٦)، التى شكلت نقطة التقاء مهمة بين مختلف أنواع التجارة الواردة من الشرق الأوسط والهند والصين(٣٧).

ومن اللافت للنظر أن الرحالة الصينى الشهير «آى ـ شينج» رصد نحو ٣٥ سفينة آتية من بلاد فارس وحدها أثناء مدة إقامته هناك، والتى بلغت ستة أشهر خلال عام ٦٧١م. كما كان لليهود أو «التجار الرادانيت ـ Rhadanite» أيضًا أهميتهم(٣٨). فقد وصف المعاصر ابن خوراذبى دورهم بالتفصيل، كما ورد أيضًا فى أوراق «جنيزا» (بالقاهرة)(٣٩).

ويبدو أن اللفظ «Rhadanite» مأخوذ من اللفظ الفارسى rha dan (ويعنى «هؤلاء الذين يعرفون الطريق»).

وبصفة خاصة، لعب هؤلاء التجار دورًا مهمًا فى تجارة العالم الإسلامى وتمويله فى بغداد حتى القرن العاشر تقريبًا، ولاحقًا فى القاهرة فى مصر الفاطمية بعد عام ٩٦٩م.

أخيرًا، نجد أن ريادة القوة التكثيفية العالمية انتقلت إلى الشرق الأوسط الإسلامى وشمال أفريقيا فى الفترة بين عامى ٦٥٠م و ١٠٠٠م. ويزعم «إريك چونز» أن الخلافة العباسية كانت أول منطقة تحقق نموًا اقتصاديًا لكل فرد (وهى الفكرة المفترض هيمنتها على الرأسمالية الحديثة)[٤٠].

وقد وصف «فرناند براودل» النشاط الاقتصادى للإسلام بعد عام ٨٠٠م بالمصطلحات الآتية:

ليست «الرأسمالية» بكلمة مفارقة للتاريخ [القديم] بشكل كبير. فمن أحد أطراف شبكة اتصالات العالم الإسلامى إلى الطرف الآخر، غامر المضاربون بالتجارة. كان لدى «الحريرى» أحد الكُتَّاب العرب تاجر يقول «أريد أن أبعث بالزعفران الفارسى إلى الصين، حيث سمعت أن أسعاره هناك مرتفعة، ثم أشحن البورسلين الصينى إلى اليونان، والقماش المطرَّز اليونانى إلى الهند، والحديد الهندى إلى حلب، والزجاج الحلبى إلى اليمن، والقماش اليمنى المخطط إلى فارس. وفى البصرة، كانت الاتفاقات تتم بين التجار بما يمكن أن نسميه اليوم بنظام المُقاصَّة[٤١].

وكان لسلسلة الاختراعات الإسلامية «الإنتاجية» الهائلة، وما أدخل عليها من تعديلات تكنولوچية / فكرية أهميتها فى هذا السياق.

وكما يوضح الفصل السادس، فقد أتاح اختراع السفينة ذات الشراع مثلث الشكل - مع بعض التطوير - الإبحار لمسافات طويلة - خاصة فى المحيط الهندى.

كما ساهم أيضًا تطوير الأسطرلاب - كنتيجة للتطورات الهائلة التى حدثت فى علم الفلك الإسلامى والرياضيات - فى تطوير الملاحة (انظر أيضًا الفصلين السابع والثامن).

وبدأت صناعة الورق عام ٥٧١م. وكان لصناعة النسيج أهمية خاصة، فاشتهرت كل من سوريا والعراق بصنّاع الحرير، بينما قادت مصر الطريق فى نسيج الكتّان والصوف، كما استخدم المسلمون أصباغًا مثيرة للإعجاب.

ويتضح التأثير الإسلامى فى العديد من الألفاظ العربية (والفارسية) التى دخلت على اللغات الأوروبية. فالكيماويات المعروفة بالكاوية أو المحرقة كانت مطلوبة لتثبيت لون الصبغات خاصة القلوية «Alkali» (وتأتى من الكلمة العربية القلى)، وكلمة «Saffrom» وتأتى من الكلمة العربية الزعفران، وكلمة «Damask» تأتى من دمشق، و «Muslin» (الموسلين) من مدينة الموصل، وأورجاندى (الأورجانزا) من مدينة أورجنش فى وسط آسيا، و«Mohair» (الموهير) تأتى من الكلمة العربية المُخَيَّر (وتعنى الأفضل)، و«Taffeta» (تافتا) وتأتى من تافتان (الفعل الفارسى «غزل»)[٤٢].

جدير بالإشارة أيضًا أن المسلمين تفوقوا على الأوروبيين فى إنتاج الحديد، وهيمنوا على إنتاج الفولاذ حتى القرن الثامن عشر.

فضلاً عن ذلك، امتد الإنتاج الإسلامى إلى تكرير السكر ـ البناء ـ صناعة الأثاث ـ الزجاج ـ دبغ الجلود ـ صناعة الفخار وقطع الأحجار[٤٣].

ومن اللافت للنظر، أن إنتاج السكر من القصب المصرى كان صناعة عالمية رائدة، كما تم تصدير السكر المكرر (sukkar ومن هنا يأتى لفظ sugar) بتوسع إلى أماكن كثيرة فى العالم، واستخدم المسلمون الطاقة داخل طواحين الهواء وطواحين المياه، والتى انتشرت من أجل أغراض الإنتاج الصناعى.

جدير بالذكر أيضًا تمتع الشرق الأوسط / شمال أفريقيا لوقت طويل بميزة تفضيلية على أوروپا فيما يتعلق بالمعرفة العلمية وتكنولوچيا التسليح (الفصل الثامن).

وليس بأقل أهمية إنشاء مجموعة من الأعراف الرأسمالية (تختص بالشراكة ـ قانون التعاقد ـ البنوك ـ الائتمان ـ وأشياء أخرى) اعتمد عليها ليس فقط الإنتاج الإسلامى والاستثمار والتجارة، إنما أيضًا التجارة العالمية (الفصل السادس).

بصفة عامة، كما يستخلص «إريك جونز» بذكاء، فإن المستوى الفنى والاقتصادى المتقدم لدى العباسيين . . . يبرهن على أن الماضى الإسلامى لم يكن بأى شكل من الأشكال متحجراً [٤٤] .

١٠٠٠ ـ ١٥١٧م

القوة التوسعية العالمية و(شرايين) الاقتصاد العالمى

وصفت «چانيت أبو لغد» بوضوح شديد شرايين الاقتصاد العالمى فى الفترة بعد عام ١٠٠٠م فى كتابها الجليل «قبل الهيمنة الأوروبية» . وكشفت فيه عن ثلاثة طرق تجارية رئيسية وصلت ما بين ثمانية نظم فرعية إقليمية سوف تتم مناقشتها بالدور .

• *الشريان الشمالى وإمبراطورية المغول : قبائل الجحيم الكريمة*

لقد تلقت العولمة الشرقية دفعة مهمة عند نشأة إمبراطورية المغول فى القرن الثالث عشر . فلقد ربطت تلك الإمبراطورية بين الشرق والغرب فى مساحة تجارية متواصلة .

ومن الحقائق المؤكدة أن الأتراك السلاچقة اندفعوا ناحية الغرب وسيطروا على مناطق واسعة تشمل فعليًا العراق كله، والهلال الخصيب . إلا أن «چنكيزخان» والمغول هم الذين نجحوا فى فتح معظم أراضى أوروآسيا . ومن السخرية ـ عندما يُنظر بعيون المركزية الأوروپية التقليدية ـ أن «چنكيز خان» لم يختر إخضاع أوروپا المتخلفة، منتزعًا فقط أجزاءها الشرقية (أساسًا كييڤ الروسية) وعوضًا عن ذلك قام بالتركيز على الجائزة الأغنى، الصين . وبحلول الجزء الأخير من القرن الثالث عشر أصبحت غالبية أراضى أوروآسيا تحت سيطرة المغول .

إن النقطة المهمة هنا هى أن هذه الإمبراطورية ذات الأراضى الموحدة نسبيًا ـ فترة السلام المغولى ـ أتاحت العيش فى منطقة سلام، انتعشت فيها الرأسمالية . فلقد مكنت كلاً من التجارة طويلة المسافات، والعالمية، من تغطية الخمسة آلاف ميل التى تفصل بين الصين وأوروپا من ناحية، ونقل الأفكار والتقنيات الشرقية المتفوقة إلى الغرب (وأماكن أخرى) من ناحية ثانية[٤٥] . وقد تم خفض القيود العرفية والتكاليف

السياسية، وذلك لأن المغول أثبتوا ترحيبهم بكثير من التجار الذين عبروا الإمبراطورية.

وبالفعل وصف «بالدوتشى پيجولوتى»، المعاصر لـ «ماركو پولو» طريق الحرير بأنه «غاية الأمان فى الليل وأثناء النهار».

أمر ساخر آخر هو أن مركزية أوروپا نظرت للمغول أو «التارتار» (كما كان يطلق عليهم الأوروپيون[أو التتار]) على أنهم هدَّامون بصفة أساسية ومعادون للنشاط الاقتصادى المتقدم، فكما توضح أبو لغد:

> **فى البداية أدرج المغول فى نفس المنطقة الأسطورية المخصصة لتلك الكائنات الغريبة التى تسكن هذا العالم الآسيوى المجهول، ونتيجة فهم خاطئ لكلمة تتار (وهو اسم إحدى القبائل التى انضمت لاحقًا إلى كونفدرالية المغول)، عُرف المغول على أنهم تارتار tartars، وهو لفظ يرجع إلى منطقة «تارتاروس» أو جهنم التى جاء ذكرها فى الكتاب المقدس.**
>
> **ومن الصعوبة فهم كيف كان يُنظر إليهم - فى نفس الوقت - بصفتهم حلفاء محتملين فى حروب المسيحية المقدسة ضد المسلمين.**
>
> **[ومع ذلك] فربما يمكن تعبئة تلك المخلوقات الآتية من أراضى «يأجوج ومأجوج» [المنذرين بنهاية العالم] (محاولة ضعيفة أخرى لتعريف أصلهم والحط من شأنهم) فى صراعهم [المسيحيين ضد المسلمين][٤٦].**

ولقد وصف «ماثيو پاريس» - المؤرخ المعاصر فى ذلك الوقت - المغول أو «الغزو التارتارى» عام ١٢٤٠م بأنه «أمة الشيطان الكريهة، بأسلحتهم التى لا تعد، انفصلوا عن منبتهم الجبلى، ليخترقوا الأحجار الصلبة (جبال القوقاز) ولينتشروا كالشياطين»[٤٧]. حتى أنه صوَّر «التارتار» برجال ذوى رءوس غير متناسبة مع أجسامهم يأكلون اللحم البشرى. كل هذا بدا طبيعيًا بالنسبة لأوروپيى القرون الوسطى، فقد استكمل الصور الغريبة التى صنعوها للشعوب الشرقية، مثل البلمياى (الذين كانت وجوههم على صدورهم)، السيوپودس (ممن كان لديهم ساق واحدة واستخدموا قدمهم كبيرة الحجم كمظلة ضد الشمس)، أو الأنثروپوفاجى (الذين نمت

رءوسهم أسفل أكتافهم)، وأخيراً وليس آخراً السينوسيفالى (رجال لديهم رءوس كلاب)(٤٨).

تأسست رؤية الأوروپيين للمغول ـ فضلاً عن الشعوب الشرقية ـ على عدد من الخرافات .

أولاً : كان «چنكيز خان» قد أباد فعليًا قبيلة التتار .

ثانيًا : كان لدى المغول درجة عالية من اللامبالاة تجاه «البربر ذوى الشعر الأحمر» المنتمين للغرب المتخلف .

ثالثًا : وبالإضافة إلى توصيلهم السلع الشرقية، فإن إمبراطورية المغول أمدت أوروپا بطريق غير مباشر بخدمات نافعة جداً بقدر ما شكلت حزامًا ناقلاً مرت من خلاله بعض أحدث محافظ الموارد الفكرية الشرقية إلى الغرب (كما سنرى فى فصول قادمة).

ومع ذلك، فإن هذه الدورة التجارية ذات الأثر الكبير كانت فى سبيلها إلى الأفول بحلول منتصف القرن الرابع عشر .

ورغم أن حروب «تيمور لنك» التى شنها من سمرقند، عملت على إنهاء فترة السلام المغولى، كما فعل الخراب ـ الموت الأسود ـ الذى سببه وباء الطاعون، إلا أن هذا لم يسجل نهاية الريادة الشرقية للاقتصاد العالمى، على العكس، كانت التجارة فى ازدهار عبر قنوات الشريان الأوسط، وخاصة الشريان الجنوبى .

• ***الشريان الأوسط : الحفاظ على القوة الانتشارية للشرق الأوسط الإسلامى***

وفقًا لـ «أبى لغد» بدأ الشريان الأوسط عند الشاطئ السورى/ الفلسطينى للبحر المتوسط، عبر الصحراء الصغيرة هناك، ثم سهول بغداد، قبل أن يتفرع إلى طريق برى وطريق مائى . يستمر الطريق البرى من بلاد فارس إلى ترانسوكسيانا، ثم يتفرع إما جنوبًا تجاه الشرق إلى شمال الهند، وإما شرقًا على خط مستقيم إلى سمرقند، ثم عبر الصحراء إلى الصين .

أما الطريق البحرى فيتتبع نهر دجلة من بغداد حتى الخليج الفارسى عبر البصرة، ثم يعبر ممالك التجارة فى كل من عمان وسيراف وهرمز أو قايس (حرّاس الوصلة بين الخليج والمحيط الهندى وراءه).

وبينما أصبح ذلك الشريان مهمّا بصفة خاصة بعد القرن السادس، فإنه صار مؤثراً بشدة عندما أصبحت بغداد مركز التجارة الإسلامى الأول بعد عام ٧٥٠ م.

إلا أنه عندما نهبت بغداد من قبل المغول عام ١٢٥٨م، تعرض الشريان إلى أفول مؤقت. ومع ذلك، أعيد إحياء طريق الخليج لاحقًا عندما حكمت فارس العراق.

هذا الشريان الأوسط كان مهمّا أيضًا؛ لأنه جعل من الممكن إقامة علاقة تجارية «تكافلية للغاية» بين ممالك الصليبيين والتجار المسلمين الجالبين للسلع من أماكن بعيدة كالشرق.

وكان ميناء عكا هو الميناء الرئيسى للحملات الصليبية فى الشرق الأوسط، وقد سيطر عليه أهل ڤينيسيا حتى ١٢٩١م بعد أن طردوا منافسيهم من چنوه وپيزا. ومع ذلك، ورغم سيطرة الڤينيسيين على نظام التجارة الأوروبى، إلا أن دخولهم النظام العالمى كان دائمًا نتيجة لشروط يمليها مسلمو الشرق الأوسط، وخاصة الأفارقة الشماليين.

وعندما سقطت القسطنطينية فى أيدى البيزنطيين عام ١٢٦١م، كان أهل چنوه مفضلين عن أهل ڤينيسيا، مما دفع الڤينيسيين إلى التركيز على الشريان الأوسط والشريان الجنوبى. إلا أنه عندما سقطت عكا فى عام ١٢٩١م لم يكن أمام الڤينيسيين خيار إلا الاعتماد على الشريان الجنوبى والذى سيطر عليه المصريون.

• *الشريان الجنوبى: اعتماد أوروبا على هيمنة مصر التجارية ١٢٩١ ـ ١٥١٧م*

وصل هذا الشريان بين كل من الإسكندرية ـ القاهرة ـ البحر الأحمر مع البحر العربى [جنوب وجنوب شرق اليمن]، ثم المحيط الهندى وما وراءه. وقد مثلت مصر بعد القرن الثالث عشر البوابة الرئيسية نحو الشرق. فكما تقول «أبو لغد»: «أيّا كان المتحكم فى الطريق المائى إلى آسيا، فإنه يستطيع أن يفرض الشروط التجارية على

أوروپا التى كانت وقتها فى حالة تخلف . وكانت مصر هى تلك القوة من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر»(٤٩) .

بالفعل، بين عامى ١٢٩١ و١٥١٧م تحكم المصريون فى ٨٠٪ من التجارة الكلية المتجهة إلى الشرق عن طريق البحر .

وعندما سقطت بغداد، أصبحت القاهرة عاصمة العالم الإسلامى والمركز المحورى للتجارة العالمية (مع أن هذه العملية الأخيرة كانت قد بدأت خلال الحقبة الفاطمية فى القرن العاشر) .

ويؤكد مفكرو مركزية أوروپا على أن تجارة أوروپا الدولية مع الشرق قد انتهت بعد عام ١٢٩١م (بسقوط عكا) حيث سيطرت مصر على تجارة البحر الأحمر إلى الشرق على حساب الأوروپيين المسيحيين .

ومن المفترض أن هذا هو ما عجَّل ببحث الأخوين البرتغاليين «ڤيڤالدى» عن طريق يصل إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح فى ١٢٩١م، إلا أن هذا الادعاء مُشكل .

الحقيقة أن سقوط عكا فى ١٢٩١م عجل بإصدار البابا نيقولاس الرابع العديد من المراسيم التى تمنع التجارة مع الملحدين «غير النصرانيين»، إلا أن الڤينيسيين استطاعوا أن يتحايلوا على المنع، وقاموا بمعاهدات جديدة مع السلطان فى عام ١٣٥٥ وعام ١٣٦١م .

إن بقاء ڤينيسيا على قيد الحياة فى العمليات التجارية حتى عام ١٥١٧م، يرجع إلى الدور الهام الذى لعبته مصر فى الاقتصاد العالمى . علاوة على ذلك، لم تكن أى من ڤينيسيا أو چنوه «رائدًا» للتجارة العالمية، وإنما كانوا متكيفين يزجّون بأنفسهم داخل فجوات الاقتصاد الأفروآسيوى العالمى الرائد، وذلك بشروط وضعها مسلمو الشرق الأوسط وخاصة المصريين .

وبصفة خاصة، تم منع الأوروپيين من المرور عبر مصر . فعند وصولهم الإسكندرية، كان يقابلهم موظفو الجمارك الذين يبقون على ظهر السفينة لمراقبة تنزيل البضائع وتحميلها . وكان يطلب من المسيحيين بصفة خاصة تصريح خاص أو ڤيزا، ودفع ضرائب أعلى بكثير من نظرائهم المسلمين . وكان الأوروپيون ينسحبون بعد

ذلك إلى أماكنهم على السفينة والتى كانت تخضع لقوانين مصر . ورغم ذلك، لم يكن مسموحًا لهم بترك سفنهم فى الإسكندرية حيث يصبحون معتمدين بالكامل على التجار المصريين وموظفى الحكومة .

ومع ذلك، تقبل تجار ڤينيسيا وغيرهم من الأوروپيين هذا النظام حتى يتاح لهم الحصول على الكثير من السلع المنتجة فى مختلف أجزاء الشرق . وبالفعل كانت ثروات ڤينيسيا ممكنة فقط نتيجة اتصالهم بالتجارة الشرقية عبر شمال أفريقيا .

وأخيرًا، من الأهمية أن نذكر أن الاتصال المميز لكل من ڤينيسيا وچنوه بالاقتصاد الأفروآسيوى العالمى، استمر نتيجة توفر درجة عالية من الحظ (وليس بسبب قوتهم الاقتصادية) .

إن التحديات الچيوپوليتيكية التى واجهتها مصر بسبب المغول والصليبيين، أدت إلى القيام بإعادة تنظيم حربى للمجتمع المصرى، وحيث إن تنظيم الجيش المصرى المملوكى كان يعتمد على العبيد المجلوبين (غير المسلمين)، فقد تم السماح لكل من ڤينيسيا وچنوه بإقامة علاقات تجارية فى مقابل جلب العبيد غير المسلمين إلى مصر .

وقد كان لچنوه دور هام بعد عام ١٢٦١م، بجلبها العبيد الچراكسة، حيث كانوا يشحنونهم من «القرم» (جنوب شرق أوكرانيا) .

وبعد ذلك، فى القرن الرابع عشر - أو نتيجة مجموعة من التحولات الچيوپوليتيكية - أعفيت مصر من الاحتياج إلى العبيد من غير المسلمين . وقد أدى هذا إلى إنهاء تجارة چنوه للعبيد، حيث لم يعد المصريون فى حاجة إلى خدماتهم . ومع ذلك، استمرت ڤينيسيا فى علاقاتها التفضيلية بمصر - وكان هذا بسبب الرغبة المصرية فى ذلك .

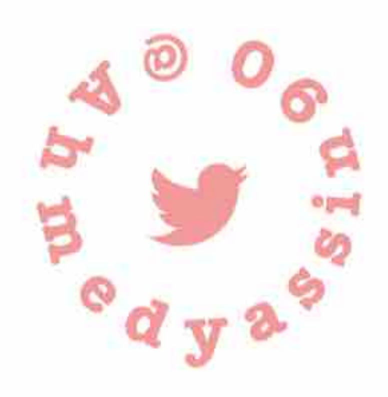
يلخص ذلك وصف حدود الريادة الشرقية للاقتصاد العالمى من ناحية، والهيمنة التجارية لكل من غرب آسيا وشمال أفريقيا على أوروپا من ناحية أخرى . وجدير بالأهمية ذكر أن الهيمنة التجارية الإسلامية على أوروپا استمرت حتى بعد عام ١٥١٧م . فقد انتقلت راية القوة التوسعية الإسلامية من مصر إلى الإمبراطورية

العثمانية، التى احتفظت باليد العليا على البرتغاليين فى المحيط الهندى (انظر الفصل السابع).

علاوة على ذلك، حافظت بعض مراكز القوة الاقتصادية الإسلامية ـ الهند المغولية، وجنوب شرق آسيا ـ على مكانتها بالدرجة التى جعلتها تقاوم التجار الأوروپيين وتسيطر عليهم حتى عام ١٨٠٠م تقريبًا (انظر الفصلين الرابع والسابع).

مع ذلك، ومع كل القوة التوسعية الإسلامية المؤثرة، وحقيقة أن الشرق الأوسط ظل جسرًا للعالم حتى معظم الألفية الثانية، فإن حد ريادة القوة التكثيفية لم ينتقل إلى إيطاليا بعد عام ١٠٠٠م أو البرتغال بعد عام ١٥٠٠م، وإنما إلى الصين فى عام ١١٠٠م، وبقى هناك حتى القرن التاسع عشر .

* * *


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

• الرواد الصينيون

المعجزة الصناعية الأولى
وأسطورة الانعزالية الصينية
(١٠٠٠ ـ ١٨٠٠م)

عندما سافر «ماركو پولو» إلى الشرق وحكى ما شاهده، خالطًا الحقيقة بالخيال، ورغم ذلك كان هناك شيء من الحقيقة، إلا أن الرجل الغربى رفض تصديقه. وفى أواخر القرون الوسطى كان ينظر إلى روايته لرحلاته وكأنها كتاب خرافات. . كان الأمر وكأن الغربيين غير قادرين على تصديق حقيقة روائع الشرق.

چاك لوجوف

لم يدرك المؤرخون الأوروپيون بعد، أن قيام الحضارة الأوروپية خلال القرون الوسطى بعد عام ١٠٠٠م تصادف مع تحول مركز نظام العالم شرقًا، من الشرق الأوسط إلى الصين.

لا يبدو ذلك مفاجأة، مع الأخذ فى الاعتبار انشغال مؤرخى القرون الوسطى بالتواريخ القومية لكل من إنجلترا وفرنسا ـ مسقطين بوضوح أحداث أواخر القرن التاسع عشر عندما غطت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية معظم الكرة الأرضية على تاريخ البشرية كله. يحتاج الأمر إلى جرعة خيالية من الواقع للاعتراف بالتفوق الصينى.

وليم ماكنيل

بحلول عام ١١٠٠م، انتقلت ريادة القوة التوسعية العالمية إلى الصين، واستقرت هناك حتى القرن التاسع عشر.

فلقد كونت الصين قوة توسعية ذات أهمية، وكان لها السيطرة فى هذا الخصوص بعد القرن الخامس عشر. (هذا رغم استمرار الشرق الأوسط الإسلامى فى تشكيل نقطة لقاء حيوية فى الاقتصاد العالمى).

يأتى كل ذلك معاكسًا لتصور مفهوم مركزية أوروبا. إن انتقادى للتوصيف الذى تقدمه مركزية أوروبا للصين يأتى فى جزءين.

يكشف الجزء الأول أن الصين مرت بما أطلق عليه «المعجزة الصناعية الأولى»، حيث إن العديد من الصفات التى ترتبط فى ذهننا بالثورة الصناعية البريطانية فى القرن الثامن عشر كانت قد ظهرت نحو عام ١١٠٠م. ويخاطب الجزء الثانى رفض مركزية أوروبا الشائع لإنجازات «سونج»: بأن قامت الحكومات الاستبدادية الصينية التالية بتعطيل انطلاقات «سونج» فى المسار الصناعى، وذلك لضمان تدهور الاقتصاد. يفسر ذلك بالتالى الانسحاب الصينى المزعوم من العالم بعد عام ١٤٣٤م، بمنع الدولة التجارة الخارجية وانسحابها داخل نظام الجباية الإمبريالى. وهنا أرسم صورة مختلفة تكشف، إن لم تكن عن اقتصاد عالمى صينى المركز، فعن اقتصاد لعبت فيه الصين دورًا رئيسيًا فيما بعد عام ١٤٣٤م. وسوف أقدم مزيدًا من البراهين المفصلة التى تدعم حقيقة الريادة الصينية فى الفصلين الرابع والسابع.

• المعجزة الصناعية الأولى

حكم «سونج» للصين فى القرن الحادى عشر

كما يبين الفصل التاسع، يفترض المؤرخون الاقتصاديون بشكل تقليدى أن جذور التصنيع أو مصدره يمكن أن نجدهما فى بريطانيا القرن الثامن عشر.

إلا أن ما لا يقال لنا هو أن الرائد الصناعى كان الصين وليست بريطانيا. فقد حدثت «المعجزة الصناعية» الصينية على مدار ١٥٠٠ عام توجت بثورة «سونج» - وذلك قبل دخول بريطانيا مرحلة التصنيع بنحو ٦٠٠ عام. وجدير بالأهمية التركيز

على المعجزة الصناعية الصينية بمزيد من التفصيل، حيث إنها شكلت الحدث الأكثر أهمية فى تاريخ القوة التكثيفية العالمية بين عامى ١١٠٠ و١٨٠٠م.

إن انتشار العديد من التطورات التقنية، وكذا التقدم الفكرى فى ظل حكم «سونج» هو ما شكل نهضة الغرب (الفصول من السادس إلى التاسع).

• تطور صناعة الحديد والصلب، من عام ٦٠٠ ق.م إلى ١١٠٠م

ترجع معجزة الحديد والصلب فى الصين إلى عام ٦٠٠ ق. م، مع أول منتَج من الحديد الزهر بتاريخ ٥١٣ ق. م، ثم أنتج الصلب فى القرن الثانى قبل الميلاد[١]. ومع ذلك، فإن نمو الصناعة المذهل بين عامى ٨٠٠ و١١٠٠م يبدو غير قابل للجدال، حتى إذا لم تكن تفاصيل الكميات واضحة بشكل دقيق. وفى مقال معروف، قدر «روبرت هارتويل» أن إنتاج الحديد الصينى لكل شخص تضاعف ستة أضعاف بين عامى ٨٠٦ و١٠٧٨م[٢].

وبمصطلحات إجمالى الإنتاج السنوى، أنتجت الصين حوالى ١٣,٥٠٠ طن من الحديد عام ٨٠٦م وحوالى ٩٠,٤٠٠ طن فى عام ١٠٦٤م، ارتفعت إلى ١٢٥,٠٠٠ عام ١٠٧٨م.

وتلقى المقارنتان التاليتان مزيداً من الضوء، الأولى: أن أوروبا مجتمعة لم تنتج كميات أكبر من الصين إلا فى عام ١٧٠٠م، وأنه حتى فى أواخر ١٧٨٨م كانت بريطانيا تنتج ٧٦,٠٠٠ طن فقط.

الثانية: أن نسبة السعر (وتحسب كنسبة من سعر الحديد مقابل الأرز) وقفت عند ١٧٧ : ١٠٠ فى سيشوان عام ١٠٨٠، وعند ١٣٥ : ١٠٠ فى شينزى، وبالتالى تشير إلى انخفاض سعر الحديد. جدير بالذكر أيضاً أن تلك المقاطعات لم تكن استثنائية؛ لأن الأسعار كانت أكثر انخفاضاً فى شمال شرق الصين.

إلا أن الإحصاء الملفت للنظر هنا، هو أنه بعد ذلك بكثير، وحوالى عام ١٧٠٠م حققت بريطانيا نسبة ١٦٠ : ١٠٠، مما يعنى سعراً أعلى بما يقرب من الثلث مما توافر فى أسواق شمال شرق الصين فى القرن الحادى عشر.

كانت نسبة السعر فى الصين عام ٩٧٧ عالية ٦٣٢ : ١٠٠، أى حدث انخفاض فى نسبة سعر الحديد إلى سعر الأرز إلى ما يقرب من الربع فى فترة زمنية لا تتعدى مائة عام.

وقد استغرق الأمر فى بريطانيا أكثر من مائتى عام، منذ ١٦٠٠م إلى ١٨٢٢م حتى وصل إلى انخفاض مشابه فى نسبة سعر الحديد إلى الأرز.

ومع ذلك، فقد رأى «چوزيف نيدهام» أن المعلومات التى وفرها «هارتويل» عن إنتاج الحديد تميل إلى الجانب الأعلى فى الفترة المذكورة (سوف أرجع لاحقًا إلى تلك النقطة). ومع ذلك، يجب أن يكون هامش الخطأ كبيراً حتى يبطل نتيجة أن الصين تحت حكم «سونج» قد حققت زيادة هائلة، إن لم تكن «ثورية» فى إنتاج الحديد لا يضاهيها فى ذلك إلا بريطانيا بعد سبعة قرون.

يقلل مؤيدو مركزية أوروپا دائمًا من قيمة تلك الإنجازات، وذلك بالقول بأن استخدام الحديد الصينى كان مخصصًا فقط للأسلحة والمنتجات الفنية للزينة وليس للأدوات والإنتاج. إلا أن الواقع أنه تم استخدام الحديد فى مفردات الحياة اليومية وأدواتها كما نتوقع من أى ثورة صناعية.

وتضمن ذلك سكاكين - فئوسًا - أزاميل - آلات خاصة لبذر الحبوب - مطارق ومضارب - محاريث - مجاريف وجواريف - عجلات - حداوى الخيل - وأوانى لطهى الطعام - أباريق - أجراسًا - سلاسل للكبارى المعلقة - بوابات مسلحة - ساعات أبراج - كبارى - إطارات طباعة.

ولا يُعد هذا إلا عددًا قليلاً مما كان معروضًا فى ذلك الوقت. ويضيف «هارتويل» إلى هذه القائمة: المنشار - المفصلات - الأقفال - المواقد - المصابيح - المسامير - الإبر - الدبابيس - الغلايات - الصنج - لوازم الدارات.

وبصفة عامة، يلخص «دونالد واجنر» أن «الإنتاج للعامة» لأدوات الحديد المسبوك كان له أهمية عظمى. كما تم جمع ثروات هائلة من قبل صناع الحديد «المصنعين الأوائل»، وهى عملية يرجعها إلى القرن الثالث قبل الميلاد[٣].

وليس بأقل تأثيراً، ما اخترعه الصينيون من أساليب التصنيع. فقد صنعوا أشكالاً عديدة من الحديد مستخدمين الحديد المسبوك فى صناعة المجاريف والمحاريث (بالإضافة إلى المدافع)، بينما صنعوا فى نفس الوقت الحديد المطروق لاستخدامه فى النصال والشفرات (مثل السيوف والسكاكين).

وترجع الأهمية الخاصة لذلك إلى أن الأوروبيين استخدموا الحديد المطروق خلال معظم القرون الوسطى.

يبدو فى الحقيقة أن العالم الصينى قد وصل مباشرة إلى سبك الحديد دون المرور - كما فعلت الدول الأوروبية - عبر المرحلة الطويلة الوسيطة من طرق الحديد وتشكيله(٤). فإن سبك الحديد أفضل كثيراً لأنه أكثر صلابة.

أدى استخدام الصين للحديد المسبوك الأقل تكلفة إلى امتداد الثورة الصناعية إلى جميع أنحاء البلاد. أمكن تحقيق كل ذلك تباعًا، نتيجة التقدم الذى حدث فى مجال صهر الحديد والذى شكل أساسًا لإنتاج الحديد المسبوك.

وكان إنتاج منافيخ الكباسات وأفران صهر المعادن مهمًا للغاية (رغم أنها كانت معروفة قبل ١٤٠٠ عام). كانت المنافيخ تنقل تيار الهواء المتواصل والذى كان ضروريًا [للاحتراق] للمحافظة على درجات الحرارة المرتفعة اللازمة (٩٧٥°)، وهى أساليب كانت مستخدمة فى القرن الرابع قبل الميلاد، وكان يتم دفعها بقوة المياه عام ٣١ ق. م. علاوة على ذلك، أنتج الصينيون الصلب (المشتق من الحديد المسبوك) فى وقت مبكر فى القرن الثانى قبل الميلاد، بينما طورت أوروبا الصلب فى العصر الحديث. جدير بالأهمية هنا ذكر أن الصلب الصينى كان ينتج فى القرن الخامس الميلادى عن طريق عملية «صهر مشترك» حيث كان يتم خلالها صهر كل من الحديد المطاوع والمسبوك معًا.

وهناك ابتكار آخر مثير للإعجاب فى القرن الحادى عشر، هو استبدال فحم الكوك بالفحم النباتى (مع العلم بأن الأخشاب كانت شحيحة). إن هذا له أهمية عظمى بصفة خاصة؛ لأن مؤيدى مركزية أوروبا يؤكدون على أن البريطانيين كانوا أول من حقق ذلك بعدها بعدة قرون. إلا أن بريطانيا شابهت الصين فى استخدام الكوك لحل مشكلة قطع أشجار الغابات.

ملمح آخر من ملامح معجزة «سونج» هو الإنجازات القيمة فى مجال صناعة النسيج، والتى عادة ما تنسب إلى بريطانيا القرن الثامن عشر.

بدأت صناعة الحرير الصينية قديمًا قدم القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ويمكن القول بأن التقنية الصناعية الأكثر تقدمًا فى صناعة النسيج ذاع انتشارها فى ذلك الوقت،

وتمثلت فى آلة لغزل خيوط القنب والحرير تعمل بقوة اندفاع المياه. (انظر الفصلين السادس والتاسع).

رغم أن كل هذه الإنجازات فى مجال صناعة الحديد والصلب والنسيج جديرة بالتسجيل، إلا أنها لا تشكل إلا قمة جبل الثلج الصناعى الكبير. يستلزم هذا النوع من الإنتاج توفر بنية أساسية داعمة.

● ثورات وسائل النقل والطاقة

استخدم الأوروبيون طواحين الماء لطحن الحبوب ثم بدأ استخدامها فى إنتاج الحديد فى جنوب ألمانيا حوالى عام ١٠٢٥م، وقد طور الصينيون طواحين المياه من أجل دفع الهواء [اللازم للاحتراق] فى أفران صهر المعادن عام ٣١م.

والأكثر أهمية هو تشابه استخدام آلية الكباس - ذراع التوصيل مع سير الإدارة فى منفاخ المياه مع محرك البخار (لمزيد من التفصيل انظر الفصل التاسع).

فضلاً عن ذلك، شكلت قنوات القناطر وأهوستها ابتكارات رئيسية (الأخيرة تم اختراعها عام ٩٨٤م)[٥].

كما مكن نقل الفحم والحديد والصلب خلال القنوات المائية، من توزيعها إلى جنوب البلاد، وهو ما كان حيويًا بالنسبة للمعجزة الصناعية الصينية، وأيضًا - وليس بأقل أهمية - لتلبية الطلبات الداخلية الكثيرة على هذه المواد. وجدير بالذكر أيضًا أن الصينيين استخدموا البترول والغاز الطبيعى كوقود ولأغراض الطعام والإضاءة غالبًا فى القرن الرابع قبل الميلاد[٦]. بالفعل، يكشف مدى انتشار هذه الابتكارات أن كثيرًا من المصابيح المصنوعة من الحرير الصخرى (الأسبستوس) تم إنتاجها بالجملة للجمهور بهدف إنارة المنازل حوالى القرن العاشر الميلادى[٧].

● الضرائب، الورق، الطباعة، ونشأة اقتصاد تجارى

كان أحد ابتكارات «سونج» المهمة، بصفة خاصة، هو خلق نظام ضرائب مبنى على

النقود. وبينما ابتدعت الأوراق المالية حوالى القرن التاسع لأغراض ائتمانية، إلا أنها تطورت فى بدايات القرن العاشر إلى أوراق مالية «حقيقية» كوسيلة دفع. وبحلول عام ١١٦١م كانت الدولة تُصْدر ١٠ ملايين ورقة نقد سنويًا. ومن الأهمية ذكر أن هذه التطورات الرائدة نقلها الأوروبيون فيما بعد، ولم يطبقها الإنجليز إلا فى عام ١٧٩٧م[٨].

وكان هناك طلب متزايد [من جهة الحكومة] على دفع الضرائب نقدًا وليس سلعًا. ومن ثم ارتفعت نسبة الضرائب المدفوعة نقدًا من ٤٪ عام ٧٤٩م إلى ٥٢٪ فى منتصف القرن الحادى عشر.

وتأتى الأهمية الخاصة لهذا التطور من أنه أرغم الفلاحين على المشاركة فى أنشطة السوق. نفذت سوق الصرف إلى أدنى مستويات المجتمع، حتى أن الأكثر فقرًا لم يكن له خيار إلا أن ينتج من أجل السوق.

فكما يقول «ماكنيل»: «أدى تكاثر أسواق الصرف ـ المحلية والإقليمية وعبر الإقليمية ـ إلى تزايد مذهل فى الإنتاجية الإجمالية، حيث أصبحت كل مميزات التخصص التى حللها «آدم سميث» فيما بعد سارية المفعول»[٩].

ويستطرد ذاكرًا قول أحد كتاب القرن الرابع عشر:

فى تلك الأيام، أينما توجد عشرة منازل سكنية، يظهر دائمًا سوق.. فى الموسم المناسب، يتبادل الناس ما عندهم مقابل ما ليس لديهم، رافعين أو خافضين الأسعار تبعًا لما يقدرونه من جشع الآخرين أو حيائهم بحيث يحصلون على أى ربح متاح. هذه بالطبع الحالة المعتادة للعالم[١٠].

وتناقضًا مع تصور مؤيدى مركزية أوروبا للدولة الصينية بصفتها استبدادية شرقية، يقول لنا «إريك چونز»:

تخلت الحكومة عن وظيفتها فى توزيع الأراضى وإعادة توزيعها مقابل خدمات عمل وضرائب تُحصلها سلعًا، وبدلاً من ذلك حصلت على ضرائبها نقدًا. وقد سهلت سياسة رفع أيدى الحكومة نمو سوق الأراضى

الخاصة. ولم يكن فى استطاعة الدولة إلغاء تلك التغييرات الاقتصادية، كما أنها ـ وهذا جدير بالذكر ـ لم تهد إلى الإمبراطور والمسئولين ثمرات عملية التغيير. لا الدولة ولا «الأوقاف» كانوا يستطيعون أن يأخذوا لأنفسهم المكاسب عن طريق الضرائب، ولو حدث ذلك لكانوا قضوا على حافز زيادة الإنتاج الذى لاحظناه(١١).

كما يشير «ر. بين ونج» بشكل مشابه إلى أن الحكومات الصينية، «اعتقدت أن الضرائب المنخفضة تتيح فرصة العيش الرغد للشعب، وحيث إن وجود شعب مزدهر يعد أمرًا أساسيًا للمحافظة على دولة قوية، بالتالى كانت الضرائب منخفضة»(١٢).

وبالفعل فإن عبء الضرائب الذى فرضته الحكومة المركزية كان شديد الانخفاض ـ قد يدور حول ٦٪ من العائد القومى(١٣).

وبينما يصف مؤيدو مركزية أوروبا الاقتصاد الصينى بأنه نظام يعوله الإنتاج الزراعى، فإن الواقع يقول إن تجارة «سونج» لم تكن فقط شديدة التطور، وإنما أيضًا استمدت الدولة غالبية عوائد الضرائب من القطاع التجارى، برغم أن نسبة الضرائب المفروضة على التجار كانت أقل بكثيرمن تلك المفروضة على المنتجين الزراعيين(١٤).

كما تُلقى العديد من تقارير الإرسالية الدينية التبشيرية «الچيزويت» فى الصين مزيدًا من الضوء فى هذ الصدد، حيث تؤكد أن الدولة تركت التجار يقومون بأعمالهم دون تدخل(١٥).

إحدى الشهادات على عمق تأثير التجارة تحت حكم «سونج» هى نشأة البلدان والمدن الكبيرة. يشير «يوشينوبو شيبا» إلى أنه من الصعوبة بمكان تقدير حجم سكان المدن نتيجة لتفاوت المعلومات المتاحة فى فترة حكم «سونج».

وتشير التقديرات إلى أن نسبة سكان الحضر بلغت فى مقاطعة «ين» ١٣٪ من عدد السكان، و٧٪ فى مقاطعة «شى» و٣٧٪ فى مقاطعة «تان ـ تو». ومع ذلك، لم تكن الحضرية فقط أكثر وضوحًا فى الصين منها فى أوروبا، إنما فاخرت الصين ببعض أكبر المدن فى العالم. فعلى سبيل المثال، تراوح عدد سكان «هانج ـ شو» بين مليون ونصف، وخمسة ملايين نسمة (تبعًا لتعدادات سكانية مختلفة)(١٦).

ارتبط تطور اقتصاد المال بشكل له مغزى بابتكار حيوى آخر، وهو الطباعة وصناعة الورق (يأتى تتبع نشأتها فى الفصلين السادس والثامن).

وجدير بالذكر أن انتشار استخدام الأوراق المالية المطبوعة كان أحد الجوانب العديدة التى اندهش لها « ماركو پولو » فى الصين.

وليس بأقل إبهارًا الطرق العديدة التى استخدم بها الورق، وليس أقلها استخدامه فى صناعة الدروع (منتج متين لا يصدأ) وورق الحائط، وأصناف من الملابس، وورق صحى، وألعاب ورقية، ومناديل، وأشياء أخرى. كما انتعشت صناعة الورق الصينية نتيجة الطلب الكبير على الكتاب. وقد شاركت الأكاديمية الوطنية فى العاصمة «كايفنج» وفى «هانج ـ تشو» فيما بعد فى الطباعة على نطاق واسع، ومع ذلك لم تعهد صناعة الكتاب وبيعه إلى الدولة، وإنما تولاها القطاع الخاص.

• الثورة الزراعية أو الثورة « الخضراء »

بحلول القرن السادس الميلادى، توفرت لدى الصين كل الملامح التى تربطها ذهنيًا بالثورة الزراعية البريطانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (للتوسع انظر الفصل التاسع)[17]. فكما يشير «روبرت تمپل»:

> **ليس من المبالغة القول بأن الصين كانت فى وضع الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروپا اليوم، بينما كانت أوروپا فى وضع، لنقل المغرب [اليوم]. فلم يكن هناك ببساطة مقارنة بين زراعة أوروپا البدائية، الميئوس منها قبل القرن الثامن عشر . . . وزراعة الصينيين المتقدمة بعد القرن الرابع الميلادى**[18].

حقًا، إن تفوق الزراعة الصينية بحلول فترة «سونج» بلغ مرتبة جعلت أحد المؤرخين من مؤيدى مركزية أوروپا مرغمًا على الإذعان بالقول: «لم تبلغ أوروپا ـ ككل ـ ما بلغته الصين فى القرن الثانى عشر إلا بحلول القرن العشرين»[19].

فلقد تمتع الفلاحون الصينيون بمعدل إنتاجية أعلى بكثير من نظرائهم الأوروپيين[20].

فضلاً عن ذلك، ظلت الزراعة الصينية مؤثرة على مدار القرون السبعة التالية (انظر الجزء التالى). وليس بأقل أهمية مبادرة حكومة «سونج» المعروفة بـ«سياسة الانطلاق للشبان». فلقد وفرت الحكومة حوافز للفلاحين للاستثمار فى الزراعة، وقدمت قروضًا بنسب فوائد مغرية جدًا. ويرجع النجاح الرئيسى لتلك السياسة، فيما يبدو، إلى الطريقة التى تقبلها بها الفلاحون، مدركين لفوائد التقنية الجديدة، راغبين فى التجربة والتحسن بمبادراتهم الخاصة[٢١].

ذكر «فرنسيس بيكون» فى مجلة (Novum Organum) (١٦٢٠) أن أهم ثلاثة اكتشافات عالمية هى الطباعة والبارود والبوصلة. والملفت للنظر أن الثلاثة تم اختراعها فى الصين (انظر ما يلى، والفصل السادس).

جدير بالذكر أيضًا أن الصينيين هم الذين اكتشفوا حوالى عام ١٠٠٠م أن الشمال المغناطيسى والشمال الحقيقى ليسا شيئًا واحدًا. وفيما بعد ـ حوالى القرن الخامس عشر ـ مكن هذا الاكتشاف من رسم الخرائط الأكثر دقة حتى ذلك الوقت.

قد يكون الجانب الأكثر تأثيرًا فى الثورة الملاحية الصينية هو تطوير السفن، وذلك بسبب حجمها وعددها.

بينما قامت أكبر السفن البريطانية بنقل حوالى ٤٠٠ طن عام ١٥٨٨م، نقلت السفن الشراعية الصينية أكثر من ٣٠٠٠ طن قبل ذلك بكثير. فضلاً عن ذلك، تفاخرت السفن الكبيرة الحجم بالعديد من الملامح البديعة ـ بما فيها جسم السفينة، دفة القائم الخلفى، مقدمة السفينة ومؤخرتها، وأقسام خاصة تمنع تسرب المياه ـ وكلها تم استيعابها فيما بعد من قِبل الأوروبيين (انظر الفصلين السادس والتاسع).

فيما يخص عدد السفن ـ الكبير منها والصغير ـ فإنها اعتبرت شهادة ليس فقط على ثورة الصين الملاحية، وإنما أيضًا على الطبيعة التجارية للاقتصاد الصينى فى القرن الثامن، حيث كانت تعمل فى «يانجتز» حوالى ٢٠٠٠ سفينة تعادل حمولتها الإجمالية ثلث ما حمله الأسطول التجارى البريطانى بعد ذلك بألف عام.

وقد رصد «ماركو پولو» ما يقرب من ١٥ ألف سفينة فى «يانجتز» السفلى فقط. وبحلول القرن السابع عشر، أحصى «ألڤاريس سيميدو» أحد أعضاء «الچيزويت» ما لا يقل عن ٣٠٠ سفينة تبحر فى أعالى «يانجتز» فى ساعة واحدة[٢٢].

وأخيراً، يكشف «جانج دنج» أنه أثناء حكم «سونج»، كان هناك ما يقرب من ١٢ ألف سفينة لنقل الحبوب، ارتفعت إلى ٢٠ ألفًا فى حقبة«شينج»، وحوالى ١٣٠ ألف سفينة نقل خاصة فى أواخر القرن الثامن عشر(٢٣).

فى هذا الإطار يبدو تلخيص «تمپل» مناسبًا تمامًا :

من الجائز القول بأمانة بأن الصينيين كانوا أعظم بحَّارة فى التاريخ، حيث كان لديهم منذ قرابة ألفى عام سفن وتقنيات ملاحة متقدمة كثيراً عن بقية العالم مما يجعل المقارنة محرجة . وعندما لحق الغرب بهم فى النهاية، كان ذلك عن طريق تطبيق اختراعاتهم بطريقة أو بأخرى . وقد استخدم الأوروپيون على مدار التاريخ، سفنًا أقل جودة بكثير من جميع النواحى من السفن الصينية، وذلك [حتى عام ١٨٠٠م](٢٤).

• الصين ٨٥٠ـ ١٢٩٠م:

الثورة الأولى فى المجال العسكرى

كما سنرى فى الفصل الثامن، يحتفى مؤيدو مركزية أوروپا بعبقرية الأوروپيين العسكرية المزعوم ريادتها لأول «ثورة عسكرية» كبرى (١٥٥٠ ـ ١٦٦٠م).

كان التقدم التقنى الأساسى فى البارود والبندقية والمدفع . وقد اخترعت جلها فى الصين «خلال الثورة العسكرية الأولى» فيما بين عامى ٨٥٠ و١٢٩٠م.

يقول الرفض الشائع لهذا الادعاء من قبل مؤيدى مركزية أوروپا : إن الصينيين استخدموا البارود فى الألعاب النارية، ولم يكن له أى تطبيق حربى (فقرة الاستشراق الصينى).

ومن المثير للاهتمام أنه فى فيلم «مغامرات ماركو پولو» يقال لنا إن أول الاختراعات التى عرضوها عليه هى «السپاجتى» والثانى هو البارود المفرقع . ويزعم أن «پولو» سأل عن الأخير قائلاً : «هل يستخدم فقط فى اللُعَب؟» ويأتى الرد الصينى فى الفيلم «نعم،

وفى الألعاب النارية» . ثم يقترح «پولو» قائلاً : «قد يكون هذا سلاحًا له قيمة فى الحرب» وتكون الإجابة الصينية «لا ، إن هذا قد يكون بشعًا جدًا ، ومميتًا» .

يعكس هذا الحوار بلباقة إحدى أساطير مركزية أوروپا الشائعة ، وهى أنه على الرغم من اختراع الصينيين للبارود فقد تُرك للأوروپيين الأكثر إبداعًا شأن نشر استخدامه فى الشئون الحربية .

وفى حين اخترع الصينيون البارود عام ٨٥٠م[٢٥] ، فقد تم تطبيقه على قاذفات اللهب فى بداية القرن العاشر الميلادى ، وبحلول عام ٩٦٩م استخدم فى السهام . وفى عام ١٢٣١م استخدم فى القنابل والقنابل اليدوية والصواريخ (والتى كان لها شكل مدفع هاون مصنوع من أنبوب حديدى) . وبحلول القرن الرابع عشر كان قد استخدم فى ألغام البر والبحر[٢٦] .

كما اخترع الصينيون قاذفات صواريخ تستطيع أن تقذف ٣٢٠ صاروخًا بشكل فورى ، ويصفها «نيدهام» بأنها «معادل القرون الوسطى للبازوكا التى انتشر استخدامها فى الحرب العالمية الثانية»[٢٧] .

ومن اللافت أيضًا أنه فى القرن الرابع عشر صنَّع الصينيون صاروخًا بجناحين وزعانف ، يصفه «نيدهام» مرة أخرى بأنه «يحمل شبهًا كبيرًا . . . بصاروخ ١ ـ V الشهير خلال الحرب العالمية الثانية»[٢٨] .

ويمكن إرجاع جذور البندقية إلى «رمح النار» الذى كان يُستخدم فى منتصف القرن العاشر . وقد اخترعت أول بندقية تطلق الرصاص الحديدى حوالى عام ١٢٥٩ ، واستخدمت الماسورة المعدنية فى ١٢٧٥م[٢٩] .

وبحلول عام ١٢٨٨ تم اختراع مدفع خام يعرف بـ«المفجر» مسجلين سبقًا على أول مدفع أوروپى بحوالى ٣٨ عامًا[٣٠] . وهناك دلائل قوية على أن الاختراعات الصينية انتقلت إلى أوروپا (انظر الفصل الثامن) .

وأخيرًا وليس آخرًا ، تعتبر البحرية الصينية أحد أهم جوانب الثورة العسكرية . فى آخر الأمر كان هناك ما يصل إلى ٢٠,٥٠٠ سفينة فى بحرية «سونج»[٣١] . كان فى

إمكان هذا الأسطول الصينى أن يطيح بأى قوة أوروپية مفردة، وغالبًا بكل القوى البحرية الأوروپية مجتمعة. ومن الأهمية ذكر أن نظم تسليح السفن كانت تمر بتطوير مستمر.

بحلول عام ١١٢٩م كان المنجنيق يقذف بارود القنابل، واعتبر ذلك من التجهيزات العادية. وفى عام ١٢٠٣م تدرعت بعض السفن بصفائح من الحديد.

ولقد نعمت السفن الحربية الصينية لوقت طويل بتجهيزات متميزة، فعلى سبيل المثال فى أواخر القرن السادس، كان للسفن الحربية ذات «الرايات الخمس» خمسة طوابق بلغ ارتفاعها مائة قدم، وحمولتها ٨٠٠ رجل. كما كانت مجهزة أيضًا بـ «أذرع ضاربة» أو «حدائد ثاقبة»، وهى عبارة عن سوارى طويلة تبلغ ٥٠ قدمًا تنتهى برزات حديدية الرأس، ومثبتة فى الأسطح العليا. وكانت تلك تعمل مثل مطرقة عظيمة الحجم، تهبط لأسفل محطمة سفن العدو.

ومبكرًا ـ فى القرن الثالث ـ كانت هناك «قلاع عائمة مستوية الشكل» ومتحركة، تغطى ما لا يقل عن ٣٦٠ ألف قدم مربع، كان لها أبراج عالية تستوعب أكثر من ألفى رجل[(٣٢)].

ومرة أخرى تقدم لنا كلمات «تمپل» تلخيصًا مناسبًا تمامًا:

«كان الصينيون صنّاع أسلحة على نطاق لم يُحلم به فى الغرب إلى العصر الحديث»[(٣٣)].

• تلخيص مبدئى عن الصين

أخيرًا، نجد أنفسنا فى موقف إعادة الإشادة بأحد معتقدات مركزية أوروپا الأساسية، وهى أن الأوروپيين الغربيين وحدهم قاموا بتطوير «رؤية ميكانيكية» للأشياء، وتأتى كلمات «فريدريك لين» نموذجية فى هذا الشأن:

إن مفهوم الحاجة لا يفسر لنا شيئًا . . . بينما ابتهج فنانو الشرق الأقصى وهم يرسمون الورود والأسماك والخيول، سيطرت على فكر كل من «ليوناردو

دافنشى» و«فرانشيسكو دى چيورچيو مارتينى» فكرة الآلة . فلقد نظر الفلاسفة الأوروپيون إلى العالم وكأنه «ساعة عظيمة»، وإلى جسم الإنسان كأنه آلة، وإلى الله بوصفه صانع ساعات فذ[٣٤] .

إلا أنه لا يمكن الإبقاء على هذا الرأى فى ضوء الاختراعات الميكانيكية الصينية غير العادية . ففى الواقع ـ كما أبين فى هذا الكتاب ـ اخترع الأوروپيون أشياء قليلة بأنفسهم، خلال الفترة التى نتعرض لها بالدراسة .

إن الاختراعات العبقرية الوحيدة التى قام بها الأوروپيون قبل القرن الثامن عشر كانت لولب أرشميدس، وعمود المرفق وعمود الحدبات، وعمليات تقطير الكحول[٣٥] .

ففى الوقت الذى أظهر الأوروپيون قدرة قوية على استيعاب العديد من الاختراعات التكنولوچية الصينية خلال السبعمائة عام التالية، كانت النزعة إلى الاستيعاب ليست كامتلاك نظرة ميكانيكية للأشياء، فإذا كان أحد قد أثبت امتلاك تلك النظرة، فهُم الصينيون وليس الأوروپيين .

يتمثل أحد ردود مركزية أوروپا الأكثر شيوعًا فى نبذ منجزات «سونج» الاقتصادية بصفتها «ثورة مُجهَضة» حيث قضى سريعًا على التقدم الاقتصادى لـ «جبل جليد» الدولة الشرقية المستبدة، وغرق دون ترك أثر[٣٦] .

بصرف النظر عن حقيقة أن هذا الرفض لا يقدم شرحًا للإنجازات الرائعة التى بدأت فى عهد «سونج»، فإن الاقتصاد الصينى لم يرتد أو يغرق دون أثر بعد عام ١٢٧٩م . حيث مكنت حيويته الكبرى الصين من الوقوف فى مركز الاقتصاد العالمى أو على مقربة شديدة منه حتى القرن التاسع عشر .

الصين الأولى بين الأنداد: ١٤٣٤ ـ ١٨٠٠م

أسطورة الانعزالية الصينية والركود الاقتصادى

كان للتجارة الصينية خلال معظم الألفية الثانية أهمية كبرى جعلت العديد من

الكتاب المعارضين لمركزية أوروپا يصفون الاقتصاد العالمى قبل عام ١٨٠٠م بأنه «صينى المركز» [٣٧] .

فى الواقع، وبينما كانت الصين القوة الرائدة فى العالم، كانت توصف أساسًا بأنها « الأولى بين الأنداد» .

فقد كان توزيع القوى الاقتصادية فى العالم فى ظل العولمة الشرقية «متعدد المراكز» ومتضمنًا الصين والهند والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا واليابان، وتعد كلها مراكز اقتصادية ذات أهمية .

مع ذلك، يرفض أغلب الكتاب نجاح الصين بعد القرن الخامس عشر، وذلك تبعًا لسببين رئيسيين وردا فى «الفقرة الصينية»، أولهما : كما ذكرنا سابقًا، أنه حتى لو سلمنا بوجود نمو هائل فى ظل حكم «سونج» فقد رُفض على أساس أنه «ثورة مجهضة» توقف النمو بعدها بقليل . وثانيهما : أن إعلان «مينج» الحظر الإمپريالى على التجارة الخارجية عام ١٤٣٤م أكد على أنه تم الإجهاض الفورى لأى فرصة حتى تلحق الصين بالعالم . وقد حدث ذلك نتيجة أن الاقتصاد الصينى كان فى انحسار، مما أرغم السلطات على الانسحاب من التجارة العالمية .

يزعمون أنه تم تغيير التجارة الدولية الصينية إلى نظام الجباية الصينى الرجعى والذى كان منفصلاً تمامًا عن الاقتصاد العالمى .

بسبب هذين السببين إذن، ينبذ مفكرو مركزية أوروپا إمكانية تواجد الصين فى مركز التجارة العالمية بعد عام ١٢٨٠م، وخاصة فى ١٤٣٤م . بدلاً من ذلك، يقال لنا إن الصين غرقت فى عزلتها .

إن هذا المسمى بالانسحاب يؤدى بنا إلى اثنين من أكثر الادعاءات أهمية فيما يخص مركزية أوروپا .

الادعاء الأول : الانسحاب كان له نتائج كبرى بقدر ما خلق فراغ قوة فى الشرق حسب زعمهم، والذى ملأه بشغف الأوروپيون الأسمى مكانة بعد عام ١٥٠٠م، كما يأتى فى كلمات «ديڤيد لاندز» :

كان التخلى عن برنامج الرحلات الكبرى (فى ظل شينج هو) جزءاً من سياسة أوسع للانغلاق والانسحاب من المخاطرة وإغراءات البحر .

لم يكن من الممكن أن يأتى هذا الانطواء الذاتى المقصود ـ والذى يعد نقطة تحول فى التاريخ الصينى ـ فى وقت أسوأ من ذلك ، حيث إنه لم يقتصر على تجريد الصينيين أمام القوة الأوروبية الصاعدة، وإنما وضعهم فى موضع الرضا [الكاذب] عن النفس والعناد أمام الدروس الأفكار الجديدة التى سوف يأتى بها الرحالة الأوروبيون(٣٨) .

الادعاء الثانى : أن الحظر كان يعنى أن الصين انفصلت عن الاتجاه السائد للتجارة الدولية (والمزعوم حدوثه بعد ١٥٠٠م) حتى أن اقتصادها قد ذبل فعليّا بعد ذلك . نستشهد بـ «لاندز» مرة أخرى : «أصبحت الصين انعزالية . خرت الإمبراطورية السماوية فى صمت وهدوء وجمود فى نشاز مع العالم لمزيد من مئات السنين رابطة الجأش، منيعة، إلا أن العالم كان قد أغفلها»(٣٩) .

وهكذا فإن هذا الانسحاب المزعوم يفسر تلك القفزة الصينية الكبرى إلى الوراء، بينما يُمكن أوروبا فى نفس الوقت من قفزتها الكبرى نحو الأمام بعد عام ١٥٠٠ .

من الواضح إذن، أن هناك أموراً كثيرة متعلقة بهذه القضية . وتباينًا مع التخيل المألوف لمؤيدى مركزية أوروبا، أقدم هنا أربعة اقتراحات مضادة، سوف أناقشها على التوالى .

• أسطورة الانسحاب الصينى:
استمرارية التجارة الصينية العالمية بعد ١٤٣٤م

تضل الصورة التقليدية للانسحاب طريقها منذ اللحظة الأولى، نتيجة أن المؤرخين الأوروبيين أخذوا بشكل حرفى كلاً من الحظر الرسمى ونظام الضرائب الصينى .

تعتمد القراءة الحرفية للحظر الرسمى إلى حد ما على مشكلة سوء الفهم . شوهت الحكومة الصينية فهم الوثائق الرسمية فى محاولتها إظهار محافظتها على مثال كونفوشيوسى أعلى (الانعزالية) .

فضلاً عن ذلك، تم التأكيد - خطأ - على الانسحاب بوجود نظام جزية إمپريالى رجعى، المفترض أنه مبنى على الإجبار، وعلى أشكال الضرائب التى تديرها الدولة أكثر منه على التبادل التجارى. إلا أن القراءة التقليدية تخطئ فى استيعاب كل من نظام الجزية وطبيعة الحظر .

أول الردود هنا هو أن نظام الجزية كان أيضًا نظامًا تجاريًا. وكما يشير «رودزينسكى»:

«كان نظام الجزية فى كثير من الأحيان عبارة عن شكل ظاهرى من أجل تجارة خارجية شديدة الأهمية، ففى حالات عديدة كان التجّار الأجانب - خاصة من آسيا الوسطى - يقدمون أنفسهم بصفتهم الحاملين لجزية مفترضة من قبل دول مُتخَيلة فقط من أجل القيام بالتجارة»[٤٠] .

علاوة على ذلك، توسعت العلاقات التجارية فى كل من شرق آسيا وجنوب شرقها كلما اتسعت علاقات الجزية الصينية[٤١] . وقد تم التسليم بذلك فى وثائق صينية رسمية . وهنا يمكن إضافة بعض النقاط[٤٢] : كان نظام الجزية طوعيًا أكثر منه إجباريًا، وذلك لأن النجاح فى الدخول للأسواق الصينية عن طريق دفع كميات إسمية من الجزية، شكّل أحد الطرق التى استخدمها ما يطلق عليهم «المُقْطعون، أى أتباع الإقطاعيين» للإثراء. وإلا، فكيف نستطيع فهم طلب كل من البرتغاليين والإسپان والهولنديين الانضمام للنظام كأتباع للإقطاعيين؟ فضلاً عن ذلك، تنافست تلك الدول - كأتباع للإقطاعيين - مع بعضها البعض من أجل دفع جزية - مرة أخرى - فى سبيل الوصول إلى الاقتصاد الصينى المُربح .

كما أن مجموعة واسعة من الحكام كانت متلهفة لإرسال الجزية على أمل الحصول على الحماية الصينية من بعض جيرانهم الأعداء، ومنهم سلطان ملقا وحكام بروناى وملوك تشولا فى كروماندال، وأمراء مالابار.

وكما يشير «أنتونى رايد»، فإن بعض «الدول» مثل جاوه وسيام وملقا، كانت تثابر على القيام ببعثات من أجل الجزية إلى الحد الذى أثار حنق السلطات الصينية[٤٣] .

إحدى الشهادات على الجانب التطوعى للنظام هى أنه عندما تم حرمان أتباع الإقطاعيين من مكانتهم، قاموا فى بعض الأحيان بردود فعل عنيفة .

على سبيل المثال، مع نهاية القرن السادس عشر، قامت اليابان بغزو كوريا (تابع إقطاعى لدولة مينج) من أجل إرغام الصين على إعادة علاقات الجزية بينهما إلى درجة تهديدها بغزو الصين إذا رفضت!

وهناك استراتيچية أخرى كانت منتشرة بين التجار الآسيويين، وهى تحضير أوراق اعتماد زائفة، حيث يقف أحد المبعوثين مقدِّمًا فروض التقدير «مموهًا على نحو خادع من أجل القيام بتجارة رتيبة»(٤٤). ومرة أخرى، كان ذلك معروفًا، وفى بعض الأحيان مسموحًا به فى وثائق «مينج».

هناك ثلاثة أسباب رئيسية للقول بأن الحظر كان خرافة:

الأول: وكما سبق الإشارة، أن نظام الجزية كان فى جانب منه نظامًا تجاريًا متخفيًا.

الثانى: أن العديد من التجار الصينيين المستقلين قاموا بتجارتهم متحايلين على الحظر الرسمى بطرق عديدة.

ومن السخرية أن وصف مركزية أوروبا للنظام البرتغالى على أنه دليل على السيطرة الأوروبية، يتضمن خطأ فى الفهم؛ لأنه بالنسبة للصين ـ بصفة خاصة ـ كان حمل المستند المسمى «كارتاس ـ Cartaz»، يعنى أنهم قد يكونون متنكرين كالبرتغاليين من أجل الالتفاف حول حظر «مينج». علاوة على ذلك، كثير من التجارة الصينية كان مخلوطًا مع التجارة اليابانية (إلا أنها كانت قرصنة صينية حقيقية)، وكانت مزدهرة جدًا. غير أنه يمكن القول إن أكثر الطرق شيوعًا فى الالتفاف حول الحظر، كان بممارسة التجارة على طريقة أهل «كانتون»، وهى كما يشرح «فيليپ كورتين»:

كل الحمولة الزائدة عما تسمح به الجزية الرسمية، كان يتم إنزالها ويُكتب عليها:

«الصابورة على متن سفن الجزية»(*) وتترك حتى وصول إذن البيع من

(*) ثقل يستخدم فى السفينة حفاظًا على توازنها ـ المترجمة.

بكين . . . إذا أرادت السفينة الأجنبية الرحيل، يجب عليها أخذها حتى يُسمح لها بالمرور. وبالتالى تكون قد جلبت السلع الصينية مقابل الصابورة فى رحلة العودة لبلدها. وبهذه الطريقة تكون سفن «الصابورة» (أى السلع التجارية) المحملة من الاتجاهين، أكثر أهمية من الجزية التى بررت وجودها[٤٥].

كان حاكم جزيرة ومملكة «ريوكيو» مبتكرًا بشكل خاص، وذلك بتشجيعه التجار الصينيين القادمين من «فوچى» للإقامة عنده، حيث يستطيعون الارتباط بتجارة مربحة مع الصين. وفى المقابل كان عليه إرسال رحلة الحفاظ على الجزية فى حينها إلى الصين. وكان هذا جزءًا من استراتيچية أكثر عمومية ينفذها التجار الصينيون الذين ارتحلوا إلى أماكن أخرى فى المنطقة من أجل تصدير المنتجات مرة أخرى إلى الصين. فقد انتشر التجار الصينيون فى النصف الأول من القرن السادس عشر فى جميع أنحاء منطقة جنوب بحر الصين الاستراتيچية تجاريًا، من الهند الصينية، ماليزيا، سيام، وعبر قوس الجزر من سومطرة إلى تيمور إلى الفليپين. وقد سيطروا على شبكة التجارة تلك حتى القرن التاسع عشر(*). علاوة على ذلك، تاجروا متجهين غربًا وشرقًا حتى اتصلوا مرة أخرى بـ«فوكين» بالصين[٤٦].

أخيرًا وليس آخرًا، قامت أيضًا تجارة تهريب بضائع مزدهرة. ولأن موظفى الحكومة كانوا يتعاونون كثيرًا مع المهربين، أصبح الحظر بطبيعة الحال لا يمكن تنفيذه، وبالفعل، توسعت تجارة التهريب إلى درجة أنه فى ستينيات القرن السادس عشر، أذعنت حكومة «مينج» وقننت ميناء التهريب الرئيسى «ميناء القمر ـ Port Moon».

السبب الثالث: اعتبار الحظر أسطورة، يكمن فى أنه ليست كل التجارة الخاصة كانت ممنوعة. الكثير منها كان مُصَدَّقًا عليه رسميًا فى ثلاثة موان مهمة هى: ماكاو ـ تشانج تشو فى مقاطعة «فوكين» ـ وصوتشو فى مقاطعة «شينزى» الغربية. فيما بعد فى عهد «شينج» كانت التجارة تتم عبر: أموى ـ نينجبو ـ وشنغهاى. وكما يشرح «لاتش» و«كلاى»:

(*) فى الواقع ما زالوا حتى الآن يسيطرون على التجارة والاقتصاد بدرجات متفاوتة فى كل من: إندونيسيا ـ ماليزيا ـ تايلاند ـ الفليپين ـ المترجمة.

كان لدى المراقبين الغربيين الأوائل، مثل «مندوزا»، الانطباع بأن تجار «فوكين» كانوا يتاجرون مع الخارج بصفة غير قانونية بالتواطؤ مع الموظفين المحليين. إلا أن كُتّاب القرن السابع عشر ـ وكان «ماتليف» أولهم ـ ما فتئوا يعترفون بأن تجار منطقة «تشانج ـ تشو» كان لديهم إذن رسمى بالتجارة خارج حدود الإمبراطورية(٤٧).

كما أشار العديد من الكتاب إلى أهمية الصلة التجارية بين الصين وجنوب شرق آسيا(٤٨)، وبصفة خاصة «مانيلا» التى اعْتُبِرَت مركز توزيع شديد الأهمية بالنسبة لنظام التجارة العالمى بأكمله، وذلك نتيجة أنَ الصين حصلت على قدر كبير من فضتها من هناك (عبر مانيلا الإسپانية).

بالفعل، فى الفترة بين عامى ١٥٧٠ و١٦٤٢م، كانت تبحر حوالى ٢٥ سفينة صينية إلى مانيلا سنويّا(٤٩). ولقد استمرت أهمية تلك الصلة ليس فقط بعد انتهاء فترة «الحظر» بوقت طويل، وإنما توطدت أكثر بنهاية القرن الثامن عشر(٥٠). إلا أن الحجة المفحمة تكمن ببساطة فى أن غالبية فضة العالم كانت تُمتص من قبل الصين، ويؤكد ذلك بالتالى على أن الاقتصاد الصينى لم يكن مندمجًا فحسب فَى الاقتصاد العالمى، وإنما كان من القوة الكافية التى تجعله ينعم بفائض تجارى قوى.

وبالتالى، يستحق الأمر مزيدًا من الإسهاب فى هذه النقطة.

هناك أربعة أسباب لميل فضة العالم إلى الانجذاب للصين:

الأول: أنه فى منتصف القرن الخامس عشر تحول الاقتصاد إلى عملة من الفضة.

الثانى: أن قوة الاقتصاد الصينى ولَّدت طلبًا داخليًا قويًا على الفضة.

الثالث: أن صادرات الصين تعدت وارداتها بكثير.

الرابع: أن سعر الفضة بالنسبة لسعر الذهب فى الصين كان الأعلى فى العالم (نسبة الفضة / الذهب الصينية وقفت عند ١ : ٦ مقارنة بنسبة ١ : ١٤ فى أوروپا)(٥١).

وقد أقر بذلك «آدم سميث»: «الصين، بلد أغنى من أى جزء فى أوروپا، حيث نجد قيمة المعادن النفيسة أعلى بكثير من أى جزء فى أوروپا»(٥٢).

كان الاقتصاد الصينى محوريًا بحيث يشكل «بالوعة» تتوجه نحوها أغلب فضة العالم. ومن اللافت للنظر أنه بحلول عقد الأربعينيات من القرن السابع عشر كانت الخزانة الصينية تحصل على حوالى ٧٥٠,٠٠٠ كجم من الفضة سنويًا.

وكان يمكن قياس مستوى الثروة فى الصين من أن تاجرًا (رث الثياب) فى شنغهاى، كان له رأسمال يقرب من ٥ أطنان من الفضة، أما العائلات الثرية فقد كانت تمتلك مئات الأطنان من الفضة[٥٣].

ومع ذلك، فإن تعبير «بالوعة» مضلل، حيث إنه يعطى انطباعًا بأن فضة العالم انتهى بها الأمر فى الصين حيث لم تظهر مرة أخرى. فى الحقيقة، إن ارتفاع سعر الفضة الصينية بالنسبة للذهب وانخفاضها فى أى مكان آخر، أدى إلى تكوين نظام عالمى للصرف[٥٤]. كما يوضح «فلين» و«چيرالدز»:

إن اختلاف نسب المعدنين يقتضى نظريًا أن شخصًا ما يمكنه استخدام وحدة واحدة من الذهب لشراء - فلنقل ١١ وحدة من الفضة - فى أمستردام، ثم ينقل الفضة إلى الصين ويستبدل بالإحدى عشرة وحدة هناك حوالى وحدتين من الذهب. هاتان الوحدتان من الذهب يمكن إرجاعهما مرة أخرى إلى أوروبا ليشترى بهما ٢٢ وحدة من الفضة، والتى يمكن أن تنقل ثانية إلى الصين حيث تتضاعف قيمتها مرة أخرى[٥٥].

شهد هذا النظام العالمى للصرف التحويل الدائم للفضة إلى الصين، والتى تتحول بدورها مقابل الذهب. هذا بدوره كان يصدَّر للخارج إلى أوروپا - بصفة أساسية - حيث يحول إلى فضة، وترسل إلى الصين حيث تحول قيمتها إلى ذهب.

أطلق على هذه العملية «عملية إعادة دورة الفضة العالمية»، «عالمية» لأنها اتخذت شكل الدوران المستمر، فذهبت من الأمريكتين عبر أوراسيا إلى الصين، وعادت غربًا إلى أوروپا.

ولهذا، فإن تعبير «بالوعة» يعتبر إشكاليًا، ومن الواضح أن الصينيين لم يكونوا مكتنزين (كما سأوضح فى الفصل الرابع).

ومن اللافت للانتباه، أنه حتى بعد أربعينيات القرن السابع عشر، عندما تضاءلت مكاسب الصرف، ظلت الفضة تتدفق على الصين بسبب الطلب القوى والمستمر على منتجاتها.

يدحض هذا «الفقرة الصينية» لدى أصحاب نظرة مركزية أوروپا ـ التى تقول بأنه بعد فترة «سونج» فإن الاقتصاد الصينى «توقف تمامًا».

فضلاً عن ذلك، وكما ناقش «فلين» و«چيرالدز» كان لتحول الاقتصاد الصينى إلى الفضة فى منتصف القرن الخامس عشر، أهمية عظمى لثروات الأوروپيين. فكما يلاحظ «پوميرانز» بحق «إذا لم يكن للصين ذلك الاقتصاد الديناميكى [المبنى على أساس نقدى من الفضة والذى مكّنها من] . . . استيعاب الكميات المذهلة من الفضة التى تدفقت من مناجم العالم الجديد على مدار ثلاثة قرون من الزمان، لكانت تلك المناجم قد صارت غير مربحة خلال عقود قليلة»[٥٦].

للتلخيص، من الواضح أنه بطريقة أو بأخرى، واصل التجار الصينيون تجارتهم المربحة جدًا سواء بحظر رسمى أو بدونه.

إذن قد تأثر كثير من مفكرى مركزية أوروپا بسهولة بالبلاغات الرسمية، كما يستنتج «چاك جرنيه» بذكاء: «كانت هناك فجوة كبيرة بين التنظيم الرسمى وحقيقة الوضع التجارى، فإن القواعد الرسمية المفروضة على التجارة قد تؤدى بنا إلى افتراض أن الصين كانت معزولة، فى الوقت الذى بلغت فيه تجارتها البحرية أعلى كثافة لها»[٥٧].

ولكن إذا كانت السلطات الصينية قد غضت النظر ـ فى أغلب الظن ـ عن هذا النظام التجارى الخاص، وغير القانونى، فإن ذلك يستدعى سؤالاً ملحًا:

لماذا إذن صمموا على الادعاء رسميًا أن الحظر كان ساريًا؟ للإجابة عن هذا السؤال سوف يواجهنا ـ فوق ذلك ـ فهم آخر خاطئ وشائع لمركزية أوروپا.

• سياسات الهوية الصينية:

أسطورة الحظر الصينى على التجارة الخارجية

بالتحول إلى عرضى الرئيسى الثانى المناقض، يؤكد تاريخ مركزية أوروپا أن الحظر

الرسمى على التجارة الخارجية كان نتيجة ضرورية لتدهور الاقتصاد الصينى. لو كان للصينيين أى ادعاءات إمپريالية، لأدى تدهور الاقتصاد الصينى لانسحابها وعزلتها. إلا أن دلائل استمرار التجارة الصينية التى جمعناها من قبل، أوضحت أن الحظر لم يكن إلا أسطورة. وهنا أدعى أنه تم الحفاظ على أسطورة الحظر من أجل إعادة تأكيد شرعية الدولة الصينية (وهو ما يتصل بدوره بالهوية الصينية). ففى الواقع كان نظام الجزية أكثر من مجرد نظام تجارى متخلفٍ؛ فتم الحفاظ على الأسطورة من خلال خيار سياسى وليس بسبب قيود اقتصادية.

فى ظل حكم الإمبراطور «هونج - هسى»، من سلالة «مينج» عادت الصين مرة أخرى إلى قيمها الكونفوشيوسية التقليدية التى تؤكد الانعزال عن بقية العالم.

لقد تطلعت سلالة «مينج» الحاكمة فى البداية إلى الخارج (كما مثلتها بعثات «تشينج هو») حتى لو لم تكن الصين مهتمة آنذاك ببدء سياسة إمپريالية. إلا أنه عندما تقلد الإمبراطور «هونج - هسى» فى (١٤٢٤) بدأ فى إحياء مبادئ الكونفوشيوسية فى قلب الدولة الصينية.

وفى عام ١٤٣٤م أعلنت سلالة «مينج» رسميًا موت التجارة الخارجية الصينية. لكن إذا كانت التجارة الهامة قد استمرت، لماذا إذن الادعاء بأن مملكة منعزلة تأسست علاقاتها مع العالم الخارجى فقط على أساس نظام سيادى زائف من جزية أتباع الإقطاعيين؟. كان نظام الجزية وسيلة حيوية للدولة الصينية من أجل المحافظة على شرعيتها الداخلية. الأكثر أهمية أنه تضمن تأدية مراسم الانحناءات من قبل السفراء ومبعوثى الدول، وكانت تلك المراسم أهم رمز بأن الإمبراطور مندوب السماء. ومن ثم كان المحافظة على أسطورة نظام الجزية أساسيًا، ولو فقط للإبقاء على الشرعية الداخلية للدولة [٥٨].

لهذا السبب تكمن الأهمية السياسية لنظام الجزية - فى الواقع - فى أنه كان على الإمبراطور أن يثبت أمام شعبه ولاء العالم «البربرى» (من ثم نظام الجزية) رغم أن نظام الجزية عمليًا كان يعنى تجارة مربحة لكل من الجانبين.

إن هذه اللعبة الإمپريالية فى إضفاء الشرعية وخدعة التجارة تم التقاطها بذكاء من قبل «چوزيف فلتشر» مما يستحق أن ننقل عنه بدون اختصار:

كانت السلطة الصينية سعيدة بخداعها. لم تكن مكانة الإمبراطور (شرعيته) لتعزز إذا كشف وزراؤه الطبيعة الحقيقية «المُقْطَعيه»(*)، وكان البلاط يستطيع انتقاء البضائع بشكل أفضل إذا قام التجار بجلبها معهم إلى العاصمة . . . ونتيجة لذلك، حمل السفراء المزيفون أوراق اعتماد مزورة منطلقين بانتظام من البلاط الصينى وإليه. وأصبح كل من التجار والوزراء طرفًا فيما يمكن تسميته بالسر المعروف. . . ووفقًا لـ «ريتش» [مبشر الچيزويت فى تلك الفترة] «إن الصينيين أنفسهم (الذين لا يجهلون الخداع بأى حال من الأحوال) يضللون ملكهم، يتملقونه بتفان، وكأن العالم كله يدفع بالفعل الضرائب إلى المملكة الصينية، بينما العكس هو الصحيح، فالجزية كانت فى الحقيقة تقدمها الصين أكثر إلى تلك الممالك». وإذا كان «ريتش» مخطئًا بأى حال، فذلك فقط فى تصديقه أن الإمبراطور أيضًا لم يكن مشاركًا بنفسه فى تلك اللعبة(٥٩).

بالفعل، كانت لعبة خداع سعدت جداً بالمشاركة فيها تلك الدول المسماة بالمُقطَع، كما يشير «بن وُنج» بحق «إن الحكومات الأجنبية سمحت للصينيين بصفة عامة بالترويج لوجهة النظر تلك (تفوق الصين) دون قبولهم لها بالضرورة»(٦٠).

كان استمرارهم فى اللعبة يمثل فائدة تجارية لهم بكل وضوح. وبالتالى، فمن الواضح أنه لم يكن التدهور الاقتصادى، وإنما الحاجة للحفاظ على الشرعية ـ المتصلة بالهوية الصينية ـ هى التى دفعت الحكام إلى ادعاء فعالية الحظر.

ومع ذلك، ومن المفارقات، كان هناك معنًى واحد انسحب داخله الصينيون، حيث إنهم لم ينسحبوا من الاقتصاد العالمى، وإنما «امتنعوا» عن سياسة القوة الإمپريالية التى لا تفتأ أن تستحوذ على الدول القوقازية. وكما توضح «لويز ليڤاثز»:

خلال [أوائل القرن الخامس عشر] . . . وسَّعت الصين نطاق تأثيرها عبر المحيط الهندى، وبذلك كان نصف العالم فى قبضة الصين، ومع البحرية الرائعة التى امتلكتها، كان النصف الآخر على مقربة، إذا ما هى أرادت.

(*) المقطع: هو شخص يقطعه السيد الإقطاعى أرضًا ـ أو ميزة ـ لقاء تعهده بتقديم المساعدة العسكرية ـ أو المساعدة اللازمة ـ المترجمة.

وكان ممكنًا للصين أن تصبح القوة الإمبريالية العظمى، قبل عصر الاستكشافات الأوروبية (هكذا قالت) والتوسع الكبير بمائة عام. إلا أن الصين لم تفعل[٦١].

الواقع أنه كان من الممكن أن يبدأ الصينيون إرسال بعثات إمبريالية فى أرجاء كثيرة من العالم إذا أرادوا ذلك. لماذا إذن لم يفعلوا؟ يجب أن يكون واضحًا أن الأمر لا يكمن فى عدم القدرة المادية، وإنما بسبب أنهم اختاروا أن يمتنعوا عن الإمبريالية أساسًا كنتيجة لهويتهم الخاصة.

وكما يقول «فرناندز - أرمستو» بشكل مشابه:

إن «القدر المبين(*)» للصين لم يتحقق أبدًا، والسيطرة على العالم التى بدت وشيكة لفترة - دون شك - قد تم التخلى عنها . . . إن التحفظ الصينى يظل أحد الشواهد الاستثنائية على التحفظ الجمعى فى تاريخ العالم[٦٢].

وبالتالى، وبصفة عامة، كانت المشكلة الوحيدة فى ذلك «الحظر» الخيالى أن مؤيدى مركزية أوروبا انجذبوا بسهولة لتصديق أنه كان فعّالاً وفى نفس الوقت لم يدركوا وظيفته الاجتماعية. وبالتالى، أدى هذا الفهم الخاطئ إلى ظهور أحد أعظم الإخفاقات فى مفهوم مركزية أوروبا فى تاريخ العالم، القائل بأن انسحاب الصينيين من الاقتصاد العالمى خلق الفراغ الذى تدفق من خلاله الأوروبيون الأعلى مكانة بعد عام ١٥٠٠م. فى الواقع لم يكن لمثل هذا الفراغ وجود (انظر الفصل السابع).

• الصين ١١٠٠ - ١٨٠٠/١٨٤٠م:

أسطورة انهيار الاقتصاد الصينى

بعد عام ١١٠٠م، أصبحت القوة التكثيفية الصينية فى مقدمة العالم دون سابق لها. إن كان الأمر كذلك، كيف لنا التعامل إذن مع رفض مركزية أوروبا الزاعم بأن ثورة «سونج» الصناعية كانت «ثورة مجهضة»؟

(*) يستعير الكاتب المصطلح الأمريكى (القدر المبين - manifest destiny) وهو من شاكلة (عبء الرجل الأبيض - رسالة الرجل الأبيض - حمل الرجل الأبيض) فى نشر حضارته، بما يعنى استغلال الآخر، وإذا لزم استئصاله - المترجمة.

يرى مفكرو مركزية أوروبا ذبول اقتصاد ما بعد فترة «سونج» كدليل على فرض الاستبداد الشرقى، والذى أرغم بدوره على حظر التجارة بسبب الضعف الاقتصادى، وتدهور الناتج . ومن السخرية، أن هذا الرأى غالبًا ما يكون متأثرًا بالمعلومات التى يقدمها «روبرت هارتويل» حول الحديد والصلب، والتى تقول بأن الإنتاج تقلص سريعًا بعد عام ١٢٧٩م . أو كما يعبر «فرناند براودل» بنمطية عن الادعاء الشائع لمركزية أوروبا :

الشىء الغريب جدًا هو أنه بعد تلك البداية التى لا تصدق، لم تتقدم صناعة المعادن الصينية إلى الأمام بعد القرن الثالث عشر . فلم تقم السباكة والحدادة الصينية بأى اكتشافات جديدة، إنما كررت ببساطة نفس طرقها القديمة . لم يكن صهر الفحم ـ إذا كان قد عرف فى الأصل ـ متطورًا . من الصعوبة التحقق من ذلك ناهيك عن شرحه[٦٣] .

المشكلة الأولى فى رفض مركزية أوروبا، هى أن التجارة الخارجية الصينية ظلت حيوية مثلها مثل التجارة الداخلية[٦٤] . المشكلة الثانية مع هذا الادعاء تكمن فى أن تقديرات «هارتويل» مشكوك فيها، وذلك ليس لأنها تبالغ ـ هامشيًا ـ فى إنجازات «سونج»، وإنما أساسًا لأنها تبخس تقدير مستويات إنتاج الحديد والصلب اللاحقة .

يقترح «كينيث پوميرانز» : إنه على عكس ما اعتُقد فى الماضى، انتعش إنتاج الحديد بعد عام ١٤٢٠[٦٥] . ففى أوائل القرن العشرين، يقَدر «فانج زينج» أنه تم إنتاج حوالى ١٧٠ ألف طن من «الحديد المحلى» (بالمقارنة بـ١٢٠ ألف طن فى ١٠٧٨م)[٦٦] .

فضلاً عن ذلك، يستنتج «پيتر جولاز» أن إنتاج الحديد ربما يكون قد بلغ الذروة فى القرن الثامن عشر[٦٧] . كما يشير أيضًا إلى أن الصين نعمت بمستويات عالية جدًا من إنتاج الفحم فى القرن التاسع عشر، وأن بعضًا منه كان يحفظ فى مناجم ذات أحجام كبيرة جدًا لم يكن لها مثيل فى أوروبا، وأن الفحم استخدم فى جميع قطاعات الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، هناك دلائل قوية على أن إنتاج الحديد فى «جوانجدونج» كان مبنيًا على أساس نموذج رأسمالى[٦٨] . ومن ثم فمعجزة «سونج» الصناعية لم تكن حادثة منعزلة فى تاريخ الصين. لم يظل الاقتصاد فقط حيويًا، وإنما

سوف تنمو له تشعبات رئيسية ذات إمكانيات للتطور فى مناطق كثيرة من العالم ـ بصفة خاصة فى أوروبا (انظر: الفصول من السادس إلى التاسع).

ما هى الدلائل الأخرى الكاشفة عن المستويات الهامة للقوة التكثيفية الصينية بعد عام ١٢٨٠م؟

تكمن إحدى علامات مستوى القوة التكثيفية فى قاعدتها الزراعية الإنتاجية. فبحلول القرن السادس عشر كان الاقتصاد قد تعافى من الموت الأسود.

ولم تقتصر إنتاجية المحاصيل الزراعية على نسبة ارتفاع تصل إلى ٦٠٪ بين أواخر القرن الرابع عشر وعام ١٦٠٠م، وإنما تعدت أى نسب تحققت فى أى مكان فى أوروبا. علاوة على ذلك، صدرت الصين الكثير من الفائض الزراعى. لم يكن هذا اقتصاداً زراعيّا مبنيا على حد الكفاف ـ ومتخلفًا ـ إنما اقتصاد تجارى وموثوق به على صعيد التجارة الدولية(٦٩). ولقد قدم عدد من الكتاب صورة مثيرة للإعجاب لتطور الزراعة الصينية فى القرن الثامن عشر(٧٠)، حتى أن «چرنيه» نعته بـ «عصر الرفاهية». كانت الزراعة الصينية متقدمة ببون شاسع عن أوروبا(٧١).

جدير بالذكر أيضًا أنه بين عامى ١٧٠٠ و ١٨٥٠م تقريبًا، ارتفعت نسبة النمو السكانى الصينى بنسب استثنائية، يمكن مقارنتها فقط ببريطانيا بعد دخولها التصنيع.

وقد تضمن ذلك تزايداً هائلاً فى الناتج الزراعى، وفى ناتج الحبوب للفرد، والذى يفترض مقدمًا توفر إمكانية تقنية هائلة(٧٢). ويوافق «چونز» على أنه كان هناك إحلال لرأس المال بالعمل، والذى استمر إلى ما بعد فترة «سونج»(٧٣).

انعكس مستوى القوة التكثيفية المرتفع للصين على نوعية إنتاجها وتجارتها المتميزة.

أولاً: تدفقت واردات الفضة المزدهرة من جميع أنحاء العالم (والتى كما ذكرنا من قبل، تقدم دليلاً ماديًا على تفوق القدرة الإنتاجية الصينية).

ثانيًا: تواجدت العديد من البنى التحتية لرأسمال خاص(٧٤).

بصفة خاصة، هيمنت البنوك الخاصة على العامة، واعتُبِرَت «شانسى» المركز الرئيسى للبنوك الخاصة، وفى أوائل القرن التاسع عشر كان للبنوك الثمانية الكبرى ما

يزيد على ثلاثين فرعًا فى أنحاء الصين . وقد هيمنت الاستثمارات فى التجارة والصناعة على الزراعة، مع تزايد قوة التجار بشكل ملحوظ .

ثالثًا : تطلبت إنتاجية القطن الضخمة كميات كبيرة من القطن الخام . مع أواخر القرن الثامن عشر، كانت الصين تستورد قطنًا من الهند بكميات أكبر مما كانت تستورده بريطانيا من أمريكا . إضافة إلى ذلك، هناك النقاط التى نقدمها فى الفصل الرابع :

كان دخل الفرد فى الصين مساويًا تقريبًا لبريطانيا بدءًا من عام ١٧٥٠م؛ وكان الناتج القومى الإجمالى مرتفعًا مثل البريطانى فى ١٨٥٠م؛ وكانت حصة الصين من الصناعيين فى العالم أكبر من حصة بريطانيا حتى عام ١٨٦٠م .

وبالتالى فإن انشغال الكثيرين من مؤيدى مركزية أوروبا - حتى من الصينيين - بإيجاد صلة بين نمو الاقتصاد الصينى وحلول التأثير الغربى بعد عام ١٨٣٩م، يفشل فى التعرف على التقدم الاقتصادى الهام الذى كان قد تحقق قبل قدوم البريطانيين بوقت طويل .

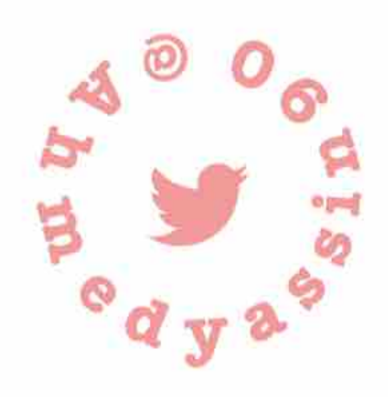
وفى النهاية، وكما يبين الفصل التاسع، إن روح ما أحاول أن أناقشه هنا، قد حصل على اعتراف الأوروپيين المعاصرين حتى القرن الثامن عشر . فقط بعد ١٧٨٠م راجع الأوروپيون هذا الرأى، فيما يمثل غالبًا أحد قطع البناء الاجتماعى الأكثر خيالية، والتى بدأها الأوروپيون فى الألفية الأخيرة . فى مذكرة كان يوصف الصينيون بـ «مثال الحضارة المتقدمة ونموذجها»، وفى المذكرة التالية كـ «شعب فاشل ذى جمود لا نهائى» . للأسف، مؤيدو مركزية أوروپا «من الأوروپيين والصينيين على السواء» بطريق الخطأ تقبل «فكرة الجمود»(٧٥) ، بينما كان فى استطاعتهم التركيز على فكرة الصين كحضارة ديناميكية ومتقدمة لفترة طويلة من الألفية الثانية .

إن اقتراحى المناقض الأخير يؤكد على أنه قبل ١٨٣٩م كانت الصين قادرة على التحكم فى هؤلاء الأوروپيين الذين كان مسموحًا لهم رسميًا بالدخول إلى أسواقها، كما كانت قادرة على هزيمة أى تحدٍ أوروبى غير مرغوب فيه .

وحيث إنى أتعرض لذلك ببعض التفصيل فى الفصل السابع، فسوف أتركه جانبًا مؤقتًا.

وبتلخيص، يبدو من الأمانة تقرير أن الصين لم تنسحب من الاقتصاد العالمى بعد عام ١٤٣٤م وأن اقتصادها لم يجف. ومن ثم فإن ادعاء «لاندز» (المذكور أعلاه) بأن «الانعزالية أصبحت هى الصين» بينما العالم الخارجى تجاهلها، نجده يتحول أيضًا إلى أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروبا. وهذا التلخيص ينطبق بنفس الشكل على الهند، وجنوب شرق آسيا واليابان، كما سنرى فيما يأتى.

***


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

• الشرق يظل سائداً

الأسطورة المزدوجة للطغيان الشرقى والانعزالية فى كل من الهند وجنوب شرق آسيا واليابان (١٤٠٠ ـ ١٨٠٠م)

افتراض أن الحضارة لا يمكن أن توجد حول خط الاستواء، يناقضه التراث المستمر، والله أعلم.

ابن خلدون

يؤكد أحد الاقتراحات الرئيسية عن مركزية أوروپا، أنه بحلول عام ١٥٠٠م كان الغرب قد بدا أنه المنطقة السائدة فى العالم. كما يفترض ـ بشكل عام ـ أن القوى الرائدة فى العالم بين عامى ١٤٠٠ و١٨٠٠م كانت كلها ـ دون استثناء ـ أوروپية. إلا أنه، وكما يبين هذا الفصل، لم يكن أى من اللاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد العالمى أوروپيًا فى أى مرحلة قبل عام ١٨٠٠. فقط فى القرن التاسع عشر لحقت أوروپا بالعالم المتقدم عنها، وذلك بعد حوالى خمسة عشر قرنًا من التخلف (انظر القسم الأول).

أحد الأسباب الرئيسية لاعتبار مؤيدى مركزية أوروپا تخلف الاقتصاد الشرقى أمرًا مفروغًا منه، يأتى من اعتقادهم بأن الاقتصاديات الشرقية قد تم تعويقها بفعل كلٍ من غلبة الطغيان الشرقى، وانعزالها عن التجارة الدولية.

دحض هذين الافتراضين يدعم الادعاء المذكور أسفل الفقرة الأولى: إن الشرق ظل متفوقًا على الغرب حتى القرن التاسع عشر.

ثم يكشف القسم الثانى أسطورة تهميش مركزية أوروپا لكل من الهند وجنوب شرق آسيا بصفتها مناطق انعزالية، وهو ما كبحته ـ فى حالة الهند ـ الدولة الاستبدادية الشرقية. ويتناول القسم الثالث نفس الشيء بالنسبة لليابان. وأناقش هنا ـ بصفة خاصة ـ أن اليابان حققت تقدمًا اقتصاديًا هامًا قبل التصنيع البريطانى، وبالتالى أرى أن اليابان تعتبر «مطورًا قديمًا». وليست «مطورًا متأخرًا».

١٢٠٠ ـ ١٨٠٠م

الشرق فوق الغرب

ما هو الدليل (الكمى أو الكيفى) على ادعاء أن الشرق كان أكثر تقدمًا اقتصاديًا من أوروپا حتى القرن التاسع عشر؟

رغم أن الكثير من المؤشرات الإحصائية المألوفة تُعد بالضرورة خامة أولية، إلا أنها مع ذلك هى كل ما لدينا للاستمرار. كما أن كتاب مركزية أوروپا قد استخدموها لدعم وجهات نظرهم. دعونا نبدأ بالمعلومات عن الدخل القومى.

تبعًا لـ «پول بايروش»، كان دخل العالم الثالث (الشرقى) ٢٢٠٪ من الدخل فى الغرب عام ١٧٥٠م، و١٢٤٪ أعلى (فى ١٨٣٠م)، و٣٥٪ أعلى (فى ١٨٦٠م). يلاحظ أن الدخل الغربى يراد به أوروپا، الأمريكات [الشمالية والوسطى والجنوبية]، روسيا واليابان، بينما المقصود بالدخل الشرقى أفروآسيا (وهو تعريف متحيز للغرب). ولم يتعد الدخل الغربى المستويات الشرقية إلا فى عام ١٨٧٠ [(١)].

وتبعًا لـ «أنجوس ماديسون»، فى عام ١٨٢٠م بلغ الناتج القومى الإجمالى للصين ٢٩٪ من الإجمالى العالمى، وتساوى مع مساهمة كل أوروپا فى الناتج العالمى [(٢)]. وليس بمفاجأة أن يميل مؤيدو مركزية أوروپا نحو التركيز على معلومة الدخل الفردى، لأن تعداد السكان فى الشرق يزيد بكثير عنه فى الغرب.

ويشير كل من «أنجوس ماديسون» و«ديڤيد لاندز» إلى نسبة ٢ : ١ فى صالح الغرب بدءًا من ١٧٥٠م[٣]. ومع ذلك، وعلى أساس الدولار الأمريكى عام ١٩٦٠م، يقدر «بايروش» أن دخل الفرد الشرقى كان مساويًا تقريبًا لدخل الفرد فى أوروبا الغربية فى عام ١٧٥٠م، وأن الصين كانت على قدم المساواة مع الاقتصاديات الأوروبية الرائدة[٤].

كيف لنا إذن أن نحكم بين هذه التقديرات المختلفة والنتائج المتباعدة جذريًا؟ يشير «ماديسون»:

إذا كان «بايروش» على حق، إذن يجب أن نُرجع الكثير من تخلف العالم الثالث (الحالى) إلى الاستغلال الاستعمارى، ونُرجع القليل إلى ميزات أوروبا فى السبق العلمى، والتراكم البطىء عبر العصور للأعلوية التنظيمية والمالية [الأوروبية][٥].

ومن الأهمية بمكان، أن «ماديسون» يسلم بأنه إذا كان لنا أن نستخدم طرقًا اتبعتها إحدى سلاسل المعلومات الأكثر تطورًا؛ فإن التقدير الاستقرائى إذن لعام ١٧٥٠م قد يؤكد معلومة «بايروش»[٦].

ولهذا أولى «بايروش» اهتمامًا فى كتابه الصادر ١٩٩٣م لمجموعة معلومات نشرها «ماديسون» تؤدى عند تحويلها إلى دولار أمريكى بأسعار ١٩٦٠، إلى تقدير ١٢١ دولارًا لكل من الهند وإندونيسيا فى ١٨٣٠م، ولهذا مغزاه كما يلخص «بايروش»:

آخذين فى الاعتبار أن مستوى الهند حوالى عام ١٧٥٠ كان على الأقل أعلى بالثلث منه حوالى عام ١٨٣٠م، وأن الصين فى ذلك الوقت (١٧٥٠م) كانت أغنى من الهند، وأن أمريكا اللاتينية كانت غالبًا «أغنى» من آسيا، بينما كانت أفريقيا «أفقر»، مما يبدو معه أن مستوى بداية الدخل الذى يقدر بـ ١٧٠ ـ ١٩٠ دولارًا أمريكيًا للعالم الثالث (المستقبلى) يعتبر تقديرًا محافظًا. بمعنى آخر، هى أرقام قريبة جدًا أو على الأقل مشابهة للتقدير الذى نشرته عام ١٩٨١م[٧].

وكمثال جيد وموجز لتوضيح ذلك، نقول إنه حتى عام ١٧٥٠ كان الغرب مساويًا للشرق تقريبًا فيما يتعلق بدخل الفرد. ومع ذلك هناك إجماع على أنه بعد ١٨٠٠م، انطلق دخل الفرد فى أوروبا الغربية إلى الإمام.

ماذا كان الوضع المقارن من ناحية أنصبة منتجات الصناعة فى العالم؟ هنا يجب أن أعتمد على مجموعة بيانات «بايروش» لعام ١٩٨٢م (وهى الوحيدة الموجودة على حد علمى)[٨]، فتبعًا لـ «بايروش»، فى عام ١٧٥٠م شارك الغرب بحوالى ٢٣٪ بينما شارك الشرق (بما فيه اليابان) بحوالى ٧٧٪.

وحتى وقت متأخر - فى عام ١٨٣٠م - أنتج الشرق ضعفى ما ينتجه الغرب، والأخير غالبًا لم يبرز قليلاً على الأول إلا فى ١٨٥٠م، إلا أن الأمر الأكثر أهمية يتعلق بالأوضاع النسبية للدول الرائدة.

فابتداء من ١٧٥٠م كانت ريادة الصين واضحة، حيث تحظى بـ ٣٣٪ من ناتج التصنيع فى العالم (وهو ما يفوق الوضع الأمريكى الناهض اليوم) ومن اللافت، أن نصيب الصين النسبى كان أعلى من نصيب الغرب فى ذلك الوقت بنسبة ٥٠٪، وهو ما يماثل نصيب الولايات المتحدة فى ذروة ما حققته عام ١٩٥٣م من تفوق على أوروبا واليابان وكندا. وقد اندفع الغرب إلى الإمام متقدمًا على الصين فقط فى عام ١٨٣٠م.

ماذا إذن عن العلاقة بين الصين وبريطانيا؟

ابتداء من ١٧٥٠م، كان نصيب الصين من ناتج التصنيع العالمى يتعدى نصيب بريطانيا بـ ١٦٠٠٪.

وفى عام ١٨٠٠م وصلت النسبة إلى ٦٧٠٪ فى صالح الصين ثم ٢١٥٪ ابتداء من عام ١٨٣٠م. ولم يتساو نصيب بريطانيا - أخيرًا - مع نصيب الصين إلا فى عام ١٨٦٠م.

وليست بأقل أهمية حقيقة أن نصيب الهند كان أعلى من كل أوروبا فى عام ١٧٥٠م، وأعلى من بريطانيا فى ١٨٣٠م بنسبة ٨٥٪.

كيف لنا إذن أن نختتم هذه المناقشة؟ إذا تماشينا مع بيانات الناتج الإجمالى القومى فإن الغرب لم ينهض ليسبق الشرق إلا فى ١٨٧٠م.

وإذا تماشينا مع بيانات الدخل الفردى، فإنه يبدو من الأمانة تأكيد أن الغرب تحرك للأمام فقط بعد عام ١٨٠٠م. ومع ذلك، فدخل الفرد لا يشير بالضرورة إلى قوة اقتصادية عالمية. إن كلاً من سويسرا وسنغافورة تنعم اليوم بدخل مرتفع جداً للفرد، لكن لا أحد يستنتج من ذلك أن أيًا منهما تمثل قوة اقتصادية عالمية مهمة. إن زيادة الصين فى حصتها من ناتج التصنيع العالمى على مدار الأعوام وحتى منتصف القرن التاسع عشر يعكس أهمية خاصة. ومن ثم من الأمانة إذن تقرير أن الشرق كان سابقًا الغرب على الأقل حتى عام ١٨٠٠م.

هناك أيضًا مقاييس نوعية عديدة تفيد فى هذا السياق، وتتضمن بيانات حول متوسط العمر المتوقع ونسبة السعرات الحرارية. فقد قام «كينيث پوميرانز» مؤخراً بتجميع معلومات مهمة فى هذا الصدد ومن مصادر عديدة، خلص منها إلى أن آسيا كانت على الأقل فى نفس المستوى إن لم تكن أفضل حالاً من أوروپا حتى عام ١٨٠٠م (رغم أنه يركز أساسًا على اليابان والصين)[(٩)].

ومن المثير، أن الأبحاث الأخيرة تبين «عكس» ادعاء مركزية أوروپا المألوف، وأن مستوى المعيشة فى تركيا العثمانية ونسب الرواتب الحقيقية لم تنخفض عن مثيلاتها فى أوروپا فى أى وقت قبل القرن التاسع عشر[(١٠)]. علاوة على ذلك، كانت الصحة العامة واحتياطيات المياه النظيفة أكثر تقدمًا فى الصين من أوروپا. يقول كل من «لى» و«فنج»: إن مستوى المعيشة فى الصين كان يمكن مقارنته بالغرب فى حوالى عام ١٨٠٠م[(١١)]. كما تقول «سوزان هانلى» إنه حتى فى عام ١٨٥٠م كان مستوى معيشة اليابانى أعلى من نظيره البريطانى. كما تناقش أن اليابانى العادى كان يأكل بشكل أفضل صحيًا من مقابله البريطانى[(١٢)].

لكل هذا، كان الشرق متقدمًا بوضوح فى مكانته التجارية داخل الاقتصاد العالمى. فكما تتفق معظم المصادر، عانت أوروپا عجزاً تجاريًا مزمنًا مع القوى الشرقية الرئيسية خلال تلك الفترة ـ ولذلك سابقة حدثت فى أيام الإمبراطورية الرومانية. وبسبب أن الطلب الأوروپى على المنتجات الآسيوية كان مرتفعًا فى حين كان الطلب الآسيوى على المنتجات الأوروپية منخفضًا جداً، فقد عوضت أوروپا الفرق بتصدير سبائك المعادن النفيسة (علامة واضحة على تخلف أوروپا).

تتوفر مزيد من الشواهد عن أن الأوروپيين لم يستطيعوا حتى إنتاج المعادن النفيسة بأنفسهم، وإنما استولوا عليها من أفريقيا والأمريكات. أو كما يقول «أندريه جوندر فرانك»:

فى بنية الاقتصاد العالمى، كانت هناك أربع مناطق رئيسية تعانى عجزاً بنيوياً داخلياً فى السلع الاستهلاكية: الأمريكات، اليابان، أفريقيا، وأوروپا.

قامت الاثنتان الأوليان بموازنة العجز عن طريق إنتاج النقود الفضية للتصدير. وصدرت أفريقيا النقود الذهبية والعبيد. وبالمصطلحات الاقتصادية، أنتجت هذه المناطق الثلاث «سلعاً استهلاكية» كان عليها طلب فى أماكن أخرى من اقتصاد العالم. المنطقة الرابعة ذات العجز - أوروپا - كان من الصعب أن تنتج أى شىء خاص بها من أجل التصدير يمكنها عن طريقه موازنة عجزها التجارى الدائم[١٣].

ومع ذلك، هناك إجابتان رئيسيتان من قبل مؤيدى مركزية أوروپا سوف أفندهما على التوالى، الأولى: يؤكد مؤيدو مركزية أوروپا - بتكرار - أن الآسيويين لم يشتروا السلع الأوروپية لأن أذواق المستهلك الآسيوى ببساطة لم تكن رفيعة بالقدر الكافى. ولكن السلع الأوروپية كانت معيبة فى النوعية والسعر (لهذا لم يقبل الآسيويون إلا سبائك الذهب والفضة)[١٤]. فضلاً عن ذلك، يبدو أنه تاه عن الذكر أن أوروپا لم تكن المنطقة الوحيدة التى كان لديها عجز مع بعض القوى الشرقية الرئيسية (وبالتالى التلميح بأن المشكلة لا يمكن أن تكون بسبب نموذج الاستهلاك الشرقى «غير الراقى»).

الإجابة الثانية، والشائعة بالمثل، تؤكد أن تفضيل الآسيويين للسبائك المعدنية النفيسة توضحه النزعة الآسيوية المزعومة للكنز[١٥].

إلا أن فكرة الكنز لها ثلاث نقاط ضعف.

الأولى: أنها تعتمد على الافتراض الخاطئ بأن الاقتصاديات الآسيوية لم تكن نقدية. فبالتأكيد، كانت اقتصاديات الصين واليابان والهند تتعامل بالنقود بحلول القرنين السادس عشر/ السابع عشر. جدير بالملاحظة أيضاً أن غالبية الدول الآسيوية

صممت على جمع الضرائب فى شكل نقود، وليس فى شكل «سلع عينية» والذى جذب بدوره كثيراً من الفلاحين إلى الاقتصاد التجارى.

الثانية: والأكثر أهمية، إذا كان الآسيويون يقومون ببساطة بكنز السبائك النفيسة، كيف نفسر إذن حقيقة أنهم لجأوا إلى بيعها فى مراكز الصرف العالمى من أجل تحصيل مزيد من الفوائد؟

الواقع أنه بينما امتصت كل من الهند والصين سبائك الفضة ـ بصفة خاصة ـ فإنه كان يتم بعد ذلك استبدال الذهب بالفضة وتصديره لأوروبا حيث يتم تحويله إلى الفضة مرة أخرى (كما أوضحنا فى الفصل السابق). ومن ثم لم يكن يتم كنز الفضة وإنما كانت تستخدم بطريقة منطقية ذات توجه نفعى.

الثالثة: وفر استيراد المعادن النفيسة حافزاً رئيسيًا لتجارة العديد من الاقتصاديات الآسيوية. بمعنى آخر، لم تكن المعادن خارج التداول بسبب الكنز وإنما استخدمت لدفع قيمة هذا التداول وأيضًا الإنتاج[١٦].

لهذه الأسباب إذن، يبدو جليًا أن صادرات أوروبا من السبائك المعدنية كان هدفها تقليص عجزها التجارى الذى كان يعبر عن ضعفها الإنتاجى وقوة الاقتصاد الآسيوى النسبية.

ومن ثم، وبتلخيص، هناك الكثير من الدلائل التى تبين تبعًا لكل المؤشرات الاقتصادية الحاكمة، أن الشرق كان متقدمًا عن الغرب حتى أوائل القرن التاسع عشر على الأقل.

الآن سوف ألتفت إلى مسألة تفكيك الشرق، وأفحص القدرات، التكثيفية والانتشارية، لبعض قواه الرائدة. بعد مناقشة أمر الصين فى الفصل السابق، سوف ننظر بعين الاعتبار الآن إلى الهند وجنوب شرق آسيا واليابان على التوالى. وأشير إلى أننى سوف أتعرض بإيجاز إلى الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية فى الفصل السابع.

الأسطورة المزدوجة للانعزالية الهندية والطغيان الشرقى

يصور مؤيدو مركزية أوروبا الهند كحالة كلاسيكية للطغيان الشرقى ـ

«الڤياثان»(*) وحشى ونهم ـ والذى بامتصاصه الاقتصاد لدرجة تجفيفه ـ خلق اقتصاداً متخلفًا واستاتيكيّا جامدًا انعزل عن الاتجاه السائد للتجارة الدولية[١٧].

يقدم هذا القسم ثمانية عروض مناقضة تكشف أنه قبل مجىء الإمپريالية البريطانية، كان الاقتصاد الهندى لافتًا للانتباه بديناميكيته.

• الدولة الهندية المتيحة للنمو: ثمانية عروض ضد مركزية أوروبا

أولاً: افتراض أن دولة المغول فى الهند أخمدت كل الأنشطة الرأسمالية هو أمر مُشكل؛ لأن الرأسمالية لم تكن تمثل لها أى شىء، بل وغالبًا ما كانت متسامحة معها، وفى بعض الأحيان قامت بالكثير لترويجها.

وتجدر هنا الإشارة إلى أحد أمثلة المساعدة الإيجابية التى وفرتها الدولة فيما يتعلق بحالة تجار «جوچارتى». فبينما كان للسفن الملكية الأهمية الأولى حتى أوائل القرن السابع عشر، طرأ تغيير جذرى منذ ذلك الحين فصاعداً. فقد استطاع تجار «جوچاراتى» إقناع الحكام بسحب البحرية الملكية ومنحهم استقلالية للعمل فى تجارتهم بسفنهم الخاصة، خاصة من «سورات»، (عملية تم استكمالها فى منتصف القرن السابع عشر).

ويبدو أن الحماية التى وفرتها الدولة لتجار «جوچاراتى» كانت عاملاً مهمّا فى الزيادة الهائلة فى السفن الهندية المتمركزة فى «سورات»، والتى بلغت نسبتها ما بين ٦٠٠٪ إلى ١٠٠٠٪.

جدير بالذكر هنا الإشارة إلى فلسفة «شيڤاچى» حاكم ماراثا:

> **التجار هم زينة المملكة ومجد الملك. هم سبب رفاهية المملكة. يجلبون السلع (غير المتوفرة) إلى المملكة، فتصبح غنية. وفى الأوقات الصعبة يمكن سداد أى دين مطلوب. لهذا السبب يجب الحفاظ على الاحترام اللازم للتجار. ويجب استمرار وجود التجار الكبار فى أسواق العاصمة[١٨].**

(*) هو حيوان بحرى يرمز إلى الشر فى الكتاب المقدس، وتشبه به الدولة ذات النظام الديكتاتورى ـ المترجمة.

وبالفعل، كان هذا السلوك هو ما جذب «الجوجاراتيين» للنزوح إلى «مهارشترا» فى القرن السابع عشر. وبصفة عامة، تمتع تجار المسافات الطويلة «البنجارا» بمكانة مرتفعة جداً، ويشير «جروڤر» إلى:

كانت الدولة تطلب من «زمندار» كل منطقة تأمين مرور «البنجارا» دون أن يدفعوا شيئًا، وذلك فى إطار القوانين الخاصة بـ «الزمندار».

وحيث إن طبقة «البنجارا» استمرت فى مد خطوط التجارة من مكان إلى آخر.. فقد كان لهم كل الاحترام فى المجتمع. وحيثما وصلت قافلتهم إلى قرية ما.. استقبلت بحرارة كبيرة. وكثيراً ما كان رئيس «الزمندار» يهدى كسوة شرف إلى رؤساء «البنجارا» عقب وصولهم الآمن إلى أراضيهم[١٩].

فضلاً عن ذلك، يُبين مظفر علام - مُؤسسًا ادعاءه على أبحاث جديدة أولية - كيف كان حكام المغول يحاولون فى كثير من الأحيان حماية التجار الهنود. فعلى سبيل المثال كان يتم تبادل الرسائل بين حكام المغول والشاه الفارسى وخانات الأوزبك، لترويج السلام لصالح الحفاظ على التجارة المربحة التى ربطت هذه المناطق بعضها ببعض[٢٠]. وكما يشير «ڤان سانتين»، شارك حكام المغول فى نوع من السياسة التى تروج للتصدير من أجل جذب المعادن النفيسة للهند[٢١]، وليس بمفاجأة أن التجار الهنود فى أحوال كثيرة رأوا فى هؤلاء الحكام حلفاء لهم.

مشكلة ثانية تظهر هنا، هى أن فرضية الطغيان الشرقى تبالغ بجسامة فى مركزية دولة المغول وقوتها. فلقد فوضت الدولة المركزية بالفعل القوة والسيطرة إلى المحليات وكانت سعيدة بالسماح للسلطات المحلية العديدة بالإشراف على التجارة. ومع العلم بأن الميناء والسلطات المحلية فعلت الكثير لتمكين الرأسمالية والتجارة، فإن هذا فى حد ذاته يقلل كثيراً من وجهة نظر مركزية أوروبا.

كما يقلل هذا التفويض الإدارى من مفهوم مركزية أوروبا بأن السلطة المركزية كانت تدير التجارة والأسعار. وبينما كان هناك أماكن قليلة حاولت فيها حكومة المغول التأثير على التجارة بطريقتها، إلا أنه:

كان للشاحنين حرية الإبحار بسفنهم أينما أرادوا، ولم يكن لشخص أو مجموعة حق فى احتكار أى خطوط للشحن. وكان يتم كشف أى محاولة للاحتكار، خاصة للسلع، ومن ثم القضاء عليها(٢٢).

على أية حال، كان النظام ببساطة كبيرًا جدًا ودولة المغول ضعيفة إلى درجة يصعب معها أن تصنع اقتصادًا موجهًا ونظامًا تجاريًا احتكاريًا لصالحها.

المشكلة الثالثة: أنه لو كانت فرضية الطغيان الشرقى صحيحة، لما أمكن توقع وجود مصادر ائتمان مهمة داخل الاقتصاد الهندى. إلا أن المؤسسات المالية كانت متطورة ومنتشرة. على سبيل المثال، اتبع تجار أحمد آباد كل طرق الدفع وسداد الديون. ومن اللافت هنا، أن أسعار الفائدة فى الأسواق المالية كانت تساوى نظيرتها فى بريطانيا أو تقل عنها. (تتغير بين ٥,٠٪ و ١٪ فى الشهر) وذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر(٢٣).

فضلاً عن ذلك، عرض البنكيون المحليون سُلَفًا بأسعار فائدة سنوية منخفضة جدًا بالفعل - ما بين ١ إلى ٥٪ فى المناطق الريفية وبين ١ إلى ٦٪ فى المدن.

وإلى هذا، كانت النسب التى يفرضها الصراف من أجل تأمين التجارة منخفضة جدًا هى أيضًا، مما يشير بوضوح إلى أن الطرق كانت خالية من الخطر نسبيًا.

وأخيرًا، فقد عمل الصيارفة فى إيداع الأموال فى البنوك، ثم إقراض الإيداعات (إلى التجار أساسًا) بنسب فائدة أعلى - وهذا ملمح واضح من ملامح تمويل البنوك الحديثة. ولم يكن هؤلاء الرأسماليون ليعملوا فى مثل هذه الأنشطة المالية إذا كان لديهم تخوف من دولة «مفترسة».

رابعًا: إذا كانت الدولة عبارة عن طغيان شرقى، كيف لنا أن نفسر أن العديد من التجار أصبحوا أغنياء جدًا؟ يقال عن أحد تجار القرن السابع عشر، وهو «عبد الغفور»، إنه أدار حجم تجارة تساوى حجم تجارة شركة الهند الشرقية الإنجليزية. فقد امتلك حوالى ٢٠ سفينة تتراوح حمولة كل منها بين ٣٠٠ - ٨٠٠ طن. تاجر آخر، «ڤيرچى ڤورا»، كان لديه ممتلكات ضخمة تساوى ٨ ملايين روبيه، وحاز درجة بارزة

فى قطاعات عديدة من التجارة، إلى درجة أنه كان بإمكانه السيطرة على شركة الهند الشرقية الهولندية[٢٤].

بالإضافة إلى ذلك، كان كثير من تجار «سورات» من الأغنياء، بعض منهم تقدر أملاكه بـ ٥ أو ٦ ملايين روبيه فى منتصف القرن السابع عشر. دلالة أخرى هنا، أن مثل هؤلاء الأغنياء لم يكونوا مقصورين على «سورات»، فكما يستنتج «أشين داس جوبتا»:

> **التاجر الهندوسى الذى يرتعش من الخوف من المغول، لم يكن ليقدر على مراكمة الملكية والحفاظ عليها بسبب [جشع] الحكومة، إنها صورة يستحضرها بعض الرحالة الغربيين فى أذهانهم بكثرة ممن لديهم خيال ناتج عن معلومات خاطئة. فقد تراكمت الممتلكات الكثيرة بحرِّية فى التجارة البحرية[٢٥].**

خامسًا: إذا كانت الدولة «بهذا الجشع» كيف لنا أن نوضح حقيقة أن التعريفة على التجارة الخارجية ورسوم العبور كانت منخفضة جدًا؟ وإذا كانت الضرائب على الأراضى والضرائب التجارية ساحقة، كيف نفسر إذن وجود الكثير من مجموعات التجار الفاحشة الثراء (الذين لم يكونوا يدينون بأى فضل للدولة)؟

سادسًا: يجزم مؤيدو مركزية أوروبا بأن واحدة من العلامات الرئيسية على الطغيان الشرقى فى الهند، تكمن فى الادعاء أنه قبل ظهور الإمبراطورية البريطانية، كانت التجارة الهندية غير ذات شأن[٢٦].

علاوة على ذلك، وصف مؤيدو مركزية أوروبا ـ مثل «مورلاند» ـ التجارة الهندية بأنها ليست إلا ملحقًا وهامشًا للاتجاه الأوروبى السائد. نجد هنا ادعاءين محددين يرتبطان معًا: الأول يقول بأن التجارة القائمة انحصرت فقط فى سلع كمالية، وبالتالى لم تكن منتشرة[٢٧]، والثانى: أن التجارة الهندية كانت تدار على نطاق صغير من الباعة الجائلين الذين لم يكونوا سوى لاعبين صغار فى الميدان الدولى. دعونا نتناول كل ادعاء على حدة.

أحد أهم أسباب إصرار المركزية الأوروبية على هامشية التجارة الهندية يأتى من خلال تخيلات عن أقمشة الهند الوثيرة الآتية من أراضٍ بعيدة والتى كانت تباع للملوك والأثرياء. إلا أن هذه التخيلات تبدو نتاج فكر استشراقى فى المقام الأول، ومن ثم، بينما أنتجت الأقمشة فى أماكن مثل: البنجال ـ جوچارات ـ وكورد ماندل، فإن غالبية الأقمشة المصنعة فى الهند كانت موجهة لأسواق العامة.

ما أغفله مؤيدو مركزية أوروپا أن مقداراً كبيراً من القماش الهندى صنع بنوعيات بسيطة تناسب فقط المستهلك الفقير. ومن اللافت أيضًا أن أسواق العامة هذه امتدت اتساعًا وبعداً إلى إندونيسيا فى الجنوب الشرقى، عبوراً إلى الجانب الآخر إلى هرمز وعدن فى الغرب. لم تكن هذه الأسواق إذن استثنائية.

وبالفعل جاء أكثر الطلب على القماش الهندى البسيط من قبل المجموعات الأكثر فقراً فى كثير من أنحاء الشرق الأوسط[٢٨]. كما اتخذت أيضًا السلع الاستهلاكية الموجهة للعامة شكل الغذاء اليومى مثل الأرز والحبوب والقمح والزيت، التى كان يتاجر بها فى جميع أنحاء المحيط الهندى وبكميات ضخمة.

إن الصورة التقليدية لدى مركزية أوروپا عن التجارة الهندية التى يديرها «الباعة الجائلون» هى أيضًا خيالية. وما يؤيد ذلك حقيقة أنه كان هناك العديد من التجار الذين يعملون على نطاق واسع فى تجاراتهم داخل الاقتصاد الهندى وخارجه.

والأهمية هنا كانت للبنچارا (تجار المسافات الطويلة) والبانيان (تجار المدن). فلم يكن البنچارا بالتأكيد باعة جائلين، كما لم يكن البانيانيون كذلك. وكان تجار جوچارات المسلمون الأكثر عدداً بين البنچارا، وكان لهم دورهم المؤثر جداً داخل شبكة المحيط الهندى الواسعة[٢٩]. وكما أشير سابقًا، أصبح الكثيرون فى ثراء فاحش. وانقسم البانيانيون إلى فريقين: الدلالين (السماسرة) والصيارفة (العاملين بالبنوك ومحولى الأموال). وكان البانيانيون مشربين منذ الولادة بالفكر الرأسمالى العقلانى:

> **مثلت سيطرة فكرة الكسب والامتلاك حجر الزاوية فى نظرة البانيانيين التقليدية. هذه النظرة تقوم على تزاوج قيمتين من قيم «كالڤين» وهما**

الاقتصاد والروح الدينية. قد يحجم البانيانى عن إظهار ثرائه كما لا ينفق بإسراف فى أى شىء، باستثناء المجوهرات لامرأته (وكانت تعد نوعًا من الادخار)[٣٠].

بصفة خاصة، كان لدى البانيانيين إمكانية الوصول إلى مستويات غير عادية من رأس المال.

فلقد شكلوا اللاعبين الرئيسيين، ليس فقط فى تمويل تجارة الهند الخارجية، إنما أيضًا فى الكثير من الشركات الأوروپية، خاصة شركة الهند الشرقية الإنجليزية. وليس بأقل أهمية ذكر أنه كانت لديهم القدرة على تمويل تجارة لمسافات طويلة على مستويات أعلى بكثير مما قام به البريطانيون. بالفعل، «كانت السفن الأوروپية أصغر حجمًا وأقل تمويلاً. استخدم الإنجليز متوسط رأسمال وصل إلى ٢٠٠ ألف روبيه فى بداية القرن السابع عشر، بينما عملت بعض سفن جوچاراتى التى تاجرت فى البحر الأحمر فى خمسة أضعاف ذلك الحجم»[٣١]. وهكذا، رغم وجود تجار هنود يعملون فى نطاق صغير، إلا أنه لم تكن لهم فى الحقيقة القدرة على المشاركة - مثلهم فى ذلك مثل البريطانيين - فى التجارة دون مساعدة العديد من كبار التجار الهنود.

ومع ذلك، ولاستبقاء صورة مركزية أوروپا، يمكن الادعاء بأن هؤلاء الرأسماليين العاملين على نطاق واسع لم يكونوا سوى «وسطاء» وتابعين للتجار الأوروپيين الأعلى شأنًا. فى الحقيقة، وبرغم ذلك الادعاء، كان البانيانى يبدو «كالشريك الأعلى»[٣٢]. فلم يكن البانيانيون رجالاً ذوى أصول متواضعة منحهم البريطانيون الثراء والقوة. وإنما كانوا أغنياء قبل وصول البريطانيين بكثير. وفوق كل شىء، فإن رأسمالهم هوالذى مول الكثير من التجارة البريطانية، فكان البريطانيون هم «الشريك الأدنى» فى تلك التجارة حتى عام ١٨٠٠م.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن صورة الهند كمنعزلة عن التجارة الدولية بعيدة عن الصواب. من ثم بينما شكل العثمانيون والصينيون اللاعبين التجاريين الأكثر أهمية فى الاقتصاد العالمى بعد فترة ١٥٠٠م، أصبح للتجار الهنود دور متزايد، خاصة داخل النظام التجارى الهام للمحيط الهندى. فالهند كانت متوجهة إلى التصدير أكثر منها إلى الاستيراد، ونعمت بفائض تجارى كبير مع أوروپا[٣٣].

وليس بمفاجأة أن تدفقت كميات ضخمة من الفضة من أوروبا إلى الهند. فهذا وحده يعتبر حجة حاسمة ضد افتراض مركزية أوروبا (غير الصحيح) بأن التجارة الأوروپية شكلت «الاتجاه السائد». فضلاً عن ذلك، من الخطأ افتراض أن الاقتصاد الهندى كان قائمًا على أساس زراعة بسيطة مبنية على حد الكفاف. فقد بينت أبحاث جديدة أن القرية الهندية النموذجية لم تكن متصلة بشكل جيد بالمراكز التجارية الحيوية داخل الهند فقط، وإنما اتصلت بالاقتصاد العالمى(٣٤). كان من المهم أيضًا حجم التجارة الهندية الداخلية التى حملتها البنچارا والتى وصلت إلى ٨٢١ مليون طن مترى - ميل فى العام. يمكن تقدير حجمها الضخم أنه بنهاية ١٨٨٢م، تم نقل ٢٥٠٠ مليون طن مترى عن طريق السكك الحديدية(٣٥).

فى النهاية، يبدو أن المشكلة الأكثر وضوحًا فى فرضية الطغيان الشرقى هى أن الاقتصاد الهندى قدم مستويات من القوة التكثيفية (الإنتاجية) شديدة التأثير. فمن المعروف أن الصناعتين الرئيستين للثورة الصناعية البريطانية هما القطن، والحديد/ الصلب. وما يلفت النظر إذن بصفة خاصة أنه فى هاتين الصناعتين، قادت الهند الطريق حتى القرن الثامن عشر - إن لم يكن حتى القرن التاسع عشر. وكانت الهند مشهورة بإنتاجها من حديد «ووتز» الذى كان يصدر إلى فارس، ومن هناك وفر الأساس للصلب الدمشقى الشهير (Damask). وأنشئَت أفران صهر المعادن خلال فترة المغول، فتوفر حوالى ١٠ آلاف منها بنهاية القرن الثامن عشر. إضافة إلى ذلك، ظل الصلب الهندى ليس فقط أعلى جودة من مثيله المنتج فى «شفيلد» وإنما أيضًا كان أقل ثمنًا. وحتى فى بداية التصنيع البريطانى، ظلت الفجوة بين الصلب الأوروپى والهندى - رغم تقاربها - كبيرة (انظر الفصل التاسع).

كانت الهند أيضًا المنتج الأول للنسيج القطنى فى العالم. كما كان إنتاجها للنسيج الحريرى يقارب الأول فى الروعة. فلقد أمدت منطقة بازار قاسم وحدها بما يصل مجموعه إلى ٢,٢ مليون ليبرا (ثلث كجم تقريبًا) سنويًا. كما ينتهى «براودل» إلى القول:

فى الواقع، عملت الهند كلها فى صنع الحرائر والأقطان، لترسل كميات خيالية من مختلف أنواع الأنسجة، من أكثرها بساطة إلى أكثرها تميزًا، إلى

جميع أنحاء العالم، حتى أن أمريكا استقبلت قسطًا كبيرًا من النسيج الهندى عبر أوروپا. . ولا يوجد مجال للشك فى أنه حتى الثورة الصناعية البريطانية، كانت صناعة القطن الهندية هى الأولى فى العالم من حيث الجودة وكمية الإنتاج وحجم التصدير[٣٦].

علاوة على ذلك، انعكس التأثير الهندى على اللغة الإنجليزية نفسها، فأسماء مثل: .Chintz, calicoe, dungaree, Khaki, pyjama, sach, shawl، كلها كلمات هندية[٣٧].

للتلخيص، فإنه حتى نهاية القرن الثامن عشر، كان للهند قوة تكثيفية وانتشارية أكبر من القوى الأوروپية الرئيسية، يدحض ذلك كلاً من أسطورة الطغيان الشرقى الهندى والانعزالية، ولم يكن فجر العهد الأوروپى آن أوانه بعد.

• ملحق جنوب شرق آسيا

يختصر مفكرو المركزية الأوروپية جنوب شرق آسيا فى مضايق ملقا [بين ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية]، ثم يحيلون ملقا إلى ملحق، أو هامش ضئيل، فى الاتجاه السائد للرواية الغربية. وذلك ـ جزئيًا ـ بسبب أنه يتم تخيل المضايق كنقطة مرور أو محطة فى طريق ما يطلق عليه «الاتجاه السائد للتجارة» بين أوروپا والصين، وجزء آخر بسبب ما يزعم بسيطرة البرتغاليين على ملقا بعد عام ١٥١١م والهولنديين بعد ١٦٤١م.

إلا أن ذلك يخالف حقيقة أن المنطقة كانت مرتبطة بتجارة ترجع إلى السنوات الأولى من التاريخ المعروف[٣٨]. كما يظلم الدور المحورى الذى لعبته مملكة «سريفى چايا» فى سومطرة داخل الاقتصاد العالمى بين القرنين السابع والثالث عشر (كما أشرنا فى الفصل الثانى). تتبع أهمية ملقا فيما بعد عام ١٥١١م أمر إشكالى، فقد أعطت رحلات «تشينج هو» الأدميرال الصينى (المسلم)، قبل ذلك بقرن من الزمان، دفعة لملقا ولتجارة جنوب شرق آسيا[٣٩]. ففى ذلك الوقت أخذت ملقا موقع جاوه [أكبر جزر إندونيسيا سكانًا] كمركز رئيسى لتجارة إندونيسيا، موسعة روابطها التجارية إلى جوچارات، دابول، بنغال، كوروماندل فى الهند، وإلى الصين، وريوكيوس، وإلى الإمبراطورية الفارسية والعثمانية، وأيضًا إلى البحر المتوسط.

فى النهاية، يحتمل الجدل إعادة سرد قصة ملقا كقاعدة أمامية أوروپية - كما سنرى بالتفصيل فى الفصل السابع - حيث إن البرتغاليين والهولنديين كانوا غير قادرين على احتكار تجارة جنوب شرق آسيا.

إن رفض مؤيدى مركزية أوروپا لتجارة جنوب شرق آسيا - مثله مثل شجبهم للتجارة الهندية - مبنى على أساسين: الأول: أن التجارة كانت تدار كما يزعمون من قبل «باعة جائلين» فقط. والثانى: أن التجارة كانت فقط فى سلع الرفاهية، وبالتالى كانت هامشية. يدحض الادعاء الأول تواجد «الناخودا» وهم التجار الذين يعملون على نطاق واسع، وكانوا من ملاك الخردة المتمتعين بالثراء. وكان أغلبهم من جاوه، كما كانوا الناقلين الرئيسيين للتجارة الأجنبية. والدليل على ذلك أن متوسط حمولة سفن جنوب شرق آسيا وصل إلى ٥٠٠ طن، والأكبر منها - التى قام بنقلها «الناخودا»- بلغ وزنها ١٠٠٠ طن (كل ذلك تعدى قدرة حمولة شحن السفن الأوروپية). إضافة إلى ذلك، يجزم «ميلينك - رولوفسز» متحدثًا عن التجارة الإندونيسية:

> **من الواضح.. أن تجارة على هذا النطاق (الواسع) لا يمكن وصفها بـ«الجوالة». على العكس، فهى تمثل نموذجًا متنوعًا بثراء، يتبادل كميات ضخمة من السلع مثل المنتجات الغذائية والنسيج مع كميات أقل من سلع قيمة أو حتى زهيدة الثمن[٤٠].**

يؤدى هذا إلى دفع ادعاء مؤيدى مركزية أوروپا الثانى المعتاد، بأن سلع الرفاهية كانت تسيطر على تجارة جنوب شرق آسيا، والذى يبدو مبنيًا على التركيز المبالغ فيه لتجارة التوابل، غالبًا لأن الأوروپيين كانوا مسيطرين عليها. إلا أن التوابل لم تكن سوى صنف تجارى هامشى هناك[٤١]. بالأحرى، ما أخذ مكانًا أكثر فى السفن التى مخرت المياه الهادئة عند السوندا[٤٢] ذهابًا وإيابًا، هى المنتجات الغذائية بكميات هائلة (تتضمن الأرز والملح والسمك المملح والمجفف ونبيذ البلح)، بالإضافة إلى أقمشة رخيصة وسلع معدنية.

اليابان كـ «مطور أول» ١٦٠٠ـ١٨٦٨
وأسطورة الاستبداد الشرقى والانعزالية اليابانية

من الممكن التفكير أن اليابان ـ التى مرت بمرحلة تصنيعية مهمة بعد عام ١٨٦٨م (ناهيك عن «المعجزة الاقتصادية» بعد الحرب العالمية الثانية) ـ تشكل بالتأكيد الاستثناء الذى قد يسلم به حتى كتاب مركزية أوروپا. إلا أنه فى قناعة الكثيرين من هؤلاء أن اليابان تثبت فى النهاية أنها الاستثناء الذى يثبت قاعدة مركزية أوروپا[٤٣]. تحتوى «الفقرة اليابانية» على ادعاءين رئيسيين :

يؤكد الأول على أن يابان «ميچى» تحولت إلى التصنيع بعد ١٨٦٨م فقط نتيجة أنها أرغمت على الخروج عن سياستها للانعزال الدولى من قبل «كومودور پيرى» الأمريكى، فى عام ١٨٥٣م. ويعتقد أصحاب مفهوم مركزية أوروپا أن التأثير الغربى كان مهمًا؛ لأنه لو ترك الاقتصاد اليابانى المتخلف لإرادته لكان قد تضاعف تخلفه كما حدث فى ظل الاستبداد الشرقى لدولة طوكوجاوا (١٦٠٣ـ١٨٦٨) وثانيًا: تثبت اليابان قاعدة مركزية أوروپا لأن نجاح صناعتها بعد ١٨٦٨م تم تحقيقه ـ حسب زعمهم ـ عن طريق قدرتها على محاكاة الطرق الأوروپية أو نقلها (تمشيًا مع استراتيچية «التطور المتأخر»). بالفعل، إن التأريخ للتصنيع اليابانى إلى ما بعد ١٨٦٨م هو شىء مهم فى حالة مركزية أوروپا، لأنه يجعل من اليابان بحكم التعريف «مطورًا متأخرًا» (مع العلم بأن الدول الأوروپية ـ بما فيها روسيا ـ بدأت برامجها التصنيعية قبل عام ١٨٦٨م).

فضلاً عن ذلك، كثيرًا ما يفسر مؤيدو مركزية أوروپا معدل سرعة اليابان فى التقدم الصناعى بعد ١٨٦٨م كنتيجة، إما للسرعة التى تم بها استيعاب الأفكار الغربية، أو إلى درجة تشابه النظام الاجتماعى اليابانى مع مثيله البريطانى (نظرية بريطانيا الشرق)[٤٤].

بهذه الأساليب، توفر الحالة اليابانية دلائل مطمئنة على تفوق الأساليب الغربية، وبالتالى تؤكد افتراض مركزية أوروپا المألوف، والذى اشتهر على يد «والت روستو»: وهو أن جميع الدول المتخلفة بمقدورها أن تتمتع بثمار الحداثة طالما اتبعت الوصفة الغربية للتحديث[٤٥].

يوجه هذا القسم نقداً إلى منظور مركزية أوروبا بعرض صورة مُراجَعة لليابان «كمطور أولى». يشوش ذلك، بالتالى على افتراض مركزية أوروبا بأن «المطورين الأوائل» هم فقط داخل أوروبا، وأن الشرق كان غير قادر على قيادة تطوره الخاص.

• كيف بدأ - فى الواقع - كل شىء فى اليابان؟

الديناميكية الاقتصادية فى عهد طوكوجاوا (١٦٠٢ - ١٨٦٨)

فى الماضى، لم يتوفر الكثير من الدلائل الإمپريقية (الملحوظة) على تطور اليابان فى فترة «ميچى»؛ فكثيراً ما افترض ببساطة أن الاقتصاد اليابانى فى ظل «طوكوجاوا» كان متأخراً وراكداً نتيجة للطغيان الشرقى. حتى بين المتخصصين فى اليابان، كان الإجماع على أن اقتصاد يابان«طوكوجاوا» كان اقتصاداً متخلفًا، إقطاعيًا أو زراعيًا. ومع ذلك، هناك دليل ظرفى مباشر يضع هذا الرأى موضع تساؤل:

تعدت نسب نمو الاقتصاد اليابانى فيما بعد - «ميجى» ١٨٦٨ - «ميچى» نسب نمو غالبية اقتصاديات أوروپا تقريبًا. لا يمكن أن تتحقق مثل هذه النسب المرتفعة بهذا الشكل من فراغ. يبدو من غير المعقول افتراض أن الاقتصاد اليابانى كان راكداً لحظة واحدة (قبل ١٨٥٣م مباشرة) ليصبح أحد أكثر الاقتصاديات ديناميكية فى العالم فى اللحظة الثانية.

وقد ظهرت أبحاث فى السنوات القليلة الماضية (غالبًا ما تمت بجهد كبير) تقدم صورة مُراجعة لديناميكية الاقتصاد خلال عهد «طوكوجاوا». وقد أدى ذلك إلى أن يعتقد البعض الآن - كما جاء فى كلمات «إريك چونز» - أن: «كثيراً من السهولة النسبية لإنجازات «ميچى» تنسب اليوم إلى البداية التى منحها له تاريخ طوكوجاوا»[٤٦].

أحد الادعاءات الرئيسية التى ذكرها «إريك چونز» فى كتابه «معاودة النمو» هى أن اليابان فى ظل «طوكوجاوا» تمتعت بنمو محسوس فى دخل الفرد (وهو المقياس المفترض هيمنته على الرأسمالية الحديثة). ويقترح آخرون أن نمو دخل الفرد تحقق فى النصف الثانى من حكم «طوكوجاوا»[٤٧]. وكما ذكر سابقًا، هناك براهين على أن اليابانيين تمتعوا بمستوى معيشة مرتفع نسبيًا، وبرواتب حقيقية وتزايد فى الدخل قبل

عام ١٨٦٨م[٤٨] . وبشكل مشابه، كانت وجهة النظر التقليدية أن الناتج الزراعى نما ببطء فى ظل «طوكوجاوا». إلا أنه يتضح الآن أن البيانات التقليدية حول نمو محصول الحبوب تعرضت لتحيز تقليدى. حيث تكشف الأبحاث الحديثة عن نسبة نمو مهمة فى الإنتاج الزراعى خلال أغلب فترة حكم «طوكوجاوا» إن لم يكن خلالها كلها[٤٩] . يرجع تزايد إنتاجية الأرض إلى عدد من الابتكارات تتضمن الأسمدة التجارية، زيادة فى نوعيات النبات المزروع (خاصة الأرز) والاستخدام الواسع للرى وتحويل الأراضى الجافة إلى حقول أرز، الاستخدام المتزايد للتخصص (على سبيل المثال الحرية فى عدم زراعة المحاصيل غير الاقتصادية)، اختيار البذور، وتعدد الغلات، وغير ذلك[٥٠] .

إحدى الحجج التقليدية تجزم بأنه فقط فى ظل «ميچى» ضعفت مكانة حصون الإقطاعية القديمة ـ الدايميو (الأرستقراطية) والساموراى (المقطعين المسلحين). إلا أن ذلك ليس إلا نقطة النهاية لعدد من السياسات التى تم بثها فى ظل «طوكوجاوا» سياسات جعلت من تلك النهاية أمرًا واقعًا.

يرجع تآكل قاعدة سيطرة كل من الدايميو والساموراى إلى النصف الأول من القرن السابع عشر. فقد أرغم الدايميو على العيش فى العاصمة (إدو) حيث كانت نية الحكام كبح جماحهم وذلك بإرهاقهم بديون شخصية مرتفعة. جدير بالذكر هنا، أن هذه الاستراتيچية تعكس تلك التى اتبعها الحكام الأوروپيون عندما شرعوا فى سياسات تمركز الدولة[٥١] .

وقد نجحت هذه السياسات فى التقليل من الاستقلالية المحلية للدايميو وبالتالى إضعاف الإقطاعية[٥٢] . وبالفعل، عظمت مديونية كثير من الدايميو أواخر فترة «طوكوجاوا» إلى الحد الذى انشرحوا له عند استيلاء دولة «ميچى» على أراضيهم (وهو الشرط الذى يتيح لهم التحرر من ديونهم). باختصار، فإن إصلاحات «ميچى» اعتبرت نقطة النهاية فى عملية طويلة لتكوين دولة عقلانية تمت فى عهد «طوكوجاوا».

كما قصدت دولة «طوكوجاوا» أيضًا إلى التقليل من قوة الساموراى، وذلك بإرغامهم على العيش فى مدن القلاع. وتباعًا، كان للنمو السريع لهذه المدن أثر

تجارى مضاعف أدى إلى تقدم فى الزراعة لصالح دعم هذه الأعداد الحضرية المتزايدة.

مع بداية القرن التاسع عشر، كانت محاصيل البقاء قد انقرضت تقريبًا مع تغلغل الأسواق إلى أصغر القرى. وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة فصل الساموراى عن الفلاحين، مما أدى بالتالى إلى التماسك التام لوحدة العائلة الريفية. وفى أثناء تلك العملية، أدى تحرير الفلاحين إلى الترويج لحافز فورى لهم لمزيد من الإنتاج، وخاصة أن الدولة كانت تدفعهم نحو ذلك.

فلقد قرأوا المعاهدات الزراعية الناشئة (مثل معاهدة نجيو - زينشو لعام ١٦٩٧م) لزيادة معلوماتهم، وبدأوا ينتجون من أجل السوق. وقد تمكنوا من عمل ذلك نتيجة اتساع مساحة زراعة المحاصيل المروية وأيضًا نتيجة رفع مستويات الإنتاجية. كل ذلك صب فى التسويق السريع للاقتصاد.

الدليل على ذلك يكمن فى حقيقة أنه بحلول عام ١٨٠٠م عاش ما يقرب من ٢٢٪ من سكان اليابان فى المدن - وهو رقم يتعدى مثيله الأوروبى بسهولة(٥٣).

وأخيرًا، فإن تحريض الحكومة على سك عملة قومية، ساعد فى إرغام الدايميو الرئيسيين على بيع ما لديهم من سلع من أجل الحصول على العملة الجديدة (قبل ذلك كان الدايميو يقومون بسك عملاتهم الخاصة بهم) وأدى ذلك إلى مزيد من الإنتاج بغرض التسويق وخلق سوق قومية موحدة.

وبتلخيص، فإن ميول الدولة تجاه المركزية وما واكبها من ارتفاع مستويات الإنتاج والتجارة، يعنى أن الصورة التقليدية لليابان كمجتمع إقطاعى متأخر قبل عام ١٨٦٨م بعيدة عن الحقيقة.

وكانت النتيجة النهائية «هيكل قوة مُحكم ومُفصل جدًا [بيروقراطى]. . أثبت أنه مرن بدرجة تسمح له بتأمين تحول سريع إلى استراتيچيات جديدة لبناء الدولة بعد اللقاء الثانى مع الغرب [فى ١٨٥٣م]»(٥٤). فضلاً عن ذلك، يقوض هذا الجهاز البيروقراطى المركزى - العقلانى بشكل متزايد، تصور علماء مركزية أوروبا حول يابان

«طوكوجاوا» كنظام شرقى استبدادى. وبصفة خاصة، يعطى «إريك چونز» تفصيلاً لكل أنواع السياسات الاقتصادية «العقلانية» التى تحرض عليها الدولة والتى يرى أنها ليست أقل «عقلانية» من تلك السياسات المستخدمة فى الغرب فى ذلك الوقت(٥٥). بناء على ذلك، دعونا ندرس المؤسسات الرأسمالية ـ العقلانية ـ العديدة التى ظهرت خلال حكم «طوكوجاوا».

من أجل دعم تجارة اليابان الناشئة سريعًا، ظهرت مؤسسات للائتمان، أولاً خلال ثلاثينيات القرن السابع عشر فى أوساكا. وبحلول الأربعينيات، بدأ مقرضو الأموال يقبلون الإيداعات وقاموا بالإقراض على أساسها. وبحلول عام ١٦٧٠م تم الاعتراف رسميًا بما كان يعرف وقتها بمجموعة العشرة (الخبراء الماليون العشرة الرائدون فى أوساكا) وذلك للتصرف بالنيابة عن الحكومة، ولتولى مسئولية عمليات سوق المال.

علاوة على ذلك، كان لدى مجموعة البنوك هذه بعض ملامح البنك المركزى، وذلك كالاحتفاظ بالاحتياطى الأخير لنظام البنوك والقيام مقام المقرض الأخير، وأيضًا القيام ببعض التحكم فى سوق الذهب/ الفضة. كما لا يمكن لأحد أن يتعامل مع البنوك دون أخذ موافقتهم أولاً والموافقة على اتباع قوانينهم(٥٦).

كان هذا عبارة عن نظام مالى متطور تبنى أساليب حديثة تتضمن: الإيداع ـ التسليف ـ خصم كمبيالات ـ الشيكات ـ تسهيلات ائتمانية ـ معاملات مقايضة ـ خطط برامج تأمين وتأمين على الحياة. وكان يتم من خلاله تمويل كل من الصناعة والزراعة. وبالفعل، فإن الافتراض التقليدى بأن المؤسسات البنكية لم تتواجد فى الأماكن الريفية وأن المقرضين الوحيدين الذين تواجدوا كانوا عبارة عن مقرضى أموال غير منظمين أكثر منهم بنوكًا، هو افتراض يبعد كل البعد عن الصحة. حيث تكشف الأبحاث الحديثة عن شبكة كاملة من الممولين الريفيين، أو مقاولى البنوك كانت قد أنشئت على الأقل خلال ١٨٣٠م(٥٧).

ويكمن دليل مدهش على حالة المؤسسات المالية المتقدمة فى فترة «طوكوجاوا» فى تواجد أسواق مستقبلية(٥٨). من الجدير بالذكر أيضًا أن أول سوق يابانية للتحولات الآجلة ظهرت فى دوچيما (فى أوساكا) عام ١٧٣٠م. وبالتناقض مع ذلك، لم تظهر هذه الأسواق فى كل من فرانكفورت ولندن إلا فى عامى ١٨٦٧ و١٨٧٧م على التوالى.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام القانون التجارى المؤسسى خلال فترة «طوكوجاوا» كان متطوراً بشكل خاص نتيجة عاملين، هما مدة الغطاء الذى يوفره فضلاً عن تجرده (علامة مؤسسة «عقلانية»). كما تم تفهم المعاملات التجارية، كما كانت مفاهيم العقد والإفلاس والتفريق بين القرض وأسهم رأس المال مؤثرة بشكل خاص. وبتلخيص، وكما يقول «هانلى ويامامورا»:

إن وصف هذه المؤسسات [المالية].. يدفع بالقارئ إلى استنتاج أن أى اقتصاد لديه مثل هذه المؤسسات يجب أن يكون تجاريًا بدرجة عالية ومزدهرًا. المهم هنا هو ما قامت به هذه المؤسسات فى زيادة التجارة، وذلك عن طريق خفض تكاليف الصفقات(٥٩). مظهر آخر لأهمية الاقتصاد يتضح فى تقدم الصناعة. فبينما تعين على مرحلة التصنيع الأكثر تقدمًا أن تنتظر عهد «ميچى»، كانت هناك علامات على وجود صناعات أولية فى ظل «طوكوجاوا». وقد تضمنت تلك الصناعات صيد الأسماك، النسيج، صنع الورق، تخمير الساكى، وصلصة فول الصويا، والحديد وبعض الأعمال المعدنية، ومنتجات زراعية وبحرية(٦٠). مرة أخرى، تكمن أهمية مثل هذه التطورات فى أنه عندما نشأت دولة «ميچى»، كان جزءًا كبيرًا من الطرق قد تم تمهيده، وبالتالى يسهل التحول إلى التصنيع الكامل.

• أسطورة الانعزالية اليابانية:
استمرار التجارة الخارجية فى فترة ما بعد عام ١٦٣٩

كما فى تحليلهم للصين بعد عام ١٤٣٤م، أكد مؤيدو علماء مركزية أوروبا كثيراً على الادعاء القائل بافتراض انسحاب اليابان خلال القرن السابع عشر، وانعزالها عن التجارة الخارجية، حيث طبقت الدولة السياسة المعروفة بـ Sakoku «البلد المغلقة» فى ١٦٣٩م. ويستخدم ذلك للتأكيد على وجود طغيان شرقى من ناحية، وتخلف اقتصادى من ناحية أخرى، مع العلم أنه فى ظل «طوكوجاوا» لم يتدهور الاقتصاد. فبحلول ١٦٣٩م كان يسمح فقط للهولنديين والصينيين بالإقامة فى نجازاكى، حيث كانوا يستوردون المنتجات الأجنبية منها. والمفترض ـ طبقًا للمركزية الأوروبية ـ أن تلك الواردات والصادرات كانت تافهة القيمة. الرد على الزعم الأول، وإثبات أن

الاقتصاد اليابانى لم يذبل خلال عهد طوكوجاوا تم التعامل معه ببعض التفاصيل النقدية فى القسم السابق.

المشكلة الثانية مع ادعاء مركزية أوروپا هو أنه أسيء فهم سياسة «ساكوكو» وتم التعامل مع جملة «بلد مغلق» بمعناها الحرفى. فكما حدث فى الصين بعد ١٤٣٤م، لم تكن اليابان بعد ١٦٣٩م مغلقة تجاه التجارة الدولية ولا كان الإغلاق فى نية الدولة اليابانية. فلقد فكرت الدولة فقط فى تنظيم التجارة الأجنبية أو التحكم فيها. والأهم فى هذا السياق هو أن «طوكوجاوا» كان ملتزمًا بالإبقاء على التجارة بشكل أساسى.

ومع ذلك، وبالنسبة لفكر مركزية أوروپا، فإن هذا المدخل التنظيمى أو الاحتكارى يحمل ختم «مركانتيليزم(*) رجعى» (رغم أن مؤيدى مركزية أوروپا رأوا فى المركانتيليزم الأوروپى وسيلة عقلانية لخلق اقتصاد وطنى).

إلا أن الجانب الرئيسى من النظام لم يكن نبذ التجارة فى حد ذاتها وإنما خشية التأثير الأجنبى للأفكار المسيحية الكاثوليكية (وهو ما يفسر تفضيلهم للهولنديين البروتستانت على البرتغاليين والإسپان الكاثوليك)[٦١]. فى كل الأحوال، ومع ذلك، يصمم علماء مركزية أوروپا على أن التجارة تدهورت سريعًا وبالتالى كانت غير ذات شأن.

الواقع أنه خلال أغلب القرن السابع عشر - بما فيه الفترة بعد ١٦٣٩م - تعدت كمية الفضة التى صدرها اليابانيون إلى آسيا مجموع ما صدره البريطانيون والهولنديون والبرتغال (كما يوضح الفصل السابع).

ومن المثير هنا تبعًا لـ «ساتوشى إيكيدا» أن «فرانك» يشير إلى أن مواقف كل من اليابانيين والأوروپيين تجاه آسيا وخاصة الصين كانت متشابهة.

فقد استوردت كل من اليابان وأوروپا صناعات من آسيا، وصدرت الفضة لدفع المقابل. والفرق الوحيد هو أن اليابان أنتجت فضتها بنفسها أما أوروپا فقد استولت عليها من مستعمراتها فى أمريكا[٦٢]. ورغم ذلك، يشير مؤيدو مركزية أوروپا إلى

(*) نظام اقتصادى نشأ فى أوروپا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم للاقتصاد الوطنى - المترجمة.

«واقع» أنه فى ١٦٦٨م حظرت الدولة اليابانية جميع صادرات الفضة. إلا أنه تبعًا لأبحاث حديثة استمر تصدير الفضة حتى منتصف القرن الثامن عشر.

بالإضافة إلى ذلك، صدرت اليابان الفضة والمعادن النفيسة عبر جزر «تسوشيما» إلى كل من كوريا والصين، كما تعدت الكميات المشحونة ما نقله قبل ذلك الهولنديون والصينيون خارج نجازاكى.

وليس بأقل دلالة، أنه عندما انخفضت صادرات الفضة فى أواسط القرن الثامن عشر، تم التحول إلى تصدير كميات كبيرة معتبرة من النحاس(٦٣).

وكما يشير «ساتوشى إيكيدا» فى تلخيصه لنتائج هذا البحث الحديث: «إن هذه الدورة للصادرات اليابانية هى نتيجة لجهود «باكوفو» [طوكوجاوا] من أجل الحفاظ على القيمة الإجمالية للتجارة»(٦٤).

هناك مزيد من الدلائل على استمرار التجارة اليابانية بعد إعلان «ساكوكو» فى ١٦٣٩م(٦٥). حيث يُعتقد عادة أن اليابان ارتبطت بسياسة تجارية كلاسيكية لاستيراد بدائل من أجل بناء العديد من الصناعات المحلية مثل السكر والحرير. إلا أنه فى الواقع، استمر استيراد كميات ضخمة من الحرير من الصين حتى الجزء الأخير من القرن الثامن عشر. كما وردت كميات ضخمة من الحرير عن طريق كوريا (والتى عادة كانت تتعدى الكميات الواردة إلى نجازاكى).

وبينما كان استيراد الحرير الخام مقيدًا فى القرن الثامن عشر، كان يتم استيراد الملابس الحريرية من الصين ومن جنوب شرق آسيا حتى نهاية فترة «طوكوجاوا».

وبنفس الطريقة، وبينما أصبح إنتاج السكر اليابانى قويًا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، استمرت واردات السكر الصينى وذلك للحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين.

إن افتراض مركزية أوروبا المألوف بأنه كان يسمح للهولنديين والصينيين فقط بالتجارة مع اليابان يبدو مشكوكًا فيه، حيث كانت هناك تجارة مهمة مستمرة مع سيام وكوريا وخاصة ريوكيوس (والتى كانت فى الواقع مصرحًا بها من قبل الدولة اليابانية)، وكان هذا مرتبطًا بواقع أن اليابان قامت بوضع نظام جزية خاص بها، بعد

لفظها من نظام الجزية الصينى فى ١٥٥٧م. وكانت كوريا هى الدولة الوحيدة التى تعامل فعليًا كند.

واعتبر الريكيوس تابعين، وأكثر خضوعًا منهم الهولنديون (انظر الفصل السابع).

وقام التجار اليابانيون بتجارة غير رسمية لها شأنها، كذلك بعمليات تهريب - وهو السيناريو الذى تكرر مع تطور الصين بعد ١٤٣٤م.

علاوة على ذلك، ومثلما حدث لنظرائهم الصينيين بعد ١٤٣٤م، قام الكثير من التجار اليابانيين بعد ١٦٣٩م بإعادة توزيع أنفسهم إلى أماكن جديدة فى جنوب شرق آسيا من أجل استكمال أنشطتهم التجارية (وهى عملية نلمس نتيجتها الطبيعية فى إعادة توزيع الشركات اليابانية متعددة الجنسية اليوم).

وقد تمتع التجار فى الصين واليابان على وجه الخصوص، بتجارة متبادلة قوية فى موانى بحر جنوب الصين. من أجل هذا نستطيع أن نفهم الآن أن سياسة «ساكوكو» اليابانية لم تصمم للحد من التجارة مع العالم الخارجى فى حد ذاته، وإنما لتحديد التجارة فقط مع القوى الكاثوليكية فى أوروبا. وفيما يتعلق بهذين الهدفين يبدو أن تلك السياسة حققت نجاحًا كاملاً.

عمومًا، فإن، الادعاء بأن الأمريكى «كومودور پيرى» فتح اليابان المغلقة أمام التجارة العالمية بعد عام ١٨٥٣م مشكوك فى صحته، حيث كانت اليابان منفتحة على التجارة الدولية قبل ذلك بكثير.

الخلاصة، إذن، يبدو أن يابان «طوكوجاوا» لم تكن تمثل استبدادًا شرقيًا يكبل النمو. النقطة المهمة هنا هى أن نسب النمو الاقتصادى المدهشة والتى تحققت بعد ١٨٦٨م لم تكن نتيجة معجزة نجمت عن دفعات تحفيز غربية وأفكار ضربت اليابان فجأة عام ١٨٥٣م. فقد تم عمل الكثير لتمهيد الطريق خلال فترة «طوكوجاوا» من حيث تكوين الدولة وإنشاء مؤسسات رأسمالية وتكوين اقتصاد رأسمالى.

إن الحجة المفحمة هنا يقدمها لنا «أنجوس ماديسون»، والذى يقدر أن الدخل القومى اليابانى فى ١٨٢٠م كان من السعة الكافية لإعطائه موقعًا محترمًا داخل قائمة الدخول القومية الأوروبية[٦٦].

وفى النهاية، لم أعط اهتمامًا لرأى مؤيدى مركزية أوروبا بأن يابان «ميچى» نجحت فقط بسبب محاكاتها للغرب، إلا أنه من المفيد الإشارة مرة أخرى إلى أن الأبحاث الجديدة توضح أن حركة التصنيع التى بدأها «ميچى» كان الدافع وراء جزء كبير منها هو رغبة اليابان فى مواجهة السيطرة الصينية وليس التجار الغربيين فى المنطقة(٦٧).

إذا كان الأمر كذلك، فهو يشكل إذن ـ ليس فقط ـ دافعًا بديلاً فى مشروع تصنيع «ميچى»، وإنما يشير بشكل أكثر أهمية إلى إمكانية أن تكون اليابان قد اتخذت لها برنامجًا للتصنيع فى غياب التدخل الغربى.

فضلاً عن ذلك، كان هناك العديد من التطورات الاجتماعية التى تحققت خلال حكم «طوكوجاوا» وبما يوحى بأن الاقتصاد كان قادرًا على التطور إلى رأسمالية كاملة وذلك بشكل تلقائى(٦٨).

فى أى من الحالتين، نستطيع مع ذلك أن نؤكد أن التطور اليابانى قبل ١٨٥٣/١٨٦٨م لم يكن فقط مهمًا، وإنما مع الاستثناء الهامشى للرانجاكو أو البانجاكو («التعلم البربرى» من الهولنديين) فإنه قد تحقق مستقلاً عن التأثير الغربى.

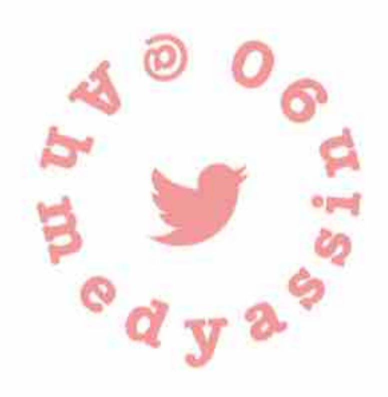
* * *

الجــزء الثانى

من عام ٥٠٠ إلى عام ١٤٩٨

وجــاء الغــرب أخيــرًا

العولمة واختراع المملكة المسيحية


@Ahmedyassin90

الفصل الخامس

• اختراع المملكة المسيحية
والجذور الشرقية للإقطاعية الأوروپية

(٥٠٠ ـ ١٠٠٠م)

بالنسبة للعرب . . . . . . كان [غرب أوروپا] منطقة غير ذات أهمية، فبينما تحسنت بصفة مستمرة معلوماتهم الجغرافية فى ما بين عامى ٧٠٠ و١٠٠٠م، «لم تزد معلوماتهم عن أوروپا البتة». وإذا كان الجغرافيون العرب لم يهتموا بأوروپا، فلم يكن ذلك نتيجة موقف عدائى، وإنما لأن أوروپا فى ذلك الوقت «كان لديها القليل لتقديمه».

كارلو شيپولا

إن الضعف المنهجى الأساسى فى كتابى [نهضة الغرب] هو أنه يعطى اهتمامًا غير واف لنشأة العالم. . . . . إن انشغالى الزائد بمفهوم الحضارة جعلنى أتسرع فى عدم إعطاء النشأة الأولية لعملية تلاقى الحضارات الاهتمام الداعم الذى تستحقه.

وليم . ماكنيل

يؤكد هذا الفصل وجود العولمة الشرقية قبل عام ١٥٠٠ (كما بيَّن الجزء الأول من

هذا الكتاب). فلم تكن نشأة الإقطاعية الأوروبية مستحيلة بدون نشر «محافظ الموارد» الشرقية المتقدمة فحسب، وإنما أيضًا لأن تلك الفترة شهدت موجة تدفق عالمى مكثفة بشكل خاص.

ومع ذلك، لم تكن أوروپا ببساطة - كما لم تكن أبدًا - «مستفيدًا سلبيًا» من نقل التكنولوچيا العالمية والأفكار والموارد. فإلى حد ما شكلت «أوروپا» تاريخها بنفسها (من خلال عملية تشكيل الهوية).

يتضمن هذا الفصل ثلاثة أقسام. يبحث القسم الأول كيف مكَّن نقل الأفكار والتقنيات الشرقية من قيام الثورة الزراعية فى القرون الوسطى.

ويدرس القسم الثانى القوى العالمية التى شكلت النظام السياسى والطبقى للإقطاعية (والذى كان يكمن داخله الاقتصاد بصفة أساسية).

ويتناول القسم الثالث السياق العالمى الذى تم فى إطاره تشكيل الهوية الأوروپية. كان لهذا أهمية ليس أقلها أن الكاثوليكية ساعدت على تقوية إنتاج النظام الاقتصادى والسياسى الإقطاعى.

دور القوى العالمية والشرقية فى نهضة الاقتصاد الإقطاعى الأوروپى

سوف أنتقل سريعًا عبر التقنيات الاقتصادية للثورة الزراعية فى القرون الوسطى، لسببين أساسيين: الأول: هو أن الإطار الطبقى والسياسى والأخلاقى كان أكثر أهمية فى نشأة الإقطاعية الأوروپية. والثانى: أن التاريخ التقدمى لنهضة الغرب يضع تأكيدًا أكبر على نشأة التجارة وبدايات الرأسمالية بعد عام ١٠٠٠م (وهو ما أتعرض له بتفصيل فى الفصل السادس).

• المكونات التقنية الأساسية للثورة الزراعية فى القرون الوسطى

يتفق أغلب المؤرخين الاقتصاديين على أن توفر مجموعة من التقنيات الزراعية الجديدة أسهم فى تمكين نشأة الإقطاعية الأوروپية. وتتضمن تلك التقنيات طاحونة

المياه وطاحونة الهواء، قلاب المحراث الثقيل، العدة الجديدة لاستخدام الحيوانات، وحدوة الفرس الحديدية[1]. كان للمحراث الثقيل أهمية خاصة فى القرن السابع الميلادى، كان المحراث الوحيد الذى توفر للأوروبيين هو محراث البحر المتوسط، وكان ذلك فعالاً فى الظروف المناخية الجافة لجنوب أوروبا، حيث كان الهدف منه هرس الأرض الجافة وبالتالى منع التبخر. إلا أنه كان عديم النفع فى شمال غرب أوروبا، حيث الأرض المبللة كانت تعنى أن مشاكل الصرف لم تحل. وهكذا، ظلت هذا المنطقة غير نامية زراعيًا، إلى أن غيّر حلول المحراث الثقيل القلاب كل ذلك، حيث شكَّل أخاديد للصرف.

ومع ذلك، جلب هذا المحراث الجديد معه مجموعة من المشكلات التى وجب حلها قبل أن ينطلق استخدامه كما ينبغى.

أولاً: بسبب توليد المحراث لمستويات عالية جدًا من الجر نتيجة عدم كفاءة القلاب الخشبى والعجلات، تطلب الأمر استخدام عدد كبير من الثيران (عادة أربعة فى نفس الوقت). إلا أن الثور كان بطيئًا وليس كفئًا بدرجة كافية، كما أن ثمنه كان مرتفعًا. مع مرور الوقت، امتلك الفلاحون الخيول التى كانت أقوى، وبالتالى تطلبت عددًا أقل لجر المحراث. إلا أنه ظهر عائقان أمام استخدام الخيل: مشكلة الوسيلة التى يجر بها الخيل المحراث، والحاجة إلى حماية حوافر الحصان من التعفن (فى الأرض المبللة).

إن عدة الثور تقليدية (اللجام وحزام السرج) والتى كانت تطوق الرقبة والبطن كانت غير فعالة إلى حد كبير، حيث تؤدى إلى خنق الحيوان إذا ما كانت الحمولة زائدة عن الحد، وقد وجد الحل فى «طاقم طوق الحصان» الجديد والذى يطوق الجسم متجنبًا الرقبة. ويتفق المؤرخون على أن هذه العدة الجديدة زادت من قوة الجر إلى أربعة أو خمسة أضعاف. ومع ذلك لم يكن ممكنًا استخدام الفرس فى التربة المبتلة دون حماية حوافره، حيث يؤدى البلل إلى تعفن الحافر. فقط مع استخدام حدوة الفرس الحديدية تم حل هذه المشكلة. بذلك وفى حوالى القرن العاشر أو الحادى عشر، مكن كل من طوق الفرس الجديد والحدوة الحديدية من انتشار المحراث الثقيل فى أرجاء أوروبا. وأخيرًا تأتى القطعة الأخيرة التى تكمل الصورة المتشابكة، وهى دور طاحونة الماء وطاحونة الهواء فى ذلك كله (سوف أشير إلى جذورهما فى الفصل السادس).

متناقضًا مع الاقتراح العام لمركزية أوروبا بأن أوروبا قامت بقيادة تنميتها بنفسها، يرى الادعاء المقدم هنا أن بعض أهم نواحى التقدم التقنى حدثت خارج أوروبا ثم انتقلت بعد ذلك عبر العولمة الشرقية. وما قامت به أوروبا عندئذ هو استيعاب تلك الابتكارات. كيف حدث ذلك؟ كما أشير من قبل، كان ابتكار المحراث الثقيل يعتبر التقدم الأكثر أهمية. وكما نعرف فإن المحراث الحفّار كان قد استخدم فى أرجاء آسيا، وفى أجزاء من أفريقيا قبل نهاية الألفية الأولى بكثير، إلا أن هذا لا يقارب إلا قليلاً المحراث الثقيل. للأسف، لا يعرف أحد شيئًا عن جذوره بصفة يقينية، ويتبدى ذلك بوضوح عند البحث فى الكتب العديدة حول الثورة الزراعية فى القرون الوسطى. حيث تكثر جمل مثل: إن المحراث غالبًا [أو من الممكن] أن يكون قد ظهر.

فى أغلب الأحيان، يؤكد المؤرخون على «الدور المهم» الذى لعبه المحراث، ثم ينصرفون عن الحديث حول مكان المنشأ، إلى الحد الذى جعل مؤرخى مركزية أوروبا يهتمون بالأمر، ويفترض غالبًا أن أول من طور المحراث هم السلاف حوالى عام ٥٦٨م. ومع ذلك، يوفر «لين وايت» مفتاحًا هنا: إن السلاف لم يبتكروا المحراث وإنما وصل إليهم من «مصدر غير معروف»(٢).

ما نعرفه هو أن السلاف بدأوا باستخدام المحراث الثقيل مباشرة بعد غزو الـ«الأقار(*) ـ Avar» فى عام ٥٦٧م (كان الأقار «لاجئين» تبعثروا من السهول بعد تكوين التحالف التركى فى منغوليا ومنطقة الطاى بين عامى ٥٥٢ و ٥٦٥م).

ويبدو من غير المحتمل أن يكون ذلك مصادفة. وللأسف، فإن نظرة فاحصة لمجموعة كبيرة من المراجع حول الموضوع لا توفر أى دليل حول الجذور الشرقية أو الغربية للمحراث.

ماذا إذن عن حدوة الحصان الحديدية واللجام الطوقى؟ بينما لا يبدو واضحًا متى تم ابتكار حدوة الحصان، فإن شواهد ثانوية توصى بأن «الهون» استخدموها على الأقل

(*) الأقار: شعب أقبل من جنوب تركستان مخترقين جنوب روسيا (٥٥٨م) واسترقوا جموعًا من الصقالبة وأغاروا على ألمانيا (٥٦٢م) ودفعوا اللومبارد أمامهم إلى إيطاليا، وبسط الأقار سلطانهم فى وقت ما على البلاد الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ـ المترجمة.

فى القرن الخامس[٣] . ومن الأهمية هنا ذكر أن الرومان لم يستخدموا الحدوة . يبدو أنها دخلت أوروپا الشرقية من جهة الشرق (غالبًا من سيبيريا) فى أواخر القرن التاسع، وبلغت بيزنطة بنهاية القرن، ومن هناك انتشرت إلى النصف الخلفى لأوروپا[٤] .

أما اللجام الطوقى فقد ابتكرته الصين فى القرن الثالث، ربما أخذته عن عدة الصدر الأولية التى ابتكرت فى عهد «هان» فى الصين عام مائة قبل الميلاد . فحتى عدة السيور كانت أكثر كفاءة من عدة «اللجام وحزام السرج» الغربية مما حدا بأحد الكتاب أن يدعى : أن مركبة «هان» تعتبر حافلة أو سيارة نقل ركاب (باص) بالمقارنة بالمركبة اليونانية أو الرومانية[٥] . ومن ثم :

بينما بدت المركبات المصرية أو اليونانية دائمًا بأحجام مصغرة، تناسب شخصين على الأكثر . . . . . وغالبًا ما يجرها أربعة خيول، أقلّت المركبة الصينية ما يصل إلى ستة أشخاص . . . وغالبًا ما يكون لها أسقف ثقيلة مقوسة لأعلى . . . . وعادة ما يجرها حصان واحد[٦] .

ومن الواضح أنه تم نقل لجام الطوق مباشرة من الصين[٧] .

وعندما نضيف إلى تلك النقطة أن طاحونة المياه وطاحونة الهواء لهما جذور شرقية (انظر الفصل السادس) يبدو واقعيًا استنتاج أن الثورة الزراعية الأوروپية فى القرون الوسطى لم تكن «ولادة غربية عذراء» وإنما كانت مدعمة بشكل دال من قبل النقل العالمى للعديد من التقنيات الشرقية .

إلا أننا إذا تركنا الموضوع عند هذا الحد فسوف نكون مبالغين فى إعطاء أهمية للتقنية الاقتصادية فى تناولنا للإقطاعية الأوروپية . فقد كانت هناك، مع ذلك، مجموعة من العوامل الأخرى شكلت أهمية أكبر سوف أنتقل إليها الآن .

الإطار الشرقى

الأبعاد الحربية والطبقية للإقطاع

لا يوجد اقتصاد يتكون ببساطة من تجميع تقنيات اقتصادية . إن الاقتصاد الإقطاعى

الأوروبى شكل جزءًا لا يتجزأ من النظامين الطبقى والسياسى-الحربى، واللذين يشكلان بدورهما جزءًا من البناء الأخلاقى والمعيارى.

بحلول القرن الثامن، ظهر شكل جديد من الحروب (تمثل فى سلاح الفرسان) والذى لعب بدوره جزءًا مهمّا فى تشكيل البناء المؤسسى لكل من الدولة الإقطاعية والاقتصاد. اعتمد ذلك على الابتكار السابق للرِّكاب[٨]. فقبل الرِّكاب لم تكن الخيل فعالة فى الحروب، حيث لم يتوفر للراكب ما يشده بأمان إلى الحصان.

ووفقًا لذلك، كان يمكن تسديد الحربة من خلال قوة الفارس نفسه. إلا أن الركاب مكن من تسديد الحربة بكل قوة الحصان. بهذه الطريقة، استبدلت القوة الأعظم للحيوان بالقوة الآدمية الضعيفة، مما جعل هجمة الفارس تبدو كحافلة تشق طريقها عبر الجنود المترجلين.

فى حين يُرجع مفكرو مركزية أوروبا ابتكار الرِّكاب إلى «تشارلز مارتيل» فى عام ٧٣٣م، يبدو أن الفكرة الأساسية للرِّكاب الذى يضع فيه الراكب إصبع القدم الكبيرة فقط ظهرت أولاً فى الهند (فى أواخر القرن الثانى قبل الميلاد).

وبحلول عام ١٠٠م فى شمال الهند (حيث المناخ أكثر برودة وبالتالى حال دون الفارس والركوب عارى القدمين) حمل الخُطّاف القدم ذات الحذاء، رغم خطورة ذلك، لاحتمال أن يجر الحصان الفارس فى حال وقوعه.

كان التطور المهم هنا الاختراع الصينى للرِّكاب المصنوع من البرونز وحديد الزهر فى القرن الثالث الميلادى. وبحلول عام ٤٧٧م كان استخدامه شائعًا فى أرجاء الصين[٩]. ومن هناك انتشر عبر طريق الحرير إلى آسيا الوسطى، ويبدو أنه وصل بلاد فارس فى أواخر القرن السابع الميلادى. وبصفة خاصة، نقلته قبيلة چوان-چوان (المعروفة بالأفار) أثناء تنقلها صوب الغرب فى المنطقة بين نهر الدانوب وثايس. وبحلول عام ٦٩٤م صنع العرب الركاب الحديدى قبل أن ينتشر هذا الاختراع أخيرًا فى اتجاه الغرب عبر قبائل الفايكنج واللومبارديين[١٠]. ومن ثم نجد أن الافتراض الشائع بأن «تشارلز مارتيل» اخترع الرِّكاب فى ٧٣٣م لا يمكن أن يصمد فى هذا الإطار. ومع ذلك، قد

يأتى أحد الردود بأنه فى حالة أن «مارتيل» لم يخترع الركاب، فقد كان بالتأكيد رائد أسلوب قتال الفرسان «الجديد». إن القول بأن «مارتيل» هو المخترع الرئيسى داخل السياق الأوروبى يبدو من الأمانة. إلا أن الواقع أن الفُرْس (وأيضًا البيزنطيين) هم الذين بدأوا أسلوب «قتال الفرسان» الجديد. وسريعًا ما أخذ العرب المسلمون هذا الأسلوب خلال حروبهم مع الفُرْس. وخلال الفترة التى تلت ذلك حوالى عام ٦٤٠م (قبل اختراع «مارتيل» بما يقرب من قرن) أصبح أسلوب قتال الفرسان الجديد سمة أساسية فى الجيوش الإسلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن أول من استخدم سلاح الفرسان فى الحروب هم الآشوريون فى أوائل الألفية الأولى (رغم أن رجال الفروسية كانوا يسددون الرماح ولم يكن لديهم ركاب). كما أنه من المثير - إن لم يكن مهمًا - الإشارة إلى أن كثيرًا من الأسلحة المرتبطة فى أذهاننا بالقرون الوسطى الأوروبية ظهرت كلها أولاً فى الشرق الأوسط[١١]. هذا بالإضافة إلى أن الجيوش الإسلامية - ولعدة قرون - نشرت تقنيات حربية أكثر تفوقًا، كثير منها تم استيعابه من قبل الأوروبيين (انظر الفصل الثامن).

من الواضح إذن، أن «مارتيل» لم يخترع أيًا من الركاب أو أسلوب قتال الفرسان الجديد.

كيف إذن مكن «هجوم الفرسان» نهضة النظام السياسى الإقطاعى؟

كانت المشكلة الرئيسية فى هذا الشكل الجديد من الحروب المبنى على سلاح الفرسان تكمن فى تلك التكلفة المرتفعة. لذلك كان ضروريًا خلق اقتصاد يمكن من خلاله امتصاص الفائض الزراعى أو مصادرته من الفلاحين. ومن ثم منح الملوكُ الفرسانَ (أو المُقَطعين) أراضيهم التى يسكنها الفلاحون، حيث كان لهم حرية استغلال الفلاحين. وبهذه الطريقة، ظهرت طبقة قوية من النبلاء، دعمت قوتها أمام الفلاحين، وبشكل ساخر، أمام الحكام أيضًا. ومن ثم وُلد النظام الاجتماعى والسياسى للإقطاع. ولكن أكان كل ذلك بمثابة رد فعل لمشاكل حربية ظهرت داخل أوروبا، أم كان هناك بعد عالمى مهم؟

طرحت موجات مكثفة من الهجرات الآسيوية على أوروبا تعديلات حربية عديدة. كما تمت هجرات بينية أوروبية عديدة، كانت بدورها نتيجة إحلالات بسبب وصول

شعوب شرقية عديدة. أولاً فى عام ٣٧٠م، تقدم «الهون» من وسط آسيا نتيجة اضطرابات حربية، بلغت حتى الصين، وكان دخولهم أوروپا دراميًا، مسببين نزوحًا هائلاً للشعب الألمانى عبر أوروپا وما وراءها. فقد أخذ الأوستروجثيون إيطاليا؛ والڤيسيجوثيون إسپانيا (حتى عام ٧١١م)؛ والفرنجة بلاد الغال، والإنجليز والساكسون إنجلترا. وغزا الأڤاريون أوروپا عام ٥٦٧م وسعوا إلى الاستيلاء على الأراضى قدر استطاعتهم، وقد استهدفوا بصفة خاصة المجر، وبعد إبادتهم قبيلة جيپيد، أرغموا اللومبارديين على الفرار جنوبًا.

واستمرت غاراتهم حتى القرن التالى، وكما يقول لنا «ماكنيل»:

> **تسببت هذه الغارات فى إحداث تغييرين عرقيين دائمين: احتلال اللومبارديين لإيطاليا (٥٦٨م) والذين أخرجوا البيزنطيين من داخل شبه الجزيرة؛ وانسحاب الفلاحين الذين يتحدثون اللاتينية واليونانية من شبه جزيرة البلقان للالتجاء إلى مناطق جبلية أو موازية للساحل. وقد اتخذ السلاف أماكنهم، داعمين أنفسهم بزراعة بدائية ذات طابع ترحالى**[(١٢)].

خلال القرن التاسع، بدأت الإمبراطورية الرومانية المقدسة (والتى بدأت عام ٨٠٠م بتنصيب شارلمان كإمبراطور مقدس) فى التفكك. وقد حدث ذلك التشرذم تقريبًا فى الوقت الذى تدفقت فيه موجة أخرى من الهجرات صوب أوروپا.

فقد هجم المسلمون من جهة الجنوب من قاعدتهم فى شمال أفريقيا واستقروا فى صقلية وساردينيا، حتى أن روما جرى نهبها فى عام ٨٤٦م، وبشكل أكثر أهمية (رغم أنه أقل من الناحية الثقافية)، اجتاح المجريون من جهة الشرق، محتلين ما هو اليوم المجر محدثين الخراب فى أنحاء كثيرة من أوروپا. كما هاجموا ما هو اليوم هولندا وجنوب فرنسا وألمانيا. تم استكمال ذلك بالعديد من غارات الڤايكنج (رجال الشمال) داخل أوروپا. كنتيجة لكل هذه الهجرات (كان أغلبها شرقيًا)، تغيرت التركيبة العرقية الأوروپية تبعًا لتشكيلات جديدة.

ما علاقة كل ذلك بنشأة النظام السياسى الإقطاعى؟ نستطيع أن نرى الآن أن تكوين نظام سياسى إقطاعى لم يكن فقط نتيجة للتقنيات الجديدة (الركاب أساسًا) التى

انتشرت عبر أوروپا من الشرق، إنما كان أيضًا استجابة للعديد من التحديات الحربية العالمية التى اندفعت عبر أوروپا من جهة الشرق بين عامى ٣٧٠م وحوالى ١٠٠٠م. إلا أنه من الأهمية الإشارة إلى أن المؤسسات السياسية والحربية كانت متداخلة فى البناء الطبقى الإقطاعى. فقد مُنح النبلاء والأرستقراطيون السيطرة على الفلاحين، بحيث يمكنهم استقطاع الفائض لأجل الحروب. ولم يستغرق النبلاء طويلاً حتى يوطدوا سيطرتهم على كل من الفلاحين والحكام. وشكل العقد الاجتماعى المعروف بـ «الإقطاعة» أهمية خاصة. بخلاف «الامتياز» السابق، والذى كان بمثابة عقد مدى الحياة بين الحكام والنبلاء، كانت «الإقطاعة» تورث، وبالتالى تضمن استمرار سلالة النبلاء من ناحية، وتعطيهم نفوذًا كبيرًا على الحكام من ناحية أخرى. ووفقًا لذلك، كانت السلطة العليا مقسمة بفاعلية على مستوى المركز الإقطاعى (الإقليم أو القرية)، مع تمتع النبلاء بنفوذ سياسى مهم[١٣].

للتخليص، تكون النظام الإقطاعى من اندماج معقد بين قوى تقنية وعرقية وطبقية وعسكرية وسياسية. وفى كل حالة، كان هناك بُعْد عالمى أو شرقى مهم. إلا أن هناك عاملاً آخر تتحتم مناقشته قبل إنهاء جدلنا حول نهضة الاقتصاد الزراعى لأوروپا الغربية فى القرون الوسطى. حالما بدأت التحديات العسكرية فى الهبوط فى حوالى عام ١٠٠٠م، بدأت المشكلة المركزية تدور حول الحاجة إلى أن يبدو الاقتصاد قانونيًا، مع الأخذ فى الاعتبار أنه تضمن علاقة اجتماعية على قدر كبير من عدم المساواة بين النبيل والفلاح. وبالتالى، ما إن عاد السلام ولم يعد النبلاء يستطيعون تبرير استغلال الفلاحين على أساس أنهم يوفرون لهم الحماية العسكرية، وصار محتومًا على النظام أن يفقد شرعيته، ومن ثم وجب أن يبدو استغلال الفلاحين «طبيعيًا». ويرتبط ذلك بصفة لصيقة بالعملية التى تم من خلالها تشكيل الهوية الأوروپية أو ابتكارها. كيف تحقق ذلك؟

تشكيل هوية المملكة المسيحية داخل الإطار العالمى

• تشكيل «التهديد الإسلامى» أو اختراعه

من الضرورى إدراك أن عملية تشكيل الهوية هى عملية بسيطة ومعقدة فى نفس الوقت. وتأتى بساطتها من أن «الأنا» (والتى يتم تعريفها بـ«نحن») لا توجد فى الواقع.

لم تكن أوروبا كيانًا متجانسًا، وإنما كانت ممزقة من جرّاء صراعات داخلية عميقة: بين الفلاحين والنبلاء، بين النبلاء والحكام، بين الحكام والكهنة، بين الحكام والبابوات بين البابوات وأباطرة الرومان المقدسين[١٤]. وبالتالى، لم يكن هناك تجانس حقيقى. الطريق الوحيد لصك هوية واحدة كان بتشكيل «آخر» خارجى تتكون ضده «أنا» متجانسة. وباعتبار أنه لم يكن هناك «أنا» واحدة، فكان من الأسهل تعريفها بما لا يعبر عنها. ومن الأساسى الإشارة هنا إلى أن الأنا والآخر هما محض تمثيل أو تشكيل مبنى على السؤال: كيف نود أن نرى «نحن» و«هم»؟

فى سياق القرون الوسطى، مثلت «الأنا» كل ما هو جيد وصحيح، بينما شُكّل «الآخر» كشر أو المقابل غير المرغوب فيه. ومن ثم كانت المهمة الأولى هى البحث عن آخر مُتَخَيل وتشكيله. لكن من نختار؟ باعتبار أن الأساقفة المسيحيين أصبحوا اللاعبين الأساسيين فى تكوين الهوية الأوروبية، فقد اختاروا الإسلام كمرشح مناسب. إلا أنه يجب تشكيل الإسلام ليس فقط كأذى وإنما أيضًا كتهديد، حتى يمكن للأوروبيين الاتحاد ضده. فكما أشار «ماكسيم رودينسون» بذكاء «اعتبر المسلمون تهديداً للمسيحية الغربية قبل أن يتحولوا إلى مشكلة بوقت طويل»[١٥].

كيف إذن تم اختراع الإسلام كتهديد شرير؟ بادئ ذى بدء، رغم كل الخطب البلاغية، أثبتت نشأة الإسلام أنه عطية بالنسبة لمروجى الأساطير الأوروبيين. فقد أدان المسيحيون الإسلام على الفور بصفته دينًا وثنيًا. (رغم أن الديانتين تتقاسمان تشابهات أساسية عديدة).

وقد تم تحليل ذلك باستحضار قصة نوح وأبنائه الثلاثة من سفر التكوين فى الكتاب المقدس:

أعْطىَ يافث «أوروبا المسيحية» التى كان «قدرها التوسع»، بينما أعْطىَ سام آسيا التى كان يسكنها «الوثنيون» (الكافرون) والذين كان قدرهم أن يمتصهم يافث، وكان ذلك مفيداً بشكل خاص من أجل تمكين سماسرة القوة المسيحيين الرئيسيين من تمثيل الإسلام بصفة عامة، ومحمد بصفة خاصة، كتجسيد للشر الوثنى. بالفعل، وصفه البابا إينوسنت الثالث بـ«وحش سفر الرؤيا»[١٦].

بلغ شجب محمد أوجه فى جحيم «دانتى»، حيث يستكشف الكاتب أعماق جهنم (التى تحتوى على تسع طبقات عميقة) كلما كان الشخص شريراً فى الحياة كانت الطبقة التى حكم عليه بها أعمق. من المثير للدهشة، أنه عند الحلقة الثامنة، تقريبًا عند القاع - تعرض «دانتى» لمحمد. وكان الناس الذين أتوا بعد محمد هم الأكثر غشًا مما شهده العالم - الأكثر بروزاً منهم «يهوذا الإسخريوطى» و«بروتوس»، وهم الأشخاص الذين وضعوا قبل النهاية قبل أن يصل «دانتى» إلى القاع، حيث يقبع الشيطان. بالإضافة إلى ذلك، وكما يشير «إدوارد سعيد» إلى هذا المقطع المهم من الكتاب:

> **إن عقاب محمد، وهو نفس الوقت، قدره الأبدى، هو عقاب مقزز بشكل غريب: حيث يستمر شقه إلى نصفين من ذقنه إلى شرجه دون انقطاع، كما يقول دانتى، كبرميل خشبى محطمة جوانبه.**
>
> **عند هذا الحد لا يحجب دانتى عن القارئ أيًا من تفاصيل العقاب فى الحياة الآخرة: حيث يتم وصف أمعاء محمد وفضلاته بدقة تفصيليًا[١٧].**

من المثير - رغم ذلك - أن دانتى قاوم إيداع الفلاسفة المسلمين فى الجحيم، بافتراض أنه تأثر بشدة بكتاباتهم[١٨]، وبدلاً من ذلك أودعهم منطقة «الليمبو» الحدودية. بصفة عامة وكما تقول «رنا قبانى»: «كان ينظر للإسلام على أنه نفى للمسيحية؛ ولمحمد كدجال، وكشر حسّى، ضد المسيح فى حلف مع الشيطان. وكان ينظر للعالم الإسلامى بأنه ضد أوروبا»[١٩].

تطلبت هذه العملية الابتكارية كثيراً من الاختراع لعدة أسباب. الأول: حقيقة أن الإسلام والمسيحية يتقاسمان أشياء كثيرة مشتركة. يؤمن المسلمون والمسيحيون بنفس الإله الواحد. وفى الوقت الذى يرى فيه المسلمون محمداً - وليس يسوع - الرسول الرئيسى للإله[*]، إلا أنهم يعترفون بالمسيح كرسول مهم، ومن الأهمية إضافة أنهم كانوا سعداء بالتسامح فى وجود المسيحيين بينهم. كما اعتمدت كل من الديانتين على التقاليد اليهود - هيلينية: «فالعربية والعبرية هما لغتان ساميتان، ومعًا تأخذان وتعيدان مواد لها أهمية كبرى بالنسبة للمسيحية»[٢٠].

(*) يأمر الله المسلمين فى القرآن بأن لا يفرقوا بين أحد من رسله ﴿لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، كذلك جاءت الأحاديث النبوية تشرح ذلك، ويرى المسلمون أن محمداً ﷺ هو خاتم النبيين - المترجمة.

إضافة إلى ذلك، ترجع جذور الديانتين إلى إبراهيم. الخاتمة هنا هى أن التشابهات العميقة بين الديانتين كان يمكن لها أن تمثل جسراً لإخراج علاقة متجانسة بين المسيحية والشرق الأوسط، إلا أنه فى النهاية، فضلت النخبة الأوروبية السفر فى طريق أدى بهم إلى كبح المسلمين بهدف توليد صناعى لـ «أنا» أوروبية متجانسة.

الطريقة الثانية التى صور الإسلام بها كتهديد متأصل، كانت عن طريق بناء نوع من «نظرية الدومينو» الإسلامية. وكان ذلك بسيطًا ومعقدًا: بسيطًا لأن الإسلام التزم للمفهوم العالمى للجهاد (رغم أن هذا تم فهمه خطأ بطريقة مقصودة) وللسخرية، كان معقداً ـ وتطلب براعة متناهية ـ لأن المسلمين لو أرادوا، لأمكنهم اجتياح الجزء المتخلف من أوروبا، إلا أنهم آثروا ألا يفعلوا. إن هذه النقطة ـ بالطبع ـ تتصادم مع ادعاء مركزية أوروبا العام بأنه لولا إحباط «غزوة» إسلامية فى عام ٧٣٣ (وليس ٧٣٢) فى كل من مدينتى تور وپواتيه على أيدى البطل «تشارلزمارتيل»، لكان قد تم اكتساح أوروبا. وكما يقول لنا «إدوارد جيبون» لو كان حدث ذلك:

لكان من الممكن الآن تعليم تفسير القرآن فى مدارس أكسفورد، ولكان الوعاظ على المنابر يصورون للمختتنين قداسة الوحى لمحمد وحقيقته. لقد تخلصت المسيحية من مثل تلك النكبة بعبقرية رجل واحد وحظه(٢١).

إلا أنه فى تواريخ المسلمين عن هذه الفترة نجد أن معارك تور وپواتيه وشخصية «تشارلز مارتيل» لا تكاد تذكر. وبالمقابل يولون اهتماماً أعظم بكثير بهزيمة العرب فى القسطنطينية (عام ٧١٨م).

حقّا لم تكن قوة هجوم الفرسان التابعة لـ «مارتيل» هى التى هزمت المسلمين، وإنما الحقيقة أنه استطاع أن يوقع بمن يطلق عليهم الغزاة فى شرك عندما استدرجهم إلى حصن، حيث انهال على المهاجمين وابل من السهام والرماح. الأكثر أهمية ـ مع ذلك ـ أن هذا لم يكن «غزواً إسلاميّا» وإنما عصبة صغيرة من المغيرين شاركت فى غزوة صغيرة (هدفها كان مزار سان مارتين). وكما يفسر « برنارد لويس»:

لا يوجد مجال للشك فى أن تجاهل پواتيه (وتور) والتأكيد على القسطنطينية يرجع إلى أن المؤرخين المسلمين نظروا إلى الأحداث فى إطار أكثر واقعية من المؤرخين الغربيين الآخرين. إن المنتصرين الفرنجة فى پواتيه تصادموا مع ما

يربو قليلاً عن زمرة من المغيرين (المسلمين) يقاتلون فيما وراء أكثر حدودهم بعدًا، مئات الأميال عن موطنهم . . . . . . لقد كان فشل الجيش العربى فى القسطنطينية، وليس فشل مجموعة مغيرة من العرب فى تور وپواتيه، هو الذى مكن المسيحية سواء شرقية أو غربية من البقاء[٢٢] .

وهكذا، فى الوقت الذى استولى فيه المسلمون على أجزاء عديدة من «أوروپا الغربية» - الأكثر بروزًا إسپانيا وصقلية - فى الحقيقة لم يكن لديهم اهتمام بالذهاب أبعد من ذلك .

والسبب كان بسيطًا : الجزء الغربى من أوروپا كان متخلفًا وقليل الفائدة بالنسبة لهم . بيزنطة كانت أكثر قوة وأكثر جاذبية .

فكما لاحظ «مارك بلوش» (إن من بين جميع أعداء «أوروپا الغربية» كان الإسلام بالتأكيد هو الأقل خطورة . . لفترة طويلة لم يكن لدى بلاد الغال أو إيطاليا - بين مدنهم الفقيرة - ما يمكن تقديمه بحيث يقارب عظمة بغداد أو قرطبة)[٢٣] .

وفى الواقع، سببت الموجات الكثيرة من الهجرات التى تدفقت على أوروپا دمارًا أكثر مما قامت به الفرق الإسلامية المغيرة . إنه من المهم ذكر أن القائمين على الخرافات من الأوروپيين اختاروا أن يبالغوا فى «التهديد العالمى» للإسلام من أجل توطيد هوية أوروپية جديدة بصفتها «المدافع عن الدين الحقيقى الأوحد» (المسيحية) .

وقد سعى الوعاظ المسيحيون إلى بناء نوع من «نظرية الدومينو الإسلامية» . فمثلما ارتبطت نظرية الدومينو التى أسستها الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧م باختراع «التهديد السوڤييتى» الذى وجب احتواؤه، بنفس الطريقة وجد وعاظ القرون الوسطى المسيحيون أنه من الحيوى أن تتواجد أوروپا وتقوى كـ «حصن كلى» ضد ما يسمى بـ «التهديد الإسلامى» العالمى . وبالتالى كانت تنتشر بصفة دائمة بيانات مثل تلك التى أعلنها أساقفة « الرايمز - Rheims » (فى تروزلى فى عام ٩٠٩م) :

ترون أمامكم أن غضب الإله قد تبدى . . . . يوجد دمار، وقد أخليت المدن من ساكنيها، ودمرت الأديرة تدميرًا أو أكلتها النيران، وأقفرت الحقول . . . فى كل مكان يضطهد القوى الضعيف، وأصبح الإنسان مثل الأسماك فى الماء يأكل بعضها البعض عميانًا[٢٤] .

وجدت استراتيچية الاحتواء تعبيرها الأكثر وضوحًا فى «الجولة الأولى» من الحروب الصليبية بين عامى ١٠٩٥ و ١٢٩١م. وبالفعل، كما يشير «ماكسيم رودنسون»:

> **لم ترسم ـ ببساطة ـ الحروب الصليبية صورة الإسلام ـ كما اعتقد البعض ـ وإنما رسمها العالم المسيحى اللاتينى الذى طور تدريجيًا وحدة أيديولوچية. وقد أنتج ذلك صورة أكثر حدة لملامح العدو، وركز طاقات الغرب على الحملات الصليبية**[٢٥].

ومن المثير للسخرية استجابة النبلاء إلى نداء البابا أوربان الثانى الحاشد بصفتهم «فرسان المسيح» مسلحين بمعرفة أنهم إذا سقطوا فى القتال سوف يصبحون شهداء مسيحيين، وسوف يتم تعويضهم بسخاء بجواز سفر إلى الجنة[٢٦].

• اختراع المملكة المسيحية

بعد أن تم بناء الإسلام كـ «تهديد شرير» بقى صياغة هوية لنصف أوروبا المتخلف. ومن الأهمية هنا ذكر أنه ليس هناك ذلك الشىء المسمى أوروپا، إذا ما افترضنا أن مثل هذا الكيان يوجد فى مكان جغرافى محدد المعالم.

فليس هناك شىء طبيعى عن [مفهوم] أوروپا. فلقد كانت أوروپا دائمًا عبارة عن فكرة ـ شىء تم بناؤه وإعادة بنائه بمرور الوقت (كما سنرى على مدار هذا الكتاب). كما تم تعريفها وإعادة تعريفها ليس كدلالة علمية أو موضوعية لتغير ظروف جغرافية أو حدود، وإنما تبعًا لتعريف أخلاقى يعيد ترسيم الحدود الجغرافية لما يشكل «أوروپا» فى أية مرحلة وقتية.

أخيرًا، إن مثل هذا التعريف الأخلاقى مبنى على الطريقة التى يحب «الأوروپيون» تخيل أنفسهم بها. إلى هذا الحد، كيف إذن شكلت أوروپا نفسها فى مقابل الآخر الإسلامى؟

النقطة الأولى التى نسجلها هنا هى أنه تمت صياغة الأنا فى سياق عالمى.

لقد أصبحت أوروپا تعرف بـ «المملكة المسيحية» حيث تم تخيل هويتها أو ابتكارها كمسيحية كاثوليكية فى تمييز مغاير للشرق الأوسط الإسلامى.

وقد ميز ذلك المرحلة الأولى من مراحل تشكيل الهوية الأوروبية والتى سوف تستمر حتى القرن السادس عشر (رغم أنه من الممكن العثور على دلائل على وجود الدولة المسيحية متأخرًا فى القرن الثامن عشر).

إن اعتبار أوروپا مملكة ـ مسيحية كانت «فكرة» منعكسة من حقيقة أن المسيحية كانت أصلاً ديانة شرقية. ويستلزم تقديم أوروپا بصفتها الممثلة لمكان الميلاد أو «المدافع» عن الإيمان المسيحى بعض الحيل الفكرية البهلوانية، من أجل أن تبدو الصلة بين أوروپا والمسيحية منسجمة بشكل طبيعى.

وكانت إعادة استحضار قصة سفر التكوين حول أبناء نوح الثلاثة مهمة هنا، حيث تم تمثيل الإسلام كدين وثنى، بينما مثل يافث (أوروپا) بصفته المسيحية. بالإضافة إلى ذلك ـ وكما يقول «موديمب»: «لا يجب أن ينسى المرء أنه منذ ولادتها، انتحلت المسيحية [الأوروپية] لنفسها كلاً من الطريق الوحيد للاتصال الحقيقى بالإله، والصورة الصحيحة الوحيدة للإله، وعظمة الإله»[٢٧]. وكما يذكر «روبرت هولتون»:

نشأت المسيحية فى الشرق الأوسط وليس فى أوروپا، إلا أنه تم تغريبها وأوربتها فيما بعد. حققت هذه العملية من النجاح ما جعل من أوروپا حصن «الحضارة الغربية» مقابل الإسلام فى الحروب الصليبية.

ومرة أخرى، يتنحل الغرب الناشئ تطورًا غير غربى وينسبه لنفسه بصفته جزءًا من طريقته المميزة فى الحياة[٢٨].

وهكذا تم (إعادة) تمثيل أوروپا بصفتها مصدر المسيحية، والتى ستصبح مهمتها نشر رسالتها العالمية فى أنحاء العالم من أجل إعادة «الوثنى الملحد» إلى صوابه. وبالتالى كان بناء أوروپا بصفتها المملكة المسيحية متطلبًا أساسيًا لخلق النظام، وإضفاء الشرعية على نظام اقتصادى سياسى إقطاعى شديد الظلم. كيف تحقق ذلك؟

• تشكيل النظام والشرعية

عُرف القانون الأخلاقى غير العادل المسيحى الجديد الذي سيعطى الشرعية للاقتصاد وللبناء الإقطاعى السياسى باسم «مرسوم الفئات الثلاث» أو كما أطلق عليه «چورج

دوبى» : «الوظيفية الثلاثية»[٢٩] . لقد أكمل هذا المرسوم ووسع أيضًا من المفهوم الحالى لـ «سلام ومعاهدة الله» الذى تحدث عنه «مارك بلوش» وآخرون[٣٠] . ولقد خطط المرسوم مجموعة مؤثرة من الأساقفة فى القرن الحادى عشر، حيث نص على أن الله كلف الإنسان بثلاث مهام منفصلة، وكانت هذه المهام بالترتيب التنازلى، هى أن يصلى لتخليص الجميع (الكهنة والأساقفة)؛ ويقاتل لحماية الجميع (الفرسان أو النبلاء)؛ ويعمل من أجل توفير الموارد الضرورية لدعم المجموعتين الأوليين (الفلاحون). وكان من الحيوى أن يخدم الفلاحون النبلاء الذين أمروا بحماية رجال الدين، وكان ذلك محكومًا عن طريق الاعتقاد بأن :

> **تلك إرادة الخالق فى الجنة وعلى الأرض [بأن] الأعلى يجب أن يحكم دائمًا الأدنى. وأن كل فرد وكل طبقة يجب أن تبقى فى مكانها، وتقوم بمهامها وتتمتع بالرعاية والحقوق المناسبة لها. . . . . . . وأن التمرد على هذه القاعدة يعد خطيئة فاحشة**[٣١] .

بإيجاز، قضت إرادة الله أن يخدم الفقراء النبلاء والكهنة. بهذه الطريقة، خدمت الكاثوليكية وبناء المسيحية وظيفتين اجتماعيتين أساسيتين : الأولى : إنتاج معنى مترابط للأنا مقابل الآخر (المعتقد أنه الإسلام) وذلك من أجل تمكين وحدة وتجانس نسبى داخل أوروبا. والثانية : أنه لولا صدور مرسوم الفئات الثلاث، لكان النظام الاقتصادى الإقطاعى قد انفجر داخليًا، بكل تأكيد.

بهذه الطريقة تم نقل الهرمية (الهيراركية) الكهنوتية إلى الهرمية الاجتماعية والإقطاعية، إضافة إلى ذلك اعتبرت الأنشطة العسكرية والهوية الإجبارية للفرسان شرعية، بافتراض أن كلاً من الكنيسة أو عامة الشعب لا يستطيع حماية نفسه. كانت هذه المبادئ الأخلاقية الجديدة المصدر الوحيد والأهم الذى مكن طبقة النبلاء من الإبقاء على نفسها فى مركز قوة على الفلاحين من جهة، والحكام غير الدينيين من جهة أخرى. لقد أشرنا آنفًا كيف أن مؤسسة الإقطاعة قامت بتأمين ليس فقط سلالة العائلات النبيلة، ولكنها قامت أيضًا بتقوية نفوذ هذه الطبقة على الحكام. والنقطة الهامة هنا هى أن أحد العوامل التى أعطت شرعية لنظام الإقطاعة كان مرسوم الفئات الثلاث. علاوة على ذلك، فقد رسخ المرسوم الجديد إعادة فرض الحقوق الإقطاعية

على الفلاحين (الذين فروا إلى أرجاء القارة أثناء الفوضى التى عمت خلال القرون التى تدفقت خلالها الهجرات الآسيوية العديدة على أوروپا) وقد تحقق ذلك بفرض صورة الهلاك الأبدى فى جهنم التى تنتظرهم إذا ما أخفقوا فى الاستجابة إلى إرادة الله.

أخيراً فقد أمكن تحقيق كل ذلك نتيجة لاحتكار الكنيسة الكاثوليكية وسائل النعمة الإلهية أو الخلاص. فهى تستطيع تسليم المؤمن إلى الجنة، أو على حد السواء، تسليمه إلى أبواب جهنم، وذلك عن طريق حرمانه كنسيّاً.

بنهاية القرن الثالث عشر، أصبحت جهنم كما صورها دانتى إرهاباً جعل خرق القانون المسيحى يجلب فى عيون العامة، قدراً أبشع من الموت (اللعنة الأبدية).

وفى عصر لم توجد فيه دول رسمية، فقد أثبت ذلك أنه وسيلة فعالة لضمان الطاعة والنظام النسبى. وبالفعل كان الاعتقاد بأنه لا يوجد خلاص خارج الكنيسة اعتقاداً عامّا مقبولاً[٣٢]. كانت الوسائل الرئيسية التى وصلت بها الكنيسة إلى قلوب الفلاحين وعقولهم هى ممارسة القسس المنتظمة للأسرار المقدسة. ومن خلال مرسوم الفئات الثلاث، تمكنت المسيحية من تقديم العلاقة الاجتماعية غير العادلة بين الفلاحين والنبلاء على أنها أمر طبيعى تمامًا. لقد نجح ذلك إلى حد أنه كان من الصعب جداً أن يتخيل الفلاح نظامًا اجتماعيًا بديلاً (اعتبر الفلاح النظام البديل دنسًا). بهذه الطريقة إذن، كان تشكيل الهوية الأوروپية، وصياغتها فى بوتقة عالمية، حيويًا فى إنتاج إقطاع العصورالوسطى وتقويته وتوالده.

• الملخص

لقد أوضح هذا الفصل أن أغلب المكونات الهامة والتى أنشأت المجتمع الإقطاعى الأوروپى فى أوائل الألفية الثانية، قد شكلتها قوى شرقية إلى حد كبير. إضافة إلى ذلك، تم تشكيل بناء الهوية الجمعية الأوروپية فى إطار عالمى. بالفعل، لقد ولدت الحضارة الغربية نتيجة المواجهات [التى أثمرت انتشار الأفكار الحقيقية، والأخرى الخيالية] بين الأوروپيين الهمجيين وحضارات الشرق العظيمة[٣٣].

وعلى الرغم من ذلك، فقد سيطر على أوروبا اقتصاد إقطاعى أو ريفى «مبنى على حد الكفاف». وما يعد أكثر أهمية فى قصة تطور نهضة الغرب، هو إعادة إحياء التجارة بعد عام ٧٥٠م تقريبًا. وليس بأقل أهمية تلك السلسلة من الثورات المصغرة التى اندلعت «للأشكال البدائية من الرأسمالية».

وينسب هذا الجانب من القصة عادة إلى «عبقرية» الرواد الإيطاليين. إلا أنه كما يناقش الفصل السادس، لم يكن الإيطاليون رواد الرأسمالية العباقرة كما يزعم مفكرو مركزية أوروبا. حيث إن وراء إيطاليا كان الشرق الأكثر تقدمًا.

* * *

الفصل السادس

• أسطورة الريادة الإيطالية

(١٠٠٠ ـ ١٤٩٢م)

اعتاد أهل ڤينيسيا وپيزا وچنوه أن يأتوا جميعًا، أحيانًا كمغيرين. . . . . وأحيانًا كرحالة محاولين التغلب على الإسلام بالسلع التى يجلبونها. . . . والآن لا يوجد واحد منهم إلا وجلب لبلادنا أسلحته للحرب والقتال، ووضع أمامنا ما صنع وورث. . . . . . . [نظرًا إلى أننا الآن قد أقمنا اتصالات ورتبنا شروطًا معهم] إلى حد أننا نرغب وهم يتأسفون، نفضل ولا يفضلون.

صلاح الدين الأيوبى : ١١٧٤م

كل من يكون سيدًا على ملقا تطوق يداه رقبة ڤينيسيا

توميه پيريس

إن نشأة اقتصاد سوق ضخم فى الصين خلال القرن الحادى عشر ربما كان قد كفى لتغيير ميزان العالم [ضد] الهيمنة و[نحو] سلوك السوق وذلك بطريقة غاية فى الأهمية. . . ومع انتشار الأسرار الفنية الصينية فى الخارج، تفجرت

إمكانيات جديدة فى أماكن أخرى من العالم القديم، أكثرها وضوحًا فى أوروپا الغربية.

وليم. ماكنيل

يولى مفكرو مركزية أوروپا اهتمامًا خاصًا بالثورة التجارية فى فترة «ما بعد عام ١٠٠٠» (رغم أننا شاهدنا فى الفصل الثانى، أن هذه الصحوة بدأت فى فترة «ما بعد عام ٧٥٠») مثلما حدث مع الثورتين البحرية والمالية.

يقال لنا: تقف عبقرية الرواد الإيطاليين وراء التقدم. يعبر عن ذلك أحد المفكرين عندما يقول: «حتى اليوم، من المستحيل العثور على أى شىء - عوائد الضرائب على سبيل المثال - ما لم يكن له سابقة لدى إحدى الجمهوريات الإيطالية»[١]. وبنفس الشكل، فإن رواية مركزية أوروپا «للقوى الرائدة» فى العالم فى فترة ما بعد عام ١٠٠٠م، تبدأ عادة بڤينيسيا[٢].

يناقش هذا الفصل أن صورة «الرائد الإيطالى» ما هى إلا أسطورة. إن إيطاليا أقامت قوتها الاقتصادية بوضع نفسها داخل اقتصاد عالمى موجود بالفعل، مهدت له وحافظت عليه القوى الشرقية الرئيسية. (الفصول من الثانى إلى الرابع). لم يكن الأمر أن إيطاليا وجدت العالم ثم بعد ذلك قامت بتحويله؛ وإنما أن العالم الشرقى الأكثر تقدمًا وجد إيطاليا ومكنها من النهوض والتطور. إن افتراضى المركزى هنا هو أن جميع الاختراعات الرئيسية التى تكمن وراء تطور الرأسمالية الإيطالية استمدت فعلاً من الشرق الأكثر تقدمًا، خاصة الشرق الأوسط والصين، وتم نشرها عبر الجسر الإسلامى للعالم من خلال العولمة الشرقية. علاوة على ذلك، بينما قادت إيطاليا بالفعل شبه القارة الأوروپية المتخلفة إلا أنه لم يكن لها سوى دور صغير فى الميدان العالمى الأوسع حيث كانوا يقومون فى كل الأوقات بالدور الثانى بعد الدول الإسلامية وتجار الشرق الأوسط - وخاصة شمال أفريقيا الأكثر تقدمًا.

التجارة الشرقية بصفتها العنصر الخامس
فى ثورات الأعراف والتقنية فى أوروپا العصور الوسطى السحيقة

رأى مؤرخو مركزية أوروپا نهضة أوروپا بعد عام ١٠٠٠م فى ضوء اقتصاد ذى اكتفاء ذاتى، أو استقلال اقتصادى وحضارى. فلقد اعتبرت المدن مستقلة بذاتها:

«كانت مدينة القرون الوسطى . . . ، مثلها مثل الخميرة فى العجين القوى، تسببت فى نهضة أوروپا»(٣). فى التفسير التقليدى يمنح تكاثر المدن صفات «مثل المعجزات»، لأنه يفترض أنه مع نهاية القلاقل الداخلية التى اجتاحت أوروپا فى العصور من ٣٧٠ إلى ١٠٠٠م، لم يكن أمام النظام الداخلى الناشئ إلا أن يُؤَمِّن نمو المدن والتجارة. المفهوم ضمنًا من هذا الزعم افتراض أن الرجل الأوروپى هو بطبيعته عقلانى اقتصاديًا، وأنه فى ظل الظروف المناسبة (مثل السلام والحكومات المعتدلة والمنتهجة سياسة عدم التدخل)، سوف يستجمع قوته بشكل طبيعى ويقوم بأفضل ما يمكن عمله - التجارة. وكما يقول لنا «آدم سميث»، إنها طبيعة إنسانية «أن يتعامل المرء ويقايض ويستبدل شيئًا بشىء آخر»(٤). تأتى هنا إحدى فرضيات مركزية أوروپا الكلاسيكية، وهى أن: «الحرية الغربية» مكنت النمو الرأسمالى أو التجارى، وتعبر عنها بأفضل طريقة الجملة الشائعة فى القرون الوسطى (هواء المدن الغربية يجعلك حرًا).

من المحير بصفة خاصة داخل سياق مركزية أوروپا مفهوم «تجارة المسافات الطويلة» الذى يستخدم كثيرًا، فهو محير؛ لأنه فى الوقت الذى توجد فيه أوروپا عند أحد أطراف ذلك الرباط، لا يتضح دائمًا ماذا يوجد عند الطرف الآخر. وما يغيب عامة فى هذا الصدد، أنه كان هناك الشرق الذى لم يقتصر على التواجد عند الطرف الآخر، وإنما لعب دورًا حاسمًا فى نشأة التجارة الأوروپية نفسها.

فقد أصبحت التجارة الأوروپية فى النهاية ممكنة، فقط، نتيجة تدفق السلع الشرقية التى دخلت أوروپا عبر إيطاليا. وثانيًا، بسبب تدفق العديد من «محافظ الموارد الشرقية» - الأفكار والمؤسسات والتقنيات - من الشرق الأوسط والصين التى نقلت كلها إلى إيطاليا وأوروپا، بصفة رئيسية مع الشرايين التجارية للاقتصاد العالمى (رغم أن بعضها عُرف خلال الحملات الصليبية).

ومع ذلك، لا يعنى هذا أن إيطاليا كانت غير مهمة بالنسبة للتجارة أو التمويل أو الإنتاج الأوروپى. فقد كانت فى الواقع مركزية إلا أنها كانت كذلك لأن إيطاليا كانت إحدى القنوات الرئيسية التى من خلالها دخلت الموارد الشرقية (وليس فقط التجارة) إلى أوروپا وأعادت تشكيلها.

وكما رأينا فى الفصل الثانى، ارتبطت إيطاليا منذ أواخر القرن الثامن بالعديد من النظم الفرعية للاقتصاد العالمى، التى امتدت فى أوروپا وأفريقيا وآسيا. وقد أنعم ذلك على إيطاليا بامتياز فريد. ولأنى تعرضت لذلك بشىء من التفصيل فى الفصل الثانى، سوف أسجل فقط نقطة واحدة، هى أن دخول إيطاليا المباشر فى الاقتصاد العالمى المربح ذى الريادة الأفروآسيوية هو الذى أمن قدرها، وكما تشير «أبو لغد»:

غير المدخل المباشر إلى أغنياء الشرق دور المدن البحربة التجارية الإيطالية من دور سلبى إلى دور إيجابى. و يمكن تفسير إعادة إحياء الأسواق التجارية للشامبانيا بأنه كان بسبب الطلب المتزايد على السلع الشرقية، والذى أطلقته الحروب الصليبية، ونتيجة الموقع الاستراتيجى للإيطاليين على شواطئ مواجهة للشرق، تزايد توريد تلك السلع التى يمكنهم الآن تسليمها[٥].

وقد تغلبت ڤينيسيا فى النهاية على غريمتها چنوه، ليس بسبب عبقريتها كما يقال، وإنما نتيجة اتصالها المربح بالشرق عبر مصر والشرق الأوسط. ويؤكد «براودل» ذلك من خلال سؤال خطابى:

هل يمكن تفسير [قيادة ڤينيسيا لأوروپا] بصلاتها المفضلة (والتقليدية) مع الشرق، بينما كانت المدن الإيطالية الأخرى معنية بالعالم الغربى، ثم بدأت تتشكل ببطء؟...... كان شريان حياة التجارة الڤينيسية الاتصال بالشرق. إذًا، إذا كانت ڤينيسيا تبدو حالة خاصة، هل يكون سبب ذلك أن كل أنشطتها التجارية من الألف إلى الياء كان مصدرها الشرق؟[٦]

باختصار، بينما لعب الإيطاليون دورًا مهمًا بشكل أساسى فى نشر المتاجرة فى أنحاء المملكة المسيحية، إلا أنهم لم يكونوا أولئك الرواد التجاريين العظام الذين تصورهم مركزية أوروپا. وكما ذكر فى الفصل الثانى، كانوا فى كل الأوقات معتمدين على الاتفاقات والشروط التى وضعها كل من الشرق الأوسط الإسلامى حتى عام ١٢٩١م تقريبًا، ومصر بعد ذلك. إلا أنه فى النهاية، تكمن أهم وظيفة للصلات التجارية الإيطالية مع الشرق الأوسط، وفيما بعد مصر، فى حقيقة أن هذه الطرق التجارية كانت إحدى السبل التجارية التى نقلت عن طريقها «محافظ الموارد» الشرقية الحيوية من أجل تخصيب الغرب المتخلف.

وقد مكنت «محافظ الموارد» تلك العديد من الثورات الاقتصادية والبحرية الإيطالية مما جعلها ذات شهرة دون حق .

• **الجذور الشرقية للثورة المالية**

يفترض بصفة عامة أن الإيطاليين أنشأوا مجموعة كاملة من المؤسسات المالية . وأن أكثر الاختراعات أهمية حسب ما قيل لنا كان نظام «الكومندا ـ commenda»، والذى زُعمَ أن الإيطاليين اخترعوه حوالى القرن الحادى عشر[٧] . وهو عبارة عن اتفاق تعاقدى يمول بمقتضاه أحد المستثمرين رحلة أحد التجار . ولقد دعم ذلك ليس فقط التجارة الدولية من خلال المشاركة بين رأس المال والعمل التجارى، وإنما كان له آثار مشابهة على سوق الأوراق المالية، حيث أتاح سوقًا للتوفير، وبذلك أنار شعلات التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك فقد تم ابتكار نظام كومندا فى الشرق الأوسط . وعلى الرغم من أن جذورها ترجع إلى ما قبل الإسلام[٨] ، إلا أنه تم تطويرها أكثر من قبل التجار المسلمين الأوائل[٩] . فالبفعل ـ كما يشير «إبراهام أودوڤيتش» : «إن الشكل الإسلامى لهذا العقد(إقراض ـ مقارضة ـ مضاربة) والذى يعتبر أول مثال على الاتفاق التجارى، يتطابق مع تلك المؤسسة الاقتصادية والقانونية التى أصبحت تعرف فى أوروبا (بعد ذلك بكثير) باسم «كومندا »[١٠] ، من الصعب أن يكون ذلك «وحيًا» باعتبار أن محمداً نفسه كان يتاجر بنفس الطريقة، كما لا يجب أن يكون مفاجأة أن يكون الإيطاليون قد استخدموا تلك الأداة، علمًا بأن إيطاليا كانت متصلة بنظام التجارة العربى . وجدير بالذكر أيضًا أنه منذ القرن الثامن، طبق القراض فى الإسلام لأغراض الائتمان والتصنيع، وليس فقط للتجارة[١١] .

وينسب ـ خطأ ـ للإيطاليين اكتشاف مجموعة من الأدوات المالية الأخرى، بما فيها الكمبيالة ومؤسسات الائتمان والتأمين والبنوك . وللحقيقة، إن كل هذه الأدوات جاءت إما من الشرق الأوسط الإسلامى، أو الشرق الأوسط قبل الإسلام، مع العلم بأنه «تم ترسيخ العديد من أساليب العمل قبل أن يقننها الإسلام»[١٢] . فقد استخدم كل من السومريين والساسانيين البنوك والكمبيالات والشيكات (الصكوك) قبل ظهور الإسلام، رغم أن المسلمين كانوا من طور هذه البدايات . ومن السخرية أن أحد أسباب

ذلك يكمن فى حاجة الرأسماليين المسلمين إلى اجتناب الربا(١٣). كانت البنوك الإسلامية شائعة مثلها مثل صرافى العملات الدولية، كما دخلت البنوك نفسها فى اتفاقات «كومندا» من أجل دفع الأموال أو السلف مقدمًا مقابل المكاسب. كانت البنوك قناة أساسية للتجارة الدولية وتحويل الأموال من مكان لآخر. وكانت البنوك تصدر أوراقًا - «حوالة الطلب» - أو كمبيالة من مكان بعيد (suftaja) وتصدر «أمرًا بالدفع» (حوالة) والذى كان مطابقًا للشيك الحديث. وكما تقول «أبو لغد» عن الحوالة «يكتب فى الركن الأعلى إلى اليسار المبلغ الواجب دفعه (بالأرقام)، وفى الركن الأسفل إلى اليسار يكتب التاريخ واسم الدافع»(١٤). كما تشير فى نفس الصفحة إلى أن أمر الدفع كان فى الحقيقة فارسى الأصل واستخدم هناك قبل استخدامه فى أوروبا بعدة قرون.

وأخيرًا، ينسب عادة للإيطاليين اكتشاف نظم المحاسبة المتقدمة، إلا أن العديد من نظم المحاسبة الشرقية كان متطورًا جدًا، خاصة فى الشرق الأوسط والهند، وأكثر ما كان فى الصين(١٥). بالفعل، كانت بعض هذه النظم بنفس كفاءة أسلوب «وبر» الغربى الشهير ذى «المدخل المزدوج» ومع ذلك، جدير بالذكر أن أسلوب دفاتر المحاسبة ذات المدخل الواحد كان الأكثر انتشارًا فى الغرب حتى نهاية القرن التاسع عشر(١٦).

وكما سنرى فى الفصل الثامن، بدأ التجار الإيطاليون استخدام الرياضيات بدلاً من العداد القديم، عندما نقل «ليونارد فيبوناتشى» - تاجر بيزا - العلم الشرقى فى عام ١٢٠٢م، وبصفة عامة نستطيع الاستعانة هنا بكلمات «چاك جودى»:

ما نجده فى إيطاليا كان فى كنهه إعادة ميلاد، استعادة أو إعادة إنشاء [للأدوات] التى تواجدت بأشكال مختلفة فى الشرق الأدنى. . . . بينما كان التعاقب من حسابات الموارد المالية إلى الحسابات التجارية، إلى سوق المال ومن أسواق الشامپانيا إلى البنوك الأكثر استقرارًا، إلى الوثائق والهيئات التجارية مثل الكومندا وشركات المُحاصَّة، كل ذلك كان مهمًا بالنسبة للتطور (المستقبلى) للرأسمالية الصناعية. لقد كان تعاقبًا لما حدث قبل ذلك الوقت فى أجزاء أخرى من العالم(١٧).

ارتكزت الثورة الملاحية على كل من الأسطرلاب والبوصلة البحرية، والشراع مثلث الشكل، ودفة القائم الخلفى للسفينة، والسفينة المسطحة الشكل (بالإضافة إلى نظام الصارى الثلاثى، وأساليب الإبحار الجديدة، التى سوف أتعرض لها فى الفصل السابع). والشراع مثلث الشكل عبارة عن شكل مثلث تشده إلى الصارى عارضة طويلة بزاوية ٤٥°، ويمكن تحريكها تبعًا لاتجاه الريح. وكان هذا اختراعًا حيويًا، نظرًا لأنه - بخلاف الشراع المربع - مكّن السفينة من تغيير اتجاهها بالنسبة لاتجاه الريح. وكان حجم السفن من المشكلات الرئيسية التى تواجه التجارة البحرية الأوروبية، حيث إنها وضعت حدودًا لنقل الحمولات الضخمة. وهنا تظهر أهمية التقدم التقنى الأساسى فى دفة قائم السفينة الخلفى (القرن الثالث عشر). فقد أتاح تثبيتها على مؤخرة السفينة المسطحة بناء سفن أعرض بكثير، وبالتالى مضاعفة حيز الحمولة. وقد وضعت القيود الملاحية من قبل خرائط «پورتولان»، التى رغم كفايتها للإبحار البينى داخل أوروپا، إلا أنها كانت غير كافية للسماح بالإبحار فى المحيطات. وقد تم حل ذلك عن طريق الأسطرلاب (أداة تسمح بتحديد المواقع مقابل النجوم).

كما لم يكن اختراع البوصلة أقل أهمية، حيث يمكن استخدامها حتى فى الأجواء الغائمة (مثلاً عندما لا تظهر النجوم).

وقد أدى ذلك مباشرة إلى تمديد موسم الرحلات من ستة أشهر إلى عام كامل، وبالتالى مضاعفة عدد الرحلات. مكّنت هذه الإنجازات التقنية والمعرفية الأوروپيين من الإبحار فى المحيطات. إلا أنه مهما كان نجاح هذه الاختراعات فى المحيط الأوروپى فالواقع أنه تم اختراع أغلبها فى الشرق، وكلها تحسنت هناك.

وقد ظهر الأسطرلاب أول ما ظهر فى اليونان القديمة، رغم أن تفاصيل ذلك لم تكن واضحة أبدًا، والإشارات إليه قليلة ومتباعدة فيما بينها. ومع ذلك، كان المسلمون هم الذين باشروا كل الاختراعات الرئيسية التى يمكن إرجاعها غالبًا إلى الفزارى فى منتصف القرن الثامن. وبحلول القرن التاسع، كان يتم إنتاج الأسطرلاب بانتظام، وانتقل إلى أوروپا عبر إسپانيا الإسلامية فى حوالى القرن العاشر[١٨]. ومن المثير، أن ما يعتبر أقدم نص لاتينى عن الأسطرلاب «Sententie astrolabi»، (يرجع

إلى آخر القرن العاشر فى شمالى إسپانيا) يعتمد بشدة على العديد من النصوص الإسلامية، بما فيها أبحاث الخوارزمى حول الأسطرلاب[١٩]. إلا أن ما كان مؤثراً بنفس القدر، هو التحسينات الكثيرة التى أبدعها العديد من علماء الفلك الإسلاميين، والتى أتاحت الاستخدام الدائم للأسطرلاب من قبل الأوروپيين الأواخر (انظر الفصل الثامن). وقد استخدمت البوصلة الملاحية أول مرة فى المحيط الأوروپى فى عام ١١٨٥م. إلا أن ذلك لا يعنى أن يكون الإيطاليون أو أى أوروپيين آخرين قد اخترعوها، لسبب بسيط هو أنها كانت منتشرة بشكل واضح فى السفن الصينية حوالى عام ١٠٩٠م[٢٠]. ومع ذلك، كان هذا ذروة سلسلة من الاختراعات الصينية التى ترجع إلى عام ٨٣م عندما اخترعت البوصلة البسيطة، وحتى قبل ذلك فى القرن الرابع قبل الميلاد عندما اخترعت البوصلة «المغناطيسية» الأكثر بدائية. فقط اقترض الإيطاليون البوصلة، التى انتقلت إلى أنحاء أوروپا المتخلفة عبر المسلمين، من طرف الصينيين[٢١].

وبينما أتعرض إلى تطور الأساليب الملاحية فى الفصل السابع، سوف أبحث هنا فى جذور التقنيات البحرية الجديدة، بادئًا بزعم «لين وايت» بأن الشراع المثلث أصله أوروپى.

فى البداية ورغم أننا لن نعرف أبدًا أول من اخترع الشراع المثلث، فإن «لين وايت» (مقتفيًا ليونل كاسون) يؤكد أنه من صنع الرومان. ويعتمد هذا الادِّعاء على رسمين لمراكب ذات شراع مثلث (أحد الرسمين مرسوم على شاهد ضريح فى القرن الثانى، والآخر موزاييك ينتمى للقرن الرابع)[٢٢].

ثانيًا: رغم تسليم «وايت» بأنه لا توجد سفينة أوروپية كبيرة نشرت شراعها المثلث العريض قبل القرن السادس، إلا أنه يعلل هذا مشيراً إلى أن استخدام شراع مثلث على سفينة كبيرة يتطلب قدراً من الخبرة والفنية فى التصميم. يتضمن هذا إذن أن الأوروپيين كانو منشغلين بإدخال مزيد من التحسينات على الشراع المثلث فى القرون الأربعة قبل عام ٥٣٣م. ثم يشير «وايت» إلى دليلين على استخدامه على السفن الأوروپية فى القرن السادس. الأول: هو إشارة قصيرة فى سيرة شخصية لـ «سانت سايزاروس» من آرل؛ والثانى: ترجمة «جول سوتاس» لبيان« بروكوپيوس» والتى يفترض أنها تقدم

تأكيدًا قويًا على أن الشراع المثلث كان قد استخدم على ثلاث سفن رومانية شرقية فى عام ٥٣٣م(٢٣).

ثالثًا: يدعى «وايت» مع آخرين أن النموذج التالى ظهر فى البحر المتوسط فى عام ٨٨٠ م.

رابعًا وأخيرًا: يستخلص «وايت» أن المركب الشراعى البرتغالى الصغير هو الذى نقل الاختراع إلى المسلمين (الذين استخدموه بدورهم لأول مرة فى القرن السادس)(٢٤).

الآن دعونى أرد على هذه المزاعم على التوالى (على أنى سوف أتعرض للنقطة الأولى فى النهاية).

أولاً: إن استخدام الإشارة التى جاءت فى السيرة الشخصية لـ «سان سايزاروس» من آرل (التى ذكرها فى الأصل چال فى ١٨٤٨م) وذلك لإثبات استخدام الأوروپيين الشراع المثلث فى القرن السادس، شكك فى صحتها «هـ. هـ. بريندلى»(٢٥). إن المقطع الأصلى الذى ذكره «سايزاروس» ـ تبعًا لبريندلى ـ ليس إلا تلميحًا:

« tres naves, quas latenas vocant, majores, plenas tritico direxerunt »

أى« كانت ثلاث سفن ذات أشرعة محملة بالقمح تتجه نحو . . . ».

والافتراض هو أن تسمية هذه السفن الثلاث المحملة بالقمح باسم « latines» يعنى أن لها شراعًا مثلث الشكل.

هناك سبب أيضًا للتشكيك فى تفسير «سوتاس» لقول «پروكوپيوس» إن ثلاث سفن من أسطول «چوستينيان» عام ٥٣٣ نشرت أشرعتها المثلثة. لقد ذكر «پروكوپيوس» فعلاً أن أدميرال الأسطول: «أعطى أمرًا إلى السفن الثلاث التى تحمل الضباط رؤساء القيادة أن يتم طلاء ثلث الزاوية العليا من أشرعتها باللون الأحمر». كما يقول «ريتشارد بوين»: «يستنتج «سوتاس» مباشرة من كلمة «زاوية» أن السفن الثلاث كانت مزودة بالأشرعة المثلثة»(٢٦).

بصرف النظر عن الحقيقة الواضحة القائلة بأنه من الشاذ ألا يكون الأسطول بأكمله مزودًا بنفس الطريقة، يستخلص «بوين» فى نفس الصفحة أنه «يبدو أكثر

منطقية . . . . أن مثلث الشراع يشير إلى المثلث أعلى الشراع، والذى كان عدة معتادة فى السفن الرومانية ذات الأشرعة المربعة المستخدمة بعد عام ٥٠ م». لاحظ أن مثلثًا أعلى الشراع كان مثبتًا أفقيًا وليس رأسيًا، ويستخدم كشراع.

ثانيًا: زَعْم «وايت» أن الشراع المثلث قد أفرد على سفينة أوروپية فى ٨٨٠م هو أمر مُشكل. فذلك الرسم الشهير، الذى كشف عنه «چال» فى عام ١٨٤٨م هو - تبعًا لبريندلى - «مشكوك فيه؛ كما أنه لا يشبه إطلاقًا أعمال القرن التاسع»[٢٧]. وبشكل أكثر أهمية - وليس بمفاجأة - يبرهن «بريندلى» أن التاريخ خطأ (باعتبار أن المرجع الأصلى المعروض فى المكتبة الوطنية - رغم انتمائه للقرن التاسع - يرجع فى الواقع إلى ملك قديم، وليس إلى سفينة تحمل شراعًا مثلثًا).

ثالثًا: زَعْم «وايت» أن البرتغاليين فى نهاية القرن الخامس عشر هم الذين نقلوا الشراع المثلث إلى المسلمين، لا يمكن أن يكون صحيحًا. نعرف (كما نوقش فى الفصل الثانى) أن الفرس كانوا يبحرون إلى الهند وما بعدها عبر الخليج الفارسى منذ القرنين الثالث والرابع. وفى منتصف القرن السابع كان المسلمون يبحرون على امتداد المحيط الهندى. إلا أنه من المستحيل أن تعود السفن الفارسية أو العربية إلى أوطانها بشراع مربع بسبب هيمنة الرياح الشمالية. وبدون الشراع المثلث - إذن - لم يكن ممكنًا لسفن الشرق الأوسط أن تذرع المحيط الهندى جيئة وذهابًا كما حدث بالفعل. وبالطبع لا يوجد أثر لشراع مربع على أية سفينة فارسية أو عربية فى أى وقت من الأوقات.

دعونى الآن أناقش صورة «كاسون» التى يعتمد عليها «وايت» بشكل كلى، وهى صورة سفينة رومانية ذات شراع مثلث الشكل مرسومة على شاهد قبر ينتمى للقرن الثانى، والتى يشكك« نيبهام» فى صحتها، مقترحًا أن تكون بالفعل ذات شراع مربع الشكل[٢٨]. أما صورة كاسون الأخرى والوحيدة (التى ترجع للقرن الرابع) فإنها لا تقدم دليلاً على اختراع رومانى. وفى حال أن الرومان هم الذين اخترعوا الشراع المثلث، من المهم الإشارة إلى أنه بعد عام ٥٠م لا يوجد دليل على أية تحسينات أو تطوير إضافى قد طرأ على الأشرعة والصوارى[٢٩].

بالتأكيد لا يقدم أى من «كاسون» أو «وايت» مثل هذه الدلائل؛ إنما هى فقط إما متضمنة أو مفترضة فى حديثهما. من المهم بصفة خاصة هنا بيان أن هاتين الصورتين

للمراكب الرومانية المفترض رفعها لشراع مثلث تصور شراعًا صغيرًا جدًا. على النقيض من ذلك، استخدم الشرق أوسطيون الشراع المثلث على سفن أكبر بكثير، والأكثر حسمًا أنهم استخدموه كشراع رئيسى عظيم الحجم. حتى أن «بن شهريا»، المعاصر، يذكر أن أحد الأشرعة العربية بلغ ارتفاعه ٧٦ قدمًا فى منتصف القرن العاشر (وهو ما يمكن قياسه بالتقريب مع صوارى السفن الأوروپية الأكبر حجمًا فى أوائل القرن السادس عشر)(٣٠). فضلاً عن ذلك يحدثنا «چيرالد تيبيتس» عن أن السفن العربية فى القرن الخامس عشر - قبل ڤاسكو دا جاما فى ١٤٩٨م - كانت بالتأكيد كبيرة الحجم مثل مركب الدَّهو(*) الحديثة (مثل تلك السفن بلغ طولها ١٠٠ قدم وارتفاع الصارى ٧٥ قدمًا)(٣١). وفوق كل شىء، يبرهن استخدام أشرعة مثلثة كبيرة «على قدرة على التكيف» واضحة. يعنى هذا، أن نشر شراع مثلث كبير يتطلب العديد من التعديلات وفترة طويلة من التجربة (كما يعترف بذلك «وايت»).

باختصار، ليس ممكنًا التقرير بشكل قاطع بأن الفرس والعرب اخترعوا الشراع المثلث - وعلى حد السواء يصبح من الخطأ إنكار تلك الإمكانية. ومع ذلك الأمر الأكثر احتمالاً هو أن يكون المسلمون هم أصحاب الشراع المثلث، وبعد أن أدخلوا التحسينات عليه لفترة طويلة من الزمن، نقلوه إلى الأوروپيين، وبذلك مكنوا «ڤاسكو دا جاما» من الإبحار فى عام ١٤٩٨م.

أما فيما يتعلق بدفة قائم السفينة الخلفى وجسم السفينة المسطح الشكل، فإنها دون شك اختراعات صينية، فقد ظهرت مبكرًا فى عام ٤٠٠م، ونقلت غربًا لتصل إلى أوروپا فى حوالى عام ١١٨٠م عبر (الجسر الإسلامى للعالم)(٣٢).

أخيرًا وللتوضيح نذكر أنه رغم أن سفن الحرب الڤينيسية كانت الأكثر تقدمًا فى أوروپا فى أوائل القرن الخامس عشر، إلا أن هذه السفن تتوارى إذا قورنت بمثيلاتها الصينية المعاصرة. ومن ثم فالقادس(**) الڤينيسى الأكبر، الذى بلغ طوله ١٥٠ قدمًا وعرضه ٢٠ قدمًا، بدا قزمًا أمام السفن الصينية الأكبر والتى تبلغ ٥٠٠×١٨٠ قدمًا، علاوة على ذلك «كان القادس الڤينيسى تحميه الأقواس، أما السفن الصينية فكانت

(*) الدَّهْو: مركب شراعى مألوف فى شواطئ الجزيرة العربية وشرقى أفريقيا - المترجمة.

(**) القادس: سفينة شراعية كبيرة ذات مجاديف - المترجمة.

مسلحة بأسلحة البارود، والمدافع النحاسية والحديدية (المسبوكة)، ومدافع الهاون، والأسهم المشتعلة والقذائف»[٣٣].

• الجذور الشرقية «للطاقة» الأوروبية وثورات «ما قبل التصنيع»

فيما يتعلق بثورة الطاقة فى العصور الوسطى، يؤكد «كارلو تشيپولا» بشكل تقليدى أن اختراع طواحين الماء كان اختراعًا أوروبيّا صرفًا، باعتبار أنه لم يكن له وجود فى الشرق[٣٤]. إلا أنه كما يشير «آرنولد پاسى»:

شاع الاعتقاد بأن [طاحونة الماء] تعتبر تطويرًا أوروبيّا مميزًا، إلا أنه معروف الآن أنه عثر على العديد من طواحين الماء قرب بغداد، وأنه تم استخدام قوة المياه فى صناعة الورق فى تلك المنطقة قبل أوروبا بقرنين أو أكثر من الزمان[٣٥].

يفهم «پاسى»، فعليّا الحالة. ويقدم «الحسن» و«هيل» صورة أكثر شمولاً:

من الواضح أن المسلمين كانوا شغوفين لاستغلال أية إضافة مائية ممكنة كمصدر محتمل للطحن. حتى أنهم كانوا يقيسون تدفق نهر ما بعدد الطواحين التى يمكن تشغيلها ـ فكان النهر، يُقيم بمقدار «قوة الطحن» . . . . . وكانت هناك طواحين فى كل مقاطعة فى العالم الإسلامى من إسپانيا وشمال أفريقيا إلى ترانسوكسيانا(*)[٣٦].

من اللافت للنظر، تكاثر السواقى وطواحين المياه بموازاة الأنهار فى جميع أرجاء الشرق الأوسط، سواء انتشرت من أجل الرى، أوطحن الحبوب، أو طحن مواد لأعمال صناعية.

كما كانت هناك سواق ضخمة على ضفاف نهر العاصى ـ (أورونتوس) فى حماه ـ سوريا (ماكينات من الخشب ترفع المياه بلغ ارتفاعها أكثر من ٦٠ قدمًا). بشكل حاسم بُنيت السواقى وطواحين المياه فى إسپانيا الإسلامية. فضلاً عن ذلك، ومنذ الألفية

(*) انظر الهامش فى ص٥٦ .

الثانية طور الشرق جميع أساليب إدارة المياه بشكل مثير للإعجاب، بما فيها القنوات المرتفعة عن الأرض لنقل المياه إلى المدن والقرى. وخاصة القنوات تحت الأرض (تُسمى قناة فى إيران وتُسمى خطَّارة فى المغرب)[٣٧]. ولا يمكن النظر إلى نظام الرى كعلامة على الطغيان الشرقى (كما قد يرد علماء مركزية أوروبا) لأن هذه الأنظمة فى الشرق الأوسط كانت على درجة كبيرة من اللامركزية، لا تلائم قالب دولة استبدادية مركزية وهيدروليكية. ورغم ذلك، يلتف مؤيدو مركزية أوروبا بكفاءة حول الإنجازات الإسلامية بادِّعاء أن الطاحونة ظهرت قبل ذلك بكثير، خلال الإمبراطورية الرومانية. إلا أنه يبدو أن أول الطواحين أنشئت فى مصر القديمة، ثم انتشرت فيما بعد فى الإمبراطورية الرومانية، حتى لو لم تكن تلك طواحين ماء[٣٨].

وقد ظهرت طاحونة مياه (الابتكار الحاسم) فى الصين فى القرن الأول الميلادى. ربما يتم الالتفاف على ذلك بتأكيد أن طاحونة الرومان هى التى أثرت على طاحونة القرون الوسطى الأوروبية، باعتبار أن الرومان - على خلاف الصينيين - استخدموا العجلات الرأسية التى شكلت فيما بعد أساس طواحين مياه القرون الوسطى. إلا أنه تم الكشف عن التأثير الصينى بحقيقة أن طواحين الماء الأوروبية فى القرون الوسطى كانت معتمدة بشكل كبير على «المطرقة السقاطة»، وهذه ابتكرت بشكل واضح فى الصين فى القرن الرابع قبل الميلاد.

وفى النهاية، هل كانت طاحونة الهواء ابتكاراً أوروبيًا متفرداً قدموه خلال القرن الثالث عشر؟ لا يمكن أن يكون الحال كذلك باعتبار أن أول إشارة إلى طاحونة الهواء ترجع إلى فارس عام ٦٤٤م. ومع ذلك - كما يشير «نيدهام» - «قد يكون أكثر تأكيداً ذكر طواحين الهواء فى أعمال الأخوين «ابنى موسى» (٨٥٠-٨٧٠م)، فى الوقت الذى تتحدث فيه مصادر موثوق بها بعد ذلك بقرن من الزمان عن طواحين هواء سيستان الرائعة (مثل أبى إسحاق الإصطخرى وأبى القاسم بن حوقل)»[٣٩].

لقد نقلت لاحقًا طاحونة الهواء الفارسية ليس فقط إلى أوروبا وإنما أيضًا لأفغانستان والصين[٤٠]. أحد الردود المألوفة تنبذ فكرة الأصل الفارسى على اعتبار أن طواحين الهواء فى الشرق الأوسط كانت تصمم أفقيًا، على نقيض التصميم الرأسى للطواحين الأوروبية.

أن يكون التصميم الحالى لم ينتقل إلى أوروپا يبدو مقبولاً ؛ لكن القول بأنه لم يكن هناك مدخلات فارسية البتة لا يبدو عدلاً ؛ لأنه من الواضح أن فكرة طاحونة الهواء قد تم نقلها . وبالتأكيد ليس مصادفة أن الصليبيين الأوروپيين الذين صادفوا ـ دون شك ـ طاحونة الهواء أثناء «مغامراتهم» ـ خاصة أن كثيراً منهم بقوا واستقروا فى الشرق الأوسط ـ قد قاموا بنشرها فى أوروپا بعد ذلك بفترة غير طويلة .

• صناعة النسيج

نعرف أن الصناعتين الأكثر أهمية فى أوروپا بعد عام ١٠٠٠م هما النسيج والورق، مع أن إنتاج الحديد بدأ يصبح هامّا . و يبدو واضحًا أنه تم نقل مجموعة من تقنيات صناعة النسيج من الشرق إلى أوروپا ، والأكثر بروزاً فى ذلك عجلة الغزل والمحلال ، والنول ، ودواسة القدم . نشأ المغزل فى الصين وانتقل إلى إيطاليا مرة أخرى عبر إسپانيا الإسلامية حيث وصل إليها فى القرن الثالث عشر[٤١] . فلم تكن مصادفة أن تشابهت آلات صنع الحرير الإيطالية فى القرن الثالث عشر بهذا القرب مع النموذج الصينى الأسبق .

فكما يشير «هيو هونور» :

فى الوقت الذى سادت فيه فترة سلام التتار التى فرضها «كوبلاى خان» على آسيا ، كانت بالات (النسيج الصينى) تحمل من الصين إلى الشرق الأوسط وأوروپا بمحاذاة طريق القوافل الذى وصفه «بالدوتشى پيجولتى» بأنه مأمون ليلاً ونهاراً . وكان من الصعب ألا يثير هذا التدفق الهائل من القماش المقصب والمطرز ، و هذه النوعية الأجود والأغنى فى الألوان والتصميم من أى إنتاج قد تنتجه أوروپا ، الإعجاب ويستحث المحاكاة[٤٢] .

وباعتبار أننا نجد فى مدن إيطالية عديدة «أدوات حل الحرير تشبه كثيراً الآلات الصينية التى تستخدم لهذا الغرض ، [والافتراض] هو أن واحداً أو أكثر من التجار الأوروپيين الذين سافروا إلى الشرق فى تلك الأيام قد جلبوا معهم التصميمات فى خُرج السرج»[٤٣] . وبشكل مهم ، اخترعت الصين محلال الحرير (آلة اللف) فى ١٠٩٠م ، وقد تضمنت الآلات الصينية إطاراً للف الحرير يعمل بالمدْوَس له لوح مائل ونظام للانزلاق ، وقد تشبه النموذج الإيطالى بالصينى إلى أدق التفاصيل مثل الرافعة

المتصلة بعمود المرفق (الكرنك)(٤٤). وبشكل له دلالته (صنعت الآلات الإيطالية على غرار الصينية) حتى القرن الثامن عشر(٤٥).

وأخيراً، لا يعد مفاجأة أن دخلت الآلات مؤخراً إلى أوروبا عبر إسبانيا الإسلامية، حيث انتشرت ملامح النول الرئيسية بكاملها هناك، وهذا فى حد ذاته لا يعد مفاجأة نظراً لهيمنة النسيج الإسلامى على الأسواق الأوروبية لعدة قرون.

• صناعة الورق

كانت صناعة الورق إحدى أهم صناعات القرون الوسطى. صُنع الورق فى إسپانيا الإسلامية فى ١١٥٠م، وبعد ذلك انتشر عبر أوروپا. من ناحية أخرى، اخترع «تساى لون» الورق فى الصين عام ١٠٥م (انظر الفصل الثامن) وبدأ فى تصنيع الورق بعد ذلك بقليل(٤٦). كيف انتشر إذن عبر أوروپا؟ كما أوضح «توماس كارتر»، انتشر الورق غرباً بالتدريج الشديد. فلقد وصل إلى تركستان بين القرنين الرابع والسادس، إلا أنه استخدم بشكل متقطع. بينما وجد الورق فى ترانسوكسيانا وفارس قبل معركة طالاس (عام ٧٥١م) بكثير(٤٧)، والواقع أنه بعد تلك المعركة نقل الأسرى الصينيون الأساليب الأساسية لصناعة الورق.

كما أشار القزوينى:

> **كان أسرى الحرب يجلبون من الصين. وكان بين هؤلاء من يعرف [عن] صناعة الورق، وبالتالى مارسها. بعد ذلك انتشرت حتى أصبحت إنتاجاً رئيسياً لشعب سمرقند، ومنها صدُر لجميع البلدان(٤٨).**

وبالفعل، امتدت صناعة الورق من سمرقند إلى بغداد فى عام ٧٩٤م، وأصبح الورق العربى المنتج فى دمشق - المعروف فى أوروپا باسم الورق الدمشقى - المورد الرئيسى للورق فى أوروپا حتى القرن الخامس عشر.

للتلخيص إذن: «هيأت التجارة، وصلات أخرى بين العرب والصين، فرصة للعرب لمعرفة الورق فى وقت مبكر، فكلمات مثل kagaz وتعنى ورقاً، ومرادفها قرطاس، والتى توجد فى القرآن - هى كلمات أصلها صينى»(٤٩).

ومع ذلك، رغم أن التقدم الأصلى دون شك حققه الصينيون، إلا أن العرب كان لهم مدخلاتهم المستقلة. بصفة خاصة، قام العرب بصبغ الورق حتى يناسب الكتابة

بالقلم (وليس الفرشاة التى استخدمها الصينيون). وفيما بعد انتقل إنتاج صناعة الورق إلى إسپانيا الإسلامية فى ١١٥٠م، ثم عبر أوروپا إلى فرنسا فى ١١٥٧م وإيطاليا فى ١٢٧٦م (بعد الاكتشاف الصينى بأكثر من ألف عام)(٥٠). ويظهر التأثير الإسلامى فى الاستخدام الإنجليزى للفظ «ream» بينما يستخدم الإيطاليون لفظ « risma» حيث اللفظ العربى الأسبق «رزمة»(٥١).

• صناعة الحديد الأوروپية المبكرة

كما رأينا فى الفصل الثالث، بينما بدأ إنتاج الحديد قبل (التاريخ المعروف)(*)، إلا أن الصينيين طوروه أكثر من غيرهم خلال فترة «معجزة سونج» فى القرن الحادى عشر. وهنا أود فقط أن أشير إلى أن زمن الوقت الانتشارى من الصين إلى أوروپا ملفت للنظر بسبب طوله. ١١ قرنًا من أجل نقل المحركات المعدنية التى تعمل بقوة المياه، و١٤ قرنًا لتقليد مكابس النفخ(٥٢). أيضًا هناك اقتراح بأن تكون الأفران الأوروپية «أفران الصهر ـ Flussofen» التى حلت محل الأفران النمساوية «الأفران العالية ـ Stuckfen» فى القرن الرابع عشر، هى المرحلة النهائية فى عملية نقل التكنولوچيا الفنية التى أتت عبر آسيا الوسطى وسيبيريا وتركيا وروسيا(٥٣).

من الجدير بالملاحظة أيضًا أن الهنود والمسلمين كانوا منتجين مهمين بطريقتهم الخاصة. كان الحديد صناعة هامة فى الإسلام، حتى أنه أعطى مكانة هامة فى القرآن:

﴿ . وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ. . . .﴾ [الحديد: ٢٥].

ويبدو أن الأساليب الشرقية لإنتاج الحديد انتقلت إلى أوروپا عبر الجسر الإسلامى للعالم.

• صناعة الساعات الأوروپية

يقول «ديڤيد لاندز» المفكر المعروف بتأييد مركزية أوروپا:

(*) هذه ترجمة للأصل الإنجليزى common era والتى تستخدم فى بعض الأحيان بدلاً من ميلاد المسيح ـ المترجمة.

«كانت الساعة أعظم المنجزات العبقرية الميكانيكية [الأوروپية] فى القرون الوسطى»(٥٤).

ويزعم أن أول ساعة عامة نصبت كانت على برج كنيسة سانت أوستورچيو فى ميلان عام ١٣٠٩ . ويفترض أن أول ساعة محمولة ظهرت فى قصر ڤايكونتى فى ميلان فى ١٣٣٥ .

مع ذلك، يذعن مفكرو مركزية أوروپا لمقولة أن لا أحد يعرف من اخترعها فعليًا(٥٥) . افتراض أن الصينيين لم يعتمدوا على الساعة، هو افتراض منطقى. أما أن الصينيين لم يكونوا مهتمين، أو غير قادرين على عمل ساعة ميكانيكية، فهو ادعاء غير منطقى. الواقع هو أنه فى نهاية القرن الحادى عشر صنع «سو تزو - يونج» ساعة فلكية. وفى عام ١٠٨٦م طلب منه الإمبراطور الصينى إعادة صناعة الساعة السابقة المؤلفة من حلقات (التى اخترعها هان كونج - لين).

متحدثًا عن وصف «سو» للساعة، يستنتج «نيدهام» قائلاً: «مع كل حيوية التفاصيل، يتحدث هذا المقطع عن تنظيم أحد أعظم الإنجازات التقنية التى تحققت فى العصور الوسطى فى أية حضارة»(٥٦) . يكمن التحدى الأكبر عند صنع الساعة فى اختراع الميزان (رقاص الساعة، وهو أداة تنظم حركات العقارب فوق قرص الساعة المقسم إلى درجات لضمان دقة ضبط الوقت).

وقد أشار «كاردويل» إلى «لقد تُرِكْنا فى الظلام حول الخطوات التى اخترع بها عبقرى أو عباقرة من المجهولين آلية الميزان، التى. . . . . يمكن أن تكون قد شكلت الاختراع الإنسانى الوحيد الأعظم منذ ظهور العجلة»(٥٧) . لقد تم حل اللغز بالحقيقة الواضحة القائلة بأن الصينيين (غالبًا آى - هسينج فى عام ٧٢٥م) كانوا من اخترع الميزان، بالإضافة إلى أن هناك دلائل على نقله إلى الغرب. بالفعل، يبدو أن الفكرة امتدت إلى الشرق الأوسط الإسلامى. وبعد ذلك فى ١٢٧٧م (قبل ساعة ڤايكونتى بستين عامًا) تم فى طليطلة ترجمة نص عربى حول ضبط الوقت - والذى تضمن فكرة الساعة العاملة بالأثقال ولها ميزان من الزئبق(٥٨) . ويذكر أيضًا أن جميع أساليب الساعة الأوروپية وآلياتها، بما فيها ذاتية الحركة وسلسلة التروس المركبة والمسننات المجزأة، إضافة إلى تدوير الكرة الحديدية والإشارات المسموعة، تواجدت كلها فى طرق قياس الوقت فى الأندلس (إسپانيا الإسلامية)(٥٩) . ومن المثير للدهشة أن

يرى «لين وايت» أن الآلات الست الثابتة يبدو أنها استمدت من (بهاسكارا ـ Bhaskara) الهندية فى القرن الثانى عشر[٦٠]. فى أى الحالتين، تحمل العديد من الساعات الأوروپية ملامح تصميم تتشابه كثيراً مع ساعة «سو»[٦١]. وبالتالى يوجد دليل ظرفى جيد على أن الصينيين (وربما الهنود) قد أثروا عبر المسلمين على صناع الساعات الأوروپيين، يدحض ذلك، التكرار الشائع لمؤيدى مركزية أوروپا بأن الصينيين لم يكونوا متقدمين تقنيًا بالقدر الكافى الذى يؤهلهم لإنتاج الساعة.

الملخص

يبدو اعتبار إيطاليا ذات أهمية فى تطور أوروپا أثناء فترة طويلة من العصور الوسطى اقتراحًا معقولاً تمامًا، وإنما مفهوم ريادة الإيطاليين لكل أنواع الاختراعات التى دفعت بالرأسمالية الأوروپية إلى الأمام، هو ـ رغم كل شىء ـ أسطورة.

كان التأثير الشرقى على إيطاليا عميقًا مثلما كان واسعًا. وأخيراً عندما نفكر فى إيطاليا، نفكر عادة فى طعامها المتفرد والكثير من فنونها الثقافية، إلا أن الپيتزا ابتكرت فى مصر القديمة، كما أدخل العرب زراعة الأرز والزعفران إلى صقلية وإسپانيا (مما مكن من صنع الپايا). وجاءت القهوة من إثيوبيا (الكلمة coffee مشتقة من اللفظ العربى قهوة)(*)[٦٢]. ومع ذلك لم تأت المعجنات أو السپاجتى من الصين (عكس ما قاله ماركو پولو) وإنما من الإتروسكان القدماء الذين أقاموا فى الجزء الغربى من إيطاليا.

ويقال إن إحدى أعظم علامات العبقرية والدقة الإيطالية تكمن فى جسر «پونت ڤيكيو»، إلا أن «مايكل إدواردز» يشير قائلاً:

> **هؤلاء المسئولون عن أول جسور ذات أقواس مجزأة فى أوروپا ـ مثل پونت ڤيكيو ـ الممتدة فوق نهر آرنو بفلورنسا (١٣٤٥م) ـ لا بد أن يكونوا قد تأثروا بالرواد من الخبراء الصينيين. بالفعل فإن شهرة الفنيين الصينيين استمرت [لعدة قرون] حتى أن «بطرس» العظيم فى روسيا استدعى أثناء عملية تحديثه**

(*) يبدو أن للأتراك أو الفرس دوراً فى نقل الكلمة إلى الأوروپيين، فهم كثيراً ما ينطقون الواو فاء ـ المترجمة.

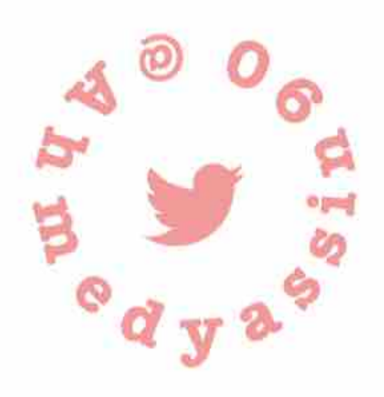
البلاد المهندسين الصينيين فى ١٦٧٥م من أجل مشروع بناء الجسور[٦٣].

وبالفعل، يقول «نيدهام» فيما يتعلق بجسر «پونت ڤيكيو»: «إن جسرًا مشابهًا وإنما بشكل أكثر تقدمًا...... قد بناه فى ٦١٠م مهندس صينى يتصف بالكفاءة البارزة ويسمى: لى تشهون»[٦٤].

فضلاً عن ذلك، كان هناك نحو عشرين جسرًا فى الصين قبل القرن الرابع عشر. وحيث إن كثيرًا من الغربيين قد زاروا مثل هذه الجسور وتأملوا فيها (بمن فيهم ماركو پولو)، من المحتمل أن هذه المعرفة ـ المنقولة على مراحل ـ حفزت بشكل مباشر المهندسين الإيطاليين. ومع ذلك، فإن ما نفكر فيه عادة عندما «نتخيل إيطاليا» هو النهضة التى من المفترض أنها شكلت الديناميكية الأوروپية التى تبلغ ذروتها بتقدم الغرب نحو الرأسمالية الحديثة، وهنا نفكر غالبًا فى «ليوناردو داڤنشى» الذى صمم على أن الرسم يجب أن يؤسس على الرياضيات ـ خاصة الهندسة والبصريات (الفكرة المهيمنة على «أوروپا المتقدمة») ـ إلا أن الهندسة والبصريات التى (اعتمد) عليها «داڤنشى» قد نشأت وانتقلت عن طريق مسلمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ فبالفعل وكما يوضح الفصل الثامن، وراء عصر النهضة الغربى يقبع الشرق.

وأخيرًا، فإن الافتراض التقليدى لتاريخ مركزية أوروپا ـ بأن راية القوة العالمية انتقلت على التوالى من إيطاليا إلى الأيبيريين الذين بدأوا عصر الاكتشافات الأوروپية ـ هو على الرغم من ذلك أسطورة أخرى. ويفسر الفصل السابع ذلك.

***


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

• أسطورة زمن ڤاسكو دا جاما

(١٤٩٨ ـ ١٨٠٠م)

لو أننى بقيت مع من لا يقتفون أثرى فهذا أَمَرٌ علىّ من مخاطر بحر هائج.

أعطنى سفينة وسوف أبحر فى المهالك، فهذا أفضل من أصدقاء غير مخلصين..

فهى [السفينة] من عجائب الله، فهى ملجئى وحاميتى

يا الله كن كريمًا.... ففى السفر تكون هى بيت الله..

فلقد أنهكت حياتى من أجل العلم واشتهرت به.

وقد زادت مكانتى بالمعرفة [العلمية] فى شيخوختى، فلو لم أكن أستحق ذلك ما كانت الملوك أعطتنى اهتمامها.

أحمد بن ماجد، ملاّح مسلم، ١٤٧٥م

إذا كان ادعائى المطروح فى الجزء الأول من هذا الكتاب صحيحًا ـ وهو أن آسيا كانت متقدمة عن أوروپا حتى القرن التاسع عشر ـ كيف لنا إذن أن نواجه ادعاء مركزية أوروپا

بأنه بعد عام ١٥٠٠م تغلبت أوروپا على آسيا؟ وكيف لنا أن نتعامل مع الادعاء الشائع بأن الفترة ما بعد عام ١٤٩٢م شكلت عصر الاستكشاف الأوروپى الذى تواكب مع (العولمة الأولى) التى قادتها أوروپا؟ أو فى سياق آسيوى، كيف لنا أن نتعامل مع تصوير مركزية أوروپا المألوف لتاريخ آسيا فى الفترة بين عامى ١٤٩٨ و١٨٠٠م بأنه ليس إلا زمن «ڤاسكو دا جاما»؟ وبشكل أكثر تحديداً، كيف لنا أن نعالج التصور المعتاد لمركزية أوروپا والذى عبر عنه «چون روبرتس» بقوة فى كتابه انتصار الغرب حيث يقول:

حقيقة واحدة. . . . تبدو واضحة إلى حد يسهل إغفالها:

وهى أن الاستكشاف قام به الأوروپيون دون غيرهم. والأكثر من ذلك أن رحلات الاستكشاف شكلت البداية لعهد جديد، عهد توسع أوروپى عالمى الانتشار. . . . ومثل «لوثر» فى القرن التالى [بخروجه على البابا، ومن ثم نشأة الپروتستانتية]، ساعد «هنرى» [البحَّار] على بداية التاريخ الحديث دون أية نية من جانبه للقيام بذلك. . . . ولقد كان ذلك تباهيًا بسيطًا بالمقارنة بأن ملك البرتغال [مانويل] أطلق على نفسه «ملك إثيوبيا وبلاد العرب والفرس والهند». . . . كانت السيطرة على أعالى البحار أول الانتصارات على قوى الطبيعة وأعظمها، وهى التى أدت إلى هيمنة الحضارة الغربية على الكرة الأرضية بأكملها[1].

ويذهب «روبرتس» فى جدله إلى القول بأنه:

فى الوقت الحاضر، يستخدم الناس لفظًا صيغ خصيصًا لتلخيص هذه الحالة الذهنية ـ «المركزية الأوروپية»، والتى تعنى «وضع أوروپا فى المركز»، والتلميح المعتاد بأن ذلك لا يصح. إلا أنه بالطبع إذا كنا نتحدث فقط عن الحقائق، وحول ما حدث وليس حول القيم التى نصبغ بها الأحداث، يصبح من الصواب وضع أوروپا فى مركز قصة التاريخ الحديث[2].

إن إجابتى هى أن هذه «الحقائق» التى يحتكم إليها «روبرتس» هى التى وقع عليها اختيار خطاب مركزية أوروپا، تحديداً من أجل «وضع أوروپا فى مركز الأحداث» فى المقام الأول. ويتضح ذلك عندما نراجع مجموعة من الحقائق البديلة. إنى أطرح هنا ستة اقتراحات رئيسية مناقضة للقصة المعتادة لمركزية أوروپا، والتى ترسم إجمالاً صورة

مختلفة تمامًا، وتدعم فى نفس الوقت الرؤى التى تم عرضها فى الجزء الأول من هذا الكتاب:

أسطورة عصر الاستكشاف الأوروبى الحديث فى آسيا

لم تكن الرحلات البرتغالية تجسيدًا لعصر استكشاف أوروبى حديث ورائد، صورت على أنها علامات «قلق عقلانى» متفرد أو فضول اندفاعى، إنما كانت فى الواقع «اللهاث الأخير» أو «الجولة الثانية» من حروب القرون الوسطى الصليبية ـ فقد حدثت «الجولة الأولى» بين عامى ١٠٩٥ و١٢٩١م. يعنى ذلك، أنه تم القيام بهذه الرحلات بعقلية الحروب الصليبية القديمة، وليست نتيجة مجموعة من الأفكار الحديثة. تكمن نقطة التحول المباشر فيما يتعلق بتلك الرحلات فى استيلاء العثمانيين على القسطنطينية فى عام ١٤٥٣م، وهو ما أحدث أزمة كبرى فى المملكة المسيحية. وقد تفاقمت أزمة الهوية المسيحية هذه باستيلاء المسلمين على أثينا (مدينة مفكرى عصر النهضة المقدسة) عام ١٤٥٦م. وهكذا «تصاعد كورس عظيم من النواح . . . . . لقد تدنست أرض الإغريق المقدسة»[٣] . وقد أدى ذلك إلى رغبة فى الوصول للمسيحيين فى الشرق (وخاصة ملك الكاثوليك الأسود المفترض: «برستر چون»). بالفعل:

> **أصبح إشعال حرب صليبية كبرى وتوجيهها فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر، جزءًا من خطط الإصلاح البابوى للكنيسة . . . . . . إن بابا إصلاحيًا قويًا سوف يعمل من أجل السلام داخل المملكة المسيحية، ويستلهم حربًا صليبية، ويجدد الإيمان[٤] .**

حث «التهديد الإسلامى» مقترنًا بانشقاق وحدة المملكة المسيحية، الكنيسة الكاثوليكية على إصدار عدد من المراسيم البابوية. لأنه بالنسبة للكنيسة كان الأمر يماثل إلى حد كبير مسألة حياة أو موت بالمعنى الدينى؛ مما يعنى أن بقاء المسيحية ذاته كان فى خطر. فكما أعلن البابا «پيوس الثانى»، «إن حربًا لا يمكن تجنبها مع الأتراك تهددنا. إذا لم نحمل السلاح ونذهب إلى الحرب لملاقاة العدو فإننا نعتقد أن فى هذا نهاية الدين»[٥] .

إن المرسوم البابوى الأول (Dum Diversas)، الذى أصدره البابا «نيكولاس» الخامس عام ١٤٥٢م أكد على أن: «البابا يفوض ملك البرتغال فى الهجوم والاستيلاء وإخضاع «الساراكين ـ Saracens» [العرب أو المسلمين]. . . . الاستيلاء على خيراتهم وأراضيهم، وإكراه أشخاصهم على العبودية الأبدية وتحويل أراضيهم وممتلكاتهم إلى ملك البرتغال»(٦).

وقد أعقب ذلك مرسوم ثان (Romanus Pontifex) أصدره نفس البابا فى عام١٤٥٥م، والذى أطلق عليه بحق «دستور الإمبريالية البرتغالية». وهنا تم الثناء بشدة على الأمير «هنرى» البحار بصفته جندى المسيح ومدافعًا عن الدين. لقد امْتُدح لرغبته فى نشر اسم المسيح وإخضاع «غير المسيحيين» للدخول فى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية. كما وُثق به بصفة خاصة لعزمه الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح والاتصال بسكان الهند «الكاثوليك» (حيث يقال إن الملك القس «برستر چون» يحكمهم). وكان الاعتقاد أن هؤلاء السكان «يجلون اسم المسيح» وأنه بإقامة تحالف معهم يستطيع البرتغاليون أن يواصلوا القتال ضد الساراكين [العرب أو المسلمين] وغيرهم من «غير المسيحيين».

وبعد أن مُنحت الإمبريالية شرعية فى الهند، تبع ذلك صدور مرسوم بابوى إضافى وهو«ضمن مراسيم أخرى ـ Inter Caetera » (١٤٥٦م) وقد دعم ذلك مرسوم«بابوى رومانى ـ Romanus Pontifex» بمنح «سلطة روحية على كل المناطق التى يخضعها البرتغاليون سواء الآن أو فى المستقبل، من رأس بوچادور [على الشاطئ الشمالى الغربى لأفريقيا] ونان على طريق غينيا وما وراءها، جنوبًا نحو الهند»(٧). وقد تم توجيههم بصفة خاصة للعثور على «برستر چون»، الذى كان يُعتقد أنه بالتحالف معه يمكن للبرتغاليين هزيمة المسلمين (كان يتم البحث عنه للاعتقاد أنه يعيش فى كنف الإمبراطورية الإسلامية).

إن التصريح الجرىء الذى أعلنته الكنيسة بأن المحيط الهندى «لم يكن تحت سيطرة دين ما ـ nullius diocesis » (والذى كان إلى حد ما المعادل للمفهوم المسيحى فى القرون الوسطى، السابق لمفهوم « الأرض التى لا تخضع لسيادة أحد عليها ـ terra nullius» قد انعكس فيما تردد من أن هذا المحيط «خالٍ أو حر ـ mare librum» بما

يعنى أنه لا سيادة لأحد عليه. وقد أدى هذا بالبرتغاليين إلى الاعتقاد منذ البداية أنه من الملائم تمامًا أن تحمل كل السفن الآسيوية التى ترغب فى التجارة فيما يعتقد الآن بأنه «المحيط البرتغالى» تصاريح برتغالية[٨].

بمعنى آخر، لم يتم استحضار المسيحية كمبدأ تبريرى «للإمبريالية» البرتغالية فى الهند بعد ذلك الحدث فحسب؛ وإنما شكلت معتقداتها ـ منذ البداية ـ أساسًا، يرتقى عليه هذا النوع من الأعمال ليصبح مناسبًا أخلاقيًا. ولا يعنى أى من ذلك أن الدوافع الاقتصادية كانت غير مهمة. إلا أن الثروات الاقتصادية سوف تكون وسيلة مهمة لشن الحرب على «غير المؤمنين». ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق، أنه فى عام ١٤٥٧، أصدرت دار سك العملة فى ليشبونة عملة ذهبية عليها ختم الصليب؛ وليس بأقل أهمية الإشارة إلى أن الذهب أتى من غينيا.

الأسطورة التوأم لعصر الاستكشاف البرتغالى وبداية عصر العولمة الغربى

لم يكتشف البرتغاليون آسيا و (رأس العواصف ـ Cape of Storms)، كما لم تكن استكشافات ما بعد ١٤٩٧ ـ ١٤٩٨م العلامة الأولى على بداية العولمة الغربية، وإنما كانوا جزءًا لا يتجزأ من العولمة ذات الريادة الأفرو آسيوية (الشرقية). من المعتقد تقليديًا أن البحار البرتغالى «بارثولوميو دياز» هو الذى اكتشف رأس العواصف عام ١٤٨٧ ـ ١٤٨٨م (فيما بعد أعيد تسميته برأس الرجاء الصالح) وأن «ڤاسكو دا جاما» هو الذى شق طريقه بنجاح إلى الهند عبر الرأس بعد ذلك بعقد من الزمان. إلا أنه فى الحقيقة، كان البرتغاليون آخر من اكتشف الرأس ـ فقد قام العديد من الشرقيين بالوصول إليه، أو قاموا بالالتفاف حوله قبل ذلك بعدة قرون. ففى منتصف القرن الخامس عشر أبحر البحار العربى الشهير شهاب الدين أحمد بن ماجد متجهًا غربًا إلى الرأس، ثم أعلى إلى الشاطئ الغربى لأفريقيا، قبل التحول إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق[٩].

كما أن الساحل «قد تم وصفه فى مخطوطات، بتفاصيل لا يمكن معها الشك فى أن البحارة العرب/ الفرس كانوا أول من التف حول أفريقيا»[١٠].

وجدير بالذكر أنه فى عام ١٤٢٠م تقريبًا، أبحرت مركبة هندية (أو قد تكون صينية) متخطية الرأس، وواصلت الإبحار لنحو ألفى ميل داخل المحيط الأطلنطى[١١]. علاوة على ذلك قام الأدميرال الصينى (المسلم) «شينج هو» بالإبحار بمحاذاة الساحل الشرقى لأفريقيا فى البداية المبكرة للقرن الخامس عشر، رغم أنه يمكن أن يكون البحارة الصينيون قد التفوا حول الرأس قبل ذلك بكثير فى القرن الثامن، إن لم يكن قبل ذلك[١٢].

كما أن هناك دلائل على أن الجاويين [سكان جزيرة جاوه الإندونيسية] كانو قد وصلوا إلى الرأس. وفى عام١٦٤٥م قال «ديوجو دوكوتو» عن الجاويين:

[إنهم] كلهم رجال لديهم خبرة كبيرة فى فن الملاحة إلى حد ادعائهم بأنهم أقدم الجميع. . . . من المؤكد أنهم أبحروا فيما مضى إلى رأس الرجاء الصالح، وكانوا على اتصال مع. . . . . [مدغشقر] حيث يوجد الكثير من سمر البشرة من أهل جاوة الأصليين، الذين يقولون إنهم ينحدرون منهم[١٣].

بدأ هذا النموذج المتعلق بالهجرة ـ بالتأكيد ـ فى القرون الأولى من الألفية الأولى[١٤].

بتلخيص، قام العديد من البحارة الشرقيين بالوصول إلى الرأس وأعلى إلى ساحل أفريقيا الشرقى ـ إن لم يكن الغربى ـ قبل أن يبدأ البحار «هنرى» فى تلمس طريقه إلى هناك بوقت طويل.

أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروبا تتعلق بالادعاء بأن وصول «دا جاما» شكَّل أول اتصال من نوعه مع شعب منعزل. إلا أنه كما رأينا فى الفصول من الثانى إلى الرابع، لعبت كل من الهند وباقى آسيا دورًا مهمّا فى هذا الشأن داخل الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية، وذلك لعدة قرون قبل سفر «ڤاسكو دا جاما».

الحقيقة هى أن عصر الاستكشاف الأفروآسيوى له السبق عن كل من «كولومبوس» و«دا جاما»، بحوالى ألف عام، ويشهد على ذلك الحقيقة التالية:

عندما أبحر «دا جاما» بمحاذاة شاطئ أفريقيا الشرقى فى ١٤٩٨م، كان يبحر فى عالم مألوف، متصل بالفعل بالبحر المتوسط وأوروبا. والتجار العرب

كانوا قد تداخلوا، وتحولوا، واستقروا، وتزاوجوا حتى أقصى الجنوب عند سوفالا (عند جنوب شرق الشاطئ الأفريقى) وربطوا كل مناطق شرق أفريقيا الساحلية إلى الشمال بأجزاء أخرى من المحيط الهندى، بالإضافة إلى البحر الأحمر وأوروبا[١٥].

أسطورة أخرى ذات علاقة متبادلة تتعلق بافتراض مركزية أوروبا، أن «دا جاما» قام بأول اتصال مع شعب بدائى. فكما رأينا ببعض التفصيل فى الفصل الرابع، كان الهنود أكثر تقدمًا من «مكتشفيهم» الأوروبيين. إن شهادة تفصيلية لهذا الادعاء نجدها فى اللقاء الأول بين «دا جاما» والحاكم الهندى لكلكتا. وبعيداً عن الإحساس بالرهبة أو الارتباك لوصول البرتغالى، كان الحاكم الهندى بالكاد متأثرًا بالحدث.

وعندما تم ترتيب لقاء «ڤاسكو دا جاما» مع الحاكم، قام بتقديم بعض أحدث المنتجات الأوروبية المتاحة. إلا أن الهنود وجدوا صعوبة فى إخفاء تهكمهم من رداءة البضاعة، كما يصف «نيدهام»:

تتضح بشدة الفجوة التقنية بين [الشرق] والغرب أثناء زيارة «ڤاسكو دا جاما» الأولى إلى كلكتا عام ١٤٩٨م، فقد قدم العديد من السلع ـ ملابس ـ قبعات ـ سكر ـ زيت. . . . وقد سخر الملك منها ونصح الأدميرال بتقديم الذهب مقابلها، وفى نفس الوقت أكد التجار المسلمون فى الحال للهنود على أن البرتغاليين هم أساسًا قراصنة، لا يملكون شيئًا يمكن أن يريده الهنود أبدًا[١٦].

فى الواقع، كان مستشارو الحاكم هم الذين سخروا، واعتبر الحاكم أن الهدايا المقدمة تمثل نوعًا من الإهانة، حيث رفضها؛ لأنها لا ترقى حتى إلى مستوى أفقر التجار.

تحتاج فكرة أن الهنود غمرهم الإحساس بالرهبة لمجىء البرتغاليين إلى تصحيحها رأسًا على عقب. فمن المثير أن الملك البرتغالى «چون الثانى» كان قد بعث «پيدرو دى كوڤيلاو» لاستكشاف الهند عام ١٤٨٧م وعند عودته، كتب «كوڤيلاو» أنه:

أصابته الدهشة لمشاهدة الموانى الهندية: التجارة المتعشة، وفوق كل شىء الكثير من حزم القرفة والقرفة الصينية فى مخازن التجار العرب، نبات

الفلفل يتسلق الأشجار، والكميات الهائلة من التوابل التى تنمو فى المزارع مثلما ينمو القمح فى أوروبا(١٧) .

بعد ذلك بسنوات، عاد «كابرال» إلى وطنه ليس فقط بتقارير مبهرة مشابهة، وإنما أتى معه ببعض السلع الهندية. وكان البرتغاليون قد أصيبوا بالدهشة من غنى السكان من جهة، والثروات المعروضة فى القصور من جهة أخرى(١٨) . ومن ثَم بدأ البرتغاليون يحركهم الفضول الشديد المفترض أننا لا نجده لدى الآسيويين؛ لأنهم عكس الآسيويين، عرفوا القليل عن العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى كان لدى الآسيويين الكثير جداً لتقديمه. والخلاصة أنه لا الدوران حول الرأس ولا وصول البرتغاليين إلى الهند شكل لقب المكتشفين الأوائل. ورغم أن ذلك كان دون شك مفاجأة بالنسبة للأوروبيين، فإنه كان عبارة عن أخبار العصور الماضية بالنسبة للأفريقيين والآسيويين.

كان كل ذلك يحدث بينما يلتحق الأوروبيون مباشرة بالاقتصاد العالمى ذى الريادة الآسيوية الذى تم تكوينه فى الفترة ما بعد عام ٥٠٠م. باختصار لم «يكتشف» الأوروبيون آسيا وأفريقيا لأن هذه الشعوب كانت بالفعل على اتصال قديم مع أوروبا .

أسطورة البراعة الأوروبية فى الرحلات البرتغالية

لم يكن وصول البرتغاليين إلى آسيا علامة على براعة أوروبية متفردة، وإنما جاء نتيجة لاستيعاب أوروبا للتقنيات البحرية الآسيوية، والأفكار العلمية الأكثر تقدماً. لم تقم أوروبا بإعادة صنع آسيا بين عامى ١٥٠٠و١٨٠٠م، وإنما ساعدت آسيا على إعادة تشكيل أوروبا بين عامى ٥٠٠و١٨٠٠م. فالواقع أنه لولا نقل العلوم الشرقية واستيعابها، وكذا تقنيات الملاحة والإبحار، لم يكن «ڤاسكو دا جاما» يستطيع الوصول إلى الرأس، ناهيك عن الوصول إلى الهند.

بدأ الاقتراض البرتغالى من العلوم الإسلامية فى القرن الثانى عشر، وكانت قد بدأته إلى حد كبير العائلة المالكة. فقد استخدمت الملكية البرتغالية العديد من العلماء اليهود الذين قاموا بنقل المعرفة الإسلامية الأصلية على مراحل، من خلال ترجمتها

(وهو ما كان فى إطار الحملات الصليبية أسلوبًا أسهل سياسيًا من التعامل مباشرة مع المسلمين). علاوة على ذلك، استفاد البرتغاليون بصفة أكثر عمومية من هجرة العلماء اليهود الذين خرجوا من إسبانيا أواخر القرن الرابع عشر أثناء ذروة المذابح المنظمة.

مَثَّل الإبحار فى المحيطات تحديًا جديدًا للأيبيريين(*)، وذلك فيما يتعلق بتصميم السفن والملاحة. إلا أنه كما تشير «باتريشيا سيد» فقد لجأوا إلى الشرقيين - خاصة المسلمين عبر اليهود - لإيجاد حلول لتلك التحديات العالمية[١٩]. كان التحدى الأول هو الاحتياج إلى أن تغير السفينة وجهتها ضد الرياح المعاكسة الشديدة، والتى كانت تهب جنوب رأس بوچادور على الساحل الغربى لأفريقيا. وقد تم إيجاد حل لذلك عام ١٤٤٠م، وذلك ببناء المراكب الشراعية الصغيرة المزودة بدفة فى قائم المركب الخلفى، ومجهزة بثلاثة صوار، أحدهم مزود بشراع مثلث.

ومع ذلك، يرجع أصل المراكب الشراعية الصغيرة إلى القرن الثالث عشر، عندما شيد البرتغاليون مراكب صيد صغيرة على نمط القارب الإسلامى[٢٠]. وكما رأينا فى الفصل السادس، كان اختراع دفة قائم السفينة الخلفى صينى الأصل. كما أشرنا أيضًا إلى أن الشراع المثلث له فى الأغلب أصول شرق أوسطية، رغم أنه أصبح ملمحًا ثابتًا للملاحة الإسلامية قبل القرن الخامس عشر بكثير. وبالتأكيد، أدخل الشرق أوسطيون مزيدًا من التعديلات عليه قبل نقله إلى الأوروبيين. ومن الجدير بالذكر، أنه لم يتم إدخال نظام الصوارى الثلاثى ذى الأهمية العظمى (الذى يجمع بين الأشرعة مربعة الشكل ومثلثة الشكل) إلى صناعة السفن الأوروبية إلا فى منتصف القرن الخامس عشر فحسب.

بدون هذه الاختراعات لم يكن لـ «رحلات الاستكشاف» أن تحدث. وقد شكلت هذه الاختراعات - لوقت طويل سابق، ملمحًا رئيسيًا لصناعة السفن الصينية، فربما تكون المعرفة بهذه الابتكارات قد انتقلت عن طريق أى من الزائرين الأوروبيين للصين فى القرن الثالث عشر، أو عن طريق الأوروبيين أو المسلمين الذين طالما راقبوا السفن الصينية مبحرة إلى أفريقيا أو الشرق الأوسط[٢١].

(*) سكان إسبانيا والبرتغال - المترجمة.

تباعًا، حل الشراع المثلث الشكل، التحدى الثانى. فقد قاد الشراع المثلث إلى طريق بحرى متعرج [زجزاجى] (أو مثلث) مما جعل حساب المسافة الخطية التى يتم اجتيازها أكثر صعوبة. وقد تم حل ذلك باستخدام علم الهندسة وحساب المثلثات، والذى تم تطويره واقتراضه من متخصصى علم الرياضيات من المسلمين (انظر الفصل الثامن).

وتمثل التحدى الثالث فى تيارات المد والجزر الشديدة فى جنوب رأس بوچادور، والتى فى استطاعتها سحب المركب أو ببساطة تحطيمه. تطلب إيجاد حل لذلك معرفة بالدورات القمرية (بما أن القمر يتحكم فى حركة المد والجزر). وقد توصل إلى هذه المعرفة رسام الخرائط اليهودى المقيم فى البرتغال يعقوب بن إبراهيم كريسكيز فى نهاية القرن الرابع عشر. وكان التحدى هو الحاجة إلى خرائط ملاحية أكثر دقة مما كان متوفراً حينئذ (مثل خريطةپورتولان) وقد جاء الحل من علم الفلك الإسلامى، الذى استطاع أن يحسب محيط الأرض، وعن طريق استخدام الدرجات أمكنه حساب المسافة التى يتم قطعها.

وكان الأسطرلاب مهمًا بصفة خاصة. ومرة أخرى ـ وكما رأينا فى الفصل السادس ـ أدخل عليه الفلكيون المسلمون التحسينات اللازمة، ثم انتقل إلى أوروپا عبر إسپانيا الإسلامية فى منتصف القرن العاشر. إلا أن البرتغاليين كانوا فى حاجة أيضًا إلى تعيين المواقع بدقة فى ساعات النهار، وهنا اعتمدوا على دراسات الفلكى القرطبى المسلم الشهير ابن السفار (الذى ترجمت أبحاثه إلى اللاتينية).

كما أنهم اقترضوا المنجزات الإسلامية فى مجال الرياضيات من أجل حساب خطوط الطول والعرض، معتمدين على الجداول الإسلامية التى وضعها الفلكيون المسلمون فى القرن الحادى عشر.

بالإضافة إلى ذلك، تطلب حساب خط العرض معرفة بالسنة الشمسية (حيث ميل الشمس حيوى لمثل تلك الحسابات). ومرة أخرى، التفتوا إلى التقويم الشمسى الإسلامى واليهودى المتطور الذى كان قد أنشئ بالفعل فى القرن الحادى عشر. بصفة عامة تباهى «پيدرو نونس» فى عام ١٥٣٧م بأنه «من الواضح أن اكتشاف السواحل والجزر والقارات لم يحدث بالصدفة، بل على العكس، إن بحارتنا سافروا مزودين بمعلومات جيدة وبأدوات ومقاييس فى الفلك والهندسة»[٢٢]. بالفعل، كانوا مزودين

بالمعلومات الجيدة. إلا أنهم كانوا كذلك بفضل التقدم العلمى اليهودى، الذى هو إسلامى بالأساس ـ والذى بنى على أساسه ما يطلق عليه رحلات الاستكشاف البرتغالية.

إلا أن التأثير الإسلامى لم ينته عند ذلك. أولاً: من المحتمل ـ مع أنه غير مؤكد ـ أن «ماليمو كانا»، وهو مسلم جوچاراتى، كان قد عرض على «دا جاما» خريطة للهند ذات تفاصيل كثيرة، فى «ماليندى» قبل إبحاره لعبور بحر العرب. الأكثر تأكيداً أن«دا جاما» استطاع العبور للهند بفضل مساعدة دليل مسلم من جوچارتى غير معروف الاسم (صحبه معه من «ماليندى» على ساحل أفريقيا الشرقى). ومن المثير أنه يفترض كثيراً أن هذا الملاح الشهير هو «أحمد بن ماجد»، رغم أن «چيرالد تيبيتس» قدم عدداً من الحجج المقنعة التى تلقى بشكوك ذات أهمية على هذا الافتراض(٢٣). ولقد تم الكشف عن الأهمية الكبرى لتأثير ذلك المرشد الإسلامى بالفعل، وذلك بأن غيابه فى رحلة العودة كان يعنى أن «دا جاما» قد توفر له حظ عظيم فى أن يتمكن من العودة بأية حال. وكما يوضح السجل فى صحيفة الرحلة الأولى لـ «ڤاسكو داجاما»:

> **نتيجة السكون المتكرر والرياح المعاكسة، استغرق عبورنا هذا الخليج (وهو بحر العرب) ثلاثة شهور إلا ثلاثة أيام. . . . . وقد عانى كل رجالنا من اللثة التى نمت حتى غطت الأسنان مما منعهم من الأكل. كما تورمت أرجلهم وأجزاء أخرى من أجسامهم، وانتشرت هذه التورمات حتى موت المريض. . . . . فقد مات بهذه الطريقة ثلاثون من رجالنا. . . . . . والذين يستطيعون قيادة دفة كل سفينة لم يتعدوا سبعة أو ثمانية رجال، وحتى هؤلاء لم يكونوا فى حالة جيدة. أؤكد لكم أنه لو كانت الأحوال استمرت على هذا المنوال أسبوعين آخرين، لكان قد مات كل من يستطيع قيادة السفن من البحارة(٢٤).**

ولقد أرْغمُوا فيما بعد على حرق إحدى السفن، حيث ببساطة لم يكن هناك ما يكفى من الملاحين لقيادة السفن جميعها. ومع ذلك، وفى إطار السياق الأوروبى، أظهرت هذه التجربة أنها ليست بالشاذة. يخبرنا «أنطونيو پيجافيتا» المغامر الإيطالى الشاب الذى رافق ماجلان (بعد رحلة دا جاما بحوالى عشرين عامًا) أن:

لم نأكل سوى بسكويت قديم تحول إلى مسحوق، امتلأ بالدود وتشبع ببول الفئران. . . . وشربنا ماء غير نقى أصفر اللون. كما أكلنا أيضًا جلد الثور. . . . . ولم نأخذ كفايتنا من الفئران. . . مات منا تسع وعشرون. . . . ومرض ما يقرب من خمسة وعشرين أو ثلاثين[٢٥].

أخيرًا عند قراءة الاستشهاد الذى جاء ذكره فى بداية هذا الفصل، لا يملك المرء إلا العفو الكامل عمن يفترض أن هذه الكلمات جاءت على لسان «ڤاسكو دا جاما» فقد دونها الملاح الإسلامى الشهير «أحمد بن ماجد»[٢٦]. بالفعل ولنحو ألف عام، كان البحارة والملاحون الفرس والعرب أكثر تقدمًا من نظائرهم الأوروپيين بباع كبير. ومما يبعث على السخرية أنه بينما سعى «دا جاما» إلى حملات ضد المسلمين، كان نقل «حافظة الموارد» الشرقية ـ خاصة الإسلامية ـ عبر الجسر الإسلامى للعالم هو الذى مكنه من الشروع فى رحلته فى المقام الأول.

أسطورة التفوق العسكرى الأوروپى فى آسيا

يسكن تفوق القوة الحربية الأوروپية فى قلب رؤية مركزية أوروپا. هذا الافتراض هو خرافة بكل تأكيد. من المناسب البدء بالنظر إلى «ڤاسكو دا جاما» فيما يتعلق بالأدميرال الصينى (المسلم) «شينج هو» الذى عبر المحيط الهندى ونزل على ساحل أفريقيا الشرقى قبل أن يقوم «دا جاما» بنفس الشىء بعدة قرون. هل سيكون مناسبًا تلقيب «ڤاسكو» بـ«شينج هو أوروپا» أو تلقيب شينج بـ «ڤاسكودا جاما الصين»؟ مثل هذه المقارنة لا تستطيع إلا أن تسبب الحرج بالنسبة للأوروپيين. فمثلاً، بينما بلغت أطول سفن «دا جاما» ما يقرب من ٨٥ قدمًا طولاً، بلغت أكبر سفن «شينج» ما يقرب من ٥٠٠ قدم طولاً و١٨٠ قدمًا عرضًا (كل منها يحمل حوالى ألف رجل)[٢٧]. حتى دفة سفن القتال الرئيسية (٣٦ قدمًا) لدى «شينج» بلغت نصف طول بارجة الأميرال «كولومبوس»، «نينا». وتضاءلت أيضًا الحمولة القصوى لـ «نينا» والتى بلغت مائة طن عند مقارنتها بـ ٣١٠٠ طن التى بلغتها حمولة أكبر سفن «شينج».

حتى أن الحمولة المزاحة فى سفن carracks البرتغالية بلغت ما يعادل خمس حجم أكبر سفن «شينج». كما لا يمكن مقارنة السفن البرتغالية ذات الصوارى الثلاثة بسفن

شينج ذات الصوارى التسعة أو العشرة، والتى كانت مجهزة بالعديد من الحواجز واثنتى عشرة حجيرة معزولة عن المياه. كما لا يمكن مقارنة سفن «دا جاما» الأربع والمائة وسبعين من الرجال الذين كانت تحملهم بمئات السفن والـ ٢٧,٥٥٠ رجلاً فى رحلة «شينج» فيما بين عامىْ ١٤٣١ ـ ١٤٣٣م.

من المثير للدهشة أن عدد الرجال الذين حملتهم السفن أثناء تلك الرحلات الصينية تعدى حجم أكبر جيوش القوى الأوروبية فى ذلك الوقت. بالإضافة أيضًا إلى أن عدد السفن التى انتشرت خلال العديد من الرحلات الصينية تعدى حجم البحرية الملكية [الإنجليزية] فى نهاية القرن السادس عشر بنسبة ١٠ : ١.

من المدهش أيضًا حجم البحرية الصينية (كما جاء فى الفصل الثالث) حتى بعد ما يسمى بـ«الانسحاب» فى ١٤٣٤م، حيث ظلت بحرية «مينج» هى الكبرى فى العالم، وغالبًا ما تعدت مجموع ما لدى أوروبا الغربية(٢٨).

وبالتناقض مع ذلك ، كان تواجد السفن البرتغالية فى آسيا ضعيفًا. فعلى مدار القرن السادس عشر، أرسل البرتغاليون إلى الشرق سبع سفن فقط فى العام فى المتوسط، وفوق ذلك، تمكنت فقط أربع سفن من القيام برحلة العودة سنويًا، وقد استمر ذلك خلال القرن السابع عشر. هناك قصص مشابهة لذلك فى السياق الهولندى والإنجليزى. فبين عام ١٥٨١ و١٦٣٠م بلغ مجموع السفن التى أرسلها كل من الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز مجتمعين ما لا يتعدى متوسطه ثمانى سفن فى العام. ومع ذلك كانت النقطة الحاسمة هى أن السفن الآسيوية من الناحية الحربية كانت مؤهلة للصمود أمام السفن الأوروبية. فبالفعل، «قد تشابه معركة بين أسطول [شينج هو] وبحريات العالم الأخرى مجتمعة مواجهةً بين مجموعة من أسماك القرش وقطيع من أسماك الرنجة الصغيرة»(٢٩).

إلا أنه حتى بعد ١٤٣٤م استمر تفوق البحرية الصينية. فى عام ١٥٩٨م هزمت بحرية «مينج» أسطولاً يابانيًا مغيرًا يضم ٥٠٠ سفينة(٣٠). كما نجحت فى إكراه الأساطيل البرتغالية والهولندية والإنجليزية على الدفاع عن نفسها فى كل وقت حاولت فيه «شن هجوم» على الصين. فعلى سبيل المثال، عندما حاول البرتغاليون توسيع رأس الجسر الساحلى فى الصين بالقوة فى ١٥٢١ و١٥٢٢م، هزمهم بحسم أسطول خفر

السواحل الصينى. فقط فى عام ١٥٥٧م تم السماح للبرتغاليين رسمياً بموضع قدم فى مكاو (وهو العام الذى تم فيه إخراج اليابانيين من نظام الجزية الصينى).

ومما له دلالة، أن مكاو كانت عبارة عن مستودع تجارى ضئيل يقع فى شبه جزيرة غير مأهولة فى خليج كانتون، الذى يتصل بالبر عن طريق برزخ ضيق جداً (يمكن قطع الإمدادات التموينية عنه بسهولة إذا ما أبدى البرتغاليون سلوكاً متمرداً.)

لم يكن هذا الامتياز بسبب التفوق العسكرى البرتغالى، وإنما كان بمثابة وظيفة، حيث إن الصينيين كانوا متلهفين لخفض التجارة المنوطة باليابانيين، ومن ثم استخدموا البرتغاليين بدلاً منهم، وبرغم أن البرتغاليين استطاعوا أخذ جزء من التجارة الصينية، إلا أن ذلك كان فى إطار شروط مقيدة وضعها الإمبراطور الصينى.

فى كل الأحوال، ليس من الصواب المبالغة فى أثر التجارة البرتغالية فى الصين باعتبار أنه كان يسمح لسفينة واحدة فقط بالسفر إليها سنوياً.

كان الوضع مختلفاً بعض الشىء فى غرب آسيا. ففى الخليج الفارسى كان للبرتغاليين تأثير قليل على العثمانيين الذين كانوا يحرسون هذا الممر المائى الحيوى. على أية حال، لم يكن بإمكان البرتغاليين الاستيلاء على هذا الممر المائى؛ وذلك لحاجتهم إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الصفويين الفرس (تكون بمثابة توازن للقوة أمام الأتراك العثمانيين الصاعدين).

وبالتالى كانوا ببساطة غير قادرين على ملء الفراغ فى الخليج الفارسى (وذلك رغم استيلائهم على هرمز) والذى من خلاله تاجر الأتراك بكميات هائلة من التوابل، تعدى حجمها ما حمله الرتغاليون حول الرأس. ولم يلق البرتغاليون حظاً أوفر فى جهودهم للاستيلاء على طريق البحر الأحمر.

وكان إخفاقهم فى الاستيلاء على عدن يمثل لطمة كبيرة لآمالهم، حيث كانوا متلهفين بشدة لتحويل التوابل بعيداً عن السيطرة العثمانية، حتى أن الأسطول البرتغالى الذى أرسل إلى هناك لوقف ما يسمى بتجارة «الواردات غير الشرعية» أثبت عدم كفاءته. ومن ثم كان فشل «البوكرك»(*) فى الاستيلاء على عدن عام ١٥١٣م يعنى أن

(*) قائد وبحار برتغالى، وهو مؤسس القوة البرتغالية فى الهند ـ المترجمة.

البحر الأحمر بقى بحيرة إسلامية. وقد بدا ذلك مؤذيًا بصفة خاصة؛ لأنه بعد عام ١٥٤٠م انطلقت تجارة التوابل عبر البحر الأحمر والشرق.

صحيح أيضًا أن البرتغاليين لم يلقوا مقاومة دائمًا، إلا أنه يبدو أنه حينما تمت مقاومتهم غالبًا ما خسروا.

فمثلاً، نجم عن مقاومتهم فى «آتشيه»(*) عواقب مهولة. فقد حافظت «آتشيه» على طرقها إلى البحر الأحمر لتجارة التوابل بعيدًا عن البرتغاليين، وبالتالى ظل البرتغاليون غير قادرين على إيقاف تحول كميات التجارة المتزايدة عن طرقهم الخاصة إلى الطرق القديمة عبر البحر الأحمر ومصر. فلم يبق طريق البحر الأحمر فحسب تحت السيطرة الإسلامية، وإنما ظل كذلك الطريق المؤدى إلى الهند وجنوب شرق آسيا[٣١]. علاوة على ذلك، وعلى مرمى طلقة نار من حصن «جوا» النائى، عمل قراصنة «موبلا» فى «مالابار» بشكل دورى على شن الفوضى المدمرة على سواحل البرتغال التجارية وذلك باعتراضهم قوافلهم[٣٢].

وفى معقلهم فى ملقا(**)، غالبًا ما ركع البرتغاليون فعليًا أمام أساطيل الجاويين والآتشيهيين. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن صورة عالم الشرق الضعيف عسكريًا قد تم تعكيرها بشكل كبير مبكرًا فى عام ١٥١١م عندما هجمت قوات «البوكرك» على ملقا ليجدوا أهل البلاد على معرفة باستخدام المدفعية الثقيلة ونشرها مثلهم تمامًا[٣٣].

إلا أن ذلك لم يشكل مفاجأة باعتبار أنه تم اختراع كل من البارود والبندقية والمدفع فى «الباب الخلفى» لجنوب شرق آسيا ـ الصين.

يرجع أى نجاح حققه البرتغاليون فى آسيا ـ فى أغلبه ـ إلى قدرتهم على التعامل والاستفادة من المنافسة بين الفصائل الآسيوية. وتتوفر العديد من الأمثلة، لكننا سنكتفى بمثالين جديرين بالذكر. الأول: أن العداوة بين حكام كلكتا (أمراء أو راجوات البحار) وبين راجا «كوشين» مكنت البرتغاليين من الحصول على موضع قدم

(*) [شمال جزيرة سومطرة، التابعة لإندونيسيا اليوم] ـ المترجمة.

(**) [فى ماليزيا، وهى الجزيرة المقابلة لجزيرة سومطرة، وبينهما مضيق ملقا، ويقول الماليزيون إن أصل الكلمة مُلتقى] ـ المترجمة.

فى كلكتا. وثانيًا: أدت المنافسة بين الممالك الثلاث فى سيلان إلى أن يحافظ البرتغاليون على وجود لهم هناك. لا يعد اعتماد البرتغاليين على الحظ والمراوغة مفاجأة، أخذًا فى الاعتبار ضعفهم العسكرى. ويذكر أيضًا أن البرتغاليين كانوا محظوظين بشدة لأن القوى الشرقية الرئيسية بصفة عامة لم تقم بتوازناتها ضدهم. ومع ذلك، يؤكد ذلك على ادعائى العام. وكما يناقش «تشودورى» لم يكن لدى القوى الآسيوية سبب يجعلها تقيم توازنات ضد البرتغاليين، حيث لم ينظر إليهم كتهديد عسكرى(٣٤). وقد طبق نفس الشىء على التجربة الهولندية. فمثلاً رغم اعتماد الهولنديين أكثر من أى «مستعمر» آخر على القوة، إلا أنهم ادخروا الكثير منها للبرتغاليين وليس للآسيويين(٣٥).

علاوة على ذلك، من السهل المبالغة فى نجاحهم. ورغم أن الهولنديين تركوا جوا وماكاو فى أيدى البرتغاليين، إلا أنهم نجحوا فى أن ينتزعوا منهم السيطرة على بعض الموانى الهامة - باتاڤيا، سيلان، ملقا، بانتام - مع أن ذلك لم يكن بالمهمة السهلة. وقد قاتلوا من أجل ملقا فى عدة مناسبات (مثلاً فى ١٦٠٧م) إلا أنهم لم ينجحوا فى ذلك إلا فى عام ١٦٤١م.

وعندما أغرقوا ٨٠ سفينة صينية صغيرة فى ١٦٢٢م، رفض الصينيون التجارة معهم عدة عقود من الزمان حتى ١٧٢٧م (عنما منحوا موطئ قدم صغيرًا فى كانتون). وفى الفترة الوسيطة، كان التجار الصينيون يذهبون إلى جاوه، وإنما «احتفظوا بالتجارة فى أيديهم وفرضوا شروطهم الخاصة»(٣٦). وكما سنرى لاحقًا، أصبح الخزى الهولندى كاملاً أثناء إقامتهم فى جزيرة دشيما اليابانية. وحتى فى باتاڤيا - التى يطلق عليها معقل الهولنديين - استطاع التجار الآسيويون، مقاومة الغزوات الهولندية(٣٧).

الخلاصة أن الحقيقة الواقعة هى أن البرتغاليين (وخلفاءهم الأوروپيين) لم يكن لديهم ببساطة القوة الحربية والقدرة القتالية لدخول آسيا بـ «نيران البنادق» وإرغام الآسيويين على الاستسلام خلال العقود الثلاثة التالية لعام ١٤٩٨م. وبالتالى، لم تكن مفاجأة «أن [المعاصرين الأوروپيين] نادرًا ما ذكروا التقنيات البحرية كمؤشر للتفوق الأوروپى على غير الأوروپيين»(٣٨).

أحد العوامل الرئيسية التى غذت اعتقاد مركزية أوروپا بأن الأوروپيين سيطروا على نظام التجارة الآسيوى، هو التأكيد المبالغ فيه الذى أضْفىَ على طريق الرأس بعد عام ١٥٠٠م. بالفعل كان الإجماع على أنه بحلول عام ١٥٠٠م أخذ المركز الإسلامى للاقتصاد العالمى فى الأفول؛ فى الوقت الذى أخذ فيه الأوروپيون المنتصرون مكان الإمبراطورية العثمانية الزائلة. ولذلك يؤكد «فرناند براودل» أنه لا يجب «أن نقلل من قيمة تواجد البرتغاليين الذين كانوا يلاحقون الإسلام فى المحيط الهندى: حيث إن نجاح التكنولوچيا البحرية الأوروپية استمر فى الحيلولة دون إقامة الوحش التركى أى تواجد حقيقى له خارج الخليج الفارسى والبحر الأحمر»[٣٩].

نتيجة انتصارية مماثلة تقول:

> **كان وسط آسيا... معزولاً منذ بداية القرن السادس عشر... وبالتالى عاش على هامش تاريخ العالم..... إن اكتشاف الطريق البحرى إلى شرق آسيا [عبر الرأس] أفقد طريق الحرير أهميته بالتدريج.... فمنذ بداية العصور الحديثة، أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخًا محليًا. يعطينا هذا الحق فى ألا نعطى أكثر من صورة سريعة للقرون التالية[٤٠].**

يبدو فى هذا التصوير الأوروپى المركز، كما لو أن اكتشاف الأوروپيين لطريق جديد حول الرأس قد خلق نوعًا من «بحيرة مطوقة» تجف داخلها طرق التجارة الإسلامية القديمة، بينما يصبح التدفق البرتغالى عبر الرأس هو الاتجاه السائد. يوجد الكثير من المشكلات فى هذا الطرح الذى تقدمه مركزية أوروپا، ليس أقلها أن البرتغاليين كانوا يمثلون بالكاد جزءًا من الاتجاه السائد للتجارة التى كان يترأسها العثمانيون المسلمون[٤١]، وبصفة خاصة، توجد خمسة أسباب رئيسية لفشل طريق الرأس البرتغالى فى إزاحة القوة التجارية الإسلامية. الأول: أن طريق الرأس الجديد لم يكن مربحًا بشكل خاص؛ وذلك لعجزه عن تخفيض نفقات النقل. الثانى: أن حجم التجارة المتوجهة إلى أوروپا عبر الشرق وڤينيسيا والتى وصلت بدورها عبر البحر الأحمر والخليج الفارسى وطرق القوافل البرية كان أكبر بشكل واضح، فبالفعل حتى

عام ١٥٨٥م بلغت كميات الفلفل والتوابل التى انتقلت عن طريق البحر الأحمر وبريّا إلى أوروپا ما يتعدى ثلاثة أمثال الكميات التى توجهت عبر الرأس(٤٢). إضافة إلى ذلك، لم تتعد تجارة توابل ملقا التى دخلت أوروپا عبر الرأس ١٠٪(٤٣). الثالث: تكشف أبحاث أخيرة أنه قبل عام ١٦٥٠م ذهب الجزء الأعظم من صادرات أوروپا من السبائك إلى الشرق عبر الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية وليس عبر الرأس(٤٤). علاوة على أنه زادت كميات الفضة العابرة عبر هذه الإمبراطوريات فى الفترة من ١٦٥٠-١٧٠٠م (مرة أخرى بشكل دال متعدية ما تم نقله عبر الرأس)(٤٥). ومع ذلك قد يكون الرد أن البرتغاليين قد سيطروا بالتأكيد على صادرات الفضة إلى جنوب آسيا. يصبح من المدهش إذن الكشف عن أنه بين حقبة ١٥٨٠و١٦٧٠م بلغ متوسط سبائك الفضة المصدرة من جميع الدول الأوروپية إلى الشرق ٢٢٤٠ طنًا متريًا فى مقابل حجم التصدير اليابانى البالغ ٦١٠٠طن(٤٦). وحتى إذا كانت الأرقام الأوروپية أقل من الواقع بنحو ٥٠٪، تظل صادرات السبائك اليابانية تتجاوز مثيلاتها الأوروپية مجتمعة. الرابع: دليل واضح على عدم أهمية طريق الرأس، هو أن البرتغاليين حصلوا على ٨٠٪ من مكاسبهم التجارية فى شرق آسيا عن طريق التجارة البينية الداخلية فى البلاد. وقد تتبدى أسطورة احتكار البرتغاليين للتجارة أكثر وضوحًا بالكشف عن أن الكثير من المكاسب البرتغالية نتجت عن الصرف أكثر منها من التجارة. الخامس والأخير: إن الاحتكار البرتغالى تدحضه الحقيقة الواضحة بأنه خلال القرن السادس عشر شكلت التجارة البرتغالية ٦٪ من مجموع حمولة السفن المستخدمة فى نظام التجارة فى المحيط الهندى(٤٧).

قد يمكن الرد بحق أن البرتغاليين سيطروا على الأقل على تجارة التوابل. إلا أن سيطرة البرتغاليين على الفلفل كانت لافتة للنظر من حيث غيابها. ففى «مالابار» على سبيل المثال، استطاع البرتغاليون شراء وشحن ١٠٪ فقط من مجموع الكمية المنتجة وتاجروا فقط فى ٥٪ من تجارة الفلفل الجوچاراتى. فضلاً عن ذلك عندما سيطر البرتغاليون على ميناء «ديو» الهندى فى ١٥٣٥م، شرع تجار جوچاراتى فى تجميع كميات هائلة من الفلفل فى خليج البنغال، اتجهت من هناك إلى جميع أنحاء المحيط الهندى. بشكل مماثل، عندما حاول البرتغاليون اعتراض التجارة الآتية من كلكتا،

ظهرت طرق تجارية جديدة تمت فيها المتاجرة فى الفلفل من كنارا (شمال مالابار) ومن خليج البنغال وآتشيه.

قدَّر «تشارلز بوكسر» أنه فى ١٥٨٥م صدَّر الآتشيهيون وحدهم إلى جدة (على البحر الأحمر) نفس كميات التوابل تقريبًا التى وردَّها البرتغاليون إلى أوروبا عبر الرأس (٤٨). وإذا كانت سيطرة البرتغاليين على تجارة الفلفل أبعد ما تكون عن التميز، فإن تحكمهم فى التوابل الأخرى كان أيضًا غير مؤثر. التوابل الوحيدة التى حققوا فيها نوعًا من الاحتكار كانت تجارة القرفة. ومما يؤسف له لدى التاج البرتغالى أن ذلك الانتصار باهظ التكلفة لأنه عند التطبيق الفعلى، كان الجزء الأكبر من المكاسب يحصده الحكام والمسئولون الذين كانوا يختلسون أو يتاجرون فى القرفة، رغم كل القوانين التى سنت فى جوا وليشبونة لتجنب مثل هذه الممارسات السيئة(٤٩).

إلى هنا قد يدعى البعض أنه كان هناك احتكار تجارى برتغالى، والدليل على ذلك نظام جواز المرور (الكارتاس ـ Cartaz) البرتغالى الذى تم فرضه فى أنحاء المحيط الهندى. وكان يعنى أنه على جميع السفن غير البرتغالية حمل جواز مرور «كارتاس» والذى يتطلب من حامله دفع أموال أو ضرائب إلى البرتغاليين.

إلا أنه من السخرية أن يتحول «الكارتاس» إلى نوع من الاعتراف الضمنى من قبل البرتغاليين بأنهم غير قادرين على إقامة احتكار تجارى فى أرجاء آسيا ـ ناهيك عن الحفاظ عليه.

ما لم تدركه مركزية أوروبا فى هذا الشأن، أن «الكارتاس» كان عبارة عن مورد استخدمه الآسيويون لخدمة أغراضهم. ومن ثم رفع الكثير من التجار الآسيوين العلم البرتغالى ليس كعلامة خضوع وإنما كوسيلة للاستفادة من رسوم الجمارك المخفضة فى الموانى البرتغالية (فقد كانت السفن البرتغالية تدفع رسومًا أقل بكثير ـ ٥ , ٣٪ مقابل ٦٪).

وحتى بالنسبة لغير حاملى «الكارتاس» كان «قبول السيطرة البرتغالية يعنى وجوب دفع رسوم الجمارك الإضافية التى تبلغ ٥٪. إن هذا هو كل ما تعنيه السيطرة البرتغالية، وهذا المبلغ البسيط نسبيًا يمكن استعادته بسهولة بطلب أسعار أكثر ارتفاعًا»(٥٠).

إضافة إلى ذلك، اختار العديد من أصحاب السفن الآسيويين شراء جواز المرور؛ لأنه كان أرخص بكثير من تسليح سفنهم. فالمشكلة التى واجهها التجار الآسيويون لم تكن فى عدم قدرتهم على مجاراة القوة العسكرية البرتغالية، وإنما كان نظام التجارة فى المحيط الهندى قبل وصول البرتغاليين يدار تبعًا لنوايا سلمية. وبالتالى فإن تسليح السفن بالنسبة للآسيويين لم يكن فقط عملاً غير ضرورى، وإنما غير منطقى اقتصاديًا البتة، لذلك «بينما قرر البرتغاليون الاستثمار فى السلاح لجمع أموال الحماية، قرر تجار جوچاراتى دفع تلك الأموال. . . . مما جعلهم يواصلون التجارة بحكم حقهم الشخصى»(٥١).

على أية حال، كان هذا الخيار هو الأرخص أو الأكثر منطقية اقتصاديًا. وجدير بالذكر أنه بعد ما يسمى «بالخطر الإمبريالى» فى عام ١٤٣٤م، أبحر الكثير من التجار الصينيين المستقلين بمستندات اشتروها من ملقا ومكاو؛ لأن ذلك جعل السفن تبدو برتغالية رسميًا، مما يمكنها من الالتفاف حول الحظر بنجاح (وبثمن زهيد)(٥٢).

لذلك، كان العلم البرتغالى بالنسبة لكثير من التجار الآسيويين بمثابة «علم تيسير» أكثر من كونه عائقًا. وإذا افترضنا أن البرتغاليين كانوا يسيطرون على المحيط الهندى مع الاستثناء الفعلى لكل الآخرين (وذلك ليس الحال)، فكيف لنا أن نفسر حقيقة أن تجار جوچاراتى وبعض التجار الشرقيين كانوا سعداء بالتعاون معهم بشكل طوعى وتمويل الكثير من التجارة البرتغالية؟ ذلك لأنه كانت هناك مميزات تجارية حيوية تمتع بها الآسيويون عند تشكيل تحالفات تجارية تكافلية مع البرتغاليين(٥٣). حتى عندما اختار الآسيويون عدم دفع الأموال المطلوبة، كان البرتغاليون غالبًا ما يجدون أنها أقل من أن تسبب مشكلة. على سبيل المثال، عند تعرض السفن ذات «الختم الأحمر» اليابانية لهجوم برتغالى (أو أوروپى) كانوا يبلغون الحدث إلى السلطات اليابانية فى نجازاكى، والتى كانت عندئذ تحجز السفن الأوروپية حتى تدفع التعويض المطلوب. يحيلنا ذلك إلى الإشارة السابقة عن المستوى العسكرى الأدنى. الواقع أن أحلام الفتوحات ما فتئت أن خمدت واستقر البرتغاليون ليصبحوا إحدى المجموعات التجارية الكثيرة فى المحيط الهندى. وبالفعل، حسب ما يقوله «توميه پيريس» فى مؤلفه Suma Orien-tal، فإنه حتى فى معقلهم ـ ملقا ـ كان الأهالى يتحدثون ما لا يقل عن ٨٤ لغة(٥٤)، مما

يعنى أن البرتغاليين لم يكونوا سوى تجار بين الكثير من تجار الشتات (وليس لهم أهمية خاصة بينهم).

وقد واجه الهولنديون مصيراً مشابهًا. فعلى الرغم من بذلهم أفضل جهودهم، ظل إنشاء نظام تجارى احتكارى وإمپريالى لا يتعدى الحلم. وبصفة خاصة، غالبًا ما أدت محاولات احتكار التجارة ورفع الأسعار إلى نتائج عكسية. أفضل مثال على ذلك محاولة الهولنديين احتكار تجارة القرنفل. فرغم أنهم اقتلعوا أشجار القرنفل فى المناطق الخارجة عن سيطرتهم، وتضاعفت الأسعار خلال ستينيات القرن السابع عشر، إلا أن ذلك سبب اضطرابًا فى الأسواق الأوروپية. وجاء الحل عن طريق استيراد «خشب القرنفل» البرازيلى إلى أوروپا. وفى النهاية، جاءت محاولات الهولنديين للاحتكار بعكس المرجو منها، حيث إن التشبع الذى نتج عن تدفق القرنفل الرخيص من البرازيل إلى أوروپا، أدى إلى خفض المكاسب الهولندية لما كان يعتبر أكثر العمليات الآسيوية تحقيقًا للربح[٥٥].

باختصار، لم يتمكن الهولنديون من فرض ما ابتغوه من احتكار بسبب ضغوط التنافس العالمى.

بصفة عامة مع ذلك، ورغم ما بذلته من جهود، لم تستطع شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) خلق سوق احتكارية فى أى مكان فى آسيا. وقد حقق الهولنديون ما يقارب الاحتكار فى سلعة واحدة ـ القرنفل ـ وهو انتصار ثبت أنه باهظ الثمن ـ كما ذكرنا توًا. فضلاً عن ذلك، يبرهن هذا المثال فى النهاية على أنه الاستثناء الذى يثبت «القاعدة المناهضة لمركزية أوروپا»؛ لأنه فى أى منتج آخر تعاملت فيه شركة (VOC) أوضحت شروط السوق العالمية ـ عالية التنافسية ـ أن التباهى الهولندى بالاحتكار التجارى مبنى على أفكار متفائلة أكثر منه على الواقع. يمكن تقديم العديد من الأسئلة فى هذا الصدد، إلا أن المثالين الأكثر دلالة يتعلقان بالتجارة فى السلع القطنية فى شمال غرب المحيط الهندى. فهنا كان على الهولنديين التنافس مع تجار جوچاراتى. وفى هذه التجارة استطاع الهولنديون كسب ١٠٪ هزيلة من حجم السوق، بالإضافة إلى أن الجوچاراتيين تمتعوا بهامش ربح أعلى من الهولنديين، وقد مثَّل ذلك بطبيعة الحال مصدر أرق لشركة (VOC) مما جعلها تبحث فى أسباب ذلك. وكما يقول ڤان سانتين:

كيف لتاجر جوچاراتى متواضع التنافس مع شركة (VOC) الضخمة؟

إن الإجابة الى يقدمها العاملون بالشركة أنفسهم تبدو مقنعة. فالتاجر الهندى تعامل بأسعار أقل بكثير..... إلى جانب أنه ـ كما اعترف العاملون الهولنديون ـ كان لديه غالبًا معرفة شاملة بكيفية عمل السوق عند شرائه أو بيعه البافتا، topechindes or chelas[٥٦].

ويشير «ڤان سانتين» فى نفس الصفحة إلى أنه «بعد عدة عقود من تحقيق نتائج مالية محبطة اعترفت شركة (VOC) بالفشل، وفى ستينيات القرن السابع عشر أنهت أعمالها التجارية». كما حاولت شركة (VOC) الدخول فى تجارة القطن فى موكا، إلا أنها واجهت نفس المشاكل. وهنا قامت الشركة بتصدير ما يقرب من ٧٠ ألف قطعة قطنية فى منتصف القرن السابع عشر. إلا أن ذلك بدا شيئًا هزيلاً إلى جانب رقم جوچاراتى الذى بلغ ٩٩٠ ألف قطعة فى عام ١٦٤٧م[٥٧].

ومن ثَّم وجد الهولنديون ـ مثل نظرائهم البرتغاليين ـ أنه ليس لديهم اختيار إلا التوقف عن محاولة الاحتكار، ليصبحوا مثل الكثير من المجموعات الشرقية التى تعمل بجد واجتهاد فى ظل النظام الآسيوى.

أسطورة السيطرة السياسية الأوروپية فى آسيا

يصبح السؤال الأخير كما يلى:

إذا كانت القوة العسكرية لا تستطيع تأمين احتكار تجارى أوروپى، فكيف تمكن الأوروپيون إذن من تأمين مركزهم، وإن يكن متواضعًا، أو إيجاد موطئ قدم فى المنطقة الآسيوية للتجارة؟

لم يكن للأوروپيين ـ البرتغاليين أولاً، وفيما بعد الهولنديين والإنجليز ـ خيار إلا التعاون مع ـ وأحيانًا تملق ـ السياسيين والتجار الآسيويين الأقوى، فالواقع أنه رغم النداء المختال الأول المنادى بـ «الموت لغير المسيحى [أى المسلم]»، عندما وصل البرتغاليون إلى الهند «دخلوا أيضًا منطقة سيطرة إسلامية»، ولم يكن أمامهم إلا خيار التعاون[٥٨].

وكان لهذا التعاون أو الشراكة عدة أوجه: أولاً: منح الحكام الآسيويون البرتغاليين شكلاً مقيداً لوضع الأراضى التى تعتبر «خارج نطاق التشريع الوطنى» والذى تضمن المستوطنات الهامة فى مكاو فى الصين وساوتوميه على ساحل كورماندل الهندى وهوجلى فى البنغال. ثانيًا: أخذًا فى الاعتبار قلة مواردهم، لم يكن للبرتغاليين خيار إلا الاعتماد على مصادر التمويل المحلية، خاصة من جانب الهنود «البانيانيين». ثالثًا: كان هناك تمازج جدير بالاعتبار بين البرتغاليين والتجار الآسيويين لصالح الطرفين. وغالبًا ما كان للتجار الآسيويين سلع على السفن البرتغالية أكثر مما كان للتجار البرتغاليين. وكما يشير «پيرسون»:

> **يبدو أن البرتغاليين كانوا يبعثون بالسلع على سفن تجار جوچاراتى، والعكس بالعكس، دون تمييز بطريقة متمازجة، تمثل الأسلوب البرتغالى الخاص فى التجارة المحلية بشكل عام، وقد حقق ذلك فائدة شملت غالبية البرتغاليين، وهو أفضل من محاولة الدول الاحتكار**(٥٩).

ورابعًا: لم يكن للبرتغاليين خيار إلا الاعتماد على المصادر المحلية للمعرفة. وكما يوضح «براودل»:

> **فى قندهار... تاجر هندى يعرض على سائح إسپانى - اعتقد أنه برتغالى - خدماته؛ لأنه كما يفسر له: «مواطنوك لا يتكلمون نفس لغة هذه البلاد، فتأكد من أنك ستقابل صعوبات إذا لم تجد شخصًا يرشدك» وأضحت كلمات مثل: مساعدة، تعاون، تواطؤ، تعايش، تكافل، ضرورية كلما تقدم الوقت**(٦٠).

تنطبق نفس النتيجة على كل من الهولنديين والإنجليز حتى عام ١٨٠٠م. وكما حدث مع البرتغاليين، تمازج الهولنديون والإنجليز مع الآسيويين بطرق متنوعة، ليس أقلها التأجير المشترك لملاحى السفن، وحتى تأجير السفن بكاملها، بالإضافة إلى استعارة رأسمال آسيوى(٦١). إحدى علامات ذلك، أنه سرعان ما اتبع الهولنديون والإنجليز طريقة البرتغاليين، متخفين داخل التجارة الآسيوية البينية «المحلية». وبالفعل، كتب مديرو شركة (VOC) فى ١٦٤٨م أن «تجارة الدولة المحلية والربح الذى يعود منها يمثل روح الشركة التى يجب مراعاتها بحرص، لأنه إذا انهارت الروح، تداعى الجسم كله»(٦٢).

وكما ذكرنا فى الفصل الرابع، اعتمد الهولنديون فى الجزء الأكبر من دخلهم على تجارة السبائك المعدنية. وبنفس الشكل، انتهى الحال بالإنجليز بعد مواجهتهم لنقص حاد فى السلع التى يتاجرون فيها فى آسيا إلى التخفى داخل التجارة المحلية البينية:

لعجزها حتى عن الوفاء بحصتها التصديرية البالغة ١٠٪، اضطرت الشركة إلى اللجوء إلى الزيادة أو التقليل فى قيمة الفواتير لتخفيض «إجمالى» الصادرات، كما تعرضت لضغط متواصل من أجل الحصول على تمويل لوارداتها الآسيوية فى آسيا نفسها. وبالتالى، شاركت فى التجارة الإقليمية بين بلدان آسيا بعضها البعض، والتى كانت أكثر تطورًا وربحًا من التجارة بين آسيا وأوروبا[٦٣].

مرة أخرى، سرعان ما وجد كل من الهولنديين والإنجليز أن ليس أمامهم خيار إلا التعاون، وأحيانًا التزلف، وفى كل الأوقات الاعتماد على رضاء التجار والحكام الآسيويين[٦٤].

كما لم يكن هناك تعبير أكثر قسوة ـ لأنواع الازدراء التى تعرض لها الأوروبيون وفضلوا التغاضى عنها فقط من أجل الحصول على قضمة صغيرة من التجارة الآسيويةالمربحة ـ من تجربة هولندا فى اليابان. فهناك تم وضعهم فى جزير ديشيما بالغة الصغر (مساحتها ٨٢×٢٣٦ ذراعًا) فى ناجازاكى ولمدة قرنين من الزمان:

كان التجسس على الهولنديين يتم من جانب خدمهم اليابانيين، كما كانت تسيطر عليهم هيئة المترجمين الرسمية المؤلفة من ١٥٠ عضواً، وكان يسمح بدعوة سفينة واحدة سنويًا، وغالبًا ما كان يتم «ضرب موظفيها بالعصى كما لو كانوا كلابًا». وكان يسمح لهم بزيارة البر الرئيسى مرة واحدة فى العام لتقديم الولاء إلى «الشوجون(*) ـ Shogun»[٦٥].

الخلاصة

باختصار، كان الميراث الأكبر ـ «إمبراطورية» البرتغال البحرية (وأيضًا لهولندا وإنجلترا) هو عدم التأثير إلا بهذا القدر الضئيل فيما يتعلق بالسيادة الآسيوية على الاقتصاد العالمى بين عام ١٥٠٠ و١٧٥٠/ ١٨٠٠م.

(*) ديكتاتوريات عسكرية فى اليابان فيما بين القرن الثانى عشر إلى التاسع عشر ـ المترجمة.

إن الاستنتاج التالى يصعب تجنبه: فلقد أثبت «العصر الأوروپى» أو زمن «ڤاسكو دا جاما فى آسيا» فى النهاية أنه ليس إلا الخيال الذى تمنت مركزية أوروپا أن تكون عليه الأحوال. يؤكد ذلك فى نفس الوقت الحجج التى أوردتها فى الفصل الرابع، بأن كلاً من الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والصين، بالإضافة إلى الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، كانت من القوة الاقتصادية والسياسية التى جعلتها تقاوم الغزوات الأوروپية، على الأقل حتى عام ١٨٠٠ تقريبًا.

فى ضوء ذلك كله، يصبح من المفيد إنهاء هذا الفصل بمقارنة التفاخر الإمپريالى لملك البرتغال «مانويل» الأول بتباهى نظيره الإمبراطور العثمانى، «سليم»؛ فلقد تفاخر الملك «مانويل» فى خطاب إلى البابا فى ٢٨ أغسطس ١٤٩٩ بأنه: «ملك غينيا وسيد الفتوحات والبحار، وتجارة أثيوبيا العربية والفرس والهند». وربما يكون ذلك قد ترك أثرًا لدى البابا إلا أنه ادعاء خيالى بالكامل. وفى هذا الخصوص كان تباهى «سليم» باعتزاز أقرب كثيرًا إلى الحقيقة:

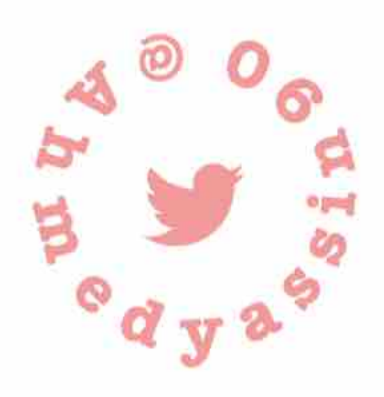
> **الآن ضمت الإمبراطورية العثمانية كل أراضى مصر وماليزيا وحلب وسوريا ومدينة القاهرة ومصر العليا وإثيوبيا واليمن والأراضى التى تصل إلى حدود تونس، والحجاز، ومدن مكة والمدينة والقدس. زادها الله تشريفًا وتبجيلاً.**

كما كانت أقرب إلى الحقيقة كلمات السلطان العثمانى سليمان (الذى لقبه الأوروپيون بالقانونى) التى قالها عام ١٥٣٨م:

> **أنا سليمان الذى تقام صلاة الجمعة باسمه فى مكة والمدينة. ففى بغداد أكون الشاه، وفى المملكة البيزنطية أكون القيصر، وفى مصر السلطان، الذى يرسل بأساطيله إلى بحار أوروپا، والمغرب والهند[٦٦].**

وفى النهاية ـ مع ذلك ـ يصبح ضروريًا تصحيح مقولة «روبرتس» (التى جاء ذكرها فى البداية) على النحو التالى: إذا كنا نتحدث فقط عن الحقائق، عما حدث [بين ١٥٠٠-١٨٠٠]. . . . إذن يبدو من غير الصائب وضع أوروپا فى مركز القصة [الآسيوية].

مثل هذه الخلاصة تنطبق على تطور أوروپا خلال القرون التى سوف أتوجه إليها الآن.

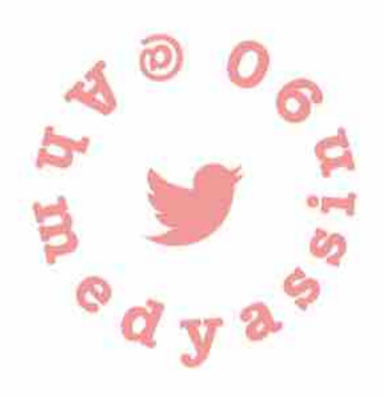

@Ahmedyassin90

الجــزء الثالث

من عام ١٤٩٢ إلى عام ١٨٥٠

الغرب كمطور متأخر ومزايا التخلف

العولمة الشرقية وإعادة بناء أوروبا الغربية لتصبــح الغــرب المتقــدم



@Ahmedyassin90

الفصل الثامن

• أسطورة ١٤٩٢م واستحالة أمريكا!

المساهمة الأفروآسيوية فى لحاق الغرب بركب التقدم

(١٤٩٢ ـ ١٧٠٠م)

من الجيد ملاحظة الاكتشافات ونتائجها وما لها من قوة وتأثير وشأن. وهو ما نجده متمثلاً أفضل تمثيل فى الطباعة والبارود والمغناطيس[البوصلة]. حيث إن هذه الابتكارات الثلاثة غيرت وجه الأشياء وحالها فى أنحاء العالم.

فرنسيس بيكون، ١٦٢٠م

لم يكن «عصر التوسع الأوروبى العظيم» عبارة عن تدفق لديناميكية [عقلانية] حبيسة. وإنما نشأ من الأطراف القلقة لحضارة منكمشة. . . . . سوف تبدو أوروبا القرن الخامس عشر [لمؤرخى المستقبل البعيدين]، راكدة ومغلقة على نفسها، . . . . . فما زال اقتصاد[ها] يعانى عجزًا دائمًا فى الميزان التجارى مع الإسلام، كما أنه لا يستطيع ضمان إطعام مواطنيه.

فيليپ فرناندز أرمستو

لا توجد مساواة ممكنة أو مرغوب فيها مع «السود». وفى ضوء هذه القناعة،

لعن كل من الكاثوليك والپروتستانت الوثنيين السود بـ «لعنة كنعان» فى البداية، ثم قدموا الأمل فى الحرية عن طريق «التحول» [للمسيحية]. . . . وفى النهاية قبلوا حالة عبودية إنسانية.

دبليو. إى. بى. دى بوا

إن أحد أهم الأعوام فى التسلسل الزمنى لتاريخ العالم، كما تراه مركزية أوروپا، هو عام ١٤٩٢م. وبديهى أن عملية اكتشاف العالم تقع على عاتق الأوروپيين، لأنه عند ذلك الوقت فقط كان الأوروپيون قد طوروا ما أسماه ماكس ڤيبر «القلق الفكرى» و«أخلاقيات سيادة العالم» مما أتاح التطور الحديث من جهة وإخضاع العالم من جهة أخرى. وكان الدليل الأكثر شيوعًا على ذلك هو «اكتشاف» «كولومبوس» لأمريكا. وبالتناقض مع ذلك، حكم الشرق فكر غير عقلانى وقدرية طويلة الأجل، لم تنتج سوى توافق سلبى مع العالم وانسحاب منه. ومن ثم كان قدره هو الانغماس فى التخلف الاقتصادى وانتظار الأوروپيين لاكتشافه وتحريره. إنى أنشد هنا نقد رؤية مركزية أوروپا لـ «أسطورة ١٤٩٢م» والقائلة بأن: أوروپا كانت المهندس الوحيد لتطورها، وأنها وصلت إلى قمة العالم مع نهاية القرن الخامس عشر.

الواقع أنه لم يقتصر الأمر على سبق عصر الاستكشاف الأفروآسيوى الذى بدأ بعد عام ٥٠٠م لكل من «كولومبوس» و«دا جاما» (الفصل الثانى)؛ بل إن أوروپا كانت لا تزال متأخرة كثيرًا عن الشرق فيما يتعلق بالقوة الاقتصادية والحربية حتى القرن التاسع عشر (الفصلين الثالث والرابع). يدعى هذا الفصل أنه فى الفترة بين عامى ١٥٠٠ و١٨٠٠م كانت أوروپا تحاول فقط اللحاق بالشرق، كما أنها لم تكن مطورًا متقدمًا بل متأخرًا، مستمتعة «بمزايا التخلف الاقتصادى».[1] يعنى هذا، أنها لم تقم بتطوير نفسها بمفردها، وإنما استمرت فى استيعاب محافظ الموارد الأعلى التى قادها المطورون الشرقيون الأوائل ومحاكاة تلك المحافظ، والتى انتشرت فى جميع الأرجاء من خلال العولمة الشرقية (انظر ما سيأتى). بالإضافة إلى أن استيلاء أوروپا على الموارد الأمريكية والأفريقية ساعدها أيضًا على اللحاق بهم (انظر القسم التالى).

تحتفى مركزية أوروپا باكتشاف «كولومبوس» كعلامة على عبقرية أوروپا الحديثة. نجد هذه العبقرية المزعومة فى سفن أوروپا المتطورة وأساليب الملاحة الأرقى، بالإضافة إلى ظهور الأفكار العلمية الحديثة والعقلانية المرتبطة بما يطلق عليه النهضة الغربية. لقد ناقشت فى الفصل السابق «أسطورة ڤاسكو دا جاما»، حيث ادعيت أن جميع الجوانب التى مكنت وصوله إلى الهند ـ سفنه وأساليب وتقنيات الملاحة ـ كانت مستمدة فعليًا بطريقة أو بأخرى إما من الصين أو من الشرق الأوسط الإسلامى. وينطبق نفس الحكم على «كولومبوس». لأنه بدون هذه المنح الشرقية العديدة، لم يكن بإمكان «كولومبوس» عبور الأطلسى فى المقام الأول. إن افتراض أن «كولومبوس» مثَّل مجموعة من الأفكار العلمية ـ العقلانية الحديثة ليس إلا خرافة، لأن رحلاته بالتحديد (مثل رحلات «ڤاسكو دا جاما») كانت مجدولة داخل عقلية الحملات الصليبية المسيحية فى القرون الوسطى، والتى نشأت للمرة الأولى فى القرن الحادى عشر. ولأنى ناقشْت ذلك بالتفصيل فى الفصل السابق، فلن أتعرض لهذه النقطة هنا. تكفى الإشارة إلى أن «كريستوفر كولومبوس» مثله مثل «دا جاما» والملكية الإسپانية، كانت تسيطر عليه فكرة الحملة ضد الإسلام. ورغم أنه فى الواقع كان مصممًا على البحث عن الذهب، فإن ذلك كان ضروريًا لتمويل استعادة الأرض المقدسة (باعتبار تخلف أوروپا بالنسبة للإمبراطورية العثمانية).

فى ٢٦ ديسمبر ١٤٩٢م كتب «كولومبوس» فى يومياته أنه «تمنى العثور على الذهب بكميات تمكن ملوك [إسپانيا] من التجهيز والقيام بفتح الأراضى المقدسة»[٢]. ومما له دلالة أنه فى كتابه «Lettera Rarissima» عام ١٥٠٣م ذكر كلمات «ماركو پولو»: «بعث إمبراطور كاثاى منذ بعض الوقت فى طلب رجال حكماء لتعليمه ديانة المسيح». أمن المعقول أن يكون «كولومبوس» رأى فى مهمته عودة أحد «الملوك الحكماء» إلىَ الشرق لنقل كلمة الله؟ من المؤكد أنه رأى نفسه كـ «مختار ومكلف بمهمة سماوية»[٣]. لم تكن مصادفة أن نفس العام الذى أبحر فيه «كولومبوس» شهد التأسيس الرسمى لمحاكم التفتيش الإسپانية، بالإضافة إلى انتزاع غرناطة من المسلمين، حيث سجل «كولومبوس» الصلة المباشرة بين استعادة غرناطة والرحلة التى قام بها فى بداية يومياته الأولى[٤]. علاوة على ذلك، وكما رأينا فى الفصل السابق، قضى العديد

من البابوات بهذه الرحلات من خلال مراسيم بابوية. وليس بأقل أهمية أن «فتح» إسپانيا للأمريكات والبرتغال لآسيا، منح تصديقًا رسميًا - وبالتالى شرعية دينية - من قبل البابا «ألكسندر» السادس فى معاهدة تورد يسياس ١٤٩٤م (رغم أنه بطبيعة الحال، رفضت فيما بعد عدة قوى پروتستانتية أوروپية هذه الشرعية).

تداخلت هذه الرحلات مع الهوية الأوروپية الناشئة والتى صنفت الغرب بصفته أعلى من كل ما هو «ليس أوروپا». ومن المفارقة، أن ذلك تلازم مع المسيحية (ستظهر التفرقة العنصرية بعد ذلك بكثير، كما أوضح فى الفصل العاشر). ومع ذلك كان من الواضح الجلىّ أن الأوروپيين رأوا الهنود الأصليين (وفيما بعد الأفارقة السود) أدنى بشكل قاطع، بحيث كان من البديهى اعتبارهم «جاهزين لأن يستغلوا» «وجاهزين للتحول». إن نعت «هندى» له مغزى خاص، لأنه كان يعنى بالنسبة لـ «كولومبوس» «استحالة أمريكا». فلقد رفض بعناد حتى مماته قبول فشله فى اكتشاف الصين أو الهند الشرقية (وهو السبب الذى يسمى من أجله سكان أمريكا الأصليون بالهنود). بالفعل، جاء «كولومبوس» بكل المستندات الجغرافية المزيفة (المستنبطة من مفاهيم المسيحية التقليدية لجغرافية العالم) لإثبات أنه اكتشف فى الواقع آسيا. من بين العديد من الأمثلة، تجدر الاشارة إلى اثنين: إنه اعتقد أن كوبا هى سيپانج (ياپان ماركوپولو)، رغم أنه غيَّر رأيه بعد نزوله إليها، واستنتج فيما بعد أنها الأراضى الصينية التى كان يبحث عنها بشغف كبير. وعندما تحدث السكان الأصليون «الهنود» عن الكاريبا (سكان الكاريبى) سمع «كولومبوس» ذلك «كنيبا» (رعايا الخان العظيم فى آسيا)، مؤكدًا مرة أخرى على استحالة أمريكا! من هنا تأتى مقولة «إدموند أوجورمان» المتبصرة بأن «كولومبوس» لم يكتشف أمريكا وإنما اخترعها[٥]. ولقد عبرت كلمات «باتولوميه دى لاس كاساس» ببراعة عن الإطار الفكرى له فى قوله: «عندما يرغب المرء فى شىء بقوة ويضعه بحسم فى خياله، يجعله ذلك يفسر كل ما يرى ويسمع فى كل خطوة فى صالح ما يتمناه»[٦]. وليس بمفاجأة أن إطلاق اسم «كولومبيا» على هذه القارة ثبتت استحالته. ولم تكن «استحالة أمريكا» فى تفكير «كولومبوس» أوضح فى أى مجال من نظرته للناس الذين قابلهم هناك.

فعندما وصل «كولومبوس» إلى الأمريكات، اعتنق رؤيتين للسكان الأصليين وفرتها له إلى حد كبير فكرته المسبقة عن المفهوم المسيحى للعالم.

هؤلاء الذين رحبوا به بود نسبى، تم تصويرهم بأنهم «أطفال الطبيعة» الأبرياء الذين قد يصبحون مستقبلين مناسبين للمسيحية. أما المعادون ـ وهم أولئك الذين رفضوا تغيير مذهبهم ـ فقد اعتقد بوجوب إخضاعهم إما بالقوة أو بالعبودية أو بالإبادة. ومن ثم تباينت فكرة «الهمجى النبيل»، التى يمكن استيعابها عن فكرة «الهمجى الوضيع»، والذى يكمن قدره فى العبودية أو الإبادة.

وقد مثل ذلك الأرضية لخلاف «ڤالادوليد» الشهير لعام ١٥٥٠، عندما قابل مفهوم «خوان چينيس دى سيپولڤيدا» للهمجى الوضيع، مفهوم «باتولوميه دى لاس كاساس» للهمجى النبيل. وقد انتصر مفهوم «لاس كاساس» لأن الكنيسة الكاثوليكية دعمته(*). وقد فعلت ذلك بالتحديد لأن القبول بأن السكان الأصليين لا يمكن أن يتحولوا إلى المسيحية هو أمر ضد نظرية الأصل الواحد المذكورة فى الكتاب المقدس.

إضافة إلى ذلك استنتج البابا فى عام ١٥٣٧م أن السكان الأصليين ليس فقط بإمكانهم الدخول فى المسيحية، وإنما «كان لديهم رغبة عارمة فى الدخول فيها»(٧). ومع ذلك، فإن «كولومبوس» ـ جنبًا إلى جنب رفاقه الإسپان ـ لم «يكتشف» أمريكا وإنما قام بتأويلها (أو اختراعها) من خلال العدسة الانتقائية الخاصة بنظرته المسبقة للعالم.

أو كما يقول «تودوروڤ» «هو [ظن أنه] يعرف مقدمًا ما سوف يجده، فها هى التجربة المادية توضح حقيقة هو يعرفها بالفعل»(٨). إن أمريكا لم تتواجد فى حد ذاتها كشىء يتم «اكتشافه» وإنما تم فهمها فقط من خلال المفاهيم المسيحية المفروضة أو المُتخيلة من الخارج، وبالتالى، يصبح الأمر بالنسبة لـ «كولومبوس» الاستحالة المزدوجة لأمريكا.

على الرغم من انتصار «لاس كاساس» الأيديولوچى على «سيپولڤيدا»، يصبح من الخطأ التام افتراض أن مفهوم الكنيسة للمساواة الأساسية بين الجميع منع تعرض البعض لمعاملة غير عادلة. وبالفعل، أدت وجهتا النظر حول السكان الأصليين من

(*) يخالف الأب مايكل پريور ذلك فى كتابه «الكتاب المقدس والاستعمار» حين يروى الصعوبات التى لاقاها «دى لاس كاساس»، وازدراء كل من الكنيسة والدولة (إسپانيا) له حتى مات منبوذًا، وصدرت أعماله بعد وفاته (صدر الكتاب باللغة العربية عن مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٦م) ـ المترجمة.

الهنود إلى نسخة أولية للخطاب الإمپريالى الذى سيُثمر تمامًا فى بريطانيا، أساسًا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (انظر الفصل العاشر).

ظلت وجهة نظر «لاس كاساس» «الحميدة» إلى حد كبير باعثًا لإرسالية إمپريالية يصبح السكان الأصليون خلالها «متحولين ثقافيًا»، وسوف تتحول هويتهم وممارستهم الثقافية لتصبح على شاكلة المسيحية الغربية. ومن الهام أن «لاس كاساس» لم يناقش أبدًا حق الإسپان فى حكم أهل البلاد، كما أنه لم يؤمن بحق هؤلاء فى أن يُمنحوا حكمًا ذاتيًا، ومن ثم تبعًا لتعبير «تودوروف»، افترض الجدل مقدمًا دونية السكان الأصليين فى كل الأوقات، كما كان مبنيًا على أيديولوچية عبودية فى مقابل أيديولوچية كولونيالية/ استيعابية[٩]. بهذه الطريقة، كان منطقيًا أن تستقر معًا هاتان الرؤيتان الأيديولوچيتان اللتان تبدوان متعارضتين فيما يتعلق بأهل البلاد الأصليين، ولو بشىء من الحرج.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وجهتى النظر هاتين بدتا «متسامحتين نسبيًا» إذا قورنتا بما اعتقده المستعمرون الپيوريتانيون (المتزمتون) فى الشمال، والتى عكست كراهيتهم الشديدة للسكان الأصليين المبنية على الارتياب، ليس فى حل «التحول الثقافى» وإنما فى إبادة «الآخر» الهندى كـ «حل أول»، بالإضافة إلى ممارسة سياسة التمييز العنصرى[١٠].

وفى الوقت الذى يحكى لنا الفيلم الملحمى «كيف تم الفوز بالغرب؟ـ How The West Was Won?» عن شعب رائد محب للحرية بنى أعظم حضارة على الأرض، نستشعر صمتًا مؤثرًا يعكر صفو الاحتفال، وذلك لفكرة أن الهنود ليسوا إلا «حيوانات متوحشة» كما جاء على لسان «تيموثى دوايت»، أو كلابًا لعينة على لسان «چون أدامز»(*) ـ يجب اجتثاثها من جحورها «روجر ويليامز»، وهى فكرة أصبحت بحلول عقد السبعينيات فى القرن الثامن عشر بديهية مقبولة عالميًا، إلى درجة أنها كانت مكتوبة فى شهادة ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية[١١].

رجوعًا إلى سردنا الرئيسى: حمل خطاب الكنيسة الكاثوليكية بعضًا من(ليس كل بالطبع) ملامح الخطاب الإمپريالى البريطانى الذى سيظهر خلال القرن الثامن عشر وما بعده. بالفعل، فإن المفهوم الأوروبى فى القرن الثامن عشر بأن «الحضارة» كانت حكرًا

(*) الرئيس الثانى للولايات المتحدة ـ المترجمة.

على الغرب، هو فى الواقع «نسخة مشبعة بالعلمانية من الاقتراح المسيحى الغربى الأصلى القائل»[١٢]:

«Nemini Salus... nisi in Ecclesia[or "extra- Ecclesiam non est"]»

وهو ما يعنى، أنه لن يكون هناك خلاص خارج الكنيسة الكاثوليكية الغربية. ولقد تم توضيح ذلك منذ البداية مع القراءة الطقوسية الإسپانية لأمر الفاتحين، والذى اعتبر إنذاراً للهنود للاعتراف بتفوق المسيحية أو إعلان الحرب عليهم[١٣] ويذكر الجزء الأساسى فى النص:

باسم صاحب الجلالة.... أنا.... خادمه ورسوله.... أتوسل إليكم وأطلب منكم بأفضل ما يمكننى.... (أن) تعترفوا بالكنيسة بصفتها السيد والأعلى فى العالم الكونى.... إذا فعلتم ذلك سيستقبلكم جلالته وأنا باسمه.... أما إذا لم تفعلوا.... فإنى بمعونة الله، سوف أدخل [البلاد] بقوة ضدكم، وسوف أشن الحرب فى كل مكان.... سوف أخضعكم لعبودية الكنيسة وطاعتها.... سوف آخذ زوجاتكم وأطفالكم وأحولهم إلى عبيد.... كما أنى سألحق بكم كل شر وأذى قد يوقعه سيد بخدمه حينما لا يطيعونه أو لا يستقبلونه[١٤].

ولقد كانت هذه العقلية بالتحديد، هى التى أدت بالكنيسة إلى افتراض أنه يمكنها ـ ببساطة ـ تقسيم العالم غير الأوروپى أو تقطيع أوصاله، وتسليم الغنائم إلى الدول الكاثوليكية الرئيسية ـ إسپانيا والبرتغال (من خلال معاهدة توردیسیاس).

بصفة عامة، كان الإدراك الأوروپى يعنى ببساطة استحالة قبول أن يمارس السكان حقهم الشخصى أو أن يعاملهم الأوروپيون بشرف ومساواة وعدل، وذلك لأن الأثر المرجو من كل ذلك كان تحويل السكان الأصليين إلى صفحة بيضاء فى انتظار من يكتب عليها أو وعاء فارغ فى انتظار من يملؤه، ثم استغلاله فيما بعد من قبل المسيحية الغربية.

كما أن الأفريقيين أيضًا تم جلبهم وحطهم داخل «التجربة الأمريكية». ومع ذلك، فالبحث عن عقيدة جاهزة ومترابطة يصبح إشكاليًا، لأن الحط من قدر الأفارقة كان مبنيًا على مجموعة من الأفكار المسيحية المُنشأة لهذا الغرض.

بطريقة أو بأخرى، اعتقد الأوروبيون أن العبودية الأفريقية كانت أمرًا طبيعيًا له مرجعية دينية. وإحدى أكثر الأفكار أهمية كانت تلك التى جاءت فى الكتاب المقدس كلعنة حام (أو بأكثر دقة لعنة كنعان). فقصة سفر التكوين ـ تحت عنوان : لعن كنعان ومباركة سام، جاءت كالتالى : واشتغل نوح بالفلاحة وغرس كرمًا، وشرب من الخمر فسكر وتعرّى داخل خيمته، فشاهد حام أبو الكنعانيين عرى أبيه، فخرج وأخبر أخويه اللذين كانا خارجًا. فأخذ سام ويافث رداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا القهقرى إلى داخل الخيمة، وسترا عرى أبيهما من غير أن يستديرا بوجهيهما نحوه فيبصرا عريه. وعندما أفاق نوح من سُكره وعلم ما فعله به ابنه الصغير قال : «ليكن كنعان ملعونًا، وليكن عبد العبيد لإخوته». ثم قال : «تبارك الله إله سام. وليكن كنعان عبدًا له. (يبدو أن عرب القرون الوسطى هم الذين بادروا بتحويل اللعنة من كنعان إلى حام)(*)(١٥). ورغم ذلك، أدانت اللعنة كنعان(وكل ذريته) بوصفهم : ليكن كنعان ملعونًا وليكن عبد العبيد لإخوته[سفر التكوين ٩ : ٢٥].

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذا الاعتقاد الدينى لم يصنع موقفًا كليًا : فكما يقول «چورچ فريد ريكسون» فإن اللعنة كان لها أثرها :

«على مستوى الإيمان الشعبى والأساطير أكثر منها على مستوى العقيدة الرسمية».

آتت اللعنة أكلها على مستوى الاعتقاد والأسطورة (الميثولوچيا) الشعبية، ورفضتها السلطات العارفة [رجال الكنيسة]، التى أشارت إلى أن اللعنة نزلت فقط على كنعان بصفة خاصة وليس على أخيه كوش، الذى ـ تبعًا للتفسير الشائع للكتاب المقدس فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ـ يعتبر الجد الأعلى للسلالة الأفريقية(١٦).

من الجدير بالذكر أيضًا، أنه بينما لم يظهر العرق كمفهوم تمييزى فى الإدراك الازدرائى للأفارقة، إلا أنه، كما يشير «چورچ فريد ريكسون» تاجر البرتغاليون فى العبيد السود بعد عام ١٤٤٠م تقريبًا. لذلك فهو يرى أنه، «حتى قبل اكتشاف أمريكا، كان بعض المسيحيين الأيبريين يستطيعون تخيل السود وكأن الرب قدر لهم أن يكونوا

(*) هذا افتراض مدهش من المؤلف، فكأنه يقول إن عرب القرون الوسطى هم من كتب العهد القديم ـ المترجمة.

«قاطعى أخشاب وحاملى مياه» أكثر من أن يتصوروهم كمثال أعلى للقيم المسيحية»[١٧] . ورغم ذلك، فإن ربط السود بالعبودية، فكرة سوف تستغرق عدة قرون حتى تختمر داخل التركيبة العقلية الأوروپية، رغم استقرار فكرة المنزلة «الأدنى» للسود فى الأذهان.

ومن السخرية أيضًا، أن إنهاء تجارة العبيد ساعدت جزئيًا على الحض على نشأة التفرقة العنصرية على أسس علمية [مزعومة].

النقطة الأساسية هنا هى أن هذا الفهم الذى يحط من قدر الأفارقة السود هو الذى أعطى شرعية، أو كان مساعدًا فى حدوث المأساة التى تكشفت فيما بعد. ولأن هذا الموضوع تمت معالجته فى الأدب بإسهاب، فإنى سأشير ببساطة إلى ملامح بارزة فى تلك القصة. حيث لا يجب علينا أن نسقط فريسة لادعاء بعض المؤرخين بأن أهوال «الممر الوسيط ـ Middle passage» (الرحلة البحرية من أفريقيا) لم تكن نتاجًا إلا لمبالغات «دعاية إبطال الرق».

فقد كان من المؤلم بصفة خاصة خطر الهلاك نتيجة الجفاف والدوسنتاريا، وفى أحوال كثيرة كان العبيد يضطرون إلى قضاء حاجاتهم حيثما يجلسون. وكما أوضح طبيب بإحدى السفن فى ذلك الوقت: (إن سطح المركب، وهو أرضية غرفهم، كان مغطى بالدم والمخاط الناتج منهم إلى درجة أنه بدا وكأنه مَسْلخ)[١٨] . وبالفعل، كانت رائحة سفن العبيد النتنة تُعلم الأمريكيين الأصليين بوصولهم الوشيك حتى وهم مازالوا على بعد أميال فى عرَض البحر. وكما هو معروف، كثيرًا ما كان لدى قبطان السفينة مرضى سود يلقى بهم من فوق جانب المركب إلى البحر. وكما يقول لنا أحد الملاحظين المعاصرين لتجارة ليڤربول للعبيد فى نهاية القرن الثامن عشر «كان كثيرًا ما يتم إلقاء السود من المركب إلى عرض البحر، حتى أن حلقات أسماك القرش كانت تُشاهد على بعد أميال متتبعة تلك السفن فى انتظار وجباتها»[١٩] .

وتنقل لنا كلمات «أولاودا إكيانو» ، أحد المُستشرقين السود حقيقة الرحلة:

سرعان ما وضعونى تحت ظهر المركب (مركب العبيد)، وهناك استقبلت أنفى رائحة لم أعهدها فى حياتى: فمن النفور من النتن، والبكاء، وصلت إلى درجة من الإعياء والضعف لم أستطع معها الأكل. وتمنيت فى ذلك

الوقت رؤية الصديق الأخير، الموت، طلبًا للرحمة[٢٠].

بالفعل، بالنسبة لكثير من العبيد، جاء الموت فى أحيان كثيرة بمثابة إنقاذ. وتشير الأدبيات الخاصة بعدد المُسْتَشرقين الذين تم نقلهم إلى هناك إلى تقدير أدنى يبلغ ١٢ مليونًا، وتقدير أعلى يبلغ ٢٠ مليونًا، ولو أن معظم المراجع توافق على تقدير ١٥ مليون عبد. كما أن هناك إجماعًا على أن نسبة من مات منهم بلغت ١٥٪، وبالتالى يصبح من المعقول ـ إن لم يكن من التحفظ ـ الإشارة إلى ١,٥ مليون عبد أسود ماتوا أثناء الممر الأوسط فقط. ولو أن مثل تلك النسبة من الوفيات كانت قد حدثت بين قطاع الشباب الإنجليزى فى ذلك الوقت، لاعتُبرت وباء مأساويًا[٢١].

فى محطة الوصول للعالم الجديد، كان يتم وسم الأفارقة المُسْتَشرقين بقضيب ساخن لدرجة الاحمرار، ثم يقام عليهم المزاد مثل الماشية أمام ملاك العبيد[٢٢]. وفى الوقت الذى كانت فيه معاملة الطبقات العاملة الإنجليزية البيضاء بالكاد إنسانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أنهم لم يتعرضوا لنفس مستوى الاستغلال والتفسخ الثقافى الذى اختبره السود فى الأمريكات، فلم يتعد متوسط عدد سنى العمل المتوقعة لمن كانوا فعليًا فى «معسكرات العمل الإجبارية» سبع سنوات، يموت بعدها العبد[٢٣]. ومما كان مدعاة للانزعاج بشكل خاص ما عرف بمؤسسات «الإنضاج» أو«التأقلم». وكان ذلك عبارة عن فترة ثلاث سنوات ـ يحاول خلالها مالك العبيد «محو هوية العبيد الجدد، وذلك لتحطيم إرادتهم وقطع أى وشائج تربطهم بالماضى»[٢٤]، ويقدم لنا «أورلاندو باترسون» فى كتابه «العبودية والموت الاجتماعى ـ Slavery and Social Death» جدلاً وثيق الصلة بملمح التجريد من الإنسانية فى نظام العبودية المتبع فى الأمريكات[٢٥]. وهو يشير إلى أن معاملة العبيد الأفارقة فى الأمريكات ذهبت أبعد بكثير مما جاء فى مفهوم «الاستلاب» الذى يستشهد به الماركسيون الماديون. فقد تضمن ذلك عملية تسعى باجتهاد إلى تجريد الهوية، بل فى الواقع سلب إنسانية العبد تمامًا. ومع ذلك، يدعونا «چون ثورنتون» إلى تحرى الحذر وعدم افتراض أن الأوروبيين نجحوا دائمًا فى تجريد السود من آدميتهم[٢٦]. كما أنه من غير الصواب النظر ببساطة إلى الأفارقة بصفة عامة «كضحايا سلبيين» للقوة الأوروبية الأعلى، لأنه كما أشار كل من «سى. إل. آر. چيمس» و«دبليو. إى. بى دى بوا» فى

البداية، شارك العبيد فى استراتيچيات عديدة للمقاومة تتراوح بين الانتحار والعمل ببطء إلى التمرد المعلن[٢٧] . فى الواقع، كانت ثورات العبيد عاملاً فى حث حركة منع الرق. علاوة على ذلك، لم يكن لتجارة الرقيق أن تقوم دون المساعدة النشطة التى قدمتها الصفوة الأفريقية من أبناء البلاد الذين جمعوا العبيد فى أفريقيا فى المقام الأول. كما لا يجب علينا أن ننسى أن الأفريقيين قد لعبوا دوراً هامًا فى إنشاء الاقتصاد العالمى قبل أن يغالط الأوروپيون بالادعاء أنهم مؤسسوه.

وبنفس الطريقة، أدت نظرة الإسپان المستعلية إلى أهل البلاد من الهنود - خاصة هؤلاء الذين قاوموا المشروع الإمپريالى المسيحى - إلى مأساة أخرى من مآسى العالم الكبرى. وعندما نحاول تقدير عدد من مات من السكان الأصليين، تواجهنا فى الحال مشكلة تقدير مستويات السكان فى ١٤٩٢م (قبل مجىء كولومبوس). وقد تراوحت هذه ما بين ٨ ملايين نسمة و١١٣ مليون نسمة، ويتيح لنا «ويليام دينيڤان»[٢٨] رقمًا وسيطًا وهو ٥٤ مليون نسمة، وهو إحصاء وافق عليه الكثيرون. والرقم المقبول - بصفة عامة - لضحايا الغزو يصل إلى ٩٠٪ من تعداد ما قبل ١٤٩٢م، وعندما «نضيف» المواليد الجدد بعد عام ١٤٩٢م، يبدو أنه قد مات ما بين ٥٠ و١٠٠ مليون كنتيجة مباشرة للغزو الأوروپى خلال القرن السادس عشر. ومن ثم، بينما شكل تعداد السكان الأصليين ١٣٪ من مجموع سكان العالم فى ١٤٩٢م، انهارت النسبة إلى أكثر قليلاً من ١٪ بحلول عام ١٦٠٠م، والنتيجة النهائية يصعب تجاهلها. كما ذكر «چان كاريو» فيما يخص الخراب الذى عم فى جزر الأنتيل (الكاريبى) الكبرى:

بالنسبة [للأوروپيين] المتطفلين كانت بداية مجيدة، أما بالنسبة لقبائل «لوكايوس» المضيافين وحسنى النية، كانت بداية النهاية. ففى أقل من أربعين عامًا كان الفاتحون الإسپان والمستعمرون وصائدو العبيد، إلى جانب المرض والجوع واليأس، بمثابة نذير شؤم بنهاية العالم، فقد أمطروا موتًا وهلاكًا على رؤوس أغلب السكان من الأبرياء[٢٩].

أسطورة أخرى من أساطير مركزية أوروپا، هى أن «فتح الأمريكات» كان دليلاً واضحًا على التفوق العسكرى الأوروپى (المعروف بالأسطورة السوداء)[٣٠]. ورغم أن ذلك كان أحد العوامل، إلا أنه لا يوفر شرحًا كافيًا للمأساة التى تجلت. ففى

البداية، كان العامل الأساسى الذى عزز الانتصار الأوروپى هو استيراد الجراثيم والأمراض الأوراسية لأمريكا[٣١]. لاحظ أن التركيب الوراثى الأدنى للسكان الأصليين لم يكن هو الذى حسم الأمر، وإنما حقيقة أنهم لم يطوروا نظام مناعة ملائماً ضد الأمراض الأوراسية الخاصة، وكما يشير «ألفريد كروسبى» كانت النتيجة هى أن الأمراض أضعفت مقاومة أهل البلاد، وبالتالى سهلت الأمر على الأسلحة الأوروپية لتقوم بأسوأ ما تستطيعه[٣٢]. أو كما يعبر «بلاوت» فى صياغته البليغة، بأنه«لم يتم التغلب على الأمريكيين الأصليين: بل تم تلويثهم بالجراثيم»[٣٣] ورغم ذلك، سواء أكانت «أسطورة سوداء» أو لا أسطورة، لا يجب أن نقفز فوق حقيقة أن معاملة الإسپان القاسية لهذه الشعوب كانت نقطة سوداء فى تاريخ الإنسانية.

ليس بأقل أهمية، أن الرؤية الغربية المنتقصة من قدر أهل البلاد من الهنود والأفارقة جعلتهم مناسبين أو ناضجين بشكل طبيعى للاستغلال الاقتصادى على يد الأوروپيين. إن مفارقة «استحالة أمريكا» (أو استحالة معاملة السكان الأصليين من الهنود والأفارقة إما بمساواة أو بأقل قدر من الاحترام) كان فى إتاحة إمكانية سلب مواردهم- وليس أقلها أراضيهم، وطاقاتهم فى العمل، وسبائكهم الذهبية والفضية. فكما أشرنا فى الفصل الثالث، فإن أوروپا فى عام ١٥٠٠م لم تكن قادرة على إنتاج ما يمكن أن يهم المستهلك الآسيوى، ومع ذلك انشغل الأوروپيون فى شراء السلع الآسيوية. وبالفعل كان العجز التجارى الدائم مع آسيا أوضح علامة على تخلف أوروپا فى ١٥٠٠م. حتى أن «چون روبرتس» مؤيد فكرة مركزية أوروپا يسلم بأنه«بدون هذا التدفق [من الأمريكات] وخاصة الفضة لكان من الصعب تواجد تجارة مع آسيا، حيث لم يكن هناك شىء ينتج فى أوروپا تفتقده آسيا»[٣٤]. وبسبب أن الأوروپيين لم يستطيعوا إنتاج ما يكفى من سلع تحتاجها آسيا، كان عليهم أن يدفعوا بواسطة السبائك المعدنية(أساسًا الفضة). إلا أن الاحتياطى الأوروپى لم يكن كافيًا. وبالتالى، جاءت السبائك الأمريكية(والأفريقية) المسلوبة أو المستولى عليها بمثابة إنقاذ للأوروپيين، مثلما كانت أيضًا القوى العاملة المنتجة من الأمريكيين الأصليين والعبيد السود الذين استخرجوا تلك السبائك[٣٥]. وبالفعل، بينما شارك العبيد الأفارقة مع الأمريكيين الأصليين فى استخراج الفضة من المناجم، إلا أن جهودهم تفوقت فى

استخراج الذهب[٣٦]. فقد كان هذا أوضح ظهور لمساهمة الأفارقة للغرب حتى يلحق بركب التقدم.

ففى الثلاثمائة عام التى تلت عام ١٥٠٠م، جاء ٨٥٪ من الإنتاج العالمى للفضة و٧٠٪ من الإنتاج العالمى للذهب من الأمريكات.

وكانت الغالبية العظمى من السبائك التى تشحن إلى أوروبا تتجه فيما بعد إلى آسيا لتمويل أحد أكبر مواقف العجز التجارية الدائمة بين القارات التى عرفها العالم دومًا. وقد توجه الجزء الأكبر من السبائك إلى الصين، وإن كانت كميات لا بأس بها قد توجهت إلى الهند.

نقطة هامة أخرى فى هذا الصدد - كما ذكرنا فى الفصل الثالث - هى أن الذهب والفضة شكَّلا سلعًا عالمية كان يتم شراؤها وبيعها لتحقيق مكسب من الفروق بين نسب تغيير السبائك (الصرف)؛ أو ما أسميته «عملية إعادة تدوير الفضة العالمية»، وكان ذلك أحد أهم مصادر ربح التجار الأوروپيين فى آسيا بعد عام ١٤٩٨م.

وبالتالى، فإنه بدون الأيدى العاملة للسكان الأصليين والأفارقة، بالإضافة إلى إمدادات الذهب/ الفضة الإسپانية الأمريكية (وبالطبع الطلب القوى على الفضة الذى خلقه الاقتصاد الصينى وأيضًا الهندى)، لم يكن لنظام الصرف العالمى أن ينشأ. كما لم يكن ممكنًا للأوروپيين أن يجدوا مصدرًا للسيولة لتسوية العجز التجارى الدائم مع آسيا.

أخيرًا، وبأقصى أهمية، شاركت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لعب كل من العبودية السوداء، وتجارة العبيد، ومراكز الإنتاج الأمريكية القائمة على السود الأمريكيين، وأسواق السود، فى انطلاق بريطانيا الزراعى والصناعى. (انظر الفصل الحادى عشر).

وفى النهاية، هناك فائدة رئيسية أخرى للأمريكات بالنسبة للأوروپيين، هى أنها تم استخدامها فى دعم الهوية الغربية وإعادة بنائها. ففى الواقع، كان العامل الحاسم فى إعادة رسم أوروپا بصفتها الغرب المتقدم، هو امتداد الحدود غربًا نحو الأمريكات بعد عام١٤٩٢م.

وقد تضمن ذلك توسيعًا لنوعية «الآخر»، التى شملت حتى الآن الأفريقى والأمريكى الأصلى. كان النجاح فى هذا المشروع الإمپريالى حاسمًا فى صياغة مفهوم أن أوروپا مثلت الحضارة المتقدمة - لأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية. ومن ثم مكّن توسيع الحدود الغربية من تحويل الهوية الأوروپية من وضع هامشى إلى منزلة أرفع وهى «الحضارة المتقدمة».

وقد عزز ذلك الانفصال بين أوروپا الشرقية والغربية، حيث قامت الأخيرة بتطوير قوة تجارية وبحرية من خلال توسعها فى الغرب الأقصى، بينما حافظت الأولى داخل منطقتها المحاطة بالأراضى على نظام الإقطاع، وشكلت «سياجًا صحيًا» أو حاجزًا دفاعيًا أمام الإسلام فى الشرق. جدير بالذكر أيضًا أنه بعد القرن الخامس عشر، بدأت فكرة «أوروپا الغربية» فى التبلور، فى الوقت الذى صُوِّرَ فيه العثمانيون الأتراك والأوروپيون الشرقيون على أنهم برابرة[٣٧].

إذن أصبحت هوية الأوروپيين الغربيين تُعرَّف بشكل متزايد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر حسب جيرانهم المباشرين، «الوثنيين/ البرابرة» فى الشرق وجيرانهم «المتوحشين» فى الجنوب والغرب. وإذا كان للأمريكات أهمية فى تمكين أوروپا الغربية من اللحاق بالشرق، فقد كان أيضًا لاستيعاب الأفكار والتكنولوچيا الشرقية المتقدمة التى انتقلت إليهما عبر العولمة الشرقية أثرها الذى لا يُغفل. يشكل هذا، النقد الرئيسى الثانى لأسطورة ١٤٩٢م، وهو ما يشغل الجزء المتبقى من هذا الفصل.

عصر «النهضة الشرقية»

والمفارقات الثلاثة لعصر «النهضة الغربية»

يرجع الكثير من علماء مركزية أوروپا أصول «الديناميكية الأوروپية» إلى عصر النهضة، الذى يقال إنه زود الأوروپيين بـ «العقلانية العلمية» اللازمة و بـ«الفردية». فيُفترض أن عصر النهضة كان عبارة عن إعادة اكتشاف للعلوم الأصيلة لليونان القديمة. أحد التعبيرات النموذجية عن ذلك يؤكد:

> **لم تحصل أوروپا على شىء من الشرق يمكن اعتباره أساسيًا فى نشأة العلوم الحديثة؛ ومن ناحية أخرى ما اقتبسته من الشرق كان له قيمة فقط لأنه تم**

إدماجه فى التقاليد الفكرية الأوروبية، والتى وجدت بالطبع فى اليونان [القديمة][٣٨].

إلا أن ذلك يعتم على فكرة أن العديد من الأفكار الهامة التى دعمت النهضة الأوروبية والثورة العلمية التى أعقبتها (بالإضافة إلى عصر التنوير ـ انظر الفصل التاسع) كانت فى الواقع مستمدة من الشرق، وانتقلت إلى الغرب عبر الجسر الإسلامى للعالم من خلال العولمة الشرقية.

وكما يشير «مايكل إدواردز»:

بصفة عامة، اهتمت هذه الفترة العظيمة من النمو قليلاً بالشرق. بل فى الواقع، أعطى عصر النهضة ظهره للشرق، ملحقًا بدلاً منه رؤية خاصة للعالم القديم. ومع ذلك، لا يعنى هذا أن رجال عصر النهضة لم يكن لديهم دراية كبيرة بوجود الشرق. . . . كان عصر النهضة، على الرغم من وجهه الكلاسيكى [اليونانى]، يحيا بتأثيرات من الشرق، غالبًا محتجبة، وتكاد تكون مصادرها مجهولة دائمًا[٣٩].

ومع ذلك يُسلم كتاب مركزية أوروبا ـ من وقت لآخر ـ بأن بعض أفكار عصر النهضة جاءت من الشرق الأوسط. إلا أن هذا الاعتراف يصبح لاغيًا عند رفضهم إمكانية أن يكون للشرق أى دور مستقل فى كل ذلك (الفقرة الإسلامية على سبيل المثال). تؤكد هذه الفقرة على أن المسلمين كانوا فقط حاملى النصوص اليونانية القديمة أو مترجميها، وكل ما فعله المسلمون هو إعادتها من حيث جاءت. وبالتالى يقال لنا بشكل نموذجى إنه «فى النهاية، انتقلت عباءة اليونانيين إلى العالم الإسلامى، حيث بقى التراث الهلينى فى رعاية الله إلى أن اضطرم من جديد الاهتمام الغربى به»[٤٠]. باختصار يتم تصوير المسلمين كأمناء مكتبة أكثر منهم مفكرين أصليين. وبرغم أن تلك القصة تبدو محكمة، إلا أنها لا تتماشى مع البراهين الكثيرة التى تشير إلى العديد من الأفكار الشرقية المستقلة التى تخللت عصر النهضة الأوروبية.

وكما يذكر «ويليام ماكنيل»:

اكتشف الغربيون أن المسلمين امتلكوا عقلاً محنكًا وغنى ثقافيًا تعدى بكثير ما هو متاح عند اللاتين. . . . إن السهولة التى استوعبوا بها [الأوروبيون]

هذا الميراث المغاير، لا يضاهيها شىء فى تاريخ الحضارة، اللهم إلا استيعاب اليونان للحضارة الشرقية [المصرية] فى القرن السادس قبل الميلاد[٤١].

وعلى نحو لا يمكن إنكاره، من الصعوبة اعتبار ذلك مفاجأة، إذ إن «التأثير [الثقافى] للغرب خلال تلك الفترة كان فى الواقع لا شىء - قد يكون ذلك نتيجة السبب الوجيه بأن الغرب كان لديه القليل لتقديمه»[٤٢]. ومع ذلك، فى الوقت الذى يبدو فيه أن الصينيين مروا بنهضة فى القرن الحادى عشر[٤٣]، نجد أن المساهمة الرائدة الأساسية المحورية فى ثروات أوروبا الثقافية كانت مساهمة المسلمين. فى بداية القرن التاسع الميلادى، أنشأ المأمون، سابع الخلفاء العباسيين، «بيت الحكمة» فى بغداد، حيث ترجمت إلى العربية ضمن أعمال أخرى الأعمال اليونانية - خاصة أعمال بطليموس وأرشميدس وإقليدس. إلا أن العلماء العرب اعتمدوا بشدة أيضًا على النصوص الفارسية والهندية (وأيضًا الصينية) فى مجال الطب والرياضيات والفلسفة واللاهوت والأدب والشعر، ثم بدأوا يعملون فى اتجاه جديد فى المعرفة - بمساعدة العلماء والمترجمين اليهود - لم يكن مجرد دمج للفكر اليونانى، وإنما فى أحيان كثيرة نقداً للأفكار اليونانية، وفى نفس الوقت تم تناولها بتوسع أكثر، وفى اتجاهات جديدة.

ساعد على هذه العملية حقيقة أن بغداد وقفت فى مركز الاقتصاد العالمى، ولم تستقبل فقط الأفكار الآسيوية الجديدة وإنما قامت بنقلها بعد تنقيحها، إلى إسپانيا الإسلامية.

قام الأوروپيون بترجمة النصوص العلمية الإسلامية إلى اللاتينية بعد عام ١٠٠٠م وبشكل متزايد. وكان سقوط طليطلة الإسپانية فى ١٠٨٥م ذا دلالة خاصة، فقد أتاح لكثيرمن المثقفين الأوروپيين قراءة الكتب التقنية الإسلامية هناك. واستمر التعلم من الإسلام على يد ملك إسپانيا ألفونصو العاشر (١٢٥٢ - ١٢٨٤م)، بصفة عامة، من خلال الوسطاء اليهود (كما فعل الملوك البرتغاليون). ومن بين الأمثلة العديدة المتوفرة، جدير بالذكر أنه فى عام ١٢٦٦م، تمت ترجمة النص الهام لابن خلف المرادى «كتاب الأسرار حول نتائج الأفكار» فى محكمة طليطلة.

زود هذا النص وغيره الأيبريين بالعديد من أفكار الإسلام. وأخيراً، تعلم الإيطاليون أيضًا من هذه الأفكار من خلال صلاتهم التجارية بالشرق الأوسط وخلال الحملات الصليبية.

كيف إذن أضاف العلماء المسلمون إلى المعرفة اليونانية الأصلية؟

● التطوير الإسلامي للرياضيات

كما يقول «چاك جودى» بحق «كانت الرياضيات أحد المجالات التى تم فيها تطورات متوازية ولكن غير متطابقة فى الشرق والغرب. فيما يتصل بالهندسة، حدثت التطورات الأولى فى [العراق القديم] ومصر، وقد تلقاها فيما بعد اليونانيون»(٤٤). فبالفعل علمت مدارس العراق القديمة الجبر والهندسة، وعرفت النظرية التى تسمى الآن على اسم فيثاغورس مبكرًا جدًا، نحو ١٧٠٠ ق. م، كما عرفت مدلول Pi (*) كما طوروا أيضًا نظام «الكسر الستينى ـ sexagesimal» والذى يقسم الدائرة إلى ٣٦٠°، والساعة إلى ٦٠ دقيقة، والدقيقة إلى ٦٠ ثانية، واليوم إلى ٢٤ ساعة.

بدأت المرحلة التطويرية الكبرى التالية من العراق القديم عبر مصر القديمة، ثم بعد ذلك اليونان (الأخيرة استفادت من قربها من هذين المطورين الأولَيْن)، على يد المسلمين بعد عام ٨٠٠م تقريبًا، والذين أضافوا إلى هذه التطورات الأولى.

فقد قدم الرائد الرياضى، محمد بن موسى الخوارزمى (٧٨٠ ـ ٨٤٧م)، كتابه ذا الأثر الكبير «عن الحسابات بالأرقام الهندية» (٨٢٥م) وكان هذا الكتاب مسئولاً بدرجة كبيرة عن نقل نظام الترقيم الهندى إلى الإسلام والغرب(٤٥). ومن المثير للاهتمام، أن الفينيقيين فى الشرق الأوسط، وإن كانوا يطلقون على أنفسهم: الكنعانيين ـ على الساحل الشرقى للبحر المتوسط ـ هم أول من قدم هذه الأرقام. ومع ذلك، فإن التقدم الحيوى الذى قام به الهنود هو تقديم تسعة أرقام والصفر فى مكان قيمة كسر عشرى. وقد تبنى العلماء العرب هذا النظام لاحقًا نحو عام ٧٦٠م(٤٦). وتباعًا، تم إدخال إضافات على عمل الخوارزمى على يد علماء القرن العاشر من المسلمين، بمن فيهم الإقليديسى، أبو الوفا البوزاچانى، المهانى، الكندى وكُشير بن لبّان(٤٧). وبعد أن انتشرت هذه الأفكار فى جميع أنحاء الشرق الأوسط، انتقلت فى أواخر القرن العاشر إلى إسپانيا الإسلامية، حيث تمكنت أوروپا المتخلفة من التعرف عليها (خاصة عبر

(*) الذى يمثل النسبة بين طول محيط الدائرة وقطرها ـ المترجمة.

قرطبة وبعد كل من سقوط طليطلة فى ١٠٨٥م والاستيلاء على سراجوسا من قبل أهل آراجون فى ١١١٨م).

فى البداية كان الأوروپيون بطيئين فى فهم الابتكار الجديد، مفضلين الاحتفاظ بالنظام القديم فى العد. ومع ذلك، وفى عام ١٢٠٢م، اقتنع تاجر من پيزا ـ هو «ليوناردو فيبوناتشى» يقيم فى تونس ـ بالمفهوم الشرقى الجديد، وكتب كتابًا يرفض فيه أسلوب العد القديم لصالح النظام الهندى ـ العربى الجديد. وأخيرًا، ظهر النظام الجديد داخل المجتمعات التجارية الإيطالية.

وكما يقول «تشارلز سينجر» ـ بلا خلاف ـ إن تبنى الأوروپيين لهذا النظام الرقمى الشرقى «كان عاملاً أساسيًا فى نهضة العلوم [الغربية]، كما كان له أثره فى تحديد شكل العلاقة بين العلوم والتكنولوچيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر»(٤٨).

وكانت أعمال الخوارزمى فى الجبر لا تقل أهمية، وتم ترجمتها إلى اللاتينية فى عام ١١٤٥م على يد رجل إنجليزى يسمى «روبرت أوف كيتون» بالإضافة إلى الإيطالى «جيرارد أوف كريمونا».

وكانت ترجمة «كيتون» لاسم «الخوارزمى ـ Algorithmi» ومن هنا يأتى اللفظ «Algorithm»، ولفظ «Algebra» يرجع إلى عنوان أحد كتب الخوارزمى وهو «الجبر والمقالة»، حيث تُرجم الجبر إلى (Algebra). إضافة إلى ذلك، ظل كتابه أهم نص فى مجاله فى أوروپا حتى القرن السادس عشر. وقد استكمل ذلك بالعديد من الابتكارات الإسلامية التى تجاوزت نظرية بطليموس. فقد استخدم بطليموس «الوتر ـ chord» على أساس نظرية غير مصقولة. وقام «البتانى» بإبدال الجيب بالوتر. علاوة على ذلك تقدمت هندسة المثلثات الكروية بنظرية «التماس» لأبى الوفا البوزاچانى، ونظرية «جيوب الزوايا» لأبى نصر، ونظرية «ظل التماس» لابن الهيثم(٤٩).

ومن الجدير بالاهتمام أنه مع بداية القرن العاشر، كان قد تم تعريف جدولة الوظائف الست الأصلية لهندسة المثلثات على يد رياضيين مسلمين(٥٠). كما أن كتاب نصير الدين الطوسى فى هندسة المثلثات المستوية من منتصف القرن الثالث عشر إلى أواخره، لم يضاهه أى عمل أوروپى حتى عام ١٥٣٣م(٥١).

كان المسلمون (خاصة المعتزلة) هم من نشروا فكرة أن الإنسان هو فاعل وعقلانى - وهى الفكرة التى يفترض أنها إحدى الأفكار المهيمنة على التفكير الأوروبى الحديث. مثل هذه الفكرة ظهرت بعد موت محمد بوقت غير طويل، وكانت تعنى اتجاهًا نحو «دين إسلامى عقلانى» (وذلك حتى لا تُحرف تعاليم الرسول من قبل السلطات السياسية اللاحقة). وهذا الفكر الذى يُعرف بالاجتهاد، تضمن ممارسة المحاكمة العقلية المستقلة، وفوق كل شىء، هناك فكرة أنه يمكن إدراك الإله عن طريق تفكير إنسانى فردى ودون مساعدة. وقد جُسدت هذه الفكرة فى أعمال علماء أمثال الكندى (٨٠٠-٨٧٣م) الرازى (٨٦٥ـ ٩٢٥م) الفارابى (٨٧٣ـ ٩٥٠م) ابن سينا (٩٨٠ـ ١٠٣٧م) ابن رشد (١١٢٦ـ ١١٩٨م) وأخيرًا وليس آخرًا الزهراوى (٩٣٦ـ ١٠١٣م).

تشابهت هذه الأفكار بشكل مدهش مع تلك التى ألهمت «مارتن لوثر» وعصر الإصلاح. فكان ادعاء «الرازى» الأساسى هو أن كل «حقيقة» (دينية أو علمية) يمكن الوصول إليها عن طريق العقل الإنسانى الفردى، من خلال تفكير عقلانى أو استنتاج منطقى. وتباعًا، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تحرر العقل من المشاعر غير المنطقية، باختصار تصبح «الموضوعية» هى الأساس. وعلى نفس النسق، ألح «ابن رشد» (المعروف فى الغرب باسم Averroes) على أن البحث العلمى يمكن إنجازه عند الانفصال عن العقيدة الدينية، وأن وجود الله يمكن إثباته على أسس عقلية(*).

باختصار، كان لهؤلاء وغيرهم من الفلاسفة والعلماء المسلمين تأثير عميق فى تغيير الفكر الأوروبى. فعندما استوعب الغرب أفكارهم، تمكن المفكرون الأوروبيون من تخطى الاعتقاد الكاثوليكى فى سلطة الإله تجاه مركزية الفرد. كما بدأ المسلمون أيضًا فى تبنى الموضوعية وإجراءات التجربة العلمية، والتى أثرت فيما بعد فى الثورة العلمية الأوروبية.

(*) للوقوف على الرأى الصحيح لابن رشد يمكن الرجوع لكتاب «ابن رشد بين الغرب والإسلام» من مؤلفات الدكتور محمد عمارة، منشورات نهضة مصر - المترجمة.

أحد أكثر الجوانب جذرية فى الثورة العلمية الإسلامية كانت فكرة أن الفكر اليونانى القديم لم يبلغ بأى حال من الأحوال الكمال، ومن ثم يمكن، إن لم يجب، منازلته.

وفى الوقت الذى لم يترك فيه العلماء المسلمون كلية التقاليد اليونانية، قاموا بإعادة صياغتها بإدخال مفهوم ثورى جديد حول كيفية وجوب تقدم المعرفة، وهو مفهوم مازال يحكم الأساليب العلمية حتى اليوم. فقد رأوا أن أدوات أفضل وطرقًا أفضل سوف تأتى بنتائج أكثر دقة[٥٢].

وهذا شأن لم يدركه اليونانيون بشكل كامل. فقد كانت ندرة التجارب العلمية اليونانية هى ما سعى العلماء المسلمون إلى تعديله. إضافة إلى ذلك، بدأ العلماء المسلمون التشكيك فى التقاليد الموروثة فى العديد من المجالات ـ فى الطب، والصحة والبصريات والفيزياء وغيرها.

فى إطار هذه الطريقة العلمية الجديدة فى التفكير، قدم المصرى ابن الهيثم (٩٦٥ ـ ١٠٣٩م) كتابًا عن البصريات كان له أثر عظيم فى أوروبا. ولم يكن الفيزيائى المصرى ابن النفيس(توفى ١٢٨٨م) أقل أهمية. فأبحاثه على الجسم الإنسانى، التى ناقضت الموقف التقليدى للفيزيائى اليونانى «جالين»، سبقت بشكل كامل الأعمال ذائعة الصيت للإنجليزى «وليم هارفى» بما لا يقل عن ثلاثة قرون ونصف القرن.

كما كانت أيضًا أعمال كل من الرازى والفارابى وابن سينا لها أهميتها. فإن تقدمهم فى مجالى الطب والصحة كان ثوريًا فى الإطار الأوروبى. فقد أسس الرازى مستشفاه على التجربة، حيث قسم مرضاه إلى مجموعتين لتجنب انتشار المرض. وقد مكن ذلك من إنشاء الحجر الصحى الذى اعتنقه الغرب بشغف[٥٣]. كما قاد إلى معرفة العديد من الأمراض، رغم وجود دلائل كافية ترى أنه تأثر بشكل كبير بالابتكارات الصينية الأولى[٥٤]. بصفة عامة، «كان لأعمال الرازى الطبية تأثير واضح على العقول فى الغرب اللاتينى وذلك لعدة قرون»[٥٥]. أحد الشواهد على تأثير الرازى على أوروبا نجدها فى إعادة طبع أعماله المترجمة حوالى أربعين مرة فيما بين(١٤٩٨ـ ١٨٦٦م)، وقد كتب أبو نصر الفارابى (المعروف فى الغرب باسم Avennasar) كتابًا

مهمًا بعنوان «فهرس العلوم» ترجمه إلى اللاتينية «چيرارد أوف كريمونا» و«چون أوف سيڤيل الإشبيلى». جدير بالذكر أيضًا ابن سينا (المعروف فى الغرب بـ-Avicenna) الذى ترجم كتابه الشهير «قانون الطب» إلى اللاتينية فى آخر القرن الثانى عشر (كما ترجمت موسوعته «كتاب الشفاء») علاوة على ذلك، أصبح «قانون الطب» الكتاب الأساسى فى مدارس الطب الأوروبية حتى الجزء الأخير من القرن السادس عشر. وبصفة عامة، كان التأثير العربى على إنشاء مدرسة «ساليرنو» الهامة بعد عام ١٠٥٠م عميقًا(٥٦).

من المثير للاهتمام أيضًا أن الصينيين بادروا بجوانب هامة عديدة فى الطب الحديث، بما فيها ممارسة التعقيم والطب الشرعى والفحص الطبى، وقد انتقلت جميعها إلى الغرب عبر الجسر الإسلامى للعالم(٥٧).

ولم يكن التقدم الذى أحرزه المسلمون فى الفلك أقل تأثيرًا. فقد طور «ابن الشاطر» المنتمى إلى مدرسة مراغة والذى عاش فى القرن الرابع عشر، مجموعة من النماذج الرياضية التى كانت تكاد تتطابق مع ما قدمه «كوپرنيكوس» فى نظريته حول مركزية الشمس بعد ذلك بمائة وخمسين عامًا. كانت هذه النماذج متشابهة إلى درجة جعلت «نويل سويردلو» يقترح: «إن مجموعة المصادفات بين العملين تبدو لافتة للنظر بدرجة يصعب معها التسليم بإمكانية الاكتشاف المستقل (من قبل كوپرنيكوس)»(٥٨) وقد جادل أيضًا خبراء آخرون بأن «كوپرنيكوس» اقتبس نماذج الشاطر(٥٩). كان «كوپرنيكوس» يوصف بكونه أكثر التابعين لمدرسة مراغة بروزًا(٦٠). فضلاً عن ذلك، كانت نظرية مركزية الشمس قد اكتشفت ضمنيًا على الأقل فى «نصوص هرمس - Hermetic texts» فى مصر القديمة(٦١).

ومن المثير، أن «كوپرنيكوس» أشار بصراحة إلى المصرى القديم «هرمس تريسمجيستوس» فى مقدمة كتابه الهام. إضافة إلى ذلك، فإن «تريسمجيستوس» ليس بالشخصية التى قد يتعرف عليها أى عالم اليوم بصفته من السلف العلمى، ورغم ذلك، فقد تمتع هذا المصرى المبهم خلال عصر النهضة بمكانة عظيمة(٦٢).

كما كانت أعمال «الخوارزمى» الأولى فى الفلك جديرة بالذكر. فهو لم يُدخل تعديلات على كتاب «بطليموس» الجغرافيا، فحسب وإنما قدم أيضًا العديد من الخرائط

التى تضمنت مواقع الكثير من النجوم. وسوف تصبح لهذه الخرائط أهميتها بالنسبة للتجارة فى المحيطات. كما قام «الخوارزمى» بحساب محيط الأرض بهامش يبعد عن الصواب بأقل من ٤١ متراً. وقد أدخل كل من البيرونى والإدريسى إضافات على أعماله فيما بعد.

أثر الفكر الإسلامى المبكر بشكل حاسم على النهضة الأوروبية، وساعد بوضوح على ثورة أوروبا العلمية. ففكرة «بيكون» بأن العلم يجب أن يبنى على التجربة، وأن أقصى فائدة يمكن الحصول عليها تأتى عن طريق تقسيم العمل، كانت تقريبًا نفس المبررات التى أوردها العلماء المسلمون الأوائل، وتكاد تكون بنفس الألفاظ. وكما يشير «روبرت بريفوت»:

إن الجدل عمن أنشأ الأسلوب التجريبى.... لهو جزء من سوء الفهم الهائل [من جانب مركزية أوروبا] لأصول الحضارة الأوروبية. فقد كان أسلوب التجريب العربى فى وقت «روجر بيكون» منتشراً ومؤتيًا ثماره فى جميع أرجاء أوروبا(٦٣).

ومع ذلك، من الممكن رفض ذلك باتخاذ موقف «الفقرة الإسلامية»: حتى فى حالة أن الأفكار العلمية والفردية الجديدة بدأت فى الإسلام، إلا أنه تم نبذها فيما بعد حيث إن السلطات الدينية سعت إلى إعادة تأكيد سلطتها. ولهذا السبب لم تكن إلا «ثورة إسلامية مجهضة»، وبالطبع يختلف هذا مع الوضع الأوروبى، حيث إن غياب العوائق الدينية كفل التطور الحر للعلم الغربى (والذى دعم بدوره «الديناميكية الأوروبية»). المشكلة المباشرة عند تناول هذه «الفقرة الإسلامية» أنها تخفق فى الانتقاص من مسألة أن المنجزات الفكرية الإسلامية كان لها أهمية أساسية فى تمكين التقدم الفكرى فى أوروبا ـ بصفة خاصة عصر النهضة والثورة العلمية. ورغم أن الأوروبيين نجحوا فعليًا فى الإضافة إلى هذه الأفكار الشرقية(٦٤)، إلا أنه بدون هذه الأفكار الشرقية ـ الأصلية فى المقام الأول ـ لكانوا قد وجدوا القليل يضاف إليها، أو لم يجدوا شيئًا أصلاً.

إلا أن هناك بُعدًا آخر يجب أن يذكر فى هذا السياق.

حيث إنه من المحتمل أن عصر النهضة يدين ليس فقط للمسلمين، والهنود والصينيين، إنما أيضًا للأفارقة السود(٦٥). فكما أشار «دى بوا»، إن النصوص العلمية

اليونانية الأصلية لم تنتقل فقط إلى الشرق الأوسط وإنما امتدت إلى أفريقيا، خاصة الإسكندرية والقاهرة (التى، كما رأينا فى الفصل الثانى، تحكمت اقتصاديًا فى التّجار الإيطاليين حتى عام ١٥١٧م ومابعده). علاوة على ذلك، كان السودان الأسود لوقت طويل مركزًا للثقافة والتعليم، انتقل الكثير منه إلى أوروپا العصور الوسطى. ومع ذلك، بينما ساهم المصريون دون شك فى تطور المعرفة العلمية[٦٦]، خاصة من خلال (دار الحكمة) التى أنشئت فى ١٠٠٥م، إلا أن جذورهم العرقية ليست واضحة. ما هو واضح، أن العديد ممن يطلق عليهم مور الشرق الأوسط، خاصة هؤلاء الذين أقاموا فى إسپانيا، كانوا من أصول أفريقية سوداء(من هنا يأتى اللفظ المتداول فى أوروپا القرون الوسطى «المور السود ـ Blackamoor».

سمح هذا الهجين من الأعراق بتداخل الأفكار. فضلاً عن ذلك، قام الأفارقة السود بزيارة إسپانيا فى جولات من أجل المحاضرة فى جامعاتها، بينما سافر الإسپان كثيرًا إلى شمال أفريقيا للتعلم من أفكارهم. وقد يكشف مزيد من الأبحاث أن بعض العقول المصرية الشهيرة، التى تم تناول القليل منهم هنا، كانوا من أصول سوداء(ذو النون يُعد أحد الأمثلة الواضحة، بينما يعتبر «سانت أجوستى» مثلاً آخر، وهو طبعًا ينتمى لمرحلة سابقة على ذلك بكثير).

ومن المثير، أن مدرسة «ليوناردو داڤنشى» بأثينا تصف «ابن رشد» بأنه غامق اللون. وبالطبع أثر الفكر المصرى الأسود ـ أو النوبى ـ القديم على عصر النهضة، خاصة عبر «النصوص الهرمسية» التى ترجم الكثير منها بعد عام ١٤٦٠م على يد «مارسيليو فيتشينو» فى بلاط «كوزيمو دى ميدشى ـ Cosimo di Medici»[٦٧]. وفى كلتا الحالتين، يتركنا، «دى بوا» مع أسئلة بلاغية آسرة:

> **أكان من الممكن أو من المحتمل وراثيًا ألا يكون لأفريقيا السوداء نصيب إبداعى [فى عصر النهضة]؟ أى من العلوم جاء من عقول سوداء؟ هل قامت أوروپا ـ التى أشادت ومجّدت وقتها الفولكلور الأسود ـ بذلك فقط نتيجة فضول أم إحسان؟ أم أن الاحتمال الأرجح هو أن المساهمة الثقافية للعديد من الزنوج تم نسيانها أو عدم التعرف عليها لأن لونها بدا غير مهم أو مجهولاً؟**

أو منسيًا؟ أو لأنه بالنسبة لأوروپا الحديثة، حمل تعبير الحضارة السوداء تناقضًا فى حد ذاته؟[٦٨]

أخيرًا، من الأهمية ذكر أن كل هذه العملية بنيت على ثلاثة مفارقات قاسية: الأول، أنه فى نفس الوقت الذى أمد فيه المسلمون الأوروپيين بأفكار أكثر جدة وتقدمًا، كان المسيحيون يشوهون الإسلام ويشنون الحرب عليه من خلال الحملات الصليبية. الثانى، أن الشرق زود أفكار النهضة الغربية بالكثير، ليجد أن الأوروپيين يلتفون فيما بعد ويدّعون بمكر أن أذهانهم تفتقت عن هذه الأفكار من تلقاء ذاتها فى المقام الأول. فضلاً عن ذلك، أعلن الأوروپيون فيما بعد أن الغرب هو تجسيد للحضارة العقلانية المتقدمة بينما تم نبذ الشرق كحضارة أدنى لم تكن إلا أرضًا قاحلة للفكر غير العقلانى. الإيهام الثالث والأقسى، أن هذا البناء للغرب على أساس أنه أسمى (بصفته مُعرفًا أساسًا بكونه «العقلانية العلمية») هو الذى سوف يَحُض لاحقًا على إطلاق الحملات الحضارية الإمپريالية الغربية ضد الشرق.

الأصول الشرقية للطباعة

أسطورة جوهان جوتنبرج

لا شك فى أن اختراع الطباعة كان له نتائج هائلة على تطور أوروپا. بداية وفى المقام الأول، كان أثر النهضة والثورة العلمية سيضعف كثيرًا دون الكتب المطبوعة، وكما توضح «مارى بوا»:

> **إن آلة الطباعة. . . . يسرت كثيرًا من تقدم العلوم: فقد أصبح أمرًا طبيعيًا ـ بشكل متزايد ـ أن يطبع المرء اكتشافاته، ومن ثم يضمن عدم ضياع الأفكار الجديدة، بل إتاحتها لتزويد الآخرين بأساس لعملهم. . . . ولقد سهلت الطباعة بشكل هائل عملية الانتشار بعد أن كانت فرصة العمل العلمى غير المطبوع فى التأثير على الآخرين ضئيلة بشكل عام[٦٩].**

نتيجة أخرى للطباعة أنها ساعدت على الترويج لنشأة القومية[٧٠]، بالإضافة إلى تدعيم البيروقراطية وتقدم الاقتصاد الأوروپى بصفة عامة[٧١]. باختصار، يبدو من الإنصاف القول بأن آلة الطباعة غيرت خصائص الحضارة الغربية بشكل جوهرى. إنما

الجور هو نسب اختراع آلة الطباعة إلى «جوتنبرج». وكما يناقش «مايكل كلافام» إن «محاولة الوصول إلى مخترع وحيد للطباعة، مع المنافسة الطبيعية التى ظهرت بين مؤيدى «چوهان جوتنبرج»... من «مينز» «ولورنس كوستر» من «هارلم»، لم تؤد فقط إلى بعض الاختلاف [وإنما] إلى تفسيرات مخادعة للحقائق»(٧٢).

ما نعرفه بالفعل هو أن أصل الطباعة يرجع إلى الصين فى القرن السادس وكوريا فى أوائل القرن الرابع عشر. ظهرت الطباعة بالكليشيهات (القوالب) الخشبية فى الصين خلال القرن السادس الميلادى، واخترعت قوالب الطباعة [المعدنية] فى أوائل القرن التاسع، مع أول كتاب طُبع بتاريخ عام ٨٦٨م ومازال باقيًا. وقد تزايدت الكتب المطبوعة بعد عام ٩٥٠م تقريبًا(٧٣).

وفى وقت مبكر كعام ٩٥٣م، طلب «فينج تاو» طبع كلاسيكيات كونفوشيوس - «وهو عمل قدم للطباعة الصينية ما قدمه فيما بعد طباعة «جوتنبرج» للكتاب المقدس إلى طباعة أوروپا»(٧٤).

إلاّ أنه غالبًا ما يرفض ذلك بناء على أن طباعة «جوتنبرج» استخدمت حروفًا من النوع المتحرك الأكثر تطورًا. ذلك يدارى الحقيقة الواضحة بأن أول آلة طباعة من النوع المتحرك تم اختراعها فى الصين على يد «پى شنج» حوالى ١٠٤٠م(٧٥).

ومع ذلك، يناقض علماء مركزية أوروپا ذلك فى بعض الأحيان بحجة أن الحروف المتحركة لم تنتشر أبدًا فى الصين، حيث فُضِّل العمل بقوالب الطباعة [الكليشيهات]. إلا أن ذلك لم يكن، مع هذا، نتيجة نقص ما فى براعة الجانب الصينى، وإنما تصرف عملى لأن طبيعة الكتابة الصينية جعلت من الطباعة بأسلوب القوالب أكثر ملاءمة. وكما ذكر الچيزويت «كان أسلوب الطباعة الصينية أكثر تكيفًا مع الحروف الصينية الكثيرة والمركبة من عملية الحروف المتحركة»(٧٦). ومن السخرية، أن ذلك يدعم بشكل سطحى ادعاءً شائعًا لدى مؤيدى مركزية أوروپا: وهو أن مطبعة «جوتنبرج» كانت فى النهاية أكثر فعالية وأسرع لأن المادة الطباعية الأوروپية مبنية على أبجدية من ستة وعشرين حرفًا فقط. ومع ذلك، يشير كل من «لاتش» و«كلاى» إلى أن الچيزويت لم يعتبروا المعالجة الصينية بنفس كفاءة المعالجة الأوروپية فحسب، وإنما وجدوا كثيرًا من المزايا للأولى على الأخيرة(٧٧). فضلاً عن ذلك، وجدير بالذكر، أن

آلة الطباعة الأوروبية لم تصبح أسرع من مثيلاتها الآسيوية إلا فى القرن التاسع عشر - وحتى ذلك الوقت ظلت طريقة بطيئة ومكلفة لنسخ الكتب[٧٨]. ومع ذلك يؤكد «ديفيد لاندز» أن الطباعة لم تجتح الصين أبدًا على عكس أوروبا[٧٩]، إلا أنه بنهاية القرن الخامس عشر، كانت الصين قد نشرت كتبًا أكثر من كل البلدان الأخرى مجتمعة[٨٠]، بل وفى وقت مبكر مثل عام ٩٧٨م، ضمت إحدى المكتبات الصينية ٨٠ ألف مجلد (رغم أنه فى ذلك الوقت كانت مقتنيات بعض المكتبات الإسلامية الكبرى تتجاوز ذلك الرقم بسهولة). ورغم ذلك يرى مؤيدو مركزية أوروبا أن أيًا من هذا لا ينتقص من واقع أن «جوتنبرج» كان أول من طوّر آلة الطباعة ذات الحروف المعدنية المتحركة. إلا أن الواقع يقول إن أول آلة طباعة ذات حروف معدنية متحركة تم اختراعها فى كوريا عام ١٤٠٣م (قبل جوتنبرج بخمسين عامًا كاملة)[٨١].

كيف إذن وإلى أى مدى انتشرت الاختراعات الصينية والكورية غربًا؟ هناك دلائل قوية على أن قوالب الطباعة الصينية امتدت إلى أوروبا، واستخدمت أولاً فى ألمانيا فى القرن الثالث عشر (عبر پولندا (١٢٥٩م) وبلغاريا (١٢٨٣م) فى ظل الغزو المغولى)[٨٢]. ويشير «نيدهام» لأهمية ذلك:

> **قال «روبرت كورسون» (١٨١٠-١٨٧٣م) تتشابه الكتب الأوروپية والصينية المطبوعة بطريقة القوالب بدقة فى جميع الأوجه تقريبًا، حتى أننا يجب أن نفترض أن تجار البهارات الصينيين القدماء قد نشروها، وأنه أتى بها من هناك بعض الرحالة الأوائل الذين لم تصل أسماؤهم إلى وقتنا الحالى[٨٣].**

لكن ما هو حرف الطباعة المعدنى - المتحرك؟

أولاً يجب طرح سؤال عما إذا كان من المصادفة البحتة أن يعثر «جوتنبرج» فى إعداده لآلته الطباعية على الخطوط العريضة لما تم اكتشافه بالفعل فى منتصف القرن الحادى عشر بالصين، والتفاصيل المحددة لما تم اكتشافه فى كوريا قبل ذلك بخمسين عامًا.

ورغم عدم تبين أية شواهد على انتقال اختراع آلة الطباعة مباشرة إلى أوروپا، إلا أن «توماس كارتر» يؤيد انتقالها غير المباشر.

أولاً، انتشرت ـ دون شك ـ صناعة الورق من الشرق للغرب (كما ذكرنا فى الفصل السادس) وكان ذلك متطلبًا ضروريًا للطباعة.

ثانيًا، انتقلت إلى أوروبا مجموعة من المنتجات المطبوعة، تشمل ورق اللعب (أواخر القرن الرابع عشر)، نقودًا ورقية، صورًا مطبوعة، وكتبًا صينية. وثالثًا، يرى «كارتر» أن معرفة هذه الطريقة الطباعية يمكن أن تكون قد تمت عن طريق أى من الأوروپيين الذين أقاموا فى الصين[٨٤]. فى كلتا الحالتين، يبدو استنتاج «هدسون» منصفًا:

> **نظرًا لأن الطباعة الكورية خضعت لتطور هائل قبل ظهور الطباعة فى أوروپا [على يد جوتنبرج]، وبما أنه كانت هناك خطوط متاحة لنقل الأخبار بين الشرق الأقصى وألمانيا، فإن عبء الإثبات(*) يقع على عاتق من يؤكدون الاستقلال التام للاختراع الأوروپى[٨٥].**

الأصول الشرقية

للثورة العسكرية الأوروپية

لاشك أن الثورة العسكرية الأوروپية (١٥٥٠ ـ ١٦٦٠م) التى استبدلت البارود والبندقية والمدفع، بالسيف والرمح والسهم وما إلى ذلك، كانت لحظة حاسمة فى تطور أوروپا[٨٦].

ويفترض الكثيرون أن هذا لم يضع القوة العسكرية الأوروپية فى مقدمة العالم، فحسب، وإنما مكن أيضًا من نشأة كل من الدولة البيروقراطية الحديثة والرأسمالية[٨٧]. إلا أن ما تم تجاهله فى كل هذا هو أن كل المكونات التقنية تم اختراعها خلال الثورة العسكرية الأولى فى الصين، (٨٥٠ ـ ١٢٩٠م) ولأنى ناقشت ذلك بالتفصيل فى الفصل الثالث، سوف أركز هنا فقط على عملية الانتشار الشرقية العالمية.

كثيرًا ما ينسب علماء مركزية أوروپا اكتشاف البارود إلى العالم الأوروپى «روجر بيكون» فى عام ١٢٦٧م. إلا أنه كما ذكرنا فى الفصل الثالث، ترجع وصفة صنع

((*) يقصد عبء إثبات الاستقلالية، أو نفى استفادة جوتنبرج من اختراع الطباعة الكورى ـ المترجمة.

البارود إلى الصين عام ٨٥٠م، وأتيحت للجمهور مطبوعة فى عام ١٠٤٤م. ويشير «چوزيف نيدهام» إلى أنه يبدو واضحًا فى بيان «بيكون» المنشور حول البارود، أنه كان يصف المفرقعات النارية الصينية[٨٨]. علاوة على ذلك، من المحتمل جدًا أن يكون قد حصل على الوصفة الصينية المنشورة بالفعل لصناعة البارود.

كيف تم نقل هذه المعرفة من الصين إلى الغرب؟ يشير كل من «پول كريسى» و«أرنولد پيسى» إلى شخصية «وليام روبريك» (صديق شخصى لبيكون) والذى عاد من الصين فى عام ١٢٥٦/ ١٢٥٧م[٨٩]. مع أنه من الممكن أن يكون قد جلب المعرفة مجموعات من الأوروپيين (أساسًا رهبان) كانوا يسافرون إلى الصين ويرجعون منذ عام ١٢٤٥م، وأن أيًا منهم ربما يكون قد نقل الوصفة[٩٠].

رأينا فى الفصل الثالث أن أول بندقية معدنية أسطوانية الشكل ظهرت فى الصين فى منتصف القرن الثالث عشر تقريبًا - بالتأكيد ليس بعد عام١٢٧٥م - وأن أول مدفع اخترع فى الصين فى عام ١٢٨٨م تقريبًا. ولهذا مغزاه، لأن أول مدفع أوروپى يؤرخ له عام ١٣٢٦م فى فلورنسا وعام ١٣٢٧م فى إنجلترا (الأخير موضح بالرسم فى مخطوط (Walter de Millemete)[٩١]. وكما يلاحظ «پيسى»:

مما يثير الاهتمام أن الرسوم الأولى لـ[مدفع] أوروپى. . . . تبين الجزء الأسطوانى منه كالنموذج الصينى تمامًا، مرفوعًا على مرتكز ومطلقًا لسهم. لقد كان يعتقد فيما مضى أن المدفع اختراع أوروپى، وأن الأسلحة الصينية جاءت فيما بعد. . . لم تعد لهذا الرأى مصداقية[٩٢].

ومن الأمور الحاسمة، أن اختراع المدفع يقتضى ضمنيًا وجود تطور مسبق امتد لوقت طويل جدًا، وهو ما يُفتقد بوضوح فى الإطار الأوروپى.

ففى السياق الأوروپى، لم يقدم أحد دليلاً يدعم ذلك. إلا أن هذا الدليل من التطور السابق يبدو واضحًا فى الإطار الصينى (يرجع إلى أربعة قرون سابقة). وليس أقل أهمية أن المدفع الصينى كان يطلق قنابل متفجرة، وهو ما لم يتحقق فى أوروپا إلا فى القرن الخامس عشر. فضلاً عن ذلك، كانت المدافع الصينية تصنع أحيانًا من الحديد الزهر، الذى كان أكثر صلابة، وبالتالى أكثر فعالية من الحديد المطاوع المصنع به المدفع

الأوروپى. وسوف يتمكن الأوروپيون من اللحاق بذلك متأخراً قرابة النصف الثانى من القرن السادس عشر.

إن انتقال البندقية والمدفع إلى أوروپا مبنى على شواهد ظرفية، ويرى كل من «نيدهام» و«لينج» أن ذلك قد تحقق عن طريق التجار الإيطاليين الذين أقاموا فى «تبريز» أو الرهبان الأوروپيين، أو عن طريق العديد من المسلمين الذين عملوا فى الخدمة العسكرية الصينية بعد عام ١٢٦٠م[٩٣]. ومن المؤكد أنه كان هناك اتصال كاف بين أوروپا والصين يجعل من نقل فكرة المدفع ممكنة، وقد يكون ذلك من خلال الصور أو المعلومات الفعلية الخاصة بصناعته.

وعلى الرغم من أن هذه الافتراضات ما هى إلا استنتاجية، إلا أنه من الواضح أن المدفع لم يأت ببساطة من الفراغ. ومن الناحية الأخرى، تعتبر الادعاءات باختراع أوروپى مستقل إشكالية، ليس فقط لأن أول مدفع وجد بالفعل يؤرخ له بعد اختراع الصينيين لمدفعهم بأربعين عامًا تقريبًا، ولأنه كما ذكرنا أعلاه، لم يقدم أى خبير أى دليل على التطور الأوروپى الذى كان يجب توافره قبل إنتاج أوروپا لأول مدفع ١٣٢٦ / ٧م. وبدون ذكر أى تطور، يظل نقل المعرفة الصينية حول المدفع هو الجواب الوحيد الممكن، وتُنقل المسئولية بالتالى على علماء مركزية أوروپا لإثبات العكس. جدير بالإشارة هنا أيضًا افتراض مركزية أوروپا الشائع بأن بناء السفن الكبيرة المسلحة بالمدافع كان اختراعًا أوروپيًا صرفًا، إلا أن ذلك يتجاهل أن المدفع استخدم لوقت طويل على متن السفن الصينية الأكبر حجمًا بكثير.

أخيرًا يجب علينا أن نضيف عامل التطور العسكرى الإسلامى، الذى كان له أيضًا تأثير مستقل على أوروپا. لم تتطور التقنيات العسكرية الإسلامية بسرعة ـ فقط ـ وإنما ظلت متفوقة على تلك التى يستخدمها الأوروپيون لمدة طويلة من الزمن. وبعد القرن الثامن، نشرت القوات الإسلامية فرقًا خاصة لإضرام الحرائق مرتدية ملابس ضد الحريق، وكانوا يستخدمون ما أطلق عليه أوروپيو الحملات الصليبية «النيران اليونانية» (البترول)، وهو مادة حارقة. ومن الأهمية ذكر أن النيران اليونانية كانت تسمية خاطئة لأن الاختراع كان أصله شرق أوسطى.

ففى عام ٦٧٣م، انشق معمارى سورى من بعلبك معروف باسم كلينيكوس، وذهب إلى البيزنطيين آخذًا معه سر النيران الجديدة[٩٤]. ومما له دلالة، أن البيزنطيين لم يطلقوا عليها اسم النيران اليونانية لأنهم كانوا يعرفون أنها من الشرق الأوسط.

كانت تلك النيران توجه عبر قاذفات لهب «ذاريات ـ zarraya» ذات كفاءة مدمرة، تطلق باليد أو بالآلة(المنجنيق)(*) أوتوجه كالصواريخ[٩٥].

فى الواقع، كان المنجنيق اختراعًا إسلاميًا فريدًا. ومع حلول القرن الثانى عشر، كان ظهور صلاح الدين الأيوبى علامة مرحلة جديدة أكثر تكثيفًا فى مراحل التطور التقنى العسكرى.

فعلى سبيل المثال، استخدمت حيل إشعال الحرائق فى كل معارك المسلمين. وأمام ذلك لم يكن لدى الصليبيين رد ـ وقد تقرر مصيرهم أمام هذا الانقضاض الإسلامى الأكثر تفوقًا فى معركة عكا عام ١٢٩١م (كما أشرنا فى الفصل الثانى).

وفيما بعد، كانت الإمبراطورية العثمانية ـ التى أطلق عليها «هودچسون» «إمبراطورية البارود» ـ مسرحًا للعديد من الاختراعات التقنية العسكرية، التى انتقل الكثير منها إلى أوروپا الغربية. وقد انتشرت الأسلحة التركية بصفة خاصة بسرعة عبر آسيا الوسطى لتصل إلى الهند فى الشرق وأوروپا فى الغرب. «لم يكن ذلك أكبر سوق لتصدير السلاح فى العالم فحسب، وإنما بعض الأسلحة كانت ذات نوعية جيدة جدًا»[٩٦]. وبصفة خاصة، ساهم العثمانيون بشكل أساسى فى تطوير «المَسْكت(**) ـ Musket» عن طريق تصنيع ماسورة البندقية من الفولاذ، الذى كان أقوى وأقل عرضة للانفجار مما فى البنادق المصنعة فى أوروپا. ومما لا يدعو للدهشة، «أن قدَّر الأوروپيون الجزء الأسطوانى الذى أنتجه الأتراك، حيث استخدم أفضل مصنعى السلاح الأوروپيين فى بعض الأحيان المواسير التركية كأساس لبنادقهم»[٩٧].

فضلاً عن ذلك، ظل التقنيون الأوروپيون فى حيرة إزاء جودة نوعية مواسير المسكت التركية وفولاذ «ووتز» الهندى(انظر الفصل التاسع). واخترع العثمانيون فى الأغلب الزناد (المعروف بالسرپنتين) وإن كان ذلك يمكن أن يكون اختراعًا صينيًا[٩٨].

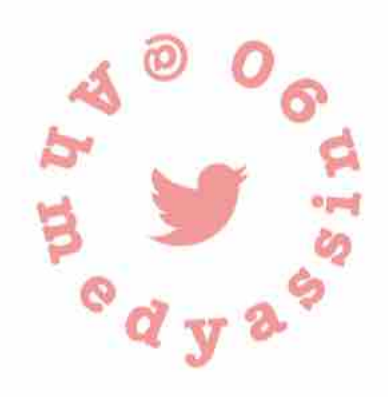
(*) أداة قديمة كانت تستعمل لقذف الحجارة الثقيلة ـ المترجمة.

(**) بندقية قديمة الطراز خاصة بجند المشاة ـ المترجمة.

وجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى استخدم فيه الزناد فى «السلاح الرومانى - الأول»، وفى القوس الأوروبى فى العصور الوسطى، فإن ذلك لم يكن يشكل الأساس لفتيل زناد المسكت فيما بعد. وذلك لأن «السرپنتين» كانت اختراعًا مستقلاً تمامًا.

بتلخيص، فإن كل جانب تقنى تقريبًا له أهمية فى الثورة العسكرية الأوروپية قد جاء من الشرق إلى الغرب، من خلال سلسلة طويلة من الانتقالات. وبينما طور الأوروپيون فعليًا هذه التقنيات العسكرية - فى القرن التاسع عشر بكل تأكيد - تظل حقيقة أنه بدون الإنجازات الشرقية المتاحة، لم يكن ليوجد شىء يتم تطويره.

***


@Ahmedyassin90

الفصل التاسع

• الأصول الصينية للتصنيع البريطانى

بريطانيا كمطور ثانوى متأخر (١٧٠٠ ـ ١٨٤٦م)

ما يقصد به فى رأيى بتعبير «wu-wei أى laissez faire» أو «دعه يعمل»، هو ألا يتدخل أى حكم شخصى مسبق [خاص أو عام] مع التاو العالمى [قانون الأشياء]، ولا تضلل أى رغبة أو هاجس السبيل الحقيقى للتقنيات. يجب أن يقود العقل الفعل حتى تتم ممارسة القوة تبعًا للخصائص الجوهرية والاتجاهات الطبيعية للأشياء.

ليو آن، هواى نان تزو، ١٢٠ق.م

كفى باليونان وروما. فحانوت الأمتين
المستنزف لم يعد يجذب
حتى المساعدة الطارئة حاولناها هباءً
انتصاراتنا تهون فى عيون العامة. . . . .
يحلق شاعر الليل على جناح الطائر
بحثًا عن الفضائل النقية إلى مصدر النور،

إلى ممالك الصين الشرقية
يحمل بجسارة تعاليم كونفوشيوس إلى آذان بريطانيا

وليم وايتهد، ١٧٥٩م

دلالة وصف بريطانيا
بـ «بلد صناعى جديد» أو «مطور متأخر»

تعرض الفصل السابق للفترة بين ١٤٩٢ ـ ١٧٠٠م، وناقش أن أوروپا كانت تحاول فقط اللحاق بالقوى الشرقية الأكثر تقدمًا. وقد ساعد على ذلك عملية الاستيلاء الإمپريالى على السبائك المعدنية «غير الأوروپية» واستيعاب «محافظ الموارد الشرقية». وهنا أتحول إلى الجانب الاستيعابى من القصة. تكمن المرحلة التالية والأكثر أهمية فى الترتيب الزمنى المألوف لمركزية أوروپا فيما يتعلق بنهضة الغرب فى الثورة الصناعية البريطانية.

فى الواقع، تشكل القصة البريطانية محور جدل مركزية أوروپا. حيث كان مصطلح «بريطانيا هى المُصَنِّع الأول» بمثابة مصطلح عالمى. وبالفعل انتق أى كتاب مدرسى شائع عن تاريخ الاقتصاد حول التصنيع، وستجد أن النقاش يبدأ ببريطانيا وتطورها المبكر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ورد ذلك كثيراً حتى فى عناوين الكتب الرئيسية حول الموضوع: أكثرها شهرة كتاب «فيليس دين» «الثورة الصناعية الأولى» وكتاب «پيتر ماثيا»: «الأمة الصناعية الأولى»[1] أو كما صرح «آر. إم. هارتويل» بإيجاز بارع عند إجابته على السؤال البلاغى الذى وجهه هو بنفسه «أكانت هناك ثورة صناعية»؟ ـ «كانت هناك ثورة صناعية وكانت تلك الثورة بريطانية»[2].

هناك بديهيتان أخريان متداخلتان تقعان فى لب مفهوم مركزية أوروپا للثورة الصناعية البريطانية: الأولى، أنها حدثت نتيجة المناخ الاجتماعى الإيجابى الذى نتج عن سياسة عدم التدخل الليبرالية البريطانية (والتى سوف أنتقدها فى الفصل الحادى عشر). الثانية، أن التقدم تحقق نتيجة البراعة الفريدة والانفرادية التى ميزت الأنجلو ساكسون دون أى مساعدة خارجية. ويبدو ادعاء «والتر روستو» نموذجيًا فى هذا

الصدد، «إن الحالة البريطانية فى التحول كانت استثنائية، بمعنى أنها بدت كما لو أنها نتاج الديناميكية الداخلية لمجتمع منفرد دون تدخل خارجى»(٣).

أو كما يؤكد «پيرى أندرسون» فى عزف ماركسى نموذجى «إن الثورة الصناعية البريطانية كانت ثورة ذاتية، حدث فيها انصهار هائل لقوى الإنتاج، لا مثيل لقوتها، وعالمية انتشارها»(٤). يعتقد أن السر الرئيسى فى نجاح البريطانيين هو صفاتهم الفردية الفريدة، أو أسلوب الاعتماد على النفس الذى يتبعونه. وينادى «ديڤيد لاندز» بهذا المعنى، على غرار طريقة «سميث»(*)، بوصفه علاجًا عالميًا للفقر:

> **يروى لنا التاريخ أن العلاج الأكثر نجاحًا للفقر يأتى من الداخل. . . ما يؤخذ فى الاعتبار هو العمل والنمو والأمانة والصبر والتماسك. إن الناس الذين يتملكهم شبح البؤس والجوع قد يفضى بهم ذلك إلى لامبالاة أنانية. إلا أنه فى الأساس لا توجد مساعدة أكثر فاعلية من المساعدة الذاتية(٥).**

ويتم التركيز كثيرًا، بشكل أكثر تحديدًا، على براعة المخترعين البريطانيين الرواد. وبشكل نموذجى، يركز المؤرخون على العملية - الداخلية تمامًا - التى تم بها دفع الثورة الصناعية بواسطة «متتالية التحدى والاستجابة» الصرفة. تضمنت هذه المتتالية عملية يتم خلالها «الإسراع فى مرحلة من مراحل العملية التصنيعية مما يسبب تراكمًا عند عوامل إنتاج واحدة أو أكثر من المراحل الأخرى [يسمى ذلك مواقف عنق الزجاجة] ويدعو الاختراعات التالية إلى تصحيح ذلك الوضع من عدم التوازن»(٦).

وقد كانت الحلول المتزايدة للعديد من مواقف عنق الزجاجة عن طريق اختراعات بريطانية جديدة، هى ما أدت إلى التطور النهائى للرأسمالية الصناعية الحديثة. أو بكلمات «لاندز» إن سر النجاح البريطانى هو قدرته على تحقيق تغيير «متولد ذاتيًا»(٧).

إن الادعاء الأساسى فى هذا الفصل هو أنه على الرغم من أن البريطانيين كان لهم مساهماتهم، إلا أن القصة تكونت بواسطة التغيير المهم «الذى أحدثه الآخرون». وقد أشار «مارشال هودچسون» ذات مرة عرضًا إلى أن الغرب كان «الوريث غير

(*) أى الاقتصادى البريطانى آدم سميث - المترجمة.

المدرك . . . . لثورة سونج الصناعية فى الصين»[٨] . ومن أجل كلمة «غير المدرك» أتوقف، لأنه كما أناقش فى هذا الفصل، اكتسب البريطانيون واستوعبوا التقنيات الصينية عن وعى - سواء التقنية الفعلية أو المعرفة بتقنية ما . بهذا المعنى كانت بريطانيا مثل أى «مطور متأخر» أو أى بلد «حديث فى التصنيع» قد تمتعت «بمزايا التخلف»، واستطاعت أن تستوعب وتصقل التقنيات الحديثة التى أبدعها المطورون الأوائل سابقًا. بشكل ما إذن، يمكن وصف البريطانيين كما يحلو للكثير من الغربيين تصوير اليابانيين فى الفترة ما بين ١٨٦٨ - ١٩١٣م (أو بعد ١٩٤٥م) بأنه كانت لديهم قدرة عالية على الامتصاص، كما كانوا ممتازين فى التقليد والاستيعاب وتعديل أفكار الآخرين.

وبينما يكشف هذا الفصل غطاء مركزية أوروبا عن الثورة الصناعية البريطانية، فإنه يبدو بوضوح أن ذلك بمثابة مهمة لمضاداة البديهة. إن غالبيتنا العظمى ما زالت تعتقد أن دراسة القرن الثامن عشر تمدنا بكل المعايير التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى الناجح، الذى يعرف بـ «الحداثة - modernisation».

وكما يقول «إريك چونز»، «الافتراض هو أن المؤرخين الاقتصاديين يجب أن يبحثوا عن تحول استثنائى؛ وهو ما قد وجدناه بالفعل؛ وكان ذلك هو الثورة الصناعية البريطانية»[٩] . ينتشر ذلك فى الخيال الغربى، حتى أن «كل طفل مدرسة يعرف [ذلك]، حيث إن أى مقطع تقريبًا فى الاقتصاد يبدأ بهذه النقطة . . . . [خاصة] إذا كان الشخص المعنى قد شاهد أحد المسلسلات التلفازية عن نهضة جنسنا البشرى»[١٠] . إلا أننا بوضع القصة البريطانية داخل سياق تاريخى - عالمِى أشمل (فترة طويلة من الزمن)، نكون بالضرورة قد تحدينا الاعتقاد بأن «التحول العظيم» الذى مرت به بريطانيا شكل الانقطاع الأكثر دلالة فى تاريخ الاقتصاد العالمى. ويصبح مفهومًا بشكل أفضل النظر إلى الثورة الصناعية البريطانية بصفتها مجرد مرحلة (ذات مغزى) من مراحل التراكم المستمر فى قصة التطور الاقتصادى - العالمى، الذى يربط «الشركاء» الصينيين فى زمن «سونج» السابق المتباعد تاريخيًا ببريطانيا القرن الثامن عشر.

بهذا المعنى، نجد «إريك چونز» محقًا فى قوله بأن التطور الصينى فى زمن «سونج» لم يكن مثل التطور البريطانى - وإنما التقدم البريطانى هو الذى شابه التقدم الصينى[١١] .

إلا أنه بمعنى آخر، يحجب هذا الدمج اختلافين مهمين: الأول، أنه على عكس الصين، اعتمدت بريطانيا بكثرة على استيعاب اختراعات الآخرين واقتباسها، كما يوضح هذا الفصل. والثانى، مرة أخرى بالتناقض الصارخ مع معجزة الصين، اعتمد التصنيع البريطانى بشكل كبير على الاستيلاء الاستعمارى على الكثير من الموارد غير الأوروبية - الأرض والأيدى العاملة والمواد الخام والأسواق (انظر الفصل الحادى عشر). وإن لم يكن لشىء آخر، يجب أن يساهم ذلك فى قلب ميل مركزية أوروبا السائد للانتقاص من معجزة صين «سونج» لصالح التقدم البريطانى «الفردى»، أو على الأقل تعديل ذلك الميل. باختصار، وبسبب ذلك، يصبح تصنيف بريطانيا كمطور متأخر له دلالة مباشرة وثنائية. «الأولى» تقلل من الافتراض العالمى بأن بريطانيا كانت «الأولى». والثانية تعيد توجيه الانتباه إلى الاستراتيجيات التى اتبعتها بريطانيا لمحاكاة التقنيات والأفكار الأكثر تقدمًا واستيعابها، والتى انبثقت من المطورين الشرقيين الأوائل (الصين الأكثر بروزًا) وأيضًا إلى عملية العولمة الشرقية التى أتاحت الفرصة لحدوث كل ذلك.

يقدم هذا الفصل هذه الافتراضات فى ثلاث مراحل، يدرس القسم الأول الطرق التى أثرت من خلالها الأفكار الصينية على عصر التنوير الأوروبى ويكشف وسائل النقل التى عبرت خلالها الموارد الصينية إلى الغرب. ويبحث القسم الثانى فى المساهمة الصينية فى الثورة الزراعية البريطانية، بينما يوضح القسم الأخير المساهمة الصينية فى الثورة الصناعية فى بريطانيا.

الصين: النموذج للتصنيع البريطانى

ادعائى الرئيسى هو أنه ليس للبريطانيين موهبة الابتكار الفذة، بل تكمن قدرتهم أكثر فى استيعاب الابتكارات والأفكار الصينية وتحسينها. كيف إذن أتيح للبريطانيين الوصول إلى الموارد الصينية؟ وكيف أثرت الأفكار الصينية على الثقافة والاقتصاد السياسى البريطانى؟

كان عصر التنوير الأوروبى مصابًا بالفصام بصفة أساسية، بمعنى أنه فى الوقت الذى كان له دور مساعد على ظهور «العنصرية الكامنة» (انظر الفصل العاشر)، تأتى المفارقة فى أن كثيراً من الأفكار التى ارتبط بها مفكرو التنوير بشكل إيجابى، قد انتقلت مباشرة من الشرق. سوف أبحث هنا التأثير الشرقى الإيجابى، قبل أن أنتقل فى الفصل التالى للنظر فى أساليب الأوروپيين فى الانتقاص من الشرق لاحقًا.

لقد كانت الأفكار الصينية مهمة بشكل خاص فى تحفيز كل من التنوير الأوروپى والبريطانى. فقد أثرت الأفكار الصينية على الأفكار الأوروپية فيما يتعلق بالحكومة، الفلسفة الأخلاقية، الأساليب الفنية (مثل الروكوكو)(*)، الملابس، الأثاث وورق الحائط، الحدائق، الاقتصاد السياسى، واحتساء الشاى وأمور أخرى عديدة. مثَّل الإيمان المشترك فى العقل الإنسانى - كمحور للنشاط البشرى - الجسر الذى وصل بين التنوير الأوروپى والفكر الصينى. كان العقل حيويًا لأنه مكن من اكتشاف «قوانين الحركة» التى يزعم أنها كانت مدرجة فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية و«الطبيعية». فى عام ١٦٨٧م تم ترجمة كتاب عن كونفوشيوس (موجز فلسفةكونفوشيوس - Confucius Sinarum philosophus)، وأكد الكاتب فى مقدمته ما يلى:

> **قد يقول المرء إن النظام الأخلاقى لهذا الفيلسوف هو نظام سام إلى ما لا نهاية، إلا أنه فى نفس الوقت بسيط وحسّاس ومستمد من أنقى مصادر العقل الطبيعى . . . . . لم يَبْدُ عقل، مجردًا من الوحى الإلهى، بمثل هذا القدر من التطور أو بمثل هذه القوة(١٢).**

لقد ترك الكتاب أثرًا كبيرًا على أوروپا. ولنقرأ هذا النص:

> **اكتشف الناس مندهشين أنه قبل ألفى عام فى الصين، التى كان اسمها بالفعل على لسان كل تاجر فى المعارض الكبرى، كان كونفوشيوس قد فكر بنفس الطريقة، وحارب نفس المعارك. . . . ومن ثم أصبح القديس كونفوشيوس راعى التنوير فى القرن الثامن عشر(١٣).**

(*) الروكوكو: أسلوب فى التزيين وفن العمارة يتميز بالزخرفة الكثيرة - المترجمة.

والتاريخ الحاسم لهذه القصة هو عام ١٧٠٠م: «عام التحول الذى اتجهت خلاله مشاعر المثقفين (الأوروبيين) نحو الصين». خلال الثمانين عامًا التالية، أصبح لدى كثير من الأوروبيين فضول شديد حول الصين؛ إلى الحد الذى كونوا فعليًا علاقة حب مع عالم الروكوكو.

وقد ارتبط كثير من مفكرى عصر التنوير إيجابيًا بالصين وأفكارها، من بينهم مونتان، مالبرانس، لايبنيز، ڤولتير، كويسناى، وولف، هيوم، آدم سميث.

كان «ڤولتير» أحد أوائل مفكرى عصر التنوير. وقد وصف كتابه (Essai sur les-moeurs (١٧٥٦م)، بأنه «خلاصة وافية لكل المشاعر [الإيجابية] لهذا الوقت نحو الشرق الأقصى». فضلاً عن ذلك، فى كتابيه (يتيم الصين L'orphelin de la Chine ١٧٧٥م)، و (Zadig) (١٧٤٨م)، اعتمد «ڤولتير» على المفاهيم الصينية فى السياسة والدين والفلسفة - جميعها كانت مبنية على مبادئ عقلانية - من أجل شن هجوم على التفضيل الأوروبى لتوريث الأرستقراطية. ففى الحقيقة، استمد الكثير من مفكرى التنوير الرئيسيين تفضيلهم «للأسلوب العقلانى» من الصين.

وبلغ الأمر أن بعض علماء مركزية أوروبا يسلمون بأن الصين كان لها تأثير على عصر التنوير، ويفترض بصفة عامة أنها وجدت مكانًا إيجابيًا فقط فى فرنسا (إلى حد ما دون شك، لأن استبدادية الدولة الفرنسية جعلت «الصين الاستبدادية» تبدو جذابة). إلا أن الأفكار الصينية لعبت دورًا مهمًا جدًا فى التأثير على الثقافة البريطانية أيضًا. فقد اكتسب البريطانيون تدريجيًا ميلاً شديدًا نحو الأشياء الصينية، من احتساء الشاى إلى ورق الحائط إلى الحدائق الأنجلوصينية، بالإضافة إلى أفكار حول الاقتصاد السياسى [١٤]. فى شريعة الأنجلوساكسون يأتى الإسكتلندى «آدم سميث» بصفته الاقتصادى السياسى الأوروبى الرئيسى. إلا أنه فى الوقت الذى يفكر فيه الأنجلوساكسون بضيق أفق أن «سميث» هو أول اقتصادى سياسى، نجد خلف «سميث» «فرانسوا كويسناى» «الفيزيوقراطى»(*) الفرنسى. وبشكل قاطع تقع الصين

(*) أحد أتباع المذهب الفيزيوقراطى فى الاقتصاد السياسى، وهو مذهب نشأ فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ونادى أصحابه بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هى مصدر الثروة كلها - المترجمة.

خلف «كويسناى»[١٥] . إن كويسناى وليس «سميث» ، كان أول أوروبى ينتقد الأفكار التجارية (المركنتيلية) . ويعنى مصطلح «الفيزيوقراطية» «قانون الطبيعة» . وكان لأفكاره ، المستمدة من الصين ، شقان على الأقل :

الأول ، أنه رأى فى الزراعة مصدر ثروة أساسيًا (وهو ما أصبح فكرة هامة فى الثورة الزراعية البريطانية) . الثانى ، والأكثر أهمية ، إيمانه بإمكانية الاستثمار فى الزراعة بشكل كامل فقط عندما يتحرر المنتجون من التدخلات التحكمية للدولة . حينئذ فقط يمكن «لقوانين الطبيعة» أن تسود فى الأسواق (كما أدرك الصينيون منذ وقت طويل) . ويشير «چيه . چيه . كلارك» بذكاءإلى أن :

أدت أفكار «كويسناى» الثورية إلى التحرر من الاقتصاد التقليدى و . . . . المركنتيلية . . . . كما أن تأثيره على نظريات «آدم سميث» حول السوق الحرة كان عميقًا . إن ما يتم إسقاطه كثيرًا فيما يتعلق بمكانة «كويسناى» فى الفكر الحديث هو دَيْنُهُ للصين ـ على عكس ما كان معروفًا عنه فى زمانه من أنه «كونفوشيوس الأوروبى»[١٦] .

إننا نجد دين «كويسناى» للمفاهيم الصينية للاقتصاد السياسى فى العديد من الأفكار ، أهمها فكرة « Wu ـ Wei » التى ترجمت إلى الفرنسية بتعبير « aissez faire » (بمعنى دعه يعمل) . لقد تواجد هذا المفهوم الصينى قبل التاريخ المعروف بكثير (انظر مقولة ليو آن المذكورة فى بداية هذا الفصل) . ثم متأخرًا فى عام ٣٠٠م تقريبًا عرّف «كيو هيسيانج» فكرة «Wu ـ Wei » بأنها أن تدع «كل شىء يقوم بما يقوم به بشكل طبيعى ، حتى ترضى طبيعته»[١٧] . تظهر الصلة بين «كويسناى» وعصر التنويربصفة خاصة فى تأكيده على مركزية الأسلوب العلمى كما عبر عنه فى كتابه «الخريطة الاقتصادية ـ Tableau economique » ولو أنه مركب بشكل محير ـ والتى تأثرت مبادئه جوهريًا بالتفكير الصينى[١٨] .

جدير بالذكر أيضًا ، أن «نيكولاس جابرييل كليرلو»تبع «كويسناى» ودعا فى كتابه (يو الكبير وكونفوشيوس ـ Yu le grand et Confucius) (١٧٦٥م) الأوروبيين إلى تقليد الصين إذا ما أرادوا التمتع بتقدم اقتصادى ذى مغزى . وكما ردد «كويسناى» ، أكد «كليرك» على أن التجارة سوف تعمل بأفضل شكل إذا ما تم إزالة جميع الحواجز

(كما سيقول آدم سميث بعد ذلك بأحد عشر عامًا) وكما يقول : «بازيل جى» كان على واضعى القوانين التعرف على مبادئ. . . . . النظام الطبيعى، وبعمل ذلك يتكيفون مع المثل الأعلى الصينى « Wu Wei » (دعه يعمل)، الذى ألهم دائمًا نظرياتهم الحكومية[19] . لا يعنى أى من هذا أن عصر التنوير الأوروبى كان نتاجًا خالصًا للأفكار الصينية. بالطبع كان هناك بعض مفكرى عصر التنوير ممن رفضوا الصين كنموذج لأوروبا ـ من أبرزهم «مونتسكيو» و«فينيلون» وأصبح الجانب الفصامى فى عصر التنوير واضحًا مع تغير نظرة الأوروبيين للصين. فبينما بدأت أوروبا بصفة عامة برؤية «كاثاى» الرائعة، انتهت بعد عام ١٧٨٠م إلى الاعتقاد أن الصين عبارة عن «شعب منحط» لأرض بربرية متخلفة مخنوقة بالاستبداد. إلا أنه كما يذكرنا «مارتن برنال» «لم يكن هناك أوروبى فى القرن الثامن عشر [قبل ١٧٨٠م] يمكنه ادعاء أن أوروبا صنعت نفسها بنفسها»[20] .

ولقد أعطى المفكرون الأوروبيون أهمية كبرى للصين منذ أواخر القرن السابع عشر حتى حوالى عام ١٧٨٠م، إلى درجة أن «ڤولتير» هاجم «بوسويه» لعدم ذكره الصين فى كتابه عن تاريخ العالم. وقد عبر السير «ويليام تمپل» بلباقة عن تلك المشاعر السائدة بقوله: «تبدو مملكة الصين مُحاطة ومُساسة بأقصى قوة وفهم للحكمة الإنسانية والعقل والحيلة»[21] .

إلا أنه بحلول عام ١٧٨٠م، حدث التغيير الكامل، وأصبحت قمة «كاثاى» فى القاع. ومثل «أوليڤر جولد سميث» الرؤية الجديدة بشكل نموذجى: «هذه الفنون التى ربما تكون قد اخترعت بين أجناس أخرى [مثلاً الصين] بلغت كمالها هناك فى أوروبا»[22] أو كما يقول «إيرل إلجين» الثامن (مرددًا قول جولد سميث وپورتشاس):

> **تفتق عن اختراع البارود مفرقعات وألعاب نارية غير ضارة، وبوصلة البحار لم ينتج عنها شىء أفضل من مراكب شراعية تحوم حول الساحل. وقد ركد فن الطباعة فى طبعات «كونفوشيوس» المتكررة، والتمثيل الأكثر سخرية لفن «الجروتسك» الزخرفى تبدى فى المنتجات الرئيسية للمفهوم الصينى للسامى والجميل[23] .**

فى أثناء تلك العملية حدث انزلاق دقيق ولكنه تحريفى، لأنه خلق وهم أن الأوروبيين كانوا مستقلين تمامًا، وأصلاء ومبدعين قبل كل شىء.

ويكشف هذا الفصل أن ذلك ما هو إلا عجرفة. إلا أنه قبل التدليل على ذلك، من المهم ترسيخ كيف انتقلت الأفكار والتقنيات الصينية إلى أوروبا.

• قنوات الانتقال من الصين إلى أوروبا

بدأت معرفة «كاثاى» تنتقل مباشرة إلى أوروبا مع الرهبان الفرنسيسكان الذين أقاموا هناك مؤقتًا بعد ١٢٤٥م. عقب ذلك، انكسفت حكاياتهم أمام التقارير الرائعة حول «كاثاى» التى رواها «ماركو پولو» عند عودته فى الجزء الأخير من القرن. وفيما بعد، أصبح الچيزويت أهم قناة. ثم كتب «ماتيو ريشى» مجموعة أجزاء ترجمت إلى لغات أوروپية عديدة فى ١٦١٠م، أكدت على أن الصين التى يتحدث عنها هى نفسها ودون نقاش كاثاى [الرائعة] التى وصفها «ماركوپولو»[٢٤]. لقد كان الچيزويت هم من أقنعوا الأوروپيين بإدراك أن البارود والبوصلة والورق والطباعة قد ابتكروا فى الصين (ولو أن هذه المنجزات تم رفضها أو محوها لاحقًا من التواريخ العديدة التى تقدمها مركزية أوروبا للعالم). وقد تأثر كثيرًا الأب «مجايان» أحد المعاصرين الأوروپيين الذى كان مقيمًا فى الصين بمشروع القناطر الصينى. ويتساءل «براودل»:

> **هل كان الأب «مجايان» على صواب عندما أكد (١٦٧٨م) على صعوبة مثل هذا المشروع (القناطر) وخطورته، حتى يعرضه كمثال على العادات الصينية فى إنجاز جميع أنواع الأعمال الميكانيكية بأدوات أقل بكثير مما نستخدمه نحن [فى الغرب]؟[٢٥].**

أكدت تقارير الأوروپيين المقيمين فى الصين أو الزائرين لها على صحة ذلك، وهو ما يخبرنا بحضارة تكنولوچية مدهشة بشكل فريد. فقد نظر الغربيون بصفة عامة إلى الصين (وأيضًا إلى مصر) على أنهما تقدمان «أمثلة إيجابية على حضارات أعلى وأسمى. فقد بدا أن للحضارتين منجزات مادية هائلة وفلسفات عميقة ونظم كتابة أكثر تفوقًا»[٢٦].

قد يمكن الرد، مع ذلك، بأن الچيزويت بالغوا عن قصد عند سرد روايتهم وأنهم فعلوا ذلك للتأثير على إمبراطور الصين تملقًا لكسب رضاه. إلا أن الواقع أن أغلب

تقاريرهم عن الصين كانت متوازنة بشكل غير متوقع، ولم يتحفظ الچيزويت عن ذكر المجالات التى اعتقدوا أن الأوروپيين كانوا أكثر تفوقًا فيها.

على أية حال، شكل الچيزويت قناة هامة لنقل الأفكار الاقتصادية الصينية، وفوق ذلك التقنية. والأمثلة على ذلك عديدة. فقد أرسل «لويس» الرابع عشر ستة من الچيزويت إلى الصين فى عام ١٦٨٥م بقائمة طويلة من رؤوس الموضوعات (صاغتها أكاديمية العلوم الفرنسية) وذلك من أجل البحث فى مختلف المجالات التى تتراوح بين العلوم والحياة النباتية والحيوانية إلى الإنتاج الزراعى.

ومن المثير للاهتمام أن الملك «لويس» قام بذلك مدفوعًا من «كولبرت» الذى حثه «لايبنيز» بدوره[٢٧] ولقد كتب «لايبنيز» بنفسه إلى بعثة الچيزويت فى الصين وسألهم بصفة خاصة أن ينقلوا معلومات حول صناعة المعادن، الشاى، الورق، الحرير، الفخار «الحقيقى»، الصبغات والزجاج، بالإضافة إلى التقنيات الزراعية والحربية والبحرية الصينية. اعتقد «لايبنيز» أنه بدون هذه المعلومات «ستكون الإفادة قليلة من بعثة الصين»[٢٨]. الأكثر دلالة، أن «لايبنيز» طلب أيضًا أن ينقل الچيزويت إلى أوروپا، التقنيات الصينية والآلات والنماذج، بالإضافة إلى بيانات مكتوبة عن الزراعة والصناعة الصينية. ومن حسن الحظ أن الچيزويت استجابوا، وكان أكثر الأبحاث دقة هى تلك التى قام بها «تورجو» (وزير مالية لويس السادس عشر) والذى أرسل بعثتين مسيحيتين إلى الصين مزودتين بنص شامل من الأسئلة وذلك فى عام ١٧٦٥م[٢٩]. كما ذهب العديد من الكتاب الأوروپيين إلى الصين وألفوا الكتب عما شاهدوه، ومن أبرز الامثلة كتاب «كاپتن اكيبرج»(وصف الاقتصاد الصينى ـ An Account of (Chinese Husbandry، الذى ترجم للألمانية والإنجليزية[٣٠]. بالإضافة إلى ذلك كان هناك البحارة الهولنديون المقيمون فى« باتاڤيا»، والذين شكلوا قناة أخرى حيوية لنقل الأفكار والتقنيات الصينية.

ابتداء من عام١٦٠٠م وما بعده، تراكمت المعلومات حول الصين بسرعة من خلال الخطابات التى كان يرسلها الچيزويت، ولوأن الكتب عن الصين اشتهرت بعد عام ١٦٥٠م. ونشرت الكتب بلغات أوروپية عديدة ناقلة روائع «كاثاى» العديدة بمستوى عام، والتقنيات والأفكار الاقتصادية بشكل أكثر تخصصًا[٣١]. وبالإضافة إلى كتابات

«ماتيو ريشى» عام ١٦١٠م، قدم كل من «نيكولاس تريجولت» و«ألفاريس سميدو» و«مارتينو مارتينى» وآخرين كتبًا تضمنت وصفًا تفصيليًا لجميع أوجه الحياة فى الصين متضمنة أجزاء حول «الخصوبة والمنتجات» و «الفنون الميكانيكية». الأكثر أهمية، أن كتب الچيزويت العديدة ألهمت الخيال الأوروبى من المثقف إلى الشخص العادى، ومن الجماهير حتى ملوك أوروپا، ومن ثم لم تتدفق فقط على أوروپا الكتب الصينية فحسب وإنما استقبلت أيضًا العديد من التقنيات والنماذج التى نقلت بشكل مباشر لتمكين كل من الثورة الزراعية والصناعية، ويجدر فى هذا الصدد أن نذكر هذا الملخص كاملاً:

ظهرت خلال القرن السابع عشر مئات من الكتب حول آسيا، كتبها مبشرون وتجار وفيزيائيون وبحارة وجنود ومسافرون مستقلون. فقد كان هناك مالا يقل عن خمسة وعشرين وصفًا لجنوب آسيا وحده، وخمسة عشر وصفًا غيره مكرسة لأراضى جنوب شرق آسيا، وحوالى عشرين وصفًا حول مجموعة الجزر، وستين كتابًا أو أكثر تتحدث عن شرق آسيا. وبالتوازى مع هذه المساهمات المستقلة الكبرى، صدرت مئات النشرات التابعة للچيزويت، مثل كتب أدبية وروايات منقولة وروايات رحلات. . . . . . . وكتيبات ونشرات إخبارية وما شابه.

وقد نشرت تلك الكتب بكل اللغات الأوروپية، وكثيرًا ما كان يعاد طبعها وترجمتها، ثم تجميعها فى مجموعات أدب الرحلات الكبيرة والمتعددة التى نشرت خلال القرن، وكان يتم سرقتها بانتظام من جانب الكتاب والناشرين اللاحقين. . . قليل من المثقفين الأوروپيين لم يمكنهم الاتصال الكامل بكل ذلك، وسوف تكون مفاجأة بالفعل ألا نجد تأثير ذلك على الأدب والفن والتعليم والثقافة الأوروپية المعاصرة(٣٢).

من الواضح إذن، أنه كان للأوروپيين وسيلة للوصول إلى الأفكار والتقنيات الصينية الأكثر تقدمًا (وأيضًا من دول آسيوية أخرى). وكما سنرى بعد قليل، بدأ الأوروپيون ـ وخاصة البريطانيين ـ استيعاب هذه المعلومات وبعض التقنيات بأنفسهم من أجل اللحاق بالآخرين والتقدم إلى الأمام، وللأسف لا يوجد فعلاً مبتكر غربى اعترف باقتباسه أفكار غربى آخر، ناهيك عن الصينى. فكما تعبر عن ذلك «فرنشيسكا براى»:

إذا كنا نبحث عن اعتراف واضح بمثل هذا الأثر فى أعمالهم، فسوف نصاب بالإحباط، إذ ينتحل الكتاب والمخترعون الغربيون أفكار بعضهم البعض دون حياء، ويجب علينا أن نتأكد من أنهم لن يترددوا فى انتحال أفكار تأتى من الجانب الآخر من العالم ونسبتها لأنفسهم(٣٣).

ورغم ذلك، يمكن تتبع انتقال أفكار وتقنيات صينية معينة إلى الغرب (حتى إن كان ذلك هو المهمة الأصعب) ومن ثم، وعلى نهج «ڤولتير» دعونا نعيد دراسة الثورات الزراعية والصناعية البريطانية، وذلك بإحياء المساهمات الصينية العديدة التى حجبها مؤيدو مركزية أوروپا.

الأصول الصينية للثورة الزراعية البريطانية

هناك اعتقاد تقليدى بأن الثورة الزراعية تمثل - إن لم يكن أحد الشروط المُسبقة فعلى الأقل - أحد المتطلبات المصاحبة لتطور التصنيع البريطانى. شمل ذلك مجموعة من المخترعات التقنية البريطانية المبتكرة والأصيلة، منها: «آلة بذر الحبوب» صناعة «چيترو تول»، و المحراث الذى يجره الفرس (صنع فى ١٧٠٠م وانتشر فقط على نحو واسع فى ١٧٣٠م) «ماكينة درس الحبوب التى يحركها الفرس» (١٧٨٠م)، ومحراث روثرهام (الذى سجل فى ١٧٣٠م)، و«آلة البذر الدوارة». كما أعطيت أهمية لأساليب جديدة فى استخدام الأرض: أساليب مناوبة المحاصيل، الأسمدة، محاصيل جديدة والتلقيح الانتقائى. لو كان كل ذلك اكتُشف فى بريطانيا أو بدأ فيها، فإن من الأمانة التسليم بما تقوله مركزية أوروپا حول الإبداع والأصالة البريطانية. إلا أنه قد توجد براهين قوية تطرح شيئًا آخر.

• المحراث الحديدى القلاب للقرن الثامن عشر:

محراث (روثرهام)

يوافق غالبية الباحثين على أن المحراث الحديدى القلاب كان اختراعًا تقنيًا حيويًا رفع إنتاجية الزراعة البريطانية بشكل ملحوظ (رغم أنه ظل وقتًا طويلاً قبل أن يشيع

استخدامه). فبالمقارنة مع المحراث المتحرك الثقيل المستخدم فى القرون الوسطى (انظر الفصل الخامس)، كان محراث روثرهام (١٧٣٠م) أكثر كفاءة بكثير. ومن الأهمية ذكر أن محراث القرون الوسطى القلاَّب المصنوع من الخشب والمربع الشكل تم تغييره بمحراث مزود بقطعة حديد حلزونية عجفاء ملصقة وموازية لشفرة المحراث. وقد ضمن ذلك خفضًا كبيرًا فى الاحتكاك. ويُزعم تطور ذلك خلال القرن السابع عشر فى هولندا (المعروف باسم المحراث الهولندى الهجين) وقد انتقل فيما بعد إلى البريطانيين عن طريق الهولنديين (الذين كانوا مشتركين فى أعمال صرف مستنقعات «إيست أنچيليا ـ East Anglia»).

وقد تبع ذلك محراث روثرهام الإنجليزى، والذى دمج كثيرًا من صفات المحراث «الهجين» إلا أنها كانت تعديلات أبسط، ثم تم إدخال مزيد من التحسينات خلال القرن التالى. هل كان الهولنديون هم المخترعون الأصليون، وبالتالى يتأكد ادعاء مركزية أوروپا باستقلالية الاختراعات الأوروپية؟ ادعى «پول ليزر» فى عام ١٩٣١م أن المحراث الأوروپى الحديث جاء من الصين، وأنه بدون استيراده لم يكن قيام الثورة الزراعية ممكنًا(٣٤). بالفعل، وجدت كل جوانب المحراث الهولندى «الهجين» فى الصين، حيث يرجع أصلها إلى ألفى عام مضت. هل كان ذلك مصادفة فقط؟ رفضت «فرانشيسكا براى» مؤخرًا هذه الإمكانية على أساس أن المحاريث الأوروپية الحديثة تماثل إلى حد كبير جدًا الاختراع الصينى الأسبق. وفى الواقع، سبقت المحاريث القلابة الحديدية الصينية النموذج الذى وصفه عام ١٧٤٨م الأوروپى «چيمس سمول» (الذى يطلق عليه: الرائد فى المحاريث). علاوة على ذلك، يشير الظهور المفاجئ للمحاريث الأوروپية الجديدة، والتى كانت مختلفة جذريًا عن تلك التى استخدمت على مدار ألف عام، إلى أن ذلك لا يمكن أن يكون مصادفة خالصة. على أية حال، من الواضح أن الهولنديين (الذين أقاموا فى شرق آسيا فى القرن السابع عشر) جلبوا معهم النموذج الصينى وصنّعوا المحراث الهولندى أو «الهجين» الذى تم تكييفه فيما بعد على محراث روثرهام البريطانى(٣٥). وكما يستنتج «روبرت تمپل»:

لم يكن هناك عامل أكثر أهمية (من تبنى المحراث الصينى) فى الثورة الزراعية الأوروپية. حينما نفكر أن مائتى عام فقط قد انقضت منذ بدأت

أوروبا فجأة باللحاق بالصين ثم تخطيها، نكتشف مدى هشاشة الأساس الذى بنيت عليه فكرة تفوقنا الغربى المزعوم فى إنتاج الغذاء(٣٦).

• آلة الذرى الدوارة

يُعد اختراع آلة الذَّرْى الدوارة (التى تفصل القشرة والرجيلة من الحبة بعد الحصاد) تطوراً كبيراً. إلا أنها كانت مسبوقة بآلة الذرى الدوارة الصينية التى اخترعت فى القرن الثانى الميلادى وأدخل عليها المزيد من التعديلات على مدار القرون التالية(٣٧). ومثل المحراث الحديدى القلاب، انتقلت هذا الآلة مباشرة من الصين. فقد تم جلبها أول الأمر إلى فرنسا فى ١٧٢٠م على يد الچيزويت، حيث جذبت الانتباه الشديد. وتم جلب نماذج عديدة إلى السويد حيث تم تكييفها على يد العلماء السويديين أمثال «چوناس نوربرج»، ومن المثير للانتباه أن «نوربرج» خرج على الإجماع الأوروبى ذلك بتسليمه قائلاً «جاءتنى الفكرة المبدئية من ثلاثة نماذج منفصلة وصلت إلى هنا من الصين»(٣٨). وأخيراً، جاءت آلة الذرى الدوارة أيضًا إلى أوروبا على أيدى البحارة الهولنديين بين عامى ١٧٠٠م و١٧٢٠م (اكتشف استخدامها فى البداية فى باتاڤيا)(٣٩).

• بذر الحبوب والزراعة باستخدام المجرفة التى يجرها الحصان

قبل استخدام آلة بذر الحبوب، كان يتم بذرها باليد فى عملية بطيئة وعلى درجة كبيرة من عدم الكفاءة. وكانت النتيجة إهدار جزء كبير من المحصول، حيث كان يضيع الكثير منه فى الحفر أو الثقوب فى الأرض، مما يؤدى إلى تشابك (المزروعات) حيث كان عليها أن تتنافس للحصول على الضوء والنداوة والغذاء.

وقد تناقض ذلك مع آلة بذر الحبوب الصينية متعددة الأنابيب التى اخترعت فى القرن الثالث قبل الميلاد:

والتى يمكن أن تكون أكثر كفاءة من ناحية إنتاجية المحصول بثلاثين ضعفًا. استمرت الحال هكذا لمدة سبعمائة أو ثمانمائة عام. لقد كانت الصين خلال كل تلك القرون أكثر تقدمًا بكثير من الغرب من ناحية الإنتاج الزراعى،

بحيث كان التباين بينها وبين الغرب، مثل التباين اليوم. . . . بين «العالم النامى» والعالم المتقدم[40].

ولقد لحقت أوروپا بالصين متأخرًا جدًا، وعندما بدا أن «چيترو تول» اكتشف آلة الذرى (ولو أن الآلة التى ابتكرها لم تكن متقنة الصنع، ولم تنتشر على نطاق واسع إلا بعد ذلك بعدة عقود) كانت آلته تنثر الحبوب فى صفوف منتظمة بعمق محدد. أما أداة المجرفة فكانت مهمتها حجز الأعشاب الضارة إلى أسفل وتهوية التربة. وكيفما ينظر إلى تلك الأداة لكونها بارعة وثورية عندما تم تقديمها فى بريطانيا، تبقى حقيقة أنها اخترعت فى الصين قبل ألفى عام من الزمان.

إن تتبع انتقال هذا الاختراع من الصين ليس بالأمر الهين. حيث نواجه هنا مأزق عملية النشر. لأن الذى انتشر فعليًا ـ كما فى حالة طاحونة الهواء ـ كان فكرة أداة الذرى باعتبار أن نموذج «تول» اختلف عن النموذج الصينى فى عدة جوانب. ويفسر ذلك بأن أداة نثر الحبوب الصينية اقتصر وجودها على الأجزاء الشمالية للبلاد، بعيدًا عن موانى الجنوب التى ارتادها الأوروپيون. يعنى ذلك أنه على عكس اختراعات صينية أخرى، لم ينقل البحارة الأوروپيون هذا الاختراع مباشرة معهم. إلا أنه من المحتمل جدًا أن تكون فكرة بذر الحبوب قد انتقلت، غالبًا عن طريق نشر الكتب والكتيبات حول تلك الأداة. فعلى سبيل المثال، يقول لنا «ألفاريس سميدو» فى كتابه «التاريخ العظيم والمشهور لملكية الصين ـ The history of the great & Renowned Monarchy of China (1655)»:

عندما مررت بـ «هونوم»، وجدت أحدهم يحرث بمحراث ذى ثلاث حدائد (ثلاثى)، أو محراث جز، بحيث يجهز فى دورة واحدة ثلاثة أخاديد، ولأن التربة كانت جيدة لبذر حبوب نطلق عليها هنا الفاصوليا؛ كان يتم وضع هذه البذور كما هى، فى مكيال للحبوب، أو وعاء مربع مشدود إلى الجزء الأعلى من المحراث، وبهذه الطريقة، وبالحركة الصادرة عن ذلك، تتبعثر الحبوب برفق فوق الأرض نتيجة تحرك وعاء تلقيم الطاحون الذى يقوم فى نفس الوقت بحرث الأرض وبذرها مع آمال فى محصول قادم[41].

كان «سميدو» يصف مجرفة بذر الحبوب. لاحظ التاريخ - ١٦٥٥م. ولا يعنى ذلك أن هذا الكتاب بصفة خاصة هو الذى كَوَّنَ استيعاب أوروپا لمجرفة بذر الحبوب، إلا أنه لا يمكن إنكار أن المناقشات حول هذا الاختراع الصينى الرائد كانت متاحة للأوروپيين لدراستها على مهل. ومن المثير للدهشة أن القواعد الأساسية لنثر الحبوب التى وصفها «تول» فى كتابه «الزراعة باستخدام المجرفة التى يدفعها الحصان - Horse-hoeing Husbandry» قبل (١٧٣٣م)، جاءت تكرارًا حرفيًا لتلك المذكورة فى الكتيبات الصينية الأصلية التى ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد(٤٢). وبالفعل، تدعى «براى» أن نظام «تول» كان مماثلاً «للممارسات الفلاحية المتبعة فى شمال الصين إلى درجة تدفع المرء إلى افتراض أنه اقتبس محبس المحراث بل المحراث كاملاً من الصين(٤٣).

وبما أن الفكرة هى التى انتقلت، كان على الأوروپيين إعادة اختراعها بأنفسهم، وليس بمفاجأة أن النموذج النهائى بدا مختلفًا عن النموذج الصينى الأصلى. ففى الواقع، بسبب أن النموذج النهائى بدا مختلفًا عن الصينى، نتج عن ذلك الميل إلى التوهم ببراعة بريطانية تلقائية. إلا أنه كما تشير «براى»:

> **قد يجادل البعض بأن آلة بذر الحبوب الأوروپية كانت تطورًا منطقيًا لأساليب البستنة الأقدم مثل الحضَّانات، ومع ذلك لا يمكن أن تكون مصادفة أن المبتكرين الأوروپيين يبدأون العمل فجأة بآلات تبذر الحبوب فى عدة صفوف فى وقت واحد فى خطوط مستوية، بنفس الطريقة التى اتبعتها الآلات الصينية، وأن يحدث ذلك فى الفترة التي أصبحت خلالها المعلومات حول الزراعة الصينية متاحة بالمجان(٤٤).**

فضلاً عن ذلك، يبدو أن «چيترو تول» استطاع أن يحتفظ بالأصول الشرقية لآلته لـ«بذر الحبوب» سرًا. ولقد قام بذلك بنجاح كبير حتى أن المجلس الزراعى البريطانى لم يعرف أن آلة بذر الحبوب كانت تستخدم منذ وقت طويل فى الشرق إلا فى عام ١٧٩٥م. وقد تمكن المجلس من جلب آلة بذر الحبوب [الصينية] (كذلك المحراث)(٤٥).

الخلاصة، على الرغم من أن تقنيات الزراعة البريطانية الرئيسية لها أصول صينية مميزة، إلا أن الأمر استغرق فترة طويلة من الزمن إلى أن تبنى الفلاحون البريطانيون هذه التقنيات على نطاق واسع، فانتشرت فى منتصف القرن التاسع عشر آلة بذر

الحبوب الجرافة، وفى عشرينيات القرن التاسع عشر محراث «روثرهام»، وفى حوالى ١٨٧٠م آلة الذرى الدوارة. وبالتالى، فإن قصة تطور الزراعة البريطانية لا يمكن أن تبدأ وتنتهى باختراعات تقنية [بريطانية]، لأسباب أقلها أنها ظهرت متأخرة جداً. وبرغم أن هذه التقنيات لعبت دوراً مهمّا، فإن الذى أحدث الفرق فى النهاية هو الاختراعات البيولوچية والبيئية: تقديم محاصيل جديدة تحمى الأرض، أغذية ذات سعرات حرارية عالية، أسمدة وطرق جديدة فى مناوبة المحاصيل. وفى الحقيقة، كان الاكتشاف الأخير هو الذى وضع اللفت «المنتمى لمنطقة تاون شند» أى «لفت تاون شند» على الخارطة. ومع ذلك، ما لا يقال لنا عادة هو أن كثيراً من ذلك تحقق بفضل المساعدة التى وفرتها الصين وأيضًا الأمريكات (ما أضافته الأخيرات يتم عرضه بتفصيل فى الفصل الحادى عشر).

نظم تغيير المحاصيل فى الحقل الواحد للمحافظة على خصوبة التربة ـ والتى نادى بها البريطانيون كواحدة من التطورات الزراعية المهمة ـ كان قد توصل إليها الصينيون بشكل كامل. ومن اللافت للنظر أن طوّر الصينيون الكثير من مثل هذه الأنظمة قبل وقت طويل يصل إلى القرن السادس، وتم ذكرها جميعًا فى «تشهى مين ياوشو ـ Chhi Min Yao Shu»[٤٦].

و لم تكن هذه الأساليب منتشرة على نطاق واسع فحسب، وإنما كانت أيضًا متطورة جداً. مما يفسر كيف تفوقت الإنتاجية الزراعية الصينية بسهولة على الإنتاجية البريطانية لعدة قرون. علاوة على ذلك، بعض المحاصيل المناوبة (التى أحدثت ثورة والتى استخدمها البريطانيون فى القرن الثامن عشر، كان الصينيون قد استخدموها قبل ذلك باثنى عشر قرنًا، مثل الفول والبطاطا والدخن والقمح والشعير واللفت) ويصبح الأمر مفاجأة لو أن المعلومات والتفاصيل حول هذه الأنظمة لم يتم نقلها إلى أوروپا (كما ناقشنا أعلاه). من المهم أيضًا ذكر (أن العالم الجديد) أمد بريطانيا بكثير من المحاصيل التى كانت حيوية للثورة الزراعية[٤٧].

وقد شمل ذلك اللفت والبطاطس والذرة والجوانو-(*) والجزر والكرنب والحنطة السوداء(**) والسلجم والبرسيم ونباتات أخرى تستخدم كعلف.

(*) سماد من ذرق الطيور البحرية ـ المترجمة.

(**) نبات يقدم حبه علفًا للحيوانات ـ المترجمة.

وشكل كل من اللفت والبرسيم أساس نظام مناوبة المحاصيل البريطانى؛ كما كان السماد الطبيعى مخصبًا مهمًا. وساعدت البطاطس على رفع إمداد الجماهير بالسعرات الحرارية (٤٨).

فى النهاية، عادة ما يُضْفى تأكيد على الأساليب [البريطانية] الجديدة فى تلقيح الخيل التى مكنت من تحسين سلالتها من ناحية الحجم والقوة. إلا أن ما يتم إسقاطه غالبًا هو أن إدخال «السلالة الشرقية» فى أوائل القرن الثامن عشر ـ على سبيل المثال ـ جلب أمهات الخيل العربية من الإمبراطورية العثمانية ـ وهو ما كان له أثر فعلى فى إحداث ذلك التطور (٤٩).

الأصول الصينية للثورة الصناعية البريطانية

إلى جانب القطن، شكلت صناعة الحديد والصلب العمود الرئيسى للتصنيع البريطانى. وتبدأ تفسيرات مؤيدى مركزية أوروپا بتعداد مجموعة كاملة من القفزات التقنية البريطانية المبدعة. وعادة ما تتضمن القائمة حديدًا زهرًا منصهرًا باستخدام فحم الكوك (١٧٠٩م) المنسوب إلى «إبراهام دربى»، وعملية تحويل الحديد الغسل (خام الحديد) إلى حديد مطاوع (١٧٨٤م) المنسوبة إلى «هنرى كورت»، وبصفة خاصة المحرك البخارى (١٧٧٦م) المنسوب إلى «چيمس وات». وبطبيعة الحال، يسرد مؤرخو مركزية أوروپا ذلك بمصطلحات مثل «متتالية التحدى والاستجابة» (الموجزة فى مقدمة هذا الفصل)، حيث استطاع المبتكرون البريطانيون الرواد بعبقرية إيجاد حلول «عنق الزجاجة» الذى صاحب كل اختراع. ومن ثم، على سبيل المثال، المحرك الجوى (١٧٠٥م) لـ «توماس نيوكومن» الذى تم تحسينه من خلال خط طويل من التطويرات، تضمنت المحرك المائى (١٧٥٧م) الذى سجل «چون ويلكنسون» براءة اختراعه، والمحرك البخارى لـ «چيمس وات» (١٧٧٦م)، قبل بلوغ الذروة باختراع «ريتشارد تريڤيثيك» محرك الضغط العالى فى عام ١٨٠٢م (والذى أدى به إلى إنشاء أول قاطرة بخارية عام ١٨٠٤م). السؤال المباشر إذن هو، هل كان البريطانيون بهذا القدر من الأصالة الذى يدعيه مؤيدو مركزية أوروپا؟ يجيب هذا الجزء بالنفى. ومن الملائم البدء بالمحرك البخارى نظرًا للدور المحورى الذى لعبه فى التصنيع البريطانى.

يرى «كينيث پوميرانز» أن ما أدى فى النهاية إلى «الاختلاف العظيم» بين بريطانيا والصين بعد عام ١٨٠٠م، هو أن بريطانيا بوركت بمناجم عميقة ومتدفقة على عكس المناجم الصينية الشحيحة. وقد تطلب ذلك ابتكار المحرك البخارى فى بريطانيا لضخ الماء إلى الخارج. وبالتعاقب، مكن المحرك البخارى نشر التصنيع فى بريطانيا (بما أنه تم تطبيقه ليس فقط فى المناجم، وإنما أيضًا فى المصانع وخطوط السكك الحديدية، ـ الخ) وعلى النقيض من ذلك، تَكَشَّف أن مناجم الصين الجافة قليلة العمق هى سبب تعطلها لأن هذه الحالة لم تستلزم اختراع محرك بخارى ـ وبالتالى لم يتم أى تصنيع[٥٠].

يصبح جدل «پوميرانز» إشكاليًا بسبب ثلاث نقاط. الأولى، أن التعدين العميق بدأ فى الصين مبكرًا جدًا فى مرحلة دول «وارينج» (ما بين القرن الخامس وعام ٢٢١ق.م). وفى الفترة بين ذلك الوقت وفترة «سنج» بلغ متوسط أعمق المناجم ٣٠٠ قدم فقط (وخلال حكم «مينج» وحكم «شينج» بلغت عدة مناجم عمق ٣٠٠٠ أو ٤٨٠٠ قدم حتى أن أحد المناجم بلغ عمقه ٨٥٠٠ قدم)[٥١]. ثانيًا، كانت مناجم عديدة تحت مستوى سطح المياه، وبالتالى تطلبت تصريفها (مثلاً مناجم شمالى كيانجسو). ويشير« روبرت هارتويل» إلى أن تزايد حجم العمليات خلال القرن الحادى عشر تطلب فى الأغلب استثمارًا أساسيًا فى أدوات الصرف، غالبًا ما تضمن مضخة نفخ هيدروليكية مشابهة لتلك التى تستخدم فى آبار الملح فى «زيشڤان»[٥٢]. وكما يفسر «پيتر جولاز»:

> **حتى كمية قليلة من الماء تسبب مشاكل فى مناجم الفحم، إلا أن هذه المعوقات كانت مُركبة فى الصين؛ حيث إن الكثير من فحمها له طبقة جيرية عادة ما تحتوى على كميات ضخمة من المياه. ونتيجة للثنايا المنتشرة فى أرجاء المنجم، كان يتم خرق هذه الخزانات أثناء عملية التعدين. . . . . . فى أفضل الحالات، كان نزح المياه أكبر مشكلة تواجه تعدين الفحم الصينى وأكثرها انتشارًا. . . فقد كانت المياه أكثر من اللازم، ومثل ذلك أكبر مشاكل المناجم الصينية[٥٣].**

ثالثًا، وبشكل ساخر، لم يكن ممكنًا تطوير محرك البخار فى بريطانيا بدون الابتكارات الصينية الرائدة السابقة، وخاصة مضخة النفخ الهيدروليكية التى استخدمها الصينيون من أجل استخراج المياه من المناجم الغارقة.

من المفيد البدء فى ملاحظة أن أساسيات المحرك البخارى ظهرت أولاً فى الصين فى شكلها المطبوع فى «رسالة فى الزراعة» لـ «وانج شين» (١٣١٣م). وترجع هذه الأساسيات إلى منفاخ يعمل بالماء الذى يعمل بالمياه (استخدم لأول مرة فى عام ٣١م). وكما هو معترف به، كان محرك «وات» البخارى تطويراً لآلة «ويلكنسون»، إلا أن اختراع «ويلكنسون» كان تقريبًا مطابقًا لآلة «وانج شين».

إن الإضافة الوحيدة، وإن كانت لا تخلو من دلالة، كانت استخدام العمود المرفقى (والتى شكلت أحد الاختراعات الأربعة المستقلة بحق التى قام بها الأوروبيون فى الفترة من ٥٠٠ - ١٧٠٠م). فضلاً عن ذلك، ليس بأقل أهمية الإشارة إلى أن صندوق النفخ الصينى، والتى كانت عبارة عن قوة مزدوجة الأداء ومضخة ساحبة، فى كل شوط تطرد الهواء من أحد جانبى الكباس، بينما تسحب قدراً مساويًا من الهواء من الجانب الآخر. لم يكن لهذه الآلية تشابه قريب مع «محرك وات» فحسب وإنما مع نهاية القرن السابع عشر، كان الصينيون قد طوروا محركًا يدار بالبخار(٥٤). من اللافت للنظر، بناء على رؤية «نيدهام» و«لينج»، أن يشير «پوميرانز» إلى أن:

> **أدرك الصينيون منذ وقت طويل القاعدة العلمية الأساسية التى يتضمنها الضغط الهوائى. وعرفوا منذ ذلك الوقت كيفية التحكم فى نظام الكباس/ الأسطوانة الذى يعمل بشكل مزدوج (كجزء من «علبة المنفاخ») مثلما فعل «وات»، بالإضافة إلى نظام يحول الحركة الدائرية إلى حركة خطية، والذى عادلت كفاءته أى نظام عرف فى أى مكان قبل القرن العشرين. كل ما تبقى هو استخدام الكباس لتدوير العجلة وليس العكس. (فى المنفاخ، كان الهدف هو تحريك الكباس لنفخ الهواء الساخن، وليس خطوة من أجل إعطاء طاقة دوران للعجلة). عرض أحد التبشيريين الچيزويت فى البلاط عام ١٦٧١م نماذج مصغرة لمركبة تتحرك بقوة دفع توربين بخارى، وقد بدا أنهما تعملان بناء على نماذج صينية أكثر منها غربية(٥٥).**

وعلاوة على ذلك، يقول «روبرت تمپل»:

إن التصميمات الأوروپية [للمحرك البخارى] استمدت كلها من النماذج الصينية عبر وسطاء عديدين أمثال «أجوستينو راماللى» (١٥٨٨م).

وقد تمت تجربة الكباس الذى يدار عن طريق انفجار البارود فى أوروپا بناء على فكرة - كما يفسر «نيدهام» - «أنه يمكن اعتبار الكباس وذراع الكباس كقذيفة مدفع لها مجال محدود». وبما أن الصينيين اخترعوا كلاً من البارود والمدفع، فقد استوحوا عملية الاحتراق الداخلى والمحركات البخارية بشكل جزئى من فكرة أن المدفع له قذيفة تناسب تمامًا الماسورة التى يتم إطلاقها بالقوة، وهى مساهمات صينية إضافية إلى المحركين السابقين[٥٦].

البندقية والمدفع هما فى الواقع محرك احتراق داخلى ذو أسطوانة واحدة، وكما لاحظ «لين وايت» فى البداية: «إن كل محركاتنا الأكثر حداثة. . . . تنحدر منهما»[٥٧].

وبالفعل، كان أحد التحديات الرئيسية التى واجهت «چيمس وات» عند تطويره محركه البخارى هى الحاجة إلى إنتاج أسطوانة مضبوطة ومحكمة الإغلاق. ومن المثير للانتباه أنه يتوجه إلى «چون ويلكنسون» لطلب المساعدة، ونقول مثير للانتباه لأن «ويلكنسون» امتلك أداة ثقب مصممة لإنتاج المدفع. ومن المهم ذكر أن الصينيين هم الذين اخترعوا كلاً من المدفع والبندقية، اللذين انتقلا فيما بعد إلى الأوروپيين (كما رأينا فى الفصول من الثالث إلى الثامن). لا يعنى أى من هذا أن «پوميرانز» وآخرين كانوا على خطأ فى التأكيد على أهمية تطوير المحرك البخارى وانتشار استخدامه فى التصنيع البريطانى، وإنما يعنى أن الفنيات من الجوانب الأساسية للمحرك البخارى تم اختراعها فى الصين قبل أن يحلم بها الأوروپيون أمثال «ليوناردو داڤنشى» بعدة قرون.

فبالفعل، لم يأت محرك البخار البريطانى بمعجزة من الفراغ. وهكذا بينما كان للعديد من المخترعين البريطانيين مساهماتهم، فإنه من الإهمال إغفال الدور الصينى.

• الفحم والفرن العالى

يؤكد مؤيدو مركزية أوروپا بصفة خاصة على ثورية استبدال بريطانيا الفحم بالفحم

النباتى (بالتزامن مع تسارع ندرة الأشجار)، مما أدى إلى الادعاء الشائع بأن «كول بروكديل Coolbrookdale» البريطانية كانت أول مكان فى العالم يستخدم الفحم فى صهر الحديد الخام. وكما يشير «فيلليس دين» كان أهم إنجاز للثورة الصناعية أن [الفحم] حول الاقتصاد البريطانى من الاعتماد على الخشب والماء كأساس له إلى الاعتماد على الفحم والحديد»[٥٨].

إلا أنه كما أشرنا فى الفصل الثالث، يعتم ذلك على واقع أن الصينيين استخدموا الفحم ليحل مكان الفحم النباتى فى القرن الحادى عشر. فضلاً عن ذلك ظهرت أفران صهر المعادن فى الصين فى القرن الثانى قبل الميلاد، وبحلول القرن الخامس، كان الصينيون قد طوروا عملية «الصهر المشترك» والتى يتم عملية صهر الحديد المطاوع والزهر معًا لإنتاج الصلب. «كان ذلك أساس عملية «مارتن» «وسيمنز» للصلب لعام ١٨٦٣م، رغم حدوثها قبل ذلك بألف وأربعمائة عام فى الصين»[٥٩]. ومع ذلك، وحتى عام ١٨٥٠، أنتجت بريطانيا مستويات من الصلب أقل نسبيًا (مقارنة بالحديد) نتيجة التكلفة الإنتاجية الأكثر ارتفاعًا بكثير. الذى غير ذلك الوضع ابتكار محول «بيسيمر» (١٨٥٢م) وهنا من المفيد ذكر أن:

> **عمل «هنرى بيسيمر» كان مسبوقًا فى عام ١٨٥٢ بما قدمه «وليم كيللى» [مع أن كيللى لم يحصل على التقدير الكامل] .....وكان «كيللى» قد جلب أربعة خبراء صينيين فى الصلب إلى «كنتاكى» فى عام ١٨٤٥م، وقد تعلم منهم قواعد إنتاج الصلب المستخدمة فى الصين على مدار أكثر من ألفى عام مضت[٦٠].**

• إنتاج الحديد والصلب

كما أشرنا فى الفصل الثالث، ظلت مستويات إنتاج الحديد البريطانى حتى عام ١٧٨٨م أقل من مثيلاتها فى الصين عام ١٠٧٨م، ولم يتمكن البريطانيون إلا منذ القرن التاسع عشر من مجاراة أسعار الإنتاج الصينية المنخفضة التى كانت قائمة عند القرن الحادى عشر. كما أشار «چوزيف نيدهام»:

إنها لمفارقة تاريخية غير عادية. . . . . إن الحضارة الغربية التى أثرت كثيراً على حضارة العالم اليوم، تعتمد بهذا القدر على عمل الحديد والصلب، [باعتبار أن] الصين كانت متقدمة بـ ١٣٠٠ عام على الغرب فيما يتعلق بالحديد المسبوك(٦١).

كانت الهند أيضًا متقدمة على بريطانيا. فكان صلب «ووتز» الهندى هو الأرقى فى العالم لعدة قرون، وحتى القرن التاسع عشر، وكان مقدراً بصفة خاصة فى بلاد الفرس حيث عرف باسم الصلب الدمشقى. وحتى فى نهاية القرن الثامن عشر، ظل الإنتاج البريطانى أدنى من النوع الدمشقى(٦٢).

وحتى عام ١٨٤٢م، لم يكن الحديد والصلب الهندى فقط بنفس جودة البريطانى - إن لم يكن أفضل منه - إنما كان أيضًا أرخص سعراً من ذلك المنتج فى «شيفيلد»(٦٣).

من الملفت أيضًا، أنه فى ذلك الوقت، بلغ عدد أفران صهر المعادن الهندية ٥٠ ضعفًا للعدد الموجود فى بريطانيا (وظل عشرة أضعاف العدد البريطانى فى عام الذروة ١٨٧٣م). ومن الأهمية تذكر أن الحيرة تملكت المصنعين الغربيين أمام الجودة العالية لكل من الإنتاج الهندى والفارسى؛ لذلك، لم يكن مفاجئًا أنه عندما اهتم البريطانيون مؤخراً بإنتاج الصلب، نظروا إلى أساليب إنتاج كل من الصين والهند. وقد قام «بنچامين هانتسمان» بأول محاولة لتقليد تلك العملية فى «شيفليد» فى عام ١٧٤٠م، رغم أن محاولات أخرى تمت خلال الثمانين عامًا التالية، ويذكر «آرنولد پاسى» عن النظام البريطانى:

[رغم] أن «فولاذ البواتق» المنتج كان ذا جودة عالية ضرورية لصناعة أدوات الخراطة. . . .[إلا أن] نمط الشفرات الآسيوية لم يتم الحصول على مثيله ولا على جودته العالية، وهو ما يزال يربك صناع الصلب الغربيين. وهكذا، حتى فى تسعينيات القرن الثامن عشر، كان صلب «ووتز» الهندى موضوع الأبحاث فى «شيفيلد» حيث كان يستخدم لصنع نماذج شفرات ذات جودة لا يمكن تقليدها بوسائل أخرى(٦٤).

فضلاً عن ذلك، قام عدد من العلماء الأوروبيين بنهاية القرن الثامن عشر بالبحث فى أصول صلب«ووتز» الهندى، أشهرهم «مايكل فاراداى»(٦٥) وكما يستنتج

«براودل»: «قام العديد من العلماء الأوروبيين خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر... بالسعى لاكتشاف أسرار الصلب الدمشقى [صلب «ووتز»]. وجاءت نتائج أبحاثهم لتعلن ميلاد دراسة المعادن [البريطانية]»[٦٦] جدير بالذكر أيضًا أن المتجين البريطانيين قاموا بتجارب على منتجات صلب «كوربى ـ Corby» من أجل إعادة إنتاج أساليب صناعة الصلب الصينية القديمة. وقد أثبتت نجاحها بإنتاج صلب موحد.

الأصول الصينية لصناعة القطن البريطانية

كانت صناعة القطن العمود الآخر ـ إن لم يكن الرئيسى ـ للثورة الصناعية البريطانية. بحلول عام ١٨٣٠م، أصبحت الصناعات القطنية هى الصادرات الرئيسية للبلاد، وصارت فكانت صناعة القطن بمثابة صمام أمان التصنيع البريطانى. مرة أخرى، يركز المؤرخون على قائمة من المبتكرات المستقلة التى أبدعها عدد من المخترعين البريطانيين، والتى تشمل:

المكوك الطيار لـ «چون كاى» (١٧٣٣م)، إطار الغزل لـ «چون ويات» و«لويس پول» (١٧٣٨م)، دولاب الغزل لـ «چيمس هارجريف» (١٧٦٥م)، وإطار الماء لـ «ريتشارد أركرايت» (١٧٦٧م)، المغزل الآلى لـ «صمويل كرومپتون» (١٧٧٩م)، النول الآلى لـ «إدموند كارترايت» (١٧٨٧م)، ومرة أخرى «چيمس وات» ومحركه البخارى (١٧٧٦م). ويُزعم أن هذه المخترعات تبعت أيضًا النهج الداخلى لـ «متتالية التحدى والاستجابة» والتى يتم من خلالها اختراع التطبيق البريطانى العبقرى، ثم تعديل تقنياته لاحقًا. وكانت النتيجة زيادة كميات الغزل عشرة أضعاف، فلم يماثلها إلا واردات القطن الأمريكية (انظر الفصل الحادى عشر).

يفترض عادة أن أول إشعاعات الحداثة المبهرة انطلقت من ذلك المكان «المتسخ» فى شمالى إنجلترا «لانكشاير». إلا أن «لانكشاير» لم تكن المكان الذى بدأت منه معجزة القطن، لأن صناعة القطن لم تكن بأية حال فريدة من نوعها فى بريطانيا القرن الثامن عشر، وإنما كان لها أسبقية واضحة فى الهند والصين.

لم تمهد الصين الطريق فحسب فيما يتعلق بآلات النسيج، وإنما اخترعت «دولاب الغزل الكبير» والذى كان أفضل من آلة «أركرايت». بالإضافة إلى ذلك، كان للصينيين

دائمًا فى مجال النسيج آلات تختلف فى تفصيلة واحدة هامة عن كل من مغزل «هارجريف» الآلى ومكوك «كاى» الطيار[٦٧]. فكما يقول «ديتر كون»:

اخترع فنيو النسيج الصينيون جميع الأجزاء الأساسية لآلة غزل [مشابهة لهذه الابتكارات البريطانية] من أجل الاستخدام الصناعى فى القرن الثالث عشر . . . . بالفعل فيما يتعلق بالبناء الميكانيكى، حتى المغزل الآلى الذى لم يكن أبدًا سهل التشغيل ـ لم يستطع محاكاة جودة هيكل الغزل الكبير[٦٨].

تمثل الفرق الوحيد فى أن الآلات الصينية استخدمت فى إنتاج الحرير وليس القطن. ومع ذلك، كان نشر تقنيات الحرير الصينى هو الذى وفر مؤخرًا الأساس لتقنيات نسيج القطن البريطانى. وقد تم أول انتقال للابتكارات الصينية فى النسيج إلى أوروبا فى القرن الثالث عشر (حيث ساعدت على نشأة صناعة الحرير الإيطالى ـ كما جاء فى الفصل السادس). وبالتالى، سوف يقدم الإيطاليون هذه الأفكار إلى البريطانيين. إحدى اللحظات ذات الدلالة هنا تتعلق بمصانع إنتاج الحرير التابعة لـ «چون لومب» وكانت لها مغزاها لأن مصانع الحرير تلك هى التى وفرت النموذج لصناعة القطن الذى سوف يتم تطويره فى «دربى» بإنجلترا. فهنا نجد أن آلة «لومب» مثلت فعليًا ذروة انتقال المعرفة العالمية، تحدثت خلالها الصين إلى أوروبا، وبالطبع إلى بريطانيا، بطريقة غير مباشرة.

وقد أخذ «چون لومب» أفكاره من إيطاليا، حيث كانت آلات صنع الحرير مستخدمة بالفعل[٦٩]. إلا أن وصف هذه الآلات باعتبارها ابتكارات إيطالية يعتم بشكل فورى على أصلها الصينى.

وكما أوضح الفصل السادس، كان الجانب الهام فى هذه الآلات هو استخدام المحلال(*) (آلات اللف). وتلك بدورها أتت من الصين حيث كانت مستخدمة منذ عام ١٠٩٠م[٧٠]. وقد اعتمدت آلة «لومب» أيضًا على استخدام المحلال وتشابهت كثيرًا والآلات الصينية. علاوة على ذلك، كما رأينا أيضًا فى الفصل السادس، تشابهت تقريبًا جميع جوانب الآلات الإيطالية مع النماذج الصينية الأولى حتى الوقت الذى زار فيه «لومب» إيطاليا[٧١]. إلا أن النقطة الرئيسية هنا هى أن مصانع حرير «دربى» (التى اعتمدت على التصميمات الإيطالية، التى بدورها اعتمدت على النماذج الصينية الأصلية) هى التى وفرت النموذج لِمُصَنِعى الأقطان الناشئين.

(*) أداة حل الحرير ولفه ـ المترجمة.

• علامات تفوق صناعى بريطانى أم عجرفة بريطانية؟

يقال لنا كثيرًا ما إن إحدى العلامات التقليدية على تفوق الصناعة البريطانية وعبقريتها، هى أن أول جسر حديدى ظهر فى بريطانيا فى «كول بروكديل» فى عام ١٧٧٩م. ويوضح أحد النصوص ذلك بشكل نموذجى، ففى «كول بروكديل»:

أظهر «چون ويلكنسون» ومنافسوه عبقريتهم. فاستخدم حديد «داربى» الأول فى تشكيل الأوانى والأوعية، ولكن «ويلكنسون» ومتخصصى الحديد فى «شرو پشاير» كانوا فى ذلك الوقت أكثر طموحًا بكثير. فبالاشتراك مع «إبراهام داربى» الثالث، أنشأ «ويلكنسون» أول جسر حديدى قرب «كول بروكديل» ومازال موجودًا حتى اليوم، وكانت الفكرة من الجدة حتى أن القرية الصغيرة التى تقع قريبة من الجسر يطلق عليها اليوم «الجسر الحديدى»[٧٢].

ومع ذلك، يتداعى هذا بالكامل أمام وجود آلاف الجسور الحديدية المعلقة فى الصين قبل ذلك بألف عام. وقد ظهر بالفعل «أول» جسر معلق مصنوع من الحديد المطاوع فى الصين فى (تشينجتونج بمقاطعة يونّان) عام ٦٥م، كما ظهرت الجسور المعلقة بسلاسل حديدية فيما بعد على نهر «تشين شابين» عام ٥٨٠ و٦١٨[٧٣]. لم تكن هناك هذه الأمثلة الصينية المعروف «إلهامها للمهندسين الغربيين»[٧٤] فحسب، بل إن تقارير الچيزويت حول الجسور الصينية المعلقة قد ناقشها العديد من المعماريين البريطانيين أمثال سير «ويليام تشيمبرز» كما أنها جذبت نظر «توماس تلفورد»[٧٥].

والعلامة الأخرى على عبقرية الصناعة البريطانية كما يقال لنا هى «أول» ظهور لنظام لمبة غاز لإنارة الشارع فى ١٧٩٨م. مرة أخرى، هذا زعم خاطئ، حيث استخدم الصينيون الغاز الطبيعى لأغراض الإنارة قبل مجىء «الابتكار» البريطانى بحوالى ألف عام[٧٦].

وتعتبر أداة الحفر البريطانية انتصارًا آخر، باعتبار استطاعتها الوصول إلى عمق ٢٠٠ قدم. إلا أن هذه الأعماق تصبح أقزامًا ضحلة أمام آلات الحفر التى كانت تصل إلى أعماق الآبار الصينية والتى بلغت ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٨٠٠ قدم. كان الصينيون ينشرون

آلات الحفر الطويلة المدى قديمًا جدًا فى القرن الأول الميلادى. ولم يستطع الغرب اللحاق بذلك حتى القرن التاسع عشر. ومما له دلالة، أن أساليب الحفر الصينية هى التى كانت مستخدمة فى أوروبا لاستخراج الملح (١٨٣٤م)، وأيضًا فى حفر آبار البترول (١٨٤١م). وبالفعل، أقام «دراك» بئر بترول فى پنسلفانيا ١٨٥٩م مستخدمًا مباشرة أساليب الكابل الصينية. كما يستنتج «تمپل»:

إن الأسلوب المعروف بـ «ادفعها إلى أسفل» للتنقيب عن الزيوت فى أمريكا، كان مطابقًا لأسلوب «وتر القوس» للتنقيب الذى استخدمه الصينيون. . . . وحتى الآلات الدوارة الحديثة تبدو ذات أصل صينى. باختصار، أتت أساليب الحفر الغربية أساسًا من الصين، كما أن صناعة الزيوت الحديثة كانت مبنية على أساليب شرقية متقدمة عن الغرب بحوالى ١٩٠٠ عام(٧٧).

هناك علامة أخرى على تفوق الصناعة البريطانية، كما يقال لنا، وهى ابتكار السفن ذات الحواجز والمقصورات التى لا يدخلها الماء. وتنسب هذه العبقرية إلى السير «صمويل بنتام»، الذى طور هذا الاختراع لصالح البحرية الملكية فى حوالى عام ١٧٩٥م.

إلا أنه ـ كما أعلنت زوجته فيما بعد (خارجة عن الإجماع الأوروبى) ـ يجب نسب الابتكار إلى الصينيين(٧٨). ففى الواقع، أدخلت حواجز التقسيم/ المقصورات إلى السفن الصينية فى القرن الثانى الميلادى.

علاوة على ذلك، ومن المفاجئ بشكل خاص، أن البحرية البريطانية لم تتمكن من مضاهاة هذا الابتكار الصينى بشكل مباشر إلا بنهاية القرن الثامن عشر، وهو أمر مفاجئ لأن «ماركو پولو» كان قد نقل هذا الاختراع المنقذ للأرواح إلى الغرب فى عام ١٢٩٥م.

ومن المؤسف، أنه لو كان المصممون البريطانيون طبقوا ذلك الابتكار على «التيتانيك» ـ والمفترض أنها الإنجاز المتوج لتصميم السفن الغربى أو البريطانى ـ لكان قد تم إنقاذ ما لا يقل عن ١٥٠٢ من الأشخاص على متن أولى رحلاتها.

قد يمكن العثور على آخر علامات العجرفة البريطانية فى استضافة «المعرض الكبير» فى ١٨٥١م، والذى أعلن تفوق الصناعة البريطانية على العالم. وقد أقيم ذلك

المعرض فى قصر «پاكستون» الزجاجى، والمفترض أنه مقام من الزجاج ومدعوم بهيكل من الحديد والصلب. إلا أن ما يقال لنا عادة هو أن أطول أقواس «پاكستون» التى يبلغ مداها ٧٢ قدمًا، كانت مصنوعة من الخشب، وكان هناك ٢٠٥ أميال من الحواجز الخشبية و٣٤ ميلاً من القنوات [المزاريب] فى ذلك القصر المزعوم بناؤه من الزجاج والحديد[٧٩]. يعكس ذلك النقطة المظلمة حتى الآن، وهى أن الخشب - وليس الصلب - ظل الأساس لأعمال عديدة لوقت طويل خلال التصنيع البريطانى. بالفعل، رغم تخيلنا للسفن المصنعة من الحديد والصلب، إلا أن الواقع هو أنه عشية افتتاح المعرض الكبير، نجد أن ٩٠٪ من السفن البريطانية كانت مصنوعة من الخشب.

علاوة على ذلك، فقط فى عام ١٨٥٢م أصبح سعر الصلب رخيصًا بدرجة كافية لتمكين البريطانيين من تصنيعه بكميات كبيرة. وقد حدث ذلك نتيجة ابتكار محول «بيسيمر» الذى كان متأثرًا بالخبرة الصينية، كما رأينا من قبل.

أخيرًا وليس بأى حال آخرًا، إحدى العلامات التقليدية على الثورة الصناعية كانت ثورة النقل، والتى كانت ملامحها الرئيسية الريادة فى خلق القنوات وخاصة القناطر المائية. ويقال لنا بشكل نمطى إن البريطانى «چيمس بريندلى» هو أعظم مهندسى القنوات. . . و[هو الذى] طبقت عبقريته الميكانيكية - على مشاكل إنشاء القنوات. وكانت النتيجة انتصاراً[٨٠].

إلا أنه كما رأينا فى الفصل الثالث، كان إنشاء القنوات ذات القناطر ملمحًا رئيسيًا لمعجزة «سونج» الاقتصادية. ولقد اخترعت فى عام ٩٨٤م بناء على ٨٠٠ عام سابقة من الخبرة[٨١]، فضلاً عن ذلك، فالقناة التى بنيت فى بريطانيا وبلغت ٦٠٠٠ كم بين عامى ١٧٥٠م و١٨٨٥م، تحولت إلى غير ذات أهمية عند مقارنتها بالـ٥٠٠٠٠ كم المقامة فى زمن «سونج» قبل ذلك بسبعمائة عام. كما استقبلت تلك القنوات السفن الصينية العديدة التى تقزمت بجانبها مراكب البضائع الغربية والصغيرة التى كان يجرها الحصان ببطء على جانب القنوات البريطانية الضيقة. وفى القرن الحادى عشر كانت السفن الصينية الخاصة الى تذرع القناة الكبيرة ذهابًا وإيابًا تستطيع الواحدة منها حمل أكثر من ١١٠ أطنان (وهو ما يتعدى حمولة إبحار سفينة «كولومبوس» «ذى نينا - the Nina». وبنهاية القرن التاسع عشر، كانت سفينة البضائع الصينية تستطيع الواحدة منها حمل ما يقرب من ١٤٠ طنًا (ثلاثة أضعاف ما تحمله سفينة البضائع البريطانية).

الخلاصة

لا يعنى أى من هذا أن الصناعة البريطانية شيدت فقط فوق الأساسات الصينية. وإنما يعنى أن التصنيع البريطانى نشأ بشكل ذى مغزى على أساس عملية تغيير «ولدها آخرون» والتى ترجع إلى العديد من الابتكارات الصينية التى أبدعت بين عام ٧٠٠م وقبلها بـ٢٣٠٠ عام. ويبدو من الإنصاف القول بأن صناعات الحديد والصلب والقطن البريطانية كانت لها دلالتها ليس فقط لتأخرها، وإنما لما تمتعت به من صفات مستمدة من غيرها. حيث لا يكمن النجاح البريطانى هنا فى أصالتها فحسب، وإنما فى مثابرتها على حل المشكلات لتفعيل مخترعات الآخرين وتحسينها. فى هذا الصدد، تماثل بريطانيا بشكل قريب الرؤية المتعارف عليها لبلد تصنيعى جديد أو مطور متأخر، تمتعت بكل «مزايا التأخر» واستطاعت أن تستوعب وتكيف اكتشافات الآخرين التقنية.

أن يكون البريطانيون أدخلوا التعديلات عليها متأخراً يبدو اقتراحًا معقولاً، وإنما إنكار دور الصين فى كل ذلك يبدو غير معقول بالمرة، لأنه بدون الاختراعات الصينية الأولى لكان هناك القليل الذى يمكن تحسينه. بالإضافة إلى ذلك، بدون هذه المساهمات الصينية، لظلت بريطانيا على الأرجح بلدًا متخلفًا صغيراً، يهيم على أطراف قارة متخلفة بالمثل، كانت بدورها تطفو على أطراف الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفرو-آسيوية منذ عام ٥٠٠م.

باختصار، إن رؤيتى لـ «التراكم العالمى لتاريخ البشرية» فى التصنيع، تفترض أن التأكيد التقليدى على أن الثورة الصناعية البريطانية هى المكان الذى - حسب كلمات «روستو» - «بدأ فيه كل شىء»، يمكن أن نراه الآن كنتاج لضيق أفق مركزيةأوروبا. وبالتالى فإن أفضل ما نختتم به هو كلمات «إريك چونز»:

> **فى سالف الزمان، كان هناك حدث محدد يحكى عنه بأن النمو بدأ مع..... ثورة صناعية فى أواخر القرن الثامن عشر. الآن نحن نعرف يقينًا أن الحدث كان بالفعل عملية ذات أبعاد أقل بكثير مما يزعم، بمساهمة بريطانية أقل [وشرقية أكثر]، حدث بطريقة أقل فجائية إلى أبعد الحدود. وكان فى الواقع جزءاً من استمرارية التطور التاريخى التى استغرقت وقتًا أطول كثيراً(٨٢).**

الفصل العاشر

• تكوين الهوية الأوروبية العنصرية وابتداء العالم الإمبريالية كرسالة أخلاقية (١٧٠٠ ـ ١٨٥٠م)

فى يوم من الأيام سوف تزدهر تركيا والصين وبقية العالم. إلا أن هذه الشعوب لن تبدأ فى التقدم. . . . حتى تنعم بحقوق الإنسان؛ وهذه لن يتم الحصول عليها إلا عن طريق الفتح الأوروبى.

وينوود ريد

قيل إن مهمتنا الحضارية وحدها تستطيع أن تبرر احتلالنا لأراضى الشعوب غير المتحضرة. تكرر جميع كتاباتنا ومحاضراتنا وإذاعاتنا إلى ـ بطريقة مملة ـ رغبتنا فى تحضير الشعوب الأفريقية [والشرقية]. لا شك أن هناك من يتجه بالنظر إلى تقدم الحضارة على أنه تحسين الأوضاع المادية وتنمية المهارات المهنية والتحسين فى الإسكان والصحة والتعاليم السكولاستية(*). إنها بلا

(*) السكولاستية Scholasticism هى الفلسفة النصرانية السائدة فى العصور الوسطى وأوائل عصر النهضة، وقد بنيت على منطق أرسطو ومفهومه لما وراء الطبيعة، ولكنها اتسمت فى أوروبا الغربية خاصة، بإخضاع الفلسفة للاَّهوت ـ المترجمة.

شك «قيم» مفيدة وضرورية. لكن هل تشكل هذه القيم الحضارة؟ أليست الحضارة فوق أى شىء آخر تقدم فى الشخصية الإنسانية؟

الأب پلاسيد

يخدم هذا الفصل ثلاثة أغراض رئيسية. الأول، يقدم وجهة نظرى بأن تكوين الهوية لعب دورًا مهمًا فى نشأة الغرب. وأقوم بذلك موضحًا أن تكوين الهوية كان عاملاً مهمًا أدى إلى الإمپريالية، والتى بدورها مكّنت للمرحلة الأخيرة من نهضة الغرب (انظر الفصل الحادى عشر).

الثانى، توضيح أنه تم خلق هوية عنصرية فى جوهر الخطاب الإمپريالى. وهو ما يمكننى من مناقضة الافتراض العام لمركزية أوروپا القائل إن الخصائص الليبرالية المتقدمة هى التى دعمت نهضة الغرب.

وثالثًا، يقوى ذلك من ادعائى بأن السياق العالمى كان أساسيًا فى نهوض الغرب. وكما يشير «جيرارد ديلانتى»:

> **تجد فكرة [أو هوية] أوروپا تعبيرها الأكثر دوامًا فى المواجهة مع الشرق فى عصر الإمپريالية. فقد تشكلت هوية أوروپا عند مواجهتها حضارات أخرى. فأوروپا لم تستمد هويتها من ذاتها، وإنما من تكون مجموعة من التباينات العالمية. ففى الخطاب الذى أبقى على هذا الانقسام بين الأنا والآخر، [أصبحت] أوروپا والشرق قطبين متضادين داخل نظام القيم الحضارية الذى حددته أوروپا[١].**

يبدو الادعاء بأن الإمپريالية بنيت على خطاب عنصرى، غير قابل للتصديق إلا إذا ما أدمجنا فيه العنصرية بشكلها «العلمى»، مع العلم أنها ظهرت فى أوروپا بعد عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر - أى متأخرًا جدًا بالنسبة للإمپريالية. ولأنى أحذو حذو «چورج فريديركسون» (وأيضًا چيمس بلاوت)، فإنى أفرق بين العنصرية الضمنية والعنصرية الصريحة[٢]. فأولاً، تكونت العنصرية الضمنية فى القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، بينما بدأ ظهور العنصرية الصريحة فى بدايات القرن الثامن عشر، وأكدت ظهورها بقوة (خاصة فى بريطانيا) بعد

١٨٤٠ . ثانيًا ، تحدد العنصرية الضمنية «الاختلاف» من خلال مقاييس ثقافية وعرفية وبيئية وليس خصائص وراثية . ومع ذلك ، فهى تجسد تمامًا سلطة تقوم على أساس الأعلوية الغربية والسفلوية الشرقية . وبالتالى ، فالعنصرية الضمنية أكثر مكرًا بكثير من العنصرية الصريحة ، حيث إنها تعمل بشكل أعمق على مستوى الوعى الباطنى - وغالبًا ما يكون جانبها العنصرى محجوبًا . فقد كانت العنصرية الضمنية هى التى جعلت الكثيرين من الأوروپيين يعتقدون بصدق أنهم يساعدون الشرق من خلال الإمپريالية ، فى الوقت الذى كانوا يسببون فى الواقع قمعًا وبؤسًا وتعاسة بشتى الطرق - الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية .

لهذه العقائد (الأيديولوچيات) علاقات أو مضامين مختلفة مع الإمپريالية . فالعنصرية الضمنية تفترض - بشكل حاسم - أن التدنى الحضارى يمكن - ويجب - علاجه من خلال «مهمات تحضير»(*) . فى المقابل ، ولأن العنصرية الصريحة (أو العلمية) تركز فقط على الخصائص الفسيولوچية (العضوية) / الوراثية ، فإنها تميل إلى رؤية التدنى العنصرى كصفة دائمة . وبالتالى ، العنصرية الصريحة لها علاقة غير متماسكة مع الإمپريالية . كان الكثيرون من العنصريين العلميين متشائمين ضد الإمپريالية ، إما لأنها مهمة غير مثمرة (على اعتبار أن الأجناس الشرقية غير قادرة على أن تتحضر) ، وإما لأنها سوف تؤدى إلى تحلل الجنس الأعلى نتيجة التزاوج بين الجنسين ، كما قال «دى جوبينو» «وروبرت نوكس». إضافة إلى ذلك ، حذّر البعض من الإمپريالية على أساس أن المناخ سوف يؤدى إلى انحطاط الجنس الأسمى . وعلى التباين ، كان بعض الداروينيين الاجتماعيين والعنصريين العلميين أقل «تشاؤمًا» . فقد اعتقدوا أن الجنس الأنجلوساكسونى عليه مهمة تولى أمر العالم ، باعتبار أن الأجناس الأدنى مصيرها الانقراض ، وأن تقدم الحضارة هو فى أمان فى أيدى البريطانيين (كما جاء فى كلمات تشارلز كينجسلى) .

بينما قد يبدو هذا المفهوم للعنصرية فى البداية معقدًا ، لكنه فى الواقع تبسيط للحقيقة بعدة طرق . فسوف يصبح إشكاليًا افتراض أن العنصرية الصريحة كانت توأمًا

(*) كما نوهنا من قبل ، أخذ هذا «المضمون» أسماء كثيرة فى أدبيات الاستعمار : حمل الرجل الأبيض - مهمة الرجل الأبيض - عبء الرجل الأبيض ، وانفردت الولايات المتحدة باسم إضافى : القدر المبين أى قدرها فى فتح العالم لتحضيره طبقًا للقيم الأمريكية - المترجمة .

مطابقًا للعنصرية الضمنية. لأنه فى الوقت الذى وجدت بينهما عوامل تواصل واضحة، كانت هناك أيضًا فجوات هامة، ومن ثم يتضمن ذلك أن كل مرحلة تميزت بصفات متشابهة وأخرى مختلفة. ففى مراحل، بدا وكأن الأصول التاريخية لكل من العنصرية الضمنية والصريحة مختلفة. ومن ثم يجب على القارئ أن يأخذ فى اعتباره أن البيان الذى أقدمه هو نسخة مبسطة بالفعل لقصة شديدة التعقيد. ومع ذلك، توجد نقطتان ذواتا أهمية فى هذا السياق. الأولى، رغم أن العنصرية الصريحة كانت عاملاً مهمًا، إلا أننى سوف أركز أكثر على ظهور العنصرية الضمنية، باعتبارها كانت حاسمة فى تكوين الإمپريالية. وثانيًا، إننى لست مهتمًا بتوفير سلسلة أنساب قد تؤدى بنا إلى التيه بنا عبر التفاصيل العديدة الملتوية والملتفة الخاصة بنشأة العنصرية الكامنة والصريحة. ينصب تركيزى على العلاقة بين العنصرية وتكوين الهوية الأوروپية فى بناء الخطاب الإمپريالى.

نقطة أخيرة جديرة بالذكر هنا، فكما أحاجج لاحقًا بأن من المفارقات أن ظهرت العنصرية الكامنة بشكل حاسم فى عصر التقدم/ التنوير. ولكن كما يشير أيضًا «ثيرى هينتش» فإن النظر إلى عصر التنوير كفترة شرع خلالها المفكرون ـ علنًا ـ فى بناء رؤية عالمية لعنصرية ضمنية، إنما هو تبسيط مفرط[٣]. فقد كانت ـ فوق كل شىء ـ عملية غير واعية. فضلاً عن ذلك، كان التنوير «انفصاميًا»، حيث كانت مفارقته الكبرى أنه فى الوقت الذى اقتبس واستوعب فيه الأفكار الشرقية (أساسًا صينية) ـ كما رأينا فى الفصل التاسع ـ تم تشكيل هذه الأفكار فى هيكل معرفى تخيل الشرق على أنه غير متحضر، وبالتالى أدى إلى مهمات التحضير الإمپريالية، وإلى قمع الشرق.

إعادة بناء الهوية الأوروپية

العنصرية، خطاب الإمبراطورية، وابتداع العالم

ظهرت العنصرية الضمنية خلال عصر التنوير. فوق كل شىء، كان عصر التنوير فترة تعريفية فى إعادة اختراع الهوية الأوروپية. فكان مبنيًا ـ من الناحية التأثيرية ـ على سؤال: من نحن؟ وما هو مكاننا فى العالم؟ أدت الإجابة على هذا السؤال إلى التنظيم المنهجى، والتصنيف، وبالفعل اختراع العالم، والذى كانت نتيجته الاعتقاد بأن

الغرب هو ـ وكان دائمًا ـ الحامل الأوحد للحضارة والتقدم الإنسانى فى الحقل الاقتصادى والفكرى والسياسى، وكما يقول سمير أمين، كانت عملية إعادة تخيل «اختراع غرب أبدى [تقدمى]، فريد منذ لحظة [تخيل] جذوره»[٤].

خلق هذا الخطاب [دون إدراك بصفة عامة] نوعًا من نظام تفرقة فكرية كان فيه الغرب مفصولاً بصفة أساسية عن الشرق، عن طريق خط فاصل مُتخَيل يرجع إلى اليونان القديمة.

وبينما كان الادعاءبأن الشرق ظل فى اتصال مع الغرب لوقت طويل، وأن الشرق مهد للتقدم الاقتصادى، مطروحًا للتفكير قبل القرن الثامن عشر، نجد أن هذه الفكرة اختفت إلى حد بعيد بحلول القرن التاسع عشر. بهذه الطريقة، استطاع الأوروپيون تجاهل المساهمة الإيجابية التى قام بها الشرق فى نهضة الغرب، أو تهميش تلك المساحة. ومن ثم أدت النظريات الجديدة للعالم إلى التأكيد على أن نهضة الغرب كانت عبارة عن ولادة عذراء خالصة: إنها تحققت بالجهود الفردية للأوروپيين، وبذلك رسم الأوروپيون أنفسهم بصفتهم الفاعل التقدمى لتاريخ العالم فى الماضى والحاضر، بينما أحيلت الشعوب الشرقية إلى المنزلة السلبية. وكما تقول «ليندا توهيواى سميث»:

> **إحدى الخصال المفترضة فى الشعوب البدائية هى أننا لا يمكننا استخدام عقولنا أو فكرنا. لا يمكننا اختراع الأشياء، لا يمكننا خلق مؤسسات أو تاريخ، لا نستطيع التخيل، ولا نستطيع إنتاج شىء ذى قيمة، لم نعرف كيف نستخدم الأرض ومصادر أخرى من العالم الطبيعى، لم نمارس «فنون» الحضارة. بافتقادنا هذه الخصال تم تجريدنا من الأهلية. . . . ليس فقط من الحضارة وإنما من الإنسانية ذاتها. بكلمات أخرى، لم نكن «بشرًا بالكامل»؛ بعضنا لم يُعتبر بشرًا ولو جزئيًا[٥].**

هذه الفكرة هى التى أدت إلى مفهوم الآسيويين كـ «شعب بدون تاريخ» والنظر إلى الشعوب الشرقية بصفتها غير قادرة على تحقيق التقدم، فكان من البديهى أن الغرب وحده يمكنه نقل هبة الحضارة إلى الشرق من خلال الإمپريالية. عند التفكير فى الإمپريالية فإننى أبدأ بادعاء «چون ماكينزى» (محتذيًا حذو إدوارد سعيد) الذى يراها

«شيئًا» أكثر من كونها مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ فهى أيضًا عقيدة مركبة لها تجلياتها الثقافية والفكرية والفنية المنتشرة(٦).

فى الوقت الذى استفادت ـ دون شك ـ جماعات المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الإمپريالية، يكون من الخطأ افتراض أن الخطاب قد صمم ببساطة من أجلهم أو بتوصية منهم. وبالمثل يصبح من الخطأ اختصار الإمپريالية فى جماعة مصالح واحدة بعينها (كما يفترض غالبًا المنظرون الماديون). بالإضافة إلى ذلك، بينما استفاد الرأسماليون من الإمپريالية، من الواضح أن مساهمتهم فى بناء الخطاب الإمپريالى كانت قليلة جدًا. ففى الحقيقة، كان مهندسو هذا الخطاب الرئيسيون هم الأكاديميون والمفكرون والمعلمون والعلماء والرحالة ومؤلفو القصص والصحافيون والمبشرون المسيحيون والسياسيون والبيروقراطيون(*).

إن كانت هناك ماهية للإمپريالية، فإنها تكمن فى تمجيد الأوروپيين بصفتهم «أسياد الجنس البشرى» وفى تقوية الأنا الأوروپية بوصفها الأسمى(٧). وبالتالى سوف تشكل آلية ينشر من خلالها الرأسماليون هبة الرأسمالية الغربية؛ وينشر المبشرون رسالة الخلاص المسيحية؛ ويضيف العلماء مزيدًا من التطور للمعرفة العلمية من أجل الجميع؛ وينشر المعلمون هبة المعرفة الأوروپية؛ وينشر البيروقراطيون هبة البيروقراطية العقلانية على مستوى العالم؛ ويقدم السياسيون الديمقراطية.

إلا أنه كما سنرى لاحقًا (فى الفصل الحادى عشر)، تناقضت «الممارسة» الإمپريالية مع «الوعد»، حيث إن القمع والاستغلال الاقتصادى أصبحا العلامة المميزة للمهمة البريطانية. نقطة أخيرة هنا جديرة بالذكر، هى أن تركيزى الرئيسى هنا ينصب على تكوين الخطاب الإمپريالى البريطانى، لأنه بينما تَشاركَ خصائص عامة عديدة مع خطابات إمپريالية أوروپية أخرى، إلا أنه اختلف فى عدد من النواحى، سوف أشير إلى بعضها فيما يلى.

(*) يكاد المؤلف يجمع بين كل قيادات المجتمع الغربى: الأكاديميين والمعلمين والمثقفين ـ الإعلاميين ـ المبشرين ـ السياسيين ـ الموظفين ـ بالإضافة للرأسمالية، فمن يبقى بعد ذلك؟ ـ المترجمة.

جدول ١٠ ـ ١ الخطاب الإمبريالى البريطانى : جدول الفئات الحضارية والاختراع العنصرى للعالم

تصنيف حضارى	«المتحضرة» (فئة١) العالم الأول	«البربرية» (فئة٢) العالم الثانى	«المتوحشة» (فئة٣) العالم الثالث
الدول	بريطانيا فى قمة الفئة الأولى وأوروبا الغربية فى الفئة الأولى	مثل : الإمبراطورية العثمانية، الصين، سيام واليابان	مثل : أفريقيا، أستراليا ونيوزيلاندا
لون العرق	الأبيض	الأصفر	الأسود
المزاج	منضبط/ يعمل بكد	كئيب «سوداوى ـ Melancholic»/ قاس	لا مبال/ منحل
الخصائص المناخية	بارد ورطب	جاف واستوائى	مجدب
الخصائص الإنسانية	مسيحى	وثنى	ملحد/ وثنى
نظرية الاستبداد الشرقى	ديمقراطية ـ ليبرالية، حرية، فردية عقلانية	استبداد، عبودية، جماعية، لا عقلانية	استبداد الحكومة أو غيابها، جماعية، لا عقلانية
نظرية پيتربان	أبوى / ذكورى، مستقل، مبتكر عقلانى	مراهق/ نسوى، مُقلد، غريب وغير عقلانى	طفولى/ نسوى، اعتمادى، لا مبال، غير عقلانى
مبادئ الشرعية الاجتماعية	البريطانيون كشعب مختار أو العرق ـ السيد	شعب منحط	الإنسان الطبيعى فى حالة الطبيعة الأولى
مبادئ الشرعية السياسية	ذو سيادة (مساحة مسكونة ذات حدود)	بدون سيادة / حكم إمبريالى غير مباشر (مساحة مسكونة بدون حدود)	أرض دون صاحب/ حكم إمبريالى مباشر(أراض غير مأهولة أو ضائعة)
النوعية الحضارية الناتجة	طبيعية	منحرفة	منحرفة

اخترع البريطانيون العالم ـ بطريقة فعالة ـ من خلال تكوين «جدول الفئات الحضارية» المتخيلة. وكما يبين جدول ١٠ ـ ١ وضع البريطانيون أنفسهم فى قمة الفئة الأولى، ووضعوا أوروپا الغربية فى الفئة الأولى أو «العالم الأول»؛ وأودع «الجنس الأصفر» فى الفئة الثانية أو «العالم الثانى»؛ و«الجنس الأسود» أفردت له الفئة الثالثة أو«العالم الثالث»؛ متأرجحين بينها وبين الفئة الرابعة «عالم القرود». وقد استخدموا مقياس التصنيف من معلومات متعددة تضمنت:

* نظرية الاستبداد الشرقى.
* نظرية «پيتر پان» عن الشرق.
* تصنيف تبعًا للمناخ والمزاج.
* بزوغ البروتستانتية الإيڤانچليكية.
* بزوغ الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية.

• نظرية الاستبداد الشرقى

إحدى النظريات الرئيسية لثنائية تقسيم الشرق/ الغرب هى نظرية الاستبداد الشرقى. فقد تخللت هذه النظرية كتابات الرحالة الأوروپيين فى آسيا، وأيضًا الأساتذة الأكاديميين من «بودان» و«ميكياڤيلى» وخاصة «مونتسكيو» إلى «ميل»، «ماركس» و«ڤيبر» ضمن آخرين. وأكدت على أن أوروپا هى مولد الديمقراطية، وبالتالى الحامل للتقدم الاقتصادى والسياسى، بينما تم نبذ آسيا بصفتها معقل الاستبداد وبالتالى ضحية الركود الاقتصادى.

لقد بحثت هذه النظرية بالتفصيل على مدار هذا الكتاب، ولن يكون ضروريًا تكرار النقاش بكامله. ظهرت الفكرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ونفذت إلى المجتمع بأكمله بحلول القرن التاسع عشر. ونشرت جريدة « The Edinburgh Review» وجهة النظر الشعبية للعصر:

> **كانت روح الأعراف الشرقية معادية للتوسع النشط للفكر. ففى جميع أزمنة العالم، حرمت آسيا دائمًا من ضوء الحرية، وبالتالى قاست قدرها من العقم المطلق عن الثمرات الأعلى من الثقافة اليدوية والفكرية(٨).**

وتردد ذلك فيما بعد فى كلمات لورد «كيرزون» (نائب الملك فى الصين ١٨٩٨ - ١٩٠٥م)، الذى امتد وصفه للصين ليشمل كل المجتمعات الآسيوية عندما قال:

تجذَّر عدم الثقة فى الشركات الخاصة فى عقول هؤلاء الذين تعلموا أن يؤمنوا بأن الحكومة هى كل شىء والفرد لا شىء.... جميع الشركات الخاصة يتم قتلها عن طريق الإعدام الرسمى.... الطبقة الحاكمة بأكملها.... مهتمة بإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه.... [جميع الطبقات] ترى جاذبية متماثلة فى الركود[٩].

أو كما قال «چون ستيوارت ميل» عن الصين ومصر:

حُملت شعوبها على الركود الدائم نتيجة غياب الحرية العقلية والفردية.... وبما أن المؤسسات [الاستبدادية] لم تختف وتعط الفرصة للآخرين، فقد توقف أى تطوير جديد[١٠].

كان لهذه النظرية أهمية كبيرة فى عملية تكوين الهوية الأوروپية، لأنها جعلت الأوروپيين يتصورون أنفسهم وكأنهم ليبراليون وديموقراطيون بشكل قاطع إن لم يكن لشىء آخر فلأنهم «ليسوا الشرق المستبد». وكان ذلك ضروريًا لأنه - كما سنرى فى الفصل الثانى عشر - لم تكن أى دولة فى أوروپا ديمقراطية أو ليبرالية قبل القرن العشرين. وبالتالى، ساعد هذا «الوصف الشمولى المخيف» للشرق على تحويل الانتباه عن «مشكلة نقص الديمقراطية» فى الدول الأوروپية[١١]. علاوة على ذلك، لم يبتدع مفكرو مركزية أوروپا صورة أوروپا كديمقراطية فحسب، وإنما سعوا أيضًا إلى تطبيقها على الماضى، بحيث يقدمون أوروپا كمسقط رأس الديمقراطية ومعقلها.

أشرنا فى الفصل الخامس إلى أن عملية تكوين الهوية هى عملية بسيطة ومعقدة فى آن واحد، ويهمنا هنا الجانب «المعقد». ينبع هذا التعقيد من العديد من الممارسات الفكرية البهلوانية التى وجب القيام بها من أجل بناء هوية خاصة - هى فى هذه الحالة هوية أوروپا النقية والمتقدمة، كديمقراطية/ تقدمية بشكل دائم، فى مقابل شرق متخلف استبدادى/ ارتدادى بشكل دائم أيضًا. إحدى النتائج الهامة لكل ذلك هى مفهوم أن التاريخ الأوروپى حُكم عن طريق مسار زمنى تقدمى، بينما حكمت الشرق دورات زمانية ارتدادية من الركود.

لقد تضمنت الحيل الفكرية الرئيسية هنا إعادة تخيل اليونان. وخلال مساحة زمنية قصيرة نسبيًا (منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل التاسع عشر) رفع المفكرون الأوروبيون اليونان القديمة فجأة إلى مرتبة مسقط رأس الحضارة الأوروبية، باعتبار أعرافها الديمقراطية المزعومة وعقلانيتها العلمية(١٢).

كان وضع اليونان داخل أوروبا مهمًا أيضًا بسبب دورها المزعوم فى عصر النهضة الهام جدًا (المفترض أنه خلق «الديناميكية الأوروبية»).

إلا أن هذه النظرة إلى يونان أوروبية خالصة، لم تكن بالقطع هى التى نظر بها اليونانيون إلى أنفسهم. فقد رأوا اليونان داخل ما عرف بـ «الهيلينية الغربية». وإن فكرة أوروبا كانت دائمًا فكرة متناقضة مع «حقيقة» جغرافية تنعكس فى أن أوروبا ذاتها كانت فى الأساطير اليونانية ابنة أجينور، ملك صور، الواقعة على ساحل لبنان(١٣). يذكر أيضًا أن طروادة كانت فى الواقع شرق «الدردنيل». بالفعل «كانت اليونان متصلة روحيًا وثقافيًا بالشرق؛ و . . . . ومحاولة الابتعاد عن، أو التبرؤ من الميراث الشرقى، تتطلب دائمًا من اليونان التقليل والنيل من القيم الروحية والثقافية»(١٤).

وقد أطلق «مارتن برنال» على ذلك (مضاداة مركزية أوروبا) «النموذج القديم» الذى أكد على أن اليونان تأثرت بشدة بمصر القديمة.

إلا أن الاعتراف بأن اليونان القديمة كانت «شرقية» جزئيًا، أو أن عصر النهضة تشكل وتكون بأفكار شرقية (إسلامية أساسًا)، أو أن اليونان لم تكن ديمقراطية بشكل خاص، يمثل مواجهة بالغة، حيث سيقلل من قيمة الادعاء الناشئ بأن أوروبا كانت دائمًا تقدمية ومبتكرة بشكل استثنائى ـ وسيعترض المسار الخطى للتقدم الأوروبى الذى اخترعه الآن المنادون بمركزية أوروبا وألصقوه بها.

وبالتالى سعى المفكرون الأوروبيون إلى التخلص من الجانب الشرقى فى اليونان والمبالغة فى خصائصها الأوروبية وأعرافها العلمية والديمقراطية.

وكان لذلك أهميته باعتبار أن الديمقراطية اليونانية كانت فجة، حيث كان اليونانيون من الرجال فقط هم الذين يشاركون فى العملية السياسية ـ وكانت النساء مستبعدات ـ وكانت العبودية مؤسسة رئيسية فى المجتمع اليونانى القديم (وبالطبع كان العبيد مستبعدين أيضًا)(*)، بالإضافة إلى ذلك، فقد دانت علومها بالكثير لمصر. بالتالى،

(*) تراوحت نسبة من كان لهم حقوق كاملة فى أثينا القديمة حول العشرة بالمائة ـ المترجمة

وبتعبير «برنال»، حل الآن «النموذج الآرى» (وهو البناء الحديث لليونان الذى تقدمه مركزية أوروپا بصفته أوروپيًا خالصًا محل «النموذج القديم»)[١٥]. وكما أشار كل من «برنال» و«على مَزْرَوى»، كان اختلاق اليونان القديمة أمرًا حيويًا فى عملية بناء مركزية أوروپا لأوروپا الديمقراطية/ العلمية بصفتها متفوقة دائمًا على الشرق الاستبدادى/ الجاهل[١٦].

باختصار، كانت نظرية الاستبداد الشرقى حاسمة، ليست فقط «لتفسير» تخلف آسياوإنما، وبنفس الأهمية، لتوطيد هوية أوروپا ـ فى الماضى والحاضر ـ كمسقط رأس الحضارة المتقدمة، والديمقراطية. وبهذه الطريقة رفعت النظرية من شأن الأوروپيين بصفتهم الفاعل أو العامل المتقدم دائمًا، بينما حطّت فى نفس الوقت من قدر الشرقيين بصفتهم كائنًا سلبيًا دائم الارتداد فى تاريخ العالم.

• نظرية پيتر پان وتطبيقها على الشرق

جاءت نظرية الاستبداد الشرقى لتُستكمل بفكرة أخرى يمكن أن نطلق عليها اسم «نظرية پيتر بان حول الشرق». وبطرق عديدة، فإن «الاكتشافات» والمعرفة التى تكونت خلال عصر التنوير قد بلغت أوجها فى هذه النظرية.

تمثل التشابه الأساسى بين النظريتين فى ابتداع غرب عقلانى وشرق لا عقلانى. وكان الاختلاف أن نظرية «پيتر پان» استحضرت صورة رومانسية لـ «الآخر» كعاجز أكثر من كونه قاسيًا، بالإضافة إلى كونه «مغويًا» ومشوشًا وغريبًا. فى الواقع، تخيلت الشرق كطفل برىء لن ينضج أبدًا بطوعه. مرة أخرى، الجوهر هنا هو فكرة أن أوروپا حكمها مسار زمانى خطى تقدمى، بينما ميّز الشرق ركود زمانى ارتدادى. وقد نتجت عن هذه النظرية نوعيات ثنائية عديدة، تم الحلم بها من أجل التفريق بين الغرب والشرق.

ومن ثم تم تخيل الغرب كمبتكر، نشط، علمى، ملتزم، متحكم فى ذاته، عاقل، حساس، عملى، «يفكر بعقله»، مستقل وفوق كل شىء أبوى. كان ذلك، بالطبع، بناء متخيلاً، حيث رأينا بالفعل فى فصول سابقة أن الغرب كان معتمدًا بشكل له دلالته على التقنيات والأفكار الشرقية الأعلى على مدار الفترة من عام ٥٠٠ - ١٨٠٠م.

على النقيض من ذلك، تم تخيل الشرق كالنقيض الأدنى للغرب: مُقلد، سلبى، مؤمن بالخرافات، كسول، عفوى، مخبول، عاطفى، غريب، فكره مَتجه نحو الجسد، وتابع، وفوق كل شيء طفولى.

ولنفس السبب بالتحديد، لم يكن ذلك إلا بناء تخيليًا مرة أخرى.

ومن الأهمية أن نذكر، كما أشرنا فى الفصل الأول، أن هذا الخطاب حول الشرق والغرب، كان مرادفًا للخطاب الأبوى. ومن ثم نستطيع استبدال تعبير «رجولة» و«أنوثة» بتعبير غرب وشرق وننتهى إلى نفس مجموعة التناقضات الثنائية.

ترادف نظرية «بيتر بان» حول الشرق مبدأ «الوحدة النفسية للجنس البشرى». وكما يفسر «بلاوت» ترتبط هذه النظرية بدرجة كبيرة بـ«العقلانية»(١٧).

إن جوهر عصر التنوير هو أنه وضع الناس جميعًا فى تواصل عقلى. كان الرجل الغربى مميزًا بصفة عقلانية فى التفكير والنضج، بينما الرجل الشرقى غير ناضج وغير نام نفسيًا. أى أنه لم يصل إلى مرحلة النضج العقلى (العقلانى) الكامل. النقطة الحاسمة أنه:

> **باعتبار [افتراض] الوحدة النفسية للجنس البشرى، يمكن بالطبع لغير الأوروبيين التحول إلى النضج والعقلانية والعصرية من خلال مجموعة ـ من التجارب التعليمية ـ على سبيل المثال [من خلال الإمبريالية الغربية]. (كانت عبارة «وصاية استعمارية» هى شارة هذا المبدأ، حيث برز هذا المفهوم فى غالبية الكتب التاريخية والجغرافية التعليمية فى تلك الفترة)(١٨).**

بالفعل، إن وصف الغرب كعقلانى، مستقل، ورجل أبوى، فى مقابل الشرق كلاعقلانى، تابع وطفل قاصر أو امرأة عاجزة، كان حاسمًا فى الترويج لفكرة المهمة الحضارية الإمبريالية كواجب أخلاقى. حيث كان من البديهى أن الغرب الأبوى وحده يمكنه؛ بل يجب عليه، أن يحرر الشرق الذى يشبه الطفل أو يخلصه، مثلما يرى الأب أن من واجبه تربية طفله. فضلاً عن ذلك، إن تصوير الشرق كامرأة مغرية وغريبة مثَّل انعطافًا آخر نحو الغرب الأبوى لتحقيق الغزو الإمبريالى، والاختراق والتحكم والرضا.

دليل آخر على أن ذلك كان بناءً مصطنعًا، هو أن كلاً من نظرية «پيتر پان» والاستبداد الشرقى كانتا غير متوافقتين بشكل واضح. فبينما تم تخيل الشرق كتهديد استبدادى (لغة قسوة وقوة شمولية) تم تخيله فى نفس الوقت ككيان أقل تهديدًا بكثير تحت زعم كونه عاجزًا ومثل الأطفال (لغة براءة وقلة حيلة) ومن ثم تم تلطيخ الشرق بانقسام «مانوى ـ Manichean» (*) بين «صورة الشر» و«صورة براءة رومانسية». ورغم أن ذلك بدا غير متناسب، إلا أن عبقرية المفكرين المؤيدين لمركزية أوروپا تكشفت فى قدرتهم على جمع كل ذلك بنجاح فى خطاب إمپريالى متماسك ودون رتق. كان تمثيل الشرق بالتهديد الاستبدادى على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للخطاب الإمپريالى، مثل فكرة أن الشرق كان بريئًا، غريبًا وفوق ذلك سلبيًا وعاجزًا، بما أن الفكرة الأخيرة استخدمت لتجعل الإمپريالية تبدو «كمهمة أخلاقية» (على سبيل المثال كانت مهمة الأمير الغربى هى تحرير جميلته الشرقية النائمة).

ولا يوجد تمثيل أكثر وضوحًا للعلاقة بين نظرية «پيتر پان»، ونظرية الاستبداد الشرقى والإمپريالية مما جاء فى قصيدة «روديارد كيپلينج» الشهيرة: «حِمْل الرجل الأبيض» حيث إنه وصف فيها الشعوب الشرقية كنصف شيطان ونصف طفل، وقد شكل هذا العبء واجبًا أخلاقيًا من أجل «إسعاف» أمراض الفساد والحرمان الشرقى. ومع ذلك، كان عبئًا أيضًا ألا يتوقع الإمپرياليون أى عرفان بالجميل نظير خدماتهم للجنس البشرى! بالأحرى، لن تكون المكافأة، كما يحذر كيپلينج، أكثر من:

يأتى اللوم ممن تُحسِّنهم	The blame of those ye better
وتأتى الكراهية ممن تحميهم	The hate of those ye guard

• التصنيف تبعًا للمناخ والمزاج

كان من الجوانب الحاسمة فى نمط التفكير أثناء عصر النهضة، الأهمية التى أعطيت للعلاقة بين المناخ والمزاج والحضارة. وكان لمفكرين أمثال «مونتسكيو» و«آدم

(*) نسبة إلى مانى الفارسى الذى دعا إلى الإيمان بالفلسفة المانوية التى قوامها الصراع بين النور والظلام ـ المترجمة.

فرجسون» و«وليم فالكونر» أهمية خاصة هنا، رغم أنه سبقهم فى هذا الشأن كل من «ميشيل مونتانى» و«پيير شارون» و«چون بودان».

هؤلاء الذين يعيشون فى مناخ جاف أو استوائى مقدر لهم أن يتميزوا بـ«حالة أخلاقية منخفضة»، بينما هؤلاء الذين يعيشون فى مناخ معتدل يتصفون بـ«نشاط مخى متزايد»[١٩]. وبالفعل، بدا طبيعيًا تمامًا أن الأوروپيين كانوا يعملون باجتهاد نظرًا لأنهم يعيشون فى مناخ بارد ورطب، بنفس القدر كان الأفارقة لا مبالين أو كسالى نتيجة البيئة المناخية المتطرفة.

وكما يقول «فيليپ كورتن»: «الخلاصة فى رأى «فالكونر» أن أفضل توازن يمكن الحصول عليه للصفات الإنسانية، هو التواجد قرب الحافة الشمالية للمنطقة المعتدلة المناخ - باختصار فى بريطانيا»[٢٠].

وقد ارتبط المناخ والمزاج بشكل وثيق بمستوى الحضارة. وكما ذكرنا فى الفصل السابق، كان ينظر إلى الشعوب الصفراء (خاصة الصينيين) فى حقبة الثمانينيات من القرن الثامن عشر كشعب هابط، حيث انزلقوا إلى فساد أخلاقى وتخلف نتيجة مناخهم المتآكل من ناحية، وثقل الاستبداد الشرقى المُعرقِل من ناحية أخرى[٢١].

كان ذلك بالطبع تمثيلاً بالغ السماجة، ولا يأخذ فى الاعتبار الاعتقاد الأوروپى المبكر بأن الصين كانت مثالاً للحضارة المتقدمة. كما أنه لا يتناغم مع الواقع، حيث إن مناخ شمال الصين «معتدل» مثل المناخ الأوروپى. وفى كل الأحوال، لم يتغير فجأة لا النظام ولا المناخ فى أواخر القرن الثامن عشر لتفسير هذا «الانحطاط». وكما يوضح «مايكل إدواردز» قد يكون كل ذلك «بمثابة رد فعل طبيعى مقابل الإعجاب الأسبق اللا محدود بالصين، ولكنه رد فعل مبنى أساسًا على الجهل. فى هذه الأحوال، لم يكن هناك طريق وسط بين الإشادة البغيضة والازدراء الكامل»[٢٢].

وبالتالى تم استبدال صورة «فو مانشو - Fu Manchu» الفاسدة بالصورة الأولى للصين الكونفوشيوسية النبيلة والحكيمة، وذلك بعد عام ١٧٨٠م. كما أصبح مزاج الصينيين كئيبًا، لأنهم بعد أن كانوا عظماء فى وقت ما، عليهم الآن أن يتقبلوا «إخفاقاتهم».

أما السود «المتوحشون» فقد تم تخيلهم فى الواقع «كالإنسان الطبيعى فى الإطار الطبيعى» والذى تم إبعاده عن فصيلة القردة بدرجة واحدة. أحد الأمثلة النموذجية على ذلك ما عبر عنه المكتشف البريطانى «وليم دامپير». فعند وصوله إلى أستراليا فى نهاية القرن السابع عشر، دُهش من «التشوه الطبيعى» الذى ميز السكان الأصليين، فكان لهم «أبغض هيئة وأقبح ملامح من أى شعب آخر رأيته، رغم أننى رأيت الكثير من أنواع الوحوش»[٢٣].

ولقد تكرر هذا التفضل النبيل من جانب «دامپير» بعد ذلك بقرن من الزمان، عندما وضع العلماء الأوروپيون سكان أستراليا الأصليين فى مستوى أعلى من القرود بدرجة واحدة. «وقد تساءل «پيتر كاننجهام» عما إذا كان يجب وضع أهل البلاد فى المرتبة صفر للحضارة، مشكلين بدرجة ما الوصلة الرابطة بين الإنسان وقبيلة القرود؟ حيث يبدو عن حق أن بعض النساء ينقصهن فقط الذيل حتى تكتمل الهوية»[٢٤]. هنا تتضح العلاقة بين كل من جذور العنصرية الصريحة (العلمية) والعنصرية الضمنية. فقد كانت اللحظة الحاسمة هنا عند ابتكار السلسلة الكبرى للكائنات، التى عرضها «كارل ليناوس» بوضوح فى كتابه Systema Naturae (١٧٣٥م). فقد وضع تدريجيًا عبر طبعات الكتاب المتتالية، إطارًا ابتدائيًا. فى البداية، وصف أربعة أجناس للإنسان فى إطار تسلسل هرمى: الأبيض، والأصفر، والأحمر والأسود(الأبيض على رأسهم). ثم فى عام١٧٥٨م قسم جنس الإنسان إلى نوعين: شمل النوع الثانى «إنسان الغاب ـ orang- outang» وبعض الرجال البدائيين الذين لا يستطيعون الحديث ولكنهم رغم ذلك لديهم عواطف. وبسبب أن السود وُضعوا فى مستوى أعلى درجة من إنسان الغاب «عديم الذيل»، ولأن التدريج بين مخَتلف الأعضاء على سلم الدرجات كان قليلاً، استُنتج أن السود كانوا فى أسفل سلم الحضارة الإنسانى ويحتلون مكانًا أعلى من إنسان الغاب مباشرة. ومن هنا، قام علماء علم الإنسان وعلم الأحياء بصفة خاصة بتطوير عدد كبير من «النظريات» و«التصنيفات»، التى بلغت أوجها فى ظهور العنصرية العلمية فى بريطانيا بعد عام١٨٤٠م ـ ففى أواخر القرن الثامن عشر بدأ «پيتر كامپر» فى قياس رأس الإنسان بمقطع جانبى. كانت النتيجة أن الأوروپيين مُنحوا أعلى معدلات الذكاء والجمال، فى حين احتل الزنوج أسفل درجات السلم وفوق أكثر الحيوانات تطورًا مباشرة. جاء بعد «كامپر» مجموعة من المفكرين درسوا أيضًا حجم الجمجمة

وشكلها ـ بينهم «كوڤيير»، «بلومنباخ» و«ريتزيوس»، واتفقوا جميعهم بشكل مماثل على أن الأوروپيين كانوا الأكثر ذكاء، والزنوج الأقل. وقد ادعى «كومت دى بوفون» أن شعب «الهوتنتوت(*) ـ hottentot» (khoi khoi جنوب أفريقيا) يشكلون الحلقة المفقودة، بين القرود والآدميين. وقد تناغم تأكيد «بوفون» بسلاسة مع ادعاء «إدوارد لونج» أن: «على قدر ما تبدو وجهة النظر مضحكة، لا أرى أى زوج ذكر من إنسان الغاب يمكن أن يمثل إهانة لأنثى من الهوتنتوت»[٢٥]. فى حين لن تجد غالبيتنا اليوم ما تعترض عليه فى أن هذا التعليق مضحك، إلا أن كثيراً من معاصريه كانوا سيوافقون على الجزء الثانى.

خرافة «علمية» شائعة أخرى بادر بها «ماترلينك» الذى قارن بين «الفص الشرقى» فى مخ الإنسان، الذى يفرز الحدس والدين والوعى الباطن، و«الفص الغربى» الذى ينتج العقل والعلم والوعى.[٢٦] علاوة على ذلك، ادعى دكتور «چيمس هانت» قائلاً «إن توقف النمو العقلى للزنوج نتج عن الانغلاق المبكر لعظام الجمجمة، والذى يحدث فى النوعيات الأدنى من الجنس البشرى»[٢٧].

ومن المثير للدهشة، أن البريطانيين حافظوا بشكل إيجابى على هذه الخرافات وذلك بارتدائهم القبعات. وقد مكن ذلك إداريو المستعمرات البريطانية من تأليف خرافة، مبنية على أنهم أكثر عرضة لضربات الشمس، وأن جماجمهم أرق وبالتالى فإن مخاخهم أكبر.

كما أشار «چورچ أورويل» إلى «أن رُفع (نحالة) الجمجمة كان علامة من علامات أعلوية العرق، وتلك القبعة الفلينية كانت بمثابة شعار للإمبراطورية»[٢٨].

ولقد غذت العنصرية العلمية فكرة غير مسيحية تقول بتعدد الأصول، وتؤكد على أن الأجناس البشرية المختلفة لها أصول متعددة.

فبرفض المفهوم المسيحى لأصل الإنسان من دم واحد (والذى تضمن أن الجميع متساوون فى إمكانية أن يصبحوا مسيحيين)، فُتح الباب أمام نظرية الدونية الدائمة لكل

(*) شعب فى جنوب أفريقيا ذو بشرة داكنة ضاربة إلى الصفرة ـ المترجمة

من الجنسين الأسود والأصفر. ومع ذلك، بينما انتعشت هذه النظرية فى فرنسا، وقعت على أرضية أقل خصوبة فى إنجلترا كنتيجة لإعادة إحياء المذهب البروتستانتى[٢٩]. وبالفعل، بدأ ظهور العنصرية الصريحة فى بريطانيا، فقط فى حقبة الأربعينيات من القرن التاسع عشر.

• إحياء البروتستانتية

إن المفارقة الكبرى فى إحياء البروتستانتية البريطانية أنه فى الوقت الذى أحبطت فيه نشأة العنصرية العلمية بسبب تفضيل البروتستانتية لأحادية الأصل البشرى على تعدد أصوله، كانت مساهمتها فى العنصرية الكامنة والبعثات الحضارية عميقة. كان استدعاء قصة سفر التكوين عن أولاد نوح الثلاثة مهمًا، لأنها قدمت تبريرات للبعثات الحضارية. قامت قصة سفر التكوين بذلك الدور لأنها أعلنت ـ أو هكذا تم تأويلها ـ أن مهمة «يافث» (أى أوروپا) كانت استيعاب «سام» (آسيا) واستعباد «حام» أو«كنعان» (الأفارقة السود)(*)، تبعًا لما جاء فى سفر التكوين(**).

وقد أججت إعادة إحياء البروتستانتية المبشرين المسيحيين بالرغبة فى الخروج إلى العالم ونشر كلمة الله بين جميع غير المؤمنين. وكما يقول «إيه. چى. كريستوفر»:

> **هدف المبشرون ـ ربما أكثر الأعضاء عددًا فى فروع المؤسسة الاستعمارية ـ إلى التغيير الجذرى فى المجتمعات الأصلية. . . . ولذلك سعوا، بوعى أو بدون وعى، إلى تدمير المجتمعات التى وجدت قبل الاستعمار لتحل محلها مجتمعات جديدة. . . . . على نهج أوروپا[٣٠].**

(*) وفى نفس سفر التكوين، جاء أن الفلسطينيين هم أبناء حام، سفر التكوين ـ الإصحاح ١٠ : ١٤ ـ المترجمة.

(**) جاء فى الكتاب المقدس، سفر التكوين، تحت عنوان: لعن كنعان ومباركة سام: واشتغل نوح بالفلاحة وغرس كرمًا، وشرب من الخمر فسكر وتعرى داخل خيمته، فشاهد حام أبو الكنعانيين عرى أبيه، فخرج وأخبر أخويه اللذين كانا خارجًا. فأخذ سام ويافث رداءً ووضعاه على أكتافهما ومشيا القهقرى إلى داخل الخيمة، وسترا عرى أبيهما من غير أن يستديرا بوجهيهما نحوه فيبصرا عريه. وعندما أفاق نوح من سكره وعلم ما فعله به ابنه الصغير قال: «ليكن كنعان ملعونًا، وليكن عبد العبيد لإخوته». ثم قال: «تبارك الله إله سام. وليكن كنعان عبدًا له. ليوسع الله ليافث فيسكن فى خيام سام. وليكن كنعان عبدًا له» ـ الإصحاح ٩ : ٢٠-٢٧ .

وقد شكل المبشرون المسيحيون أحد أقوى الأصوات الضاغطة وأكثرها تأثيراً فى البعثات الحضارية. ففى الواقع، كما يشير «ديڤيد أبرنثى» ما إن استقروا فى أنحاء عديدة من الإمبراطورية، حتى «ضغط المبشرون بقوة من أجل التدخل الحكومى لتسهيل مهمة البعثات الحضارية»(٣١).

جانب آخر هام فى إحياء الپروتستانتية، هو أنها مكنت البريطانيين من أن يفرقوا ليس فقط بين أنفسهم والسود والصفر فحسب، وإنما أيضاً، بينهم وبين الأمم الأوروپية الأخرى. فقد وضع البريطانيون أنفسهم فى أعلى قمة التسلسل الهرمى (فى الفئة الأولى)، وجاء بعدهم الألمان، ثم وضعوا درجات داخل الفئة الأولى. فتم وضع الفرنسيين الكاثوليك بعد الألمان، بينما يتأرجح البرتغاليون الكاثوليك فى أسفل الفئة الأولى مواجهين شبح الهبوط.

وكما يبين «پالمرستون»: «الحقيقة الخالصة هى أن البرتغاليين من بين جميع الأمم الأوروپية [باستثناء الأيرلنديين] هم الأدنى على المستوى الأخلاقى»(٣٢).

ومما له دلالة كبيرة، أنه تم إسقاط الأيرلنديين الكاثوليك من الفئة الأولى، إلى الفئة الثالثة. بالتبعية، وصفت مجلة «Punch» البريطانية الساخرة ذلك قائلة: إن الأيرلنديين «هم الحلقة المفقودة بين الغوريللا والزنجى»(٣٣). كانت تعليقات الطبقة العليا من البريطانيين أو الإنجليز حول الأيرلنديين مفعمة بتصريحات مثل «عرق همجى ومتوحش» (كما قال صامويل مارسدن)(٣٤).

وكان موقف عدم الثقة والكراهية من قبل الطبقة العليا الإنجليزية تجاه الأيرلنديين أحد العوامل الحاسمة فى سياسة ترحيلهم إلى المستعمرات الأسترالية.

هذا العرض له أهميته لأنه يشير إلى أن لون الجلد كان ضرورياً فى مقياس التصنيف، لكن ليس كافياً. أخيراً، ما يهم فى ذلك هو كيف تكيفت حضارات أخرى مع «مستوى الحضارة» المتخيل والذى وصل إلى حد الكمال فى إنجلترا فقط؟.

وكما ناقشت «ليندا كولى» بشكل مقنع جداً، كان البريطانيون معادين للفرنسيين الكاثوليك (ناهيك عن الأيرلنديين الكاثوليك) مثلما كانوا ضد الشعوب الشرقية العديدة(٣٥). فقد اعتقدوا أن الپروتستانتية - على عكس الكاثوليكية - مثّلت الحضارة. فكان ينظر إلى الفرنسيين الكاثوليك كأنصاف عبيد يَشقوْن فى ظل الاستبداد

الفرنسى(رغم أنه تم شجب الأيرلنديين لكونهم مشاكسين متوحشين). وفى ظل المناخ البروتستانتى المكثف الذى ساد بريطانيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انتهى البريطانيون إلى تخيل أنفسهم وكأنهم فى رعاية الله الخاصة - كأنهم كانوا بالفعل «شعب الله المختار». جاء ذلك ملخصًا فى قصيدة «وليم بلاك» الشهيرة والتى يدعو فيها البريطانيين ألا يتوقفوا قبل أن يكونوا قد «بنوا القدس، على أراضى إنجلترا الخضراء الحبيبة». وكما تفسر «ليندا كولى»، كان البريطانيون البروتستانت يعلمون:

> **أنه مقدر عليهم أن يُختبروا بانتظام من خلال فترات عصيبة من الخطيئة والعذاب، وأنهم أدركوا أن الصراع - خاصة مع من ليسوا بروتستانت - أمر مفروغ منه بالنسبة لهم. لكنهم اعتقدوا أيضًا أنه فى ظل العناية الإلهية سوف يضمنون الخلاص ويحصلون على التميز. باختصار، اعتقد الكثير منهم، أن أراضيهم ليست أقل من إسرائيل أخرى، بل أفضل**(٣٦).

ومن ثم لم تكن وجهة النظر البريطانية بأنهم شعب الله المختار إلا خطوة صغيرة لرؤية الإمبريالية و«أنجلة العالم» أو تحويل العالم إلى الأسلوب الإنجليزى فى الحياة، كقدر بريطانيا المبين(*).

• الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية (أو الصريحة)

ظهرت العنصرية الصريحة (أو العلمية) بقوة فى بريطانيا، فقط فى أربعينيات القرن التاسع عشر.

فقد أسهم العديد من التطورات الفكرية فى تشكيل هذا الخطاب بصفة خاصة(بعضها تم ذكره من قبل). وشكل نشر كتاب «تشارلز داروين»: «حول أصل الأنواع» إحدى أهم اللحظات، وهو الكتاب الذى تم إلحاقه سريعًا بنظريات العلوم الاجتماعية. ورغم أن بعض الأفكار فى هذا الكتاب ترجع إلى ما قبل «داروين»، خاصة ما يتعلق بأعمال «هربرت سبنسر»، فقد أصبحت مفاهيم مثل «الاختيار

(*) أخذ الإنجليز المهاجرون لأمريكا تلك المنظومة التوراتية معهم، فهم الشعب المختار الجديد، وأمريكا أرض الميعاد الجديدة، ومن ثم لهم قدرهم المبين الجديد، من عبء - أو حمل - الرجل الأبيض لتحضير العالم وإدخاله فى المسيحية - المترجمة.

الطبيعى» و«البقاء للأصلح» (الأخيرة أطلقها فى الأصل «هربرت سپنسر») أفكاراً هامة فى إعطاء شرعية للغربيين لتفوق الجنس الأبيض. كان إلحاق الداروينية بنظريات العلوم الاجتماعية مهمّا بشكل خاص لأنه «بدا وكأنه يؤكد على الصلاحية «العلمية» بتقسيم الأجناس إلى متقدم ومتخلف، أو أوروپى ـ آرى [فى مقابل] ... شرقى ـ أفريقى»(٣٧).

تجد هذه النظرية مكانها إلى جانب الرسائل العنصرية الصريحة(العلمية)، التى تطورت على يد كل من «كومت آرثور دى جوبينو» فى فرنسا، و«روبرت نوكس» و«تشارلز كينجسلى» فى بريطانيا، و«نوت» و«جليدون» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة من الكتاب فى ألمانيا أمثال «كارل ڤوجت» و«هوستين ستيوارت شامبرلين» الإنجليزى المولد.

ظهرت مثل تلك النظريات فى أربعينيات القرن التاسع عشر، وتكاثرت بعد ١٨٥٠م (برغم أن جذورها ترجع إلى القرن الثامن عشر)(٣٨).

وفى الإطار الإنجليزى، تم تصوير العنصرية العلمية بشكل جيد عن طريق أحد أشخاص رواية «بنيامين ديزرائيلى»: (Tancred) (١٨٤٧م)، الذى يقول لنا إن النجاح التاريخى لإنجلترا هو:

> **مسألة عرق. فالعرق الساكسونى، الذى يحميه وضعه المنفصل فى الجزيرة، قد ترك بصمات شخصيته المجتهدة والمنهجية على القرن. وعندما يتقدم عرق متفوق، لديه أفكار متفوقة تجاه العمل و«النظام»، سوف يحرز حالة تقدمية. . . . فكل شىء مرتبط بالعرق(٣٩).**

ولأول مرة فى تاريخ العالم، افتُرض أن تطور المجتمعات يرجع إلى خصائص عرقية دائمة (العرق هو كل شىء). وقد وُضع تأكيد خاص ـ مرة أخرى لأول مرة فى تاريخ العالم ـ على أهمية لون الجلد والخصائص الوراثية كمقياس لتعريف الحضارة.

إن كتبًا مثل (أعراق الإنسان) لـ «روبرت نوكس» و(التطور الاجتماعى) لـ «بنيامين كيد» أو «التفاوت بين الأجناس» لـ «كومت دى جوبينو شكلت كلها تقسيمًا ثلاثيًا للأعراق مبنيًا على لون الجلد ـ الأبيض والأصفر والأسود (تماشيًا مع قصة سفر التكوين فى العهد القديم للكتاب المقدس).

وقد تم اعتبار ذلك تسلسلاً هرميًا دائمًا، وقد برر العنصريون العلميون، وإن لم يكن جميعهم، استعباد الآخر (الأجناس الصفراء والسوداء) على يد الأنا (الأوروبيين).

بررت أسوأ أشكال العنصرية العلمية إبادة العرق الأدنى، وفي أحسن أشكالها، بررت التمييز العنصري.

سرعان ما امتد هذا البناء العنصري إلى الخطاب الإمبريالي الشعبي، الذي عبر عن نفسه بمجموعة لا نهاية لها من التصريحات التي أدلى بها البيروقراطيون الإمبرياليون والسياسيون البريطانيون.

وكان «چوزيف شامبرلين» نموذجيًا في تعبيره:

إني أؤمن بهذا العرق، أعظم عرق حاكم عرفه العالم؛ أؤمن بالجنس الأنجلو ساكسوني، الفخور، المتماسك، الواثق بنفسه، وصاحب العزيمة، هذا العرق الذي لا المناخ ولا التغيير يمكنهما أن يجعلاه ينحط، والذي سوف يكون ـ بلا جدال ـ القوة السائدة في مستقبل التاريخ والحضارة العالمية[٤٠].

فضلاً عن ذلك، فإن الإمبريالية كمهمة حضارية تم التعبير عنها ببراعة في كلمات لورد «كيرزون»: «لقد اكتشفنا في الإمبراطورية ليس فقط مفتاح المجد والثروة، بل أيضًا النداء إلى الواجب ووسائل خدمة الجنس البشري»[٤١].

من الأهمية ملاحظة كيف تداخل الخطاب العنصري في القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، قسم «چيمس لوريمر» البشرية إلى ثلاث مناطق: البشرية المتحضرة البيضاء، البشرية البربرية الصفراء، والبشرية المتوحشة السوداء.[٤٢] وأكد «إم. إف. ليندلي» على أن «الأراضي المتخلفة تتضمن تلك الأراضي المأهولة بسكان أصليين متدنين في المقياس الحضاري، مثل أهالي أفريقيا الوسطى»[٤٣]. كما زعم «چون ويستليك» في كتابه «فصول عن مبادئ القانون الدولي» (١٨٩٤م) «أن المناطق غير المتحضرة على الأرض ـ يجب ضمها أو احتلالها من قبل القوى الغربية الأكثر تقدمًا»[٤٤].

وبالفعل، قضى القانون الدولى بالاستعمار والإمبريالية فى الشرق وأجازهما(٤٥).

فقد مكن القانون الدولى الأوروبى للإمبريالية من خلال تصنيفه الخاص أو بنائه السياسى لدول العالم المختلفة. وفى الواقع، ساعد على «المصادرة العقلية لأراضى الشعوب الشرقية». كيف حدث ذلك؟

تم توصيف الدول التى تندرج تحت التقسيم الثالث، على أنها أرض مشاع فى الأساس، وتم تخيل أراضى «المتوحشين» بأنها ليست إلا مساحة خالية أو قفرًا. وكما عبر لورد «كارنارڤون» بشكل نموذجى فى عام ١٨٧٤م: «استحضرت رسالة إنجلترا روحًا للمغامرة من أجل ملء المساحات الخالية من الأرض»(٤٦). وأشار «إدوارد سعيد» محقًا: «لم ينزعج [البريطانيون] من أن ما ظهر على الخريطة من مساحات خالية، كان مأهولاً بالسكان الأصليين»(٤٧).

لم يسبب ذلك لهم أى حرج، لأنه تم تخيل السكان الأصليين كمتوحشين فى أفضل الحالات وكحيوانات فى أسوئها، وبالتالى ليسوا مؤهلين لسيادة أرضهم.

بررت تلك «المصادرة العقلية للأراضى» الاستيلاء الاستعمارى الكامل بوصفه شيئًا مناسبًا تمامًا. بالتباين مع معاملة المتوحشين السود ومفهوم «أرض بلا صاحب» تخيل العنصريون شعوب «الجنس الأصفر» المدرجين فى الفئة الثانية كأنهم «شعوب هابطة» وأراضيهم «لا حدود لها». بالتالى، وباعتبار انحلالهم الأخلاقى، كان من الملائم أن يتقدم الأوروبيون ليجددوا حياة هؤلاء السكان وفق النسق الحضارى الغربى. رغم ذلك، لأن أراضيهم لم تصنف بأنها لا صاحب لها (ولكن بالطبع ليس عليها سيادة) قام الأوروبيون بإدارة نوع من المعاملة «التصحيحية» من خلال إمبراطورية غير رسمية وليس استيلاء استعماريًا كاملاً. وتمتع الأوروبيون بسيادة كاملة. وبالتالى، عزلهم ذلك عن المهمة البريطانية لنشر الحضارة على أساس أن أوروبا فقط بها كائنات إنسانية متحضرة - حتى لو أن البعض كانوا فى عيون البريطانيين أكثر تحضرًا من الآخرين.

التناقض الأخلاقى للمهمات الحضارية الإمبريالية

حالما تمت صياغة تشكيل الخطاب الإمبريالى من خلال إعادة بناء الهوية الأوروبية

والاختراع العنصرى للعالم، أصبح الشروع فى «المهمات الحضارية» واجبًا أخلاقيًا.
إن وجهة النظر المادية القائلة إن بريطانيا وصلت إلى قمة القوة المادية، ومن ثم انخرطت فى الإمبريالية لأنها «استطاعت ذلك» لهو تبسيط شديد، لأنه يغفل النقطة الأساسية بأن الهوية الإمبريالية البريطانية الجديدة هى التى صبغت «قوتها العظمى» بأهداف أخلاقية. يعنى ذلك، أن هوية البريطانيين دفعتهم إلى اتباع الإمبريالية ليس فقط لأنهم «يستطيعون» وإنما لأنهم اعتقدوا أن ذلك واجب عليهم (عبء الرجل الأبيض). وكما أشار «إدوارد سعيد» لم يكن للشرقيين فى الأصل وضع غير النظر إليهم كمشكلة يجب حلها ـ من الأفضل أن يتم ذلك عن طريق السيادة الاستعمارية. بالفعل، «إن دلالة تسمية شىء «شرقيًا»... . تتضمن برنامج عمل... . فما إن نبدأ فى التفكير فى الاستشراق كنوع من الإسقاط الغربى على الشرق، ورغبته فى حكمه، حتى نواجه عدة مفاجآت»(٤٨).

ومع ذلك، وكما أوضح فى الفصل الثالث عشر، لا يعنى أى من هذا أن القوة المادية أو العوامل المادية غير ذات أهمية. فبدون شك، كانت القوة المادية شرطًا حيويًا لازمًا للإمبريالية البريطانية. إلا أن النقطة الحاسمة التى يجب ذكرها، هى أن القوة العظمى يتم توجيهها فى اتجاهات محددة تبعًا لخاصية كل «فاعل» بعينه. كيف إذن تغلغلت الهوية العنصرية فى القوة البريطانية (أو الغربية) العظمى بأهداف أخلاقية لتؤدى بذلك إلى الإمبريالية؟

كانت نتيجة «جدول الفئات الحضارية» والاختراع العنصرى للعالم، هى الاعتقاد أن الغرب كان طبيعيًا ومتقدمًا، فى حين تم تخيل الشرق منحرفًا بقدر تخلفه، أو بربريًا أو متوحشًا (انظر جدول ١٠ ـ ١). الأكثر أهمية من ذلك، هو أن الهوية الغربية بُنيت بشكل لا يمكن أن يتسامح مع هذا الانحراف الشرقى المُتخيَل.

وبدأ الأوروبيون يرون الإمبريالية كمهمة حضارية، وبالتالى فإن «الواجب الأخلاقى» على الرجل الغربى أن ينقل حضارته للشرق.

كان تصنيف الإمبريالية بأنها مهمة حضارية مناسبًا لعدة أسباب: أولاً لأنها صممت من أجل تحضير الشرق وتحريره، بنزع الهوية الثقافية الشرقية وإحلال خصائص حضارية غربية أعلى محلها. وثانيًا، إن التعبير نفسه مفيد، لأنه بينما لم تكن

الإمپريالية بالضرورة الشيء الطيب بالنسبة للعالم، إلا أن الإمپرياليين البريطانيين - كما ثبت فعليًا - اعتقدوا بصدق أنهم كانوا بالفعل «يحضّرون» أو يحررون/ يعتقون الشرق. لم يكن هذا الاعتقاد يُعرض بشكل يدعو للشك من أجل الدفاع عن أفعالهم، كما يفترض الماديون. وكما لاحظت شخصية «پودسناب» الشهيرة لـ «تشارلز ديكنز» لم تكن البلدان الأخرى سوى «غلطة». وفى خيالهم العنصرى، خطر للبريطانيين أن «يصححوا هذه الغلطة». ولم ير البريطانيون ضررًا فى كل ذلك. ما الذى يمكن أن يكون أكثر نبلاً من مساعدة الآخرين فى التمتع بثمار الحداثة والحضارة التى خلقها الغرب وحده، والبريطانيون فقط يمكنهم نقلها إليهم، حتى لو كانت الشعوب الشرقية على قدر من الجهل أو العناد يمنعها من تقدير الأيادى البريطانية الإمپريالية الكريمة أو الاعتراف بها؟

كيف إذن كان يمكن معاملة الشعوب الشرقية أو قيادتها نتيجة «انحرافها»؟ ما العمل ليصبحوا «متحضرين»؟

سيتم اختيار «الاستراتيچية الحضارية» الملائمة تبعًا للمستوى الحضارى الذى يراه الغرب ملائمًا لدولة أو شعب، شرقى ما. وبالتالى، كلما حكم على الدولة أو الشعب المعنى بقلة نصيبه من الحضارة، كانت المعاملة النظامية [التهذيبية] أشد من أجل معالجة علة الانحراف.

فهؤلاء المقيمون فى بلاد الفئة الثالثة (العرق المتوحش الأسود) الذين صنفوا بأنهم بالكاد بشر، سوف يتم التعامل معهم من خلال الاستعمار، وفى الحد الأقصى، عن طريق سياسة التمييز العنصرى الاجتماعى، بل الإبادة الجماعية إذا لزم. أما هؤلاء المقيمون فى بلاد الفئة الثانية (العرق البربرى الأصفر)، الذين قُيّموا بصفتهم أكثر تحضرًا من السود، ولكن أدنى كثيرًا من الأوروپيين المندرجين فى الفئة الأولى، فسوف يتم التعامل معهم عبر «الإمبراطورية غير الرسمية».

ومع ذلك، تأسست البعثات الحضارية البريطانية على تناقضات جوهرية. فمن جهة كانت وسيلة لفرض «التحول الثقافى» الذى سعى إلى «النهوض بالشعوب الشرقية» إلى مستوى الحضارة البريطانية. ومن جهة أخرى، حدث التحول الثقافى

جنبًا إلى جنب مع سياسة الاحتواء، التى سعت إلى الإبقاء على الشعوب الشرقية واقتصادياتها فى الحضيض.

بكلمات أخرى، ظهر التناقض فى الرغبة المزدوجة فى رفعهم إلى أعلى(تحويل ثقافى) وإبقائهم فى الحضيض (احتواء)(*). إلا أن هذا التناقض كان مترابطًا منطقيًا فى ثنايا الخطاب العنصرى للإمبراطورية. وكان هناك سببان لذلك؛ الأول، أن البعثات الحضارية ترغب فى تحويل الشرق تبعًا للنسق الغربى من أجل اقتلاع تهديد الهوية الشرقية، حتى يشعر الغرب بتفوقه. إلا أنه من أجل الاحتفاظ بالتفوق، كان من الحيوى احتواء الاقتصاديات الشرقية للحيلولة دون منافسة سيطرة الغرب الاقتصادية. ثانيًا، يتضمن كل من التحول الثقافى والاحتواء على قمع الشرق. وقد جسد التحول الثقافى العنصرية الكامنة الذى يتم بمقتضاه إزالة هوية المجموعة المستهدفة وثقافتها على أن تحل محلها الثقافة «الأعلى» للبلد الإمبريالى. فالتحول الثقافى يساوى بالفعل ما يطلق عليه «بيير كلاستر»: «الإبادة الثقافية».

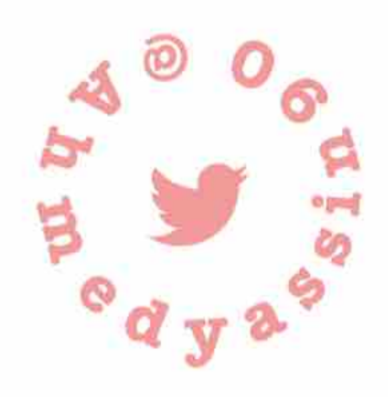
وقد انسجم ذلك مع فكرة الاحتواء: لأن الشعوب الشرقية كانت فى أفضل الحالات أدنى وفى أسوئها دون البشر، لذا يمكن أن يُستغلوا، ويقدموا ويستخدموا بشكل طبيعى لخدمة أغراض عديدة لـ«البلد الأم».

جوهر هذا النقاش هو أنه لو لم تظهر العنصرية، ولو أن الغرب نظر للشعوب الشرقية كبشر متساوين، لكان محتملاً ألا تظهر الإمبريالية أبدًا.

أو كما يقول «إدوارد سعيد»: «لم يكن للإمبراطورية أن تظهر دون عمليات فلسفية وتخيلية هامة، تعمل فى إنتاج المجال العقلى، وإخضاعه، والاستيلاء عليه واستيطانه»(٤٩).

الآن يبقى البحث فى كيفية عمل التناقضات الأخلاقية للبعثات الحضارية الإمبريالية (ستناقش فى القسم الثالث من الفصل الحادى عشر).

(*) بعد حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى فى القرن العشرين ثم عودة نفوذه، قامت القوى الإمبريالية بحل هذا التناقض باختيار ممثلين وطنيين يعملون كمفوضين (قومسيونجية) لحسابها، تضفى عليهم مزايا متنوعة ليظهروا كثمار المشروع الغربى، فى نفس الوقت الذى يقومون فيه بإلقاء اللوم على بقية شعوبهم وقهرها نتيجة رفضها المشروع الإمبريالى. ويتوزع أولئك المفوضون ما بين السلطة السياسية، والإعلام، ورجال المال، والعسكر.


@Ahmedyassin90

الفصل الحادى عشر

• الجانب المظلم من التصنيع البريطانى وأسطورة «دعمه يعمل»

الحرب والإمبريالية العنصرية والأصول الأفروآسيوية للتصنيع

ويظهر «كولبير» . . . ليس بصفته مكتشف نظام [الحمائية] . . . حيث كان هذا النظام مفصلا بشكل كامل من جانب الإنجليز قبله بوقت طويل .

فريدريك ليست

«السلام البريطانى» دائمًا مغالطة وقحة ، أصبحت وحشًا بشعًا من الرياء .

چون إيه . هوبسون

الدرس الوحيد الذى يجب تعلمه ، هو أن الشرق والغرب ما هما إلا مسميان . . . من يُردْ فسوف يتصرف بكياسة . فلا يوجد شعب رسالته الخاصة هى أخلاقيات حياته .

المهاتما غاندى

[كانت الإمبراطورية البريطانية] بمثابة بناء فذ من التجارة الأمريكية والقوة البحرية [البريطانية] مشيّد على أساسات أفريقية .

ملاكى پوستليثوايت

ذكرنا فى الفصل التاسع، أن الصناعة البريطانية تحتل موقعًا خاصًا داخل خطاب مركزية أوروبا حول تاريخ العالم. كما أشرنا أيضًا إلى أن سر «الوثبة الكبرى إلى الأمام» يكمن فى ثقافة الاعتماد على الذات الفردية البريطانية، والتى بدأت من خلالها كل ضروب الابتكارات العبقرية. وبالتالى، يُعتقد بشكل تقليدى أن ذلك أقل تأثير لمقولة «دعه يعمل ـ Laissez - Faire» (سياسة عدم التدخل) التى تنادى بها الدولة. يرجع هذا بدوره إلى الاقتراح العام لمركزية أوروبا بأن التصنيع البريطانى كان شأنًا داخليًا صرفًا مبنيًا على تغيير تولد ذاتيًا. وسوف أقوم فى هذا الفصل بتحدى هذه الصورة بتقديم حجتين عامتين: أولاً: يمكن فهم الدولة البريطانية بشكل أفضل بصفتها دولة طاغية تدخلية (حمائية) ومطورًا متأخرًا، لعبت دورًا هامًا لإنجاز عملية التصنيع. يتناول القسمان الأول والثانى بتوسع ـ هذه الحجة ـ كما طُبقت فى المجال المحلى. وثانيًا: على العكس من نظرية مركزية أوروبا التى تقول بالتغيير «المتولد ذاتيًا» والنابع من الداخل «منطق الحلول الذاتية» فإنى أحاجج بأن الاستيلاء الإمبريالى العنصرى على الموارد الشرقية، شكل مساهمة خارجية حاسمة فى التصنيع البريطانى ـ كما يناقشها القسم الثالث. وبينما ركز الفصل التاسع على استيعاب «محافظ الموارد» الصينية، فإنى أبحث هنا فى الاستيلاء الإمبريالى على الموارد الشرقية كما جاء فى قصة نهضة الغرب؛ وهو ما أشير إليه بالأصول الأفرو ـ آسيوية للصناعة البريطانية.

باختصار، إن أهمية وصف بريطانيا بمطور متأخر عنصرى واستبدادى تكمن فى أنه يحول بؤرة اهتمامنا الرئيسية، إلى حالة التدخل (الحمائية) والاستيلاء والقمع التى مارستها الدولة فى داخل البلاد وخارجها خلال فترة التصنيع.

الحرب وأسطورة «دعه يعمل» البريطانية

التقط أى كتاب تعليمى شائع حول التاريخ الاقتصادى للصناعة البريطانية، وسوف تجد أن القصة المألوفة تحكى هكذا: كانت قدسية «السيادة الفردية» وليس «سيادة الدولة» هى التى ضمنت انتصار بريطانيا.

لقد أكدت هذه الصيغة فى صورتها الليبرالية على أنه من الأفضل أن يتم الحكم بواسطة يد المنافسة الاقتصادية الخفية، وليس اليد المرئية لتدخل الدولة. أو كما يقول «دوجالد ستيوارت» ملخصًا وجهة نظر «آدم سميث»:

«لا يتطلب الأمر لرفع دولة ما من قاع البربرية إلى أعلى درجات الوفرة سوى توفير السلام، فرض ضرائب محتملة وإدارة مقبولة للعدالة؛ وما يتبقى سوف يحدث بتلقاء نفسه بحكم التطور الطبيعى للأشياء»[1]. فى الأساس، يُعتقد أن الدولة البريطانية خلقت الحالة الصحيحة المحيطة من أجل التغلب السلمى على الطبيعة[*] و«التقليد»، بينما أحجمت فى الوقت نفسه عن التدخل المباشر فى الاقتصاد (أى: دعه يعمل)؛ ومن ثم تحقق التقدم الكاسح. ومن المدهش، أن يكون لهذا الافتراض جاذبية عالمية عبر العديد من النظريات والتحليلات حول التصنيع البريطانى.

إن الكلمة الحساسة التى تدعم مفهوم «عدم التدخل» هى «التلقائية» وكما عبر «پيتر ماثياس» عن هذا الرأى المعتبر:

> **التصنيع فى بريطانيا.... يُفهم عادة، وعن حق، بأنه المثال الكلاسيكى للنمو التلقائى، المتجاوب فى المقام الأول مع تأثيرات السوق ويدعم الأشكال المؤسسية والاجتماعية، وليس تصميمًا حكوميًا - عن إدراك - من أجل تشجيع النمو الصناعى. فبقدر ما كان للدولة [البريطانية] أهميتها، كان دورها الرئيسى هو مأسسة هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية التحتية، وتوفير الأمن داخل البلاد وفى الخارج، وهو ما ستعمل فى ظله [تلقائيًا] السوق والقوى الاقتصادية. إن [الدولة] لم تهدف إلى توفير دفع لعملية النمو الصناعى، من أجل صياغة النمو..... وإنما كانت معنية بالسياق أكثر من اهتمامها بالعملية ذاتها؛ بتنظيم الأحوال الخارجية أكثر من خلق القوى الداخلية الفعلية[2].**

تجنب «العملية» فى حد ذاتها (سياسة التدخل الإيجابى للدولة) والاهتمام أكثر «بالسياق» (مثل عدم التدخل وتوفير الظروف المحيطة اللازمة فقط)، مما يعنى أن الدولة هيأت الضرائب المنخفضة والميزانيات المتوازنة، والتجارة الحرة وسياسة خارجية

(*) المقصود هو الاستفادة من الطبيعة ومصادر الثروة الكامنة بها - المترجمة.

سلمية . على الأقل هذه هى الصورة المألوفة التى نربطها فى ذاكرتنا بالقصة البريطانية . إلا أن هذا الفصل يكشف أن هذه الصورة ما هى إلا إحدى الأساطير المحورية فى تاريخ العالم (أوروبى المركز أو غيره) باعتبار أن سياسة التدخل البريطانية كانت صارخة بسبب مستوياتها البارزة .

• التصنيع الحربى البريطانى

صورتنا التقليدية للتصنيع البريطانى أنه كان فى مأمن من الحرب، مما مكن الرواد الرأسماليين البريطانيين من التقدم وعمل أفضل ما يمكنهم عمله . من المدهش إذن أن الدولة البريطانية كانت فى حروب خلال ٥٢٪ من الفترة المهمة بين (١٦٨٨ ـ ١٨١٥م) .

جدول ١١ ـ ١ النفقات الحكومية البريطانية الحقيقية (يعبر عن النفقات كنسبة من الدخل القومى) .

	CGE	CGE (١٧١٥-١٨١٥ = ١٠٠)	D1	D1 (١٧١٥-١٨١٥ = ١٠٠)	D2	D2 (١٧١٥-١٨١٥ = ١٠٠)
١٧١٥-١٨١٥	٢٠	١٠٠	١١	١٠٠	١٨	١٠٠
١٧٦٠-١٨١٥	٢٣	١١٤	١٣	١١٦	٢١	١١٣
١٨١٥-١٨٥٠	١٤	٧١	٥	٤٠	١٢	٦٥
١٧١٥-١٨٥٠	١٧	٨٤	٧	٦٤	١٤	٧٩
١٨٥٠-١٩١٣	٩	٤٣	٣	٢٩	٥	٢٦
١٩١٤-١٩٨٠	٣٣	١٦٥	٨	٧١	١٢	٦٧

ملاحظات : CGE = نفقات الحكومة المركزية على جميع الخدمات ،
D 1 = النفقات العسكرية العادية وغير العادية ،
D 2 = النفقات العسكرية العادية وغير العادية بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العسكرية .

المصدر : Linda Weiss and John M.Hobson, States and Economic Development (Cambridge: Polity. 1995),p.130.

والأكثر تأثيراً من ذلك هى المبالغ التى تم إنفاقها على الحروب. ويقدم الجدول ١١-١ بيانات تمثل عبء الدفاع الحقيقى، حيث يتم حساب هذا العبء بأخذ نفقات الدفاع كنسبة من الدخل القومى (الذى يزيل فى نفس الوقت الآثار المشوهة للتضخم والنمو الاقتصادى).

وقد بلغت نفقات الدفاع (D1) فى الفترة بين ١٧١٥ و١٨١٥م، ثلاثة أضعاف ما بلغته فى الفترة بين ١٨٥٠ ـ ١٩١٣م، حتى أنها تعدت المبالغ التى أنفقت بين ١٩١٤ ـ ١٩٨٠م (والتى شملت حربين عالميتين). الأكثر إثارة للدهشة أن النفقات العسكرية (D2) بين ١٧١٥ و١٨٥٠م بلغت ضعف كل ما أنفقته الدولة على الخدمات بين عامى ١٨٥٠ و١٩١٣م، وتعدت بشكل ذى دلالة نفقات (D2) بين ١٩١٤و ١٩٨٠م، وليس بأقل إثارة ما يبينه جدول ١١ ـ ٢من أن العبء العسكرى البريطانى الحقيقى خلال الفترة الرئيسية للتصنيع، تعدى بشكل هام ما يماثله فى جميع القوى الأوروبية الرئيسية فى مراحلها المختلفة. باختصار، لقد كانت بريطانيا وليس روسيا الأوتوقراطية وألمانيا التسلطية هى التى عملت وفق «تصنيع حربى».

يقدم جدول ١١ ـ ٢ مقارنة عبء نفقات الدفاع (الحقيقية) بين القوى الأوروبية الرئيسية خلال مراحل التصنيع الخاصة بكل منها (*).

	المملكة المتحدة ١٧١٥ـ ١٨٥٠	فرنسا ١٨٤٠ـ ١٩١٣	ألمانيا (**) ١٨٥٠ـ ١٩١٣	إيطاليا ١٨٦٠ـ ١٩١٣	النمسا ١٨٧٠ـ ١٩١٣	روسيا ١٨٦٠ـ ١٩١٣
D1	٧	٣,٧	٣,٨	٣,٤	٣,١	٤,٧
D2	١٤	٤,٥ تقريبًا	٣,٨	٤,٠ تقريبًا	٣,٥ تقريبًا	٦,٥ تقريبًا

ملاحظات: (*) تواريخ التصنيع المذكورة هنا تقريبية فقط.

(**) بيانات پروسيا [ألمانيا] من ١٨١٧ ـ ١٨٥٠. لاحظ أن بيانات الإنفاق الألمانى D1 وD2 تتساوى نتيجة أنه لا يمكن فصل حاصل الفوائد. ومع ذلك نجد أن نفقات D1 متضخمة قليلاً.

المصدر: تم حسابها من كتاب «ثروة الدول ـ The Wealth of States» ـ pp.284-90 جون. إم. هوبسون Cambridge: Cambridge University Press,1997

• أعلى دين قومى فى العالم

يقول الاعتقاد الذائع إن إحدى مساهمات الدولة البريطانية الليبرالية أنها أمنت ميزانيات متوازنة. هذا الاعتقاد خدعة، حيث بلغ الدين العام بين ١٦٨٨ ـ ١٨١٥م نسبة الـ ١٨٠٪ الهائلة من الناتج القومى(٣).

ويمكن مقارنة حجم الدين القومى البريطانى بمثيله فى عدة دول يعرف عنها تقليديًا مديونيتها المرتفعة. فقد وقف الدين القومى الروسى عند ٤٧٪ من الدخل القومى عام ١٩١٤م، وشكل فى ألمانيا «ولهلماين» ٩٪ فى عام ١٩١٣م. مقارنة أخرى لها دلالتها: فى عام ١٩٩٠م وصل مستوى الدين الفيدرالى للولايات المتحدة ٥٩٪ من الدخل القومى(٤).

• ضرائب مرتفعة وغير عادلة

يفترض أن الدولة البريطانية حافظت على الضرائب منخفضة (حتى يتمكن الرأسماليون من الادخار والاستثمار والتراكم)، كما حافظت عليها معقولة حتى لا تصبح عقابًا للعامة. وتأتى أهمية ذلك من أنه يقال لنا إن الدول الاستبدادية التى تطورت متأخرًا، التى تنتهج سياسة التدخل، تميل إلى فرض ضرائب متراجعة [مع ارتفاع القيمة] مرتفعة (ضرائب غير مباشرة) وبذلك تعاقب المجموعات ذات الدخل المنخفض، من أجل الحصول على فائض يستخدم فيما بعد فى إتاحة الاستثمار الصناعى. ومع ذلك يلفت الاهتمام، أن الضرائب المتراجعة (عبء الضرائب غير المباشر) شكلت أقل قليلاً من ١٠٪ من الدخل القومى البريطانى بين عامى ١٧١٥ و١٨١٥م. وقد تعدى ذلك كلاً من روسيا الأوتوقراطية (٨٪) خلال مرحلة التصنيع، وأيضًا خلال حكم «مينج/ شينج» فى الصين (انظر الفصل الثالث).

وخلال الفترة ١٧١٥ ـ ١٨٥٠م شكلت الضرائب البريطانية غير المباشرة ما يصل إلى ٦٦٪ من عوائد الحكومة المركزية، فى حين مثلت الضرائب المباشرة ١٨٪ فقط. وليس بأقل أهمية ذكر أن تصاعد الضرائب على مجموعات الدخل المنخفض فى بريطانيا تجاوزت ما تربحه، بينما فى ظل أوتوقراطية القيصر الروسى، تعدى نمو دخل

الفلاحين معدل تصاعد العبء الضريبي[٥] . علاوة على ذلك، ارتبطت الضرائب غير المباشرة بشكل وثيق بالاستبداد البريطاني والسياسة العسكرية والحمائية.

• النظام البريطاني لحماية الإنتاج الوطني

الاستبداد والسياسة العسكرية والضرائب التنازلية

إن الصورة التقليدية التي نحتفظ بها لبريطانيا خلال مرحلة التصنيع، هي أنها كانت البلد العالمي أو الليبرالي ذا التجارة الحرة «بامتياز». ومما لا شك فيه أن سحب قوانين الحبوب في ١٨٤٦م هو الذي خلق هذه الصورة. إلا أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة ترتيب زمني؛ حيث إن التجارة الحرة ظهرت فقط في نهاية عملية التصنيع. وإن القيام بتقدير استقرائي للوراء لإعطاء بريق «لسياسة عدم التدخل» البريطانية خلال فترة التصنيع يبدو مفارقة تاريخية.

ويوضح لنا الجدول التالي ١١ ـ ٣ السبب، بالكشف عن أن الرسوم البريطانية كانت لها أهميتها نتيجة ارتفاعها الشديد ونتيجة أنها تجاوزت الرسوم المفروضة في كل الدول الأوروبية الأخرى خلال مراحل تصنيعها المختلفة.

وفي الواقع، بلغت النسبة البريطانية في أعلى مراحل الصناعة (١٨٠٠ ـ ١٨٤٥م) ستة أضعاف النسب التي فرضتها الدولة الألمانية ـ المفترض أنها دولة حمائية ـ خلال مرحلتها التصنيعية، كما زادت عن الرسوم المفروضة في روسيا (والتي يفترض عادة أنها المصنع الحمائي الرئيسي في أوروبا) مرة ونصف.

لتصاعد نسبة الرسوم البريطانية بعد ١٧٩٠م وخاصة بعد ١٨١٥م مغزى كبير لسببين، الأول، أن ذلك جاء في وقت كان النمو الاقتصادي فيه لا يتزايد فحسب بل «ينطلق». والثاني، أنه يُعقِّد وجهة النظر التقليدية التي تؤكد على أن بريطانيا قادت الطريق بعد عام ١٨٠٠م لتحرير الرسوم إلى درجة سحب قوانين الحبوب عام ١٨٤٦م (كان أمرًا حتميًا) ومع ذلك، أصبحت زيادة الرسوم بعد عام ١٨١٥م، «تطبق بشكل أكثر شدة من ناحية الثقل والأثر. . . . حتى أنها شكلت فعليًا نظامًا جديدًا»[٦].

جدول ١١ ـ ٣ متوسط نسبة الرسوم خلال مرحلة التصنيع فى بعض البلدان الأوروبية المختارة (أ) :

المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا (ب)	النمسا ـ المجر	إيطاليا	روسيا
١٧٠٠ـ١٧٩٩	١٨٠٠ـ١٨٤٥	١٨٤٠ـ١٩١٣	١٨٥٠ـ١٩١٣	١٨٦٠ـ١٩١٣	١٨٦٠ـ١٩١٣	١٨٧٠ـ١٩١٣
٢٧	٤٠	١٠	٧	١٢	١١	٢٦

ملاحظات : (أ) لاحظ أن جميع الأرقام عبارة عن متوسط نسبة الرسوم على جميع الواردات (وليس على الواردات الواجب جمركتها فقط)، ويتم حسابها بأخذ نسبة عوائد الجمارك كنسبة لجميع الواردات.

(ب) بيانات بروسيا لأعوام ١٨٥٠ ـ ١٨٧١م.

المصادر : بريطانيا : Weiss & Hobson ، «الدول» «States» صـ١٢٤ .

ألمانيا وروسيا : Hobson ، «ثروة الدول» «Wealth of states» ، صـ ٢٨٤ ـ ٢٩٠ .

فرنسا : J.V.Nye «أسطورة التجارة الحرة لبريطانيا وفرنسا القلعة : الرسوم والتجارة فى القرن التاسع عشر» Journal of Economic History (٥١) (١) (١٩٩١)، ٢٦ . النمسا والمجر وإيطاليا , Brain R.Mitchell, International Historical Statistics: Europe 1750 - 1993 (London: Macmillan,1998)

ومن ثم ارتفع متوسط الرسوم فى الفترة ما بين ١٨٠٠و١٨٠٩م بنسبة ٣٦٪ العالية ؛ ثم واصل ارتفاعه بنسبة ٤٤٪ الأعلى بين عامى ١٨١٠و ١٨١٩م، ثم بلغ أوجه بنسبة ٥٥٪ الهائلة بين عامى ١٨٢٠و١٨٢٩م.

ومع ذلك، ومتأخراً جداً إلى عام ١٨٣٠م وحتى ١٨٣٩م وقف متوسط نسب الرسوم عند النسبة العالية ٣٨٪ . هذا الرقم الأخير له دلالته الهامة، حيث لم تفرض أى دولة أوروبية أخرى مثل هذه النسب المرتفعة فى أى وقت من الأوقات خلال مرحلتها التصنيعية. فضلاً عن ذلك، وبحلول ١٨٤٠م كان لما يزيد عن ١١٤٦ سلعة تعريفات جمركية.

بشكل له مغزاه، وبأسلوب طغيان نمطى، كان هناك أساس عسكرى مالى قوى عقلانى لسياسة الرسوم، قامت الدولة بمقتضاه باستغلال الاقتصاد عموماً، والعامة من

الناس خصوصًا، من أجل انتزاع ضرائب تجارية غير مباشرة لتمويل السياسة العسكرية البريطانية. فقد شكلت العائدات من الرسوم ٦,٢٪ من الدخل القومى و٣٧٪ من نفقات الدفاع (D1) بين عامى ١٧١٥ـ ١٧٩٠م. ثم رُفعت الرسوم أكثر من أجل تمويل الحروب النابوليونية، ممثلة ٨,٣٪ من الدخل القومى و٢٥٪ من نفقات الدفاع (D1)بين عامى ١٧٩٠ و١٨١٥م. وقد رفعت تدريجيًا مرة أخرى بعد عام ١٨١٥م من أجل المساعدة فى تمويل فوائد المدفوعات الضخمة على الدين القومى، والتى كانت قد تراكمت نتيجة للسياسة الحربية القائمة خلال المائة والعشرين عامًا السابقة. وقد مثلت عائدات الجمارك بين عامى ١٨١٥ و١٨٥٠م، ٦,٤٪ من الدخل القومى و٧٠٪ من متوسط فوائد المدفوعات السنوية (بينما شكلت فوائد المدفوعات أكثر قليلاً من ٥٠٪ من نفقات الحكومة المركزية).

بالإضافة إلى ذلك، شكلت عائدات الرسوم المتراجعة، حتى ما بين عامى ١٨٥٠ـ ١٩١٣م ما يصل إلى ٢٪ من الدخل القومى وحولت ٦٠٪ تقريبًا من نفقات الدفاع.

وفى عملية تمويل السياسة العسكرية البريطانية، تم فرض ضرائب من خلال الرسوم على نحو ٦٠٪ من جميع المواد الخام والتى اعتبرت مدخلاتها هامة فى الصناعة البريطانية. وقد رفع هذا بدوره الأسعار النهائية للسلع البريطانية المصدرة، وبالتالى جعلها أقل تنافسية فى الخارج .

ومن أجل تهدئة المصنعين الذين تضرروا مباشرة من جراء فرض الرسوم على مدخلات الصناعة، أقامت الدولة نظامًا شديد التعقيد يتضمن منحًا حكومية، وردًا للمدفوعات، وخصومات. وفى النهاية إضافة مزيد من القوانين إلى نظام الحماية، ثم إضافة المزيد من القوانين إلى هذه المجموعة الكبيرة من القواعد الحمائية فى شكل «مراسيم الملاحة». الخلاصة، يتضح أن قوانين التنظيم وليست سياسة عدم التدخل، كانت علامة الثورة الصناعية البريطانية.

جدير بالذكر أيضًا فيما يتعلق بجانب مهم، أن عام ١٨٤٦م لم يكن نقطة تحول إلى التجارة الحرة البريطانية. فقد بلغت الرسوم البريطانية نسبة الـ٢٠٪ الضخمة بين عامى ١٨٤٦و١٨٦٠م، وبقيت لها دلالتها عند وصولها إلى ١٠٪ بين ١٨٦٠و١٨٧٩م، ولم تهبط إلى نسبة ٦٪ المتواضعة إلا فيما بين ١٨٨٠ـ ١٩١٣م. وبرغم أن غالبية هذه

الواردات ذات الرسوم الخاصة لم تعد تنتج فى بريطانيا (وبالتالى كان هناك أساس ضعيف لتطبيق الحماية)؛ إلا أنه من الأهمية ذكر أنه كان لهذه السلع أثر شديد السلبية على المنتجين من المستعمرين (انظر ما يلى) وأيضًا على المستهلكين البريطانيين المنتمين للطبقة العاملة. فضلاً عن ذلك، لم تتجاوز العائدات التصاعدية على الأملاك، والضرائب على الدخل، عائدات الجمارك على أساس مستمر إلا بعد عام ١٩١١م.

وبشكل مثير للاهتمام، ادعى «چون . إيه. هوبسون» وهو جاد فى ذلك، فى كتابه الكلاسيكى «الإمپريالية» أن كلاً من السياسة العسكرية والإمپريالية ازدهرتا عن طريق الضرائب غير المباشرة ورسوم الحماية(٧). إلا أن ما لم يقدره رغم ذلك هو أن نفس النتيجة تنطبق على بريطانيا أيضًا، حتى عام ١٩١١. فبالفعل أثناء (وبعد) مرحلة التصنيع، كانت الجماهير عديمة حق التصويت هى التى وقع عليها عبء الضرائب الأعظم الذى فرضته السياسة العسكرية البريطانية/ الحمائية.

الافتراض شبه الذائع بأن الدولة البريطانية أو« فترة السلام البريطانى» دفعت القارة الأوروبية بإيجابية إلى تبنى التجارة الحرة، هو افتراض فى حاجة إلى مراجعة أيضًا. فإن كان موقف بريطانيا من ترويج التجارة الحرة فى القارة يتميز بشىء، فهو عدم المبالاة. فأولاً، لم تتحقق التجارة الحرة فعليًا فى العقود الوسطى للقرن التاسع عشر. ففى الواقع، بلغ متوسط نسب الرسوم على التصنيع الأوروبى ١٠٪ و١٤٪ إذا أضفنا الولايات المتحدة (انظر الفصل الثانى عشر) وذلك فى عام ١٨٧٥م (فى قمة «عهد الليبرالية»). إلا أن أفضل ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن ذلك كان عهد التجارة «الأكثر حرية» (أو بشكل أدق مرحلة الحماية المعتدلة).

وثانيًا، كان على أوروپا انتظار معاهدة «كوبدين - شوڤالييه» عام ١٨٦٠م قبل أن تبدأ بالتحرك تجاه «تجارة حرة». وفى الواقع، كانت فرنسا هى التى قامت بدور بارز للترويج لهذا التحول(٨)، ومن الأهمية ذكر، أن «ريتشارد كوبدين» رفض فى البداية الاقتراح الذى تقدم به «شوڤالييه». والأكثر سخرية أن «كوبدين»:

كان لا يزال يرى الرأى القائل بوجوب ترك جميع الأمم تكيف سياستها المالية [التجارية] بما يلائم مصالحها دون أن تعوقها عن ذلك المعاهدات المبرمة مع

دول أخرى، وأن بريطانيا بصفة خاصة بعد تبنيها سياسة التجارة الحرة، يجب أن تتجنب أى نوع من الاتفاقات حول الرسوم مع بلد آخر[٩].

ومن المثير للسخرية بشكل خاص أن «ويليام جلادستون» لم يكترث لانتهاء المعاهدة مع فرنسا فى ١٨٧٢م. وقد عبر لورد «ليونز» عن موقفه حيث قال لدوق «دى بروجلى» إن بريطانيا أخذت كفايتها من المعاهدات التجارية، وإنه يعتقد فى حرية كل بلد فى فرض رسومها الخاصة بما لا يتعارض وأمن التجارة البريطانية[١٠]. وإذا كان ذلك يعنى رسومًا أقل، فسيكون ذلك مفيدًا، وإذا لم يكن كذلك، فهو إذن شىء سيئ جدًا. بالإضافة إلى ذلك، يقول سير «لويس ماييه» متحدثًا عن «جلادستون»: لاحظت أنه لم يخدم أبدًا فى حكومة لديها مثل هذا القدر من النفور، وحتى العداء لـ «سياسة التجارة الحرة بمعناها الأوسع» (وشكا أنها) قوضت فعليًا العمل الذى قام به فى «مجلس التجارة»[١١].

ونرى الدليل على عدم المبالاة تلك، إن لم يكن العداء للترويج للتجارة الأوروبية الحرة يتبدى فى نقطتين بسيطتين: الأولى، أن بريطانيا لم تفعل شيئًا لوقف عودة «القارة الأوروبية» إلى اتباع سياسة الحماية بعد ١٨٧٧ ـ ٧٩م. على أى حال، أعاق موقفها التجارى الأحادى قدرتها على احتواء السياسة الحمائية للقارة، تمامًا كما أعاقها نظام التجارة الدولية البريطانى ذو الطبيعة الضعيفة. والثانية، أن الحكومة البريطانية كانت قد تفاوضت فى الواقع على عدد قليل جدًا من المعاهدات مع قوى أخرى «من القارة الأوروبية» خلال ما سمى بعهد التجارة الحرة. ففى عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، فاوضت إيطاليا على ٢٤ معاهدة، وتفاوضت كل من بلجيكا وفرنسا على ١٩ معاهدة لكل منهما، وألمانيا على ١٨ معاهدة، وكل من النمسا والمجر على ١٤ معاهدة، أما بريطانيا العظمى فقد تفاوضت على ٨ معاهدات للتجارة الحرة. الخلاصة أن التصنيف التقليدى للصناعة البريطانية باعتبارها مؤسسة على سياسة عدم التدخل، وإن كان ذائعًا جدًا، إلا أنه ليس إلا أسطورة. إن ما يلفت النظر فى كل من الضرائب البريطانية والرسوم وعجز الميزانية والدين القومى، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، هو ارتفاعها. ويصبح السؤال الآن:

هل تصادف كل ذلك أم كانت هناك علاقة سببية بين تدخل الدولة بهذا الشكل السافر والتصنيع؟ يوضح الجزء التالى طبيعة تلك العلاقة السببية.

• السياسة العسكرية، الدولة التدخلية وإنشاء رأسمال تمويلى

اعتمد تطور رأس المال التمويلى، على السياسات النشطة للدولة البريطانية بشكل أساسى، وهى المسئولة بشكل كبير عن تمويل السياسة العسكرية البريطانية. ومع تصاعد النفقات العسكرية بعد عام ١٦٨٨م، اضطرت الحكومات للاعتماد على القروض، ومن أجل القروض اللازمة قامت الدولة بالحث على «الثورة المالية»[(١٢)]. ففى عام ١٦٩٤م أنشئ بنك إنجلترا، تحديداً من أجل تنظيم قروض الدولة فى وقت الحرب من أسواق مال لندن. وقد وفرت السندات الحكومية طوال القرن الثامن عشر (١٦٨٨ ـ ١٨١٥م) منفذاً قويّا لرأسمال مدينة لندن. علاوة على ذلك، فإن الخدمات الرأسمالية الواسعة التى تقدمها المدينة، إلى جانب المكاسب غير المرئية، سهلت التصنيع البريطانى وضمنت ميزان مدفوعات إيجابيّا. وبالفعل كان لهذه المكاسب أهميتها، حيث كان الميزان التجارى يسجل عجزاً سنويّا فى الأعوام بين ١٧٩٦ و١٩٣١م[(١٣)]. ولم يتباين هذا الوضع بشدة مع تاريخ الفائض التجارى الصينى فحسب، وإنما جدير بالذكر أيضًا أنه خلال القرن التاسع عشر لم تقترب بريطانيا من محاكاة نصيب الصين من إجمالى إنتاج التصنيع العالمى، أو النسبة التى بلغتها الأخيرة من إجمالى الإنتاج العالمى بين ١٧٥٠ و١٨٣٠م[(١٤)].

كما تدخلت الدولة البريطانية من أجل إنشاء سوق مالية موحدة، مرة أخرى من أجل الأغراض المالية ـ العسكرية[(١٥)].

وخلال الحروب النابوليونية، أقامت الدولة سوق لندن للأوراق المالية من أجل تبرير بيع السندات الحكومية، وقد حفز ذلك فى نفس الوقت نمو البنوك المحلية. وبصفة عامة، لا يبقى مجال للشك فى أن الدين القومى البريطانى كان أحد الحوافز الرئيسية للتمويل العام والخاص خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يبد ذلك بوضوح أكثر مما بدا عليه فى سياسة الادخار الجبرى المتضمنة فيه.

• السياسة العسكرية والاستبداد والادخار الجبرى

أناقش هنا سياسة الادخار الجبرى التى اتبعتها بريطانيا (وهى مرتبطة تقليديّا بالنظم

الاستبدادية أو الستالينية). وتتطلب مثل هذه السياسة أن تفرض الدولة ضرائب مرتفعة على المجموعات ذات الدخل المنخفض من أجل الحصول على عائدات كافية تستثمر فى التصنيع. الفرق الواضح بين البرنامج البريطانى والستالينى هو أن الدولة السوفييتية استثمرت العائدات بشكل مباشر بينما استثمرتها الدولة البريطانية بشكل غير مباشر. فبشكل جوهرى، أعادت الدولة البريطانية توزيع الاعتمادات المالية من طبقة المستهلك الفقير إلى المستثمرين الأغنياء الذين استخدموا النقود فيما بعد للاستثمار فى الاقتصاد. وكما أشرنا أعلاه، مولت الدولة البريطانية جزءاً كبيراً من نفقاتها العسكرية عن طريق القروض من سوق مال لندن. وبصفة أساسية، دفعت الدولة فوائد للمستثمرين الماليين الأغنياء بضرائب متراجعة غير مباشرة تم جمعها بشكل رئيسى من مجموعات الدخل المنخفض، وبالتالى إعادة توزيع الدخل من الفقير (المستهلك) إلى الغنى (المدخر والمستثمر). إننى أقدر أن ٨٠٪ من مجموع القروض تم جمعها من سوق مال لندن (وتم اقتراض الـ ٢٠٪ الباقية من سوق مال أمستردام)[١٦]. يعنى ذلك أن ٨٠٪ من مجموع فوائد الدفع التى قامت بها الدولة اتجهت مباشرة إلى المستثمرين الماليين فى مدينة لندن. مع الأخذ فى الاعتبار تنازلية الضرائب، فإنى أفترض أن ما بين ٥٠٪ و٦٠٪ من فوائد المدفوعات، مولها ذوو الدخل المنخفض. وعلى هذا الأساس، فإنى أقدر أنه تم تحويل ٥٪ من الدخل القومى من الطبقات العاملة الفقيرة/ المستهلكين من الطبقات الوسطى- الفقيرة، إلى المستثمرين الماليين الأغنياء فى الفترة ما بين ١٧١٥ ـ ١٨٥٠م.

إنها أرقام مذهلة (تعادل مايقارب ضعف المبالغ التى أنفقتها بريطانيا على الدفاع بين عامى ١٨٥٠ و١٩١٣م). فضلاً عن ذلك، فإن المبالغ التى أعيد توزيعها خلال الحروب النابوليونية كانت أقل من الدخل القومى بنسبة أقل قليلاً من ٩٪ (والتى تبعًا لأحد الخبراء، مكنت من مضاعفة نسب الاستثمار الخاصة)[١٧].

فليس بمفاجأة إذن، أن شهد القرن الثامن عشر أزمة فى الاستهلاك، بينما تزايدت المدخرات والاستثمارات بشكل ملحوظ، مما ساعد على رفع معدل النمو الاقتصادى[١٨].

وبالتالى، يبدو واضحًا أن الدولة طبقت سياسة الادخار الجبرى التى لاقت نجاحًا كبيراً. وذلك يقلب الافتراض التقليدى رأسًا على عقب، ويناقض ادعاء «پيتر ماثياس»

حيث يزعم: «قامت الدولة بالقليل جداً للترويج . . . . . للاستثمار [أو] لجمع المال من أجل استثمار إنتاجى . . . . . سواء مباشر أو غير مباشر»[19] . إن المبالغ التى أعيد توزيعها كانت مدهشة . فقد تم إعادة توزيع نسبة أقل من ٤٠٪ من جميع الضرائب الحكومية المركزية من الفقير إلى الغنى (وهو ما يقارن بالمبالغ التى وزعتها دولة الرفاهية الكينزية التى نادى بها كينز بعد الحرب)(*) .

• رسوم الحماية والتطور المتأخر

كانت سياسة الحماية التى اتبعتها بريطانيا مرتبطة أيضًا بعملية التطور المتأخر التى مرت بها . فالافتراض الشائع يرى أن بريطانيا كانت مطوراً متقدمًا ، ونعمت بـ «مزايا الرواد» ـ من ذلك مثلاً أنها لم تواجه منافسة اقتصادية أجنبية ذات شأن ، وبالتالى لم تكن فى حاجة إلى ممارسة سياسة تدخل الدولة والحماية . إلا أن بريطانيا واجهت منافسة أجنبية ، خاصة فى مجال الصناعات المحورية كالمنسوجات القطنية والحديد . ففى الواقع ، تدفقت على بريطانيا أنواع من النسيج الهندى ذى الجودة الأعلى/ والسعر المنخفض منذ القرن السابع عشر فصاعداً .

فقد تطورت صناعة القطن البريطانية وفقًا للأسلوب النموذجى للمطور المتأخر عن طريق «تصنيع بدائل الواردات» (وعن طريق العبودية ـ انظر ما يلى فى القسم الثالث)[20] من ذلك حظر استيرد الكاليكو(**) المطبوع فى مرحلتين ، عام ١٧٠١م وعام ١٧٢١م . بالإضافة إلى ذلك ، ووفقًا لطريقة المطور المتأخر التقليدية ، قلد البريطانيون التقنيات / الأساليب الهندية ، وأدخلوا عليها التعديلات من أجل تخفيض التكلفة ، وبالتالى تعزيز المنافسة[21] . أو كما يعبر «براودل» عن ذلك بشكل مناسب ، فى مواجهة هجوم النسيج الهندى :

> **أول خطوة اتخذتها إنجلترا هى إغلاق حدودها أمام النسيج الهندى خلال الجزء الأكبر من القرن الثامن عشر . . . . ثم حاولت بعد ذلك انتزاع هذه**

(*) نسبة إلى الاقتصادى البريطانى ماينارد كينز ـ المترجمة .

(**) نسيج قطنى ـ المترجمة .

السوق المربحة لنفسها ـ وهو ما لا يمكن تحقيقه دون القيام بتخفيضات جذرية فى تكلفة الأيدى العاملة. وبالتأكيد، ليس مصادفة أن بدأت ثورة الماكينات من داخل صناعة القطن[٢٢].

وبشكل خاص حفزت المنافسة الهندية الأعلى جودة على ابتكار كل من «ويات» و«پول» لإطار الغزل عام (١٧٣٨م)، وابتكار «آركرايت» لإطار الماء و«كرومتون» للمغزل الآلى (١٧٩٩م)، وهى الاختراعات التى مكنت من إنتاج الغزل الذى يمكنه أن يحاكى الإنتاج الهندى[٢٣].

كما كان هناك أيضًا النقل المباشر والتقليد الواعى للمنتجات والأساليب الهندية، خاصة فيما يتعلق بعملية صبغ النسيج[٢٤]. ومع ذلك لم يتمكن البريطانيون من مضاهاة جودة الطباعة الهندية كما نجدها فى المناديل الكبيرة المرسومة (مثل المناديل الحريرية وغيرها) إلا بحلول عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر. وهناك رواية مشابهة تنطبق على الصناعة البريطانية الرئيسية الأخرى ـ الحديد. كما ذكرنا فى فصول سابقة، ظل الحديد والصلب البريطانى أقل جودة من مثيله المنتج فى الهند حتى القرن التاسع عشر. إلا أنه بفرض الرسوم المرتفعة على واردات الحديد الهندية، ثم فيما بعد فرض التجارة الحرة داخل الهند [أى رفع أى حماية، ومنع أى رسوم]، تمكن البريطانيون من أخذ زمام القيادة (انظر ما يلى)[٢٥]. ومن ثم كان توفير الحماية للصناعتين الكبريين أساسيًا إذا كان مخططًا لهما النمو فى مواجهة المنافسة الشرقية الأعلى.

وليس بأقل دلالة فى هذا الصدد أن الدولة البريطانية وضعت نوعًا من «استراتيجية السياسة التجارية» (عادة ما ترتبط بالدول الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية، وتايوان واليابان بعد ١٩٤٥م)[٢٦]. وتتطلب هذه السياسة أن تمنح الدولة دعمًا ماليًا لأولئك المنتجين الذين يصدرون إنتاجهم. وبعد عام ١٧٢١م، قامت الدولة البريطانية عن قصد بالترويج للتصدير، وذلك بتوفير خصومات على الواردات من المواد الخام لصالح المنتجين الذين يصدرون منتجهم النهائى المصنع. هذا بالإضافة إلى أنه تم إلغاء رسوم التصدير وحل محلها (منح) للتصدير، مما جعل صادرات صناعة النسيج البريطانية أكثر تنافسية بشكل عام. ومن اللافت للنظر أيضًا أن نصيب الإنتاج الصناعى البريطانى المصدر إلى الخارج بعد عام ١٧٥٠م، تطابق مع مثيله فى كوريا الجنوبية خلال مرحلتها الخاصة بالتصنيع ذى التوجه التصديرى (الصناعة الموجهة للتصدير)[٢٧].

ومع ذلك، يصبح من الخطأ افتراض أن تعديل عام ١٧٢١م شكل بداية وضع اقتصادى عقلانى خالص، لأن الرسوم كانت لا تزال مستخدمة ـ بصفة أساسية ـ كسلاح مالى داخل ترسانة الدولة.

ومن ثم فقد رأينا أنه على نقيض كل الروايات السائدة، طبقت الدولة البريطانية برنامجًا شديد الحماية، بالإضافة إلى كونه قمعيًا؛ مما أقام التصنيع بشكل رئيسى على أكتاف الطبقة العاملة (البعد الداخلى للوجه المظلم للتصنيع البريطانى). سوف أتجه الآن للكشف عن الوجه المظلم فى السياق العالمى. يكذب ذلك ـ فى نفس الوقت ـ اقتراح مركزية أوروبا العام، بأن التصنيع البريطانى كان عملية داخلية مبنية على تغيير مولد ذاتيًا.

العنصرية والتصنيع
والتناقض الأخلاقى لرسالة التحضير الإمبريالية البريطانية

بينما تعرض الفصل التاسع لإسهام عملية استيعاب «محافظ الموارد» الصينية فى قيام الصناعة البريطانية، يركز هذا الجزء على الاستيلاء العنصرى ـ الإمبريالى على المصادر الشرقية، والذى أتاح الانطلاق البريطانى. أشار «فرناند براودل» إلى الجذور الخارجية ـ خاصة الإمبريالية ـ للصناعة البريطانية من خلال طرحه سؤالاً بلاغيًا آسرًا:

> **إذا كان لقارة أوروبا الصغيرة أن تتفكك لتبحر فى أراضى آسيا وبحارها الواسعة، لتلاشت عن الأنظار... من جميع أنحاء العالم... استجمعت [بريطانيا] جزءًا معتبرًا من قوتها وكيانها. ولقد كان هذا الجزء الإضافى هو الذى مكن [بريطانيا] من بلوغ قمم [جديدة] فى التعامل مع المهام التى قابلتها على طريق التقدم.**
>
> **بدون هذه المساندة الدائبة، هل كان ممكنًا للثورة الصناعية البريطانية ـ المالكة لمفتاح مصيرها ـ أن ترى النور بنهاية القرن الثامن عشر؟**
>
> **أيًا كانت الإجابة التى يقدمها المؤرخون، فإنه سؤال يجب أن يُطرح**(٢٨).

إننى أؤكد على نقطة أن الإمبريالية كانت نتاجًا «للعنصرية المتضمنة» فى الهوية البريطانية التى تم تشكيلها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر (انظر الفصل العاشر).

هذا بالإضافة إلى أن التحليل الذى أقدمه، يرى أن ضرر الإمبريالية الثقافى على المجتمعات الشرقية ليس جسيمًا فحسب، بل إنه غالبًا ما يكون أكثر ضررًا من الأثر الاقتصادى (مع أن ذلك لا يعنى التقليل من قيمة الضرر الاقتصادى) ورغم ذلك يقف هذا القسم من الكتاب - مثله مثل القسمين السابقين - موقف خلاف أساسى مع التاريخ الاقتصادى الليبرالى الذى سعى إلى إغفال هذا العامل الخارجى فى الصناعة البريطانية بشكل كامل. وما يثير الانتباه هنا هو تأكيد «پاتريك أوبريان» على المركزية الأوروپية كرد على رؤية «براودل»:

يبدو «براودل» مبتهجًا بالأسئلة الكبيرة، إلا أن التسلسل المنطقى من الاقتصاد العالمى إلى الثورة الصناعية ليس بالقوة الكافية التى تجعله يضعف من «الإجماع الحالى على مركزية أوروپا» الذى توجد بواعثه الرئيسية داخل القارة وليس فيما وراءها. . . ففيما يتعلق بتاريخ التصنيع الأوروپى (وحتى البريطانى) فإن «منظور العالم» بالنسبة لأوروپا يبدو أقل أهمية من «منظور أوروپا» بالنسبة للعالم[٢٩].

يقدم هذا الجزء شواهد إمپريقية مفصلة تكشف الجذور الأفرو آسيوية للصناعة البريطانية، مؤكدة بذلك على «منظور العالم» الذى قال به براودل.

• تناقضات التجارة الإمپريالية الحرة: سياسة الاحتواء مقابل التحول الثقافى

لاحظنا فى الفصل العاشر وجود تناقض أساسى فيما عرفناه بـ «الرسالة الحضارية» للإمپريالية: إن التحول الثقافى كان مصممًا «لرفع الشعوب الشرقية إلى أعلى»، إلى مستوى الحضارة البريطانية (الجزء الحضارى من المهمة)، بينما تضمنت سياسة الاحتواء الإبقاء على اقتصادياتهم فى الحضيض. كما لاحظنا أيضًا بشكل مفارق، أن ذلك التناقض نبع من الخطاب العنصرى للإمبراطورية الذى وضعه البريطانيون. وقد تضافر الاثنان معًا، بقدر كونهما الوسيلة التى تُمجَّد بها الحضارة البريطانية. ومن ثم خدم

التحول الثقافى «التطهير الثقافى ـ ethnocide» ، أو محو الهوية/ الثقافية الشرقية) هذا الغرض لأنه تضمن تغريب (أو أنجلة العالم) (تحويل العالم إلى تبنى النمط الإنجليزى) . وأمنت سياسة الاحتواء على أن الاقتصاد البريطانى سوف يظل القوة الرائدة فى العالم دون منافسة . هذه هى القصة التى تقع فى قلب نقاشنا هنا .

قد يبدو التناقض الأخلاقى للبعثات الحضارية واضحًا فى سياسة التجارة الحرة أكثر من أى جانب آخر . والنظرية تؤكد أن السياسة الحرة للتجارة هى عامل فى تحقيق الحضارة . فتبعًا لـ «آدم سميث» و«ديڤيد ريكاردو» كانت التجارة الحرة سياسة جيدة لأنها استندت بالتحديد على مفهوم «مساعدة الذات» القومى ، «التخصص» و«الميزة النسبية» . فكانت عملية حضارية لأن التجارة سوف ترغم الشعوب الشرقية على تطوير اقتصادياتهم بشكل مكثف من خلال مساعدة الذات الفردية و«العمل الشاق» ، وهى الفكرة المسيطرة على الحضارة المتقدمة . ومن الملفت هنا تلك الصلة بين مساعدة الذات الفردية والپروتستانتية . فكما قال «صمويل سمايلز» : «السماء تساعد من يساعدون أنفسهم» . وانتشرت أيديولوچية التجارة الحرة سريعًا فى المجتمع البريطانى .

فعلى سبيل المثال ، اشتهر نداء «ريتشارد كوبدن» برسالة التجارة الحرة ، بصفتها الدواء العام الذى ، مثل أى اكتشاف طبى مفيد ، سوف يساعد أمم العالم على استطعام الثروة وتذوق الحضارة[٣٠] . أو كما يجىء فى رسالته إلى «ديفور» : «التجارة الحرة هى ديپلوماسية الإله ، لا توجد طريقة أكيدة غيرها لتوحيد الشعوب بروابط السلام»[٣١] . ثم بالطبع كانت هناك حكمة «چون بورينج» المعبرة «إن المسيح هو التجارة الحرة والتجارة الحرة هى المسيح»[٣٢] . باختصار ، كانت التجارة إحدى الوسائل الهامة لنقل غذاء الحضارة الغربية السماوى إلى العالم ، بما لا يقل عن نقل فواكه الشرق إلى الغرب . ولقد انسجمت هذه النظرية مع الرغبة البريطانية فى تحويل ثقافة الشرق إلى الأسلوب الغربى . ومع ذلك ، وباعتبار قصر النظر المفترض فى الحكام الشرقيين ، تُرك الأمر بالطبع إلى البريطانيين الذين يتميزون ببعد النظر لنشر أفكار التجارة الحرة فى أنحاء العالم من أجل فائدة الجميع ؛ ففى الواقع ، كان ذلك «واجبهم الأخلاقى» . إلا أن هذا التسلسل المنطقى تشابك مع الجانب الاحتوائى المخبأ فى الإمپريالية والذى كان بدوره مبنيًا على عدد من الأحكام العنصرية المزدوجة .

كان التحويل الثقافى للشرق واحتواؤه من خلال إمبريالية التجارة الحرة، واضحًا فى طرق عديدة. أولاً، كانت هناك المعاهدات غير المتكافئة المفروضة، والتى شكلت الآلية التى سوف ينشر البريطانيون من خلالها «هبة الحضارة». وقد تم منح هذه المعاهدات إلى العديد من الدول «غير الغربية» بما فيها البرازيل (١٨١٠م)، الصين (١٨٤٢ ـ ١٨٥٠م)، اليابان (١٨٥٨م)، سيام (١٨٢٤ ـ ١٨٥٥م)، إيران (١٨٣٦ـ ١٨٥٧م)، والإمبراطورية العثمانية (١٨٣٨ـ ١٨٦١م). وقد جردت هذه الاتفاقيات الدولة من استقلاليتها فيما يتعلق بفرض الرسوم، وحددتها بصفة عامة بـ ٥٪ كحد أقصى. ويتبدى المعيار العنصرى المزدوج الأول فى أنه خلال ما سمى بعصر التجارة الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية تتفاوض بحرية على «المعاهدات التبادلية» بين «الشركاء المتعاقدين». وقد تناقض ذلك بوضوح مع معاهدات «الباب المفتوح» الى تم فرضها على الشرق (دول الفئة الثانية بشكل رئيسى). فضلاً عن ذلك، تناقضت عدم المبالاة البريطانية فى نشر التجارة الحرة فى أرجاء أوروپا بشكل صارخ مع فرضها للتجارة الحرة بالقوة فى العالم «غير الأوروبى». وبشكل أكثر عمومية، تناقض تمامًا موقف بريطانيا العسكرى السلبى فى مواجهةقارة أوروپا بعد ١٨١٥م، مع لجوئها المتكرر للعنف فى الشرق[٣٣].

وفى هذا الصدد، تمثل معيار عنصرى مزدوج آخر فى أنه بينما تحولت الاقتصاديات الأوروپية للتصنيع من خلال رسوم الحماية ـ تمتعت بريطانيا فى الواقع بمعدل رسوم لا يقل عن ٣٢٪ بين عامى ١٧٠٠م و١٨٥٠م ـ أجبرت الاقتصاديات الشرقية على التوجه مباشرة إلى التجارة الحرة أو إلى ما هو قريب منها. وقد أدى ذلك إلى احتواء اقتصادياتها لأنه حرمها من فرصة بناء صناعاتها الصغيرة.

ومن الأهمية بصفة خاصة هنا، ملاحظة أن فرض المعاهدات غير المتكافئة لم يكن قائمًا على أساس اقتصادى خالص، وإنما كان أيضًا وسيلة أكثر عمومية حاول البريطانيون من خلالها فرض التحول الثقافى. وغالبًا ما كان الضرر الذى سببه ذلك أكثر إرهاقًا من ذلك الناتج عن الاحتواء الاقتصادى. وبشكل مقنع، كان الجانب الأكثر عدوانية فى تلك المعاهدات غير المتكافئة، هو إهانتها العامة للسيادة الشرقية والاستقلال الثقافى. دعونا نأخذ الصين كمثال. لقد أثبتت حرب الأفيون وما تبعها

من فرض اتفاقات، أنها كانت بمثابة «مسمار جحا» من أجل فتح الصين أمام الهجوم الثقافى البريطانى على هويتها، وقد صنفت بأنها «غير متكافئة» لثلاثة أسباب رئيسية: الأول، أن الصين لم توافق عليها وفى النهاية فرضتها عليها القوة العسكرية البريطانية والغربية. الثانى، أنها أمليت تبعًا للشروط الغربية وحدها بما يحمله ذلك من ضرر للسيادة الصينية لاستقلالها الثقافى. والثالث، أنها رمزت لإحساس الصين بالإهانة وعدم الإنصاف.

وكان للأثر الثقافى والسياسى السلبى للإمپريالية البريطانية فى الصين ثلاثة جوانب أساسية. أولاً، من خلال المعاهدات غير المتكافئة، تم التعدى على السياسة الصينية بشكل أساسى بفرض موقف «خارج الأرض الصينية» بالقوة؛ وهو مفهوم يقضى بأن جميع الأجانب المقيمين فى الصين، وليس فقط الديپلوماسيين الأجانب، سوف يتبعون فقط قوانين بلادهم الغربية. إلى هذا الحد تم ترسيخ عدد من الامتيازات (مثل مساحات من الأراضى مخصصة لأجانب يتبعون القانون البريطانى). وكان ذلك مبررًا أمام القانون الدولى الغربى، حيث كانت الصين مصنفة بأنها غير متحضرة، وبالتالى كان مقدرًا لها أن تكون دون سيادة. وبالفعل، رفض البريطانيون بشكل راسخ معاملة الصينيين كأنداد.

فكما صرح دوق «آرجيل» أثناء حرب الأفيون الثانية:

> **لا معنى لأن نقول إن علينا التصرف كما لو كنا مرتبطين بالصينيين بنفس القواعد التى تنظم العلاقات الدولية فى أوروپا... سيكون ضربًا من الجنون أن نكون ملزمين من جهتنا بهذه القواعد مع شعب بربرى، يجهل تلك المبادئ، وإن عرفها فلن يلتزم بها**[٣٤].

وجدير بالذكر هنا أن مبدأ الخروج عن «الأرض» تم فرضه على الإمبراطورية العثمانية وتايلاند ودول أخرى عديدة، على أساس أنهم أخفقوا أيضًا فى اجتياز «اختبار الحضارة».

ثانيًا، تم الاعتداء على السيادة الصينية من خلال المعاهدات غير المتكافئة، وذلك عن طريق السياسة البريطانية بإجبار الصينيين على قبول الإدارة الأجنبية للشركات

البيروقراطية الهامة مثل الخدمات البريدية، الجمارك البحرية أو وكالات الضرائب (مثل الجابيلا، أو ضريبة الملح).

وقد وضع البريطانيون أيديهم على الضرائب البحرية الإمبريالية (I M C) أول مرة عام ١٨٥٣، عندما قرر القناصل البريطانيون فى شنغهاى جمع رسوم الجمارك. ثم فى عام ١٨٦٣م، أصبح «روبرت هارت» رئيسًا لـ (I M C) مما جعل الاستيلاء البريطانى على الشركة كاملاً. ومن الواضح، أن عدم قدرة الحكومة الصينية على سن سياستها الخاصة للتجارة الخارجية شكل تحديًا رئيسيًا لسيادتها واستقلاليتها.

يكمن التحدى الثالث لاستقلالية الصين الثقافية من خلال المعاهدات غير المتكافئة فى التصميم البريطانى على إلغاء عادة الركوع. ورغم أن ذلك لم يكن له نتائج اقتصادية، إلا أنه من بين جميع الطلبات التى تقدم بها البريطانيون كان الأكثر إهانة وأهمية. كان أثر ذلك هو تحطيم كل البناء الاجتماعى والأخلاقى/ المعيارى الذى قامت عليه الدولة والمجتمع الصينى. كما رأينا فى الفصل الثالث، كانت الصين قد طورت «معيارها الحضارى» الخاص بها. كان الركوع أمام الإمبراطور يعنى الاعتراف رسميًا بالصين: المملكة الوسطى العليا. إلا أنه ـ كما ذكرنا أيضًا ـ كان ذلك بمثابة «بناء دفاعى» مصمم للحفاظ على الشرعية المحلية للمؤسسات الصينية فى مواجهة الغزو الأجنبى والاستيلاء «البربرى». ورغم ذلك، ثبت عدم فاعليته المتزايدة أمام التحديات الأوروبية بعد القرن السادس عشر. وقد بدأت التحديات من جانب أوروبا بمخالفة «رايتس» فى ١٦٤٥م، ثم ازدادت بحادثة لورد «ماكارتينى» عندما رفض الركوع، وتصاعدت بإلغائه ١٨٧٣م. وقد شكل ذلك إهانة عظمى للصين، حيث إن كل نظامها الدولى ومعه نظامها المحلى للشرعية قد تم تحطيمه بفاعلية. علاوة على ذلك، كانت تلك الإهانات الثقافية تحدث بطرق شديدة التنوع، وقد تحقق أكثر الأمثلة المعروفة سوءاً عندما وضع البريطانيون لافتات خارج ساحة اللعب فى شنغهاى (هى الآن حديقة هوانجپو) تقول: «لا يسمح بدخول الكلاب أو الصينيين». ولا يستطيع المرء إلا أن يتخيل رد فعل البريطانيين إذا ما استولى الصينيون على حديقة سانت چيمس (عند آخر الطريق من ناحية قصر باكينجهام) ووضعوا لافتات كتب عليها: «لا يسمح بدخول الكلاب أو البريطانيين». إلا أننا نعود مرة أخرى لنقاشنا العام: لقد تداخلت

استراتيجية احتوائية إمبريالية ثانية مع سياسة التحول الثقافى وتضمنت فرض التجارة الحرة كوسيلة لتخفيض تصنيع عدة اقتصاديات مستعمرة. وهنا نتحول إلى المعيار القسرى المزدوج الثالث: لأنه بينما كان يروج لسياسة التجارة الحرة بأنها تساعد المستعمرات أو تجعلها متحضرة، فإن أثرها كان الترويج للاقتصاد البريطانى على حساب الاقتصاديات الشرقية.

أحد الأمثلة البارزة هنا هو تقويض الاقتصاد الهندى وتخفيض مستوى صناعيته. ومن ثم، بعد أن كانت تعتمد على صناعة القطن فى القرن السابع عشر، قامت الحكومة البريطانية بفرض رسوم باهظة على الواردات الهندية فى أوائل القرن الثامن عشر (كما ذكرنا من قبل). وفيما بعد، فى القرن التاسع عشر، تكفل البريطانيون بأن تصبح السوق الهندية بدون حماية (بفرض التجارة الحرة على الهند) وفى حالة «لانكشاير»، تحررت الواردات القطنية إلى الهند من الرسوم بين عامى ١٨٨٢و١٨٩٤م (بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٥٪ بين عامى ١٨٥٩و١٨٨٢م).

كانت المعاملة ذات المعيار المزدوج والمنافقة للهند فيما يتعلق بالقطن صاعقة. فمن ناحية، ضغطوا على نظام الإنتاج الهندى بقدم (من خلال رسوم جمركية بريطانية شديدة الارتفاع)، وبالقدم الأخرى، دفعوا بالمصنعين البريطانيين إلى الهند دون قيود. كانت تلك أقسى الضربات الموجهة للهند والتى كافأ بها البريطانيون أنفسهم. يحيلنا ذلك إلى وصف «ها ـ چوون تشانج» لتلك السياسة بأنها أسلوب «رفس السلم بعيدًا»(٣٥) متتبعًا ما قاله «فريدريك ليست»:

> **التجارة الحرة هى فى مصلحة بريطانيا باعتبارها وسيلة لتأمين تفوقها الصناعى... إنها لحيلة ذكية شديدة الشيوع فى حالة وصول [أحدهم] إلى قمة العظمة، يقوم بدفع السلم الذى صعد به إلى أعلى بعيدًا، لمنع الآخرين من وسيلة الصعود بعده. وفى ذلك يكمن سر مذهب السياسة العالمية لـ «آدم سميث و.... الحكومة البريطانية**(٣٦).

إلا أنه بالتناقض مع «ليست» لم تكن الاستراتيچية مصممة للحفاظ على الريادة البريطانية على الدول الأخرى فى القارة، مع العلم بأن الحكومات البريطانية المتعاقبة

قامت بالقليل للترويج أو الحفاظ على التجارة الحرة الأوروبية، وإنما صممت للحفاظ على الريادة البريطانية على الاقتصاديات الشرقية، حيث فرض البريطانيون التجارة الحرة خارج أوروبا فقط. ومن ثم بينما كان الاقتصاد البريطاني فى القرن السابع عشر عبارة عن مستورد خالص للأنسجة الهندية، صدرت بريطانيا حوالى ٢٥٠ مليون ياردة قطن، تساوى حوالى ٤٠ مليون إسترلينى فى ١٨١٥م، فى حين ارتفع ذلك إلى ٣,٥ بلايين ياردة تساوى حوالى ١٩٠ مليون إسترلينى عام ١٨٧٤م[٣٧].

وبحلول ١٨٧٣م، اتجه ٤٠ ـ ٤٥٪ من مجموع صادرات النسيج البريطانية إلى الهند[٣٨]. وهكذا، بعد أن صدرت الهند القطن المصنع فيما مضى إلى بريطانيا، تحولت فى منتصف القرن التاسع عشر إلى مصدر إمداد القطن الخام إلى مصانع لانكشاير، والتى بدورها قامت بتصدير السلع النهائية مرة أخرى إلى الهند. باختصار، كانت التكلفة الاجتماعية لتقدم صناعة القطن البريطانى هى تفكيك الصناعة الهندية[٣٩]. وكما يفسر أحد الأصوات البريطانية فى القرن التاسع عشر:

> **لو لم توجد مثل هذه الرسوم والمراسيم المانعة لكانت مصانع بيزلى ومانشستر قد توقفت. . . فقد أنشئت بتضحيات الصانع الهندى. . . استخدم الصانع الأجنبى [البريطانى] سلاح الظلم السياسى لقمع منافس، ثم فى النهاية خنقه، وهو يعلم أنه لم يكن يستطيع الوقوف أمامه على قدم المساواة[٤٠].**

تنطبق نفس القصة على صناعة الحديد (خلال القرن التاسع عشر)، التى تقلد فيها الاقتصاد الهندى موقع المنتج الأول فى العالم. ويلاحظ «فيليب فرناندز ـ آرمستو» بسخرية، بعد أن أشار إلى تفوق النمو الصناعى الهندى قبل الاستيلاء البريطانى الإمبريالى:

> **بدقة قلما تتوفر فى التاريخ، تزامن الانهيار الصناعى الهندى مع إقامة الحكم أو السيادة البريطانية. . . . إن التنافسية الفعالة للاقتصاد الهندى يمكن إعاقتها. لا يوجد حدث أكثر حسمًا فى تغيير ميزان موارد العالم أكثر من هذا التحول فى مصادر السيطرة [البريطانية][٤١].**

وكما أشار« فريدرك ليست»، هذه العلاقة التجارية «الحرة» بين بريطانيا والهند شكلت مؤخرًا «تبادلاً غير منصف» فرض على الهند أن تعتمد على مرحلة المواد الزراعية/ الخام فى الإنتاج وبذلك تخفض من آفاق نموها الصناعى[٤٢].

بصفة عامة، غلفت سياسة التجارة الإمبريالية البريطانية التناقض الأخلاقى بين التحول الثقافى والاحتواء، وانتهت لصالح بريطانيا وإلحاق الأذى بالمصالح الاقتصادية للشرق وكرامته الثقافية. لقد ظهرت نفس المشكلة عندما سعى البريطانيون إلى تعبئة الشعوب الشرقية واقتصادياتها من أجل «نشر هبة الحضارة» إلى العالم أجمع.

• العنصرية وتسليع الشرق (أى تحويله إلى سلعة)

الأصول الأفروآسيوية للصناعة البريطانية

مقتنعين بتفوقهم، رأى البريطانيون أنه من الملائم تشكيل الشرق وإعادة تنظيمه لخدمة احتياجاتهم الصناعية. لم يكن ذلك نتيجة قوة عسكرية أكثر تطورًا أو موارد اقتصادية أكثر ثراء، وإنما انبثق مؤخرًا من موقف أبوى وعنصرى تجاه الأعراق «السوداء» و«الصفراء»، وكان من البديهى فى تركيبة العقل البريطانى أنه لا يجب معاملتهم كأنداد. وكما يعبر العنصرى العلمى «تشارلز كينجسلى» بأسلوب اجتماعى داروينى(*) نموذجى:

> **يكمن الواجب الأخلاقى لأى أمة، فى أن من يستطيع إنتاج أكثر بكثير من احتياجاته، عليه سد حاجة الآخرين بما لديه من فائض... إن للكائنات البشرية الحق فى المطالبة.. وإن كل شعب عليه إما تطوير إمكانيات بلده، أو إفساح الطريق لغيره ممن سوف يطورها**[٤٣].

وكما يفسر «پيير كلاستر»:

> **لهذا السبب لا يمكن إعطاء أى مهلة للمجتمعات [الشرقية] التى هجرت العالم [الحديث] على حالتها (الأولى) البدائية من الإنتاج الهادئ. لهذا حدثت الخسارة التى تمثلت فى عدم استغلال الموارد الهائلة، وهو شيء لا يغتفر فى عيون الغرب. وقد شكل الاختيار الذى تُرك لهذه المجتمعات مأزقًا:**
>
> **إما أن تهب إلى الإنتاج أو تختفى، إما عن طريق الإبادة الثقافية أو الإبادة العرقية**[٤٤].

(*) نسبة إلى العالم البريطانى داروين صاحب نظرية التطور، والتى تطورت منها الداروينية الاجتماعية، أى بقاء المجتمعات الأصلح وفناء الأخرى - المترجمة.

من المفارقة إذن، أن «نشر هبة الحضارة» تضمن «تسليع أراضى الشرق والأيدى العاملة به وأسواقه، أى تحويلها إلى سلع وبضاعة. لأنه لو لم يشارك قاطنو المستعمرات فى نقل الحضارة، إذن يصبح بديهيًا أن على البريطانيين إدارتهم وفقًا لذلك، وهنا - على وجه التحديد - ننتقل إلى جوهر الاستيلاء.

تجلت قمة التعبير عن الموقف العنصرى البريطانى الكامن، فى تحويل الأيدى العاملة السوداء إلى سلعة عن طريق تجارة الرقيق؛ فتجارة العبيد من الزنوج والأفارقة بشكل عام، مكنت الصناعة البريطانية على الأقل فى سبع سبل رئيسية. تتمثل المساهمة الأولى فى المكاسب التى نتجت عن طريق تجارة العبيد، وقد قلل كل من «ستانلى إنجرمان» و«روچر آنستى» من ذلك بادعاء أن المكاسب من تلك التجارة كانت قليلة جداً إذا ما قيست كنسبة من الاستثمار والدخل القومى (الجدل بـ «النسب الضئيلة»)[٤٥]. ومع ذلك، وتعليقًا على بيانات «إنجرمان»، تجادل «باربارة سولو» بأنه فى ١٧٧٠م «شكلت المكاسب من تجارة الرقيق... ما يقرب من ٨٪ من إجمالى الاستثمار، و ٣٩٪ من إجمالى الاستثمار التجارى والصناعى. هذه النسب ليست بالضئيلة؛ بل هى نسب هائلة»[٤٦]. ولغرض المقارنة، تضيف قائلة إنه فى عام ١٩٨٠م فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة المجموع المشترك للأرباح المحلية إلى الاستثمار الخاص ٤٠٪. فضلاً عن ذلك، لا توجد صناعة أمريكية وحيدة اليوم تحقق أرباحًا تصل إلى ٨٪ من مجموع الاستثمارات. وكما يؤكد «ويليام دايتى» بلغت المكاسب من تجارة العبيد فى أعوام ١٧٨٤ - ١٧٨٦م كنسبة من الاستثمار البريطانى الكلى أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التى مثلتها صناعة السيارات الأمريكية فى الاستثمار الأمريكى ككل، وذلك بعدها بمائتى عام[٤٧].

ورغم ذلك نجد تقديرات «روچر أنستى» لأرباح تجارة العبيد لا تزال أكثر بخلاً مما قدمه «إنجرمان» الذى تشير بياناته إلى أن الأرباح شكلت ١١ , ٠٪ فقط من الدخل القومى «وهى نسبة تثير ما يكفى من السخرية لتحطيم أسطورة أهمية الدور الذى لعبته تجارة العبيد فى تمويل الثروة الصناعية البريطانية»[٤٨].

والمهم أن ما تحجبه هذه الأرقام هو تطبيق جدال «النسب الضئيلة» بنفس الطريقة على مستويات الاستثمار الرئيسية فى صناعات القطن والحديد (والتى كانت القاطرة للصناعة البريطانية). وبالفعل، شكلت مستويات الاستثمار فى هاتين الصناعتين

بشكل فردى نحو ٢٢ , ٠٪ من الدخل القومى فى الفترة ١٧٨٠ ـ ١٨٠٠م (من أجل تسهيل المقارنة سوف نتبع التقدير الترجيحى المبالغ فيه من الدخل القومى لآنستى). تذكر أيضًا أن ليڤربول كانت على مقربة من صناعات القطن فى لانكشاير، مما أتاح منفذًا جاهزًا لبعض المال المتراكم. ومما يلفت النظر أنه بافتراض نسبة ادخار تصل إلى ٧٪ من الدخل القومى، نستخلص أن أرباح تجارة الرقيق كانت قد رفعت إجمالى الاستثمارات بنسبة ١١ , ٠٪ غير ذات الشأن. إلا أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة علاقة الأرباح بالاستثمار، والتى سوف تكون أقوى من ذلك. وإذا ما افترضنا أن ٥٠٪ من الأرباح ذهبت إلى صناعة القطن، فإن ذلك كان سيموّل ما بين ٢٥ و٣٠٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية ـ وهى أرقام سوف تشير إلى نظرية «النسب الكبيرة».

فى كلتا الحالتين فإن المشكلة الملحة مع هذا الجدال تكمن فى أنه يقدر أثر الرق الأسود على الصناعة البريطانية من خلال أرباح تجارة العبيد فقط. ومن ثم يفترض أنه لو كانت أرباح تجارة العبيد غير هامة بالنسبة للصناعة، فإن نفس الشىء يسرى على تجارة العبيد نفسها. ولكن يغفل هذا الافتراض المساهمات العديدة الى قدمتها الأيدى المنتجة من العبيد السود، بالإضافة إلى الأرباح وما نتج عنها، والتى كانت لها أهميتها للصناعة البريطانية فيما لا يقل عن ستة مجالات أخرى. وبصفة عامة، تشير هذه الطرق إلى الحاجة إلى استبدال نظرية «النسب الكبيرة» بجدل مركزية أوروپا حول «النسب الضئيلة».

مساهمة أفريقية ثانية تكمن فى إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن استغلال ملاك المستعمرات من البريطانيين للأيدى العاملة السوداء فى الأمريكات.

فبعد عام ١٧٥٠م، كان العديد من مزارع [عمالة] العبيد السود مملوكة لأصحاب أراض من البريطانيين المتغيبين. كان ذلك يعنى أن الأرباح الأساسية الناتجة عن صادرات تجارة المستعمرات وجدت منفذًا مباشرًا فى الصناعة البريطانية. ومن الأهمية ذكر أنه بنهاية القرن الثامن عشر بلغ الدخل من الأملاك الاستعمارية ٥٠٪ من إجمالى الاستثمار البريطانى (٤٩). وباعتبار أن الكثير من ذلك كان يمكن إعادة استثماره فى الصناعة البريطانية، فإن ذلك وحده كان يمكن أن يوفر إضافة هائلة للصناعة. علاوة على ذلك، فى ١٧٧٠م شكلت الأرباح من تجارة التصدير من جزر الهند الغربية وحدها ٣٨٪ من مجموع الاستثمارات البريطانية الخاصة أو ٥ , ٢٪ من الدخل

القومى[٥٠]. يعنى هذا أنه كان يمكن أخذ ١٥٪ فقط من هذا المبلغ لتمويل جميع استثمارات صناعة القطن البريطانية (هذه هى نظرية «النسب الكبيرة»).

مساهمة أفريقية ثالثة هى أنه فى عام ١٨٠١م، على سبيل المثال، قام صافى عائدات الصادرات البريطانية بإعالة ما يقرب من نصف القوى العاملة غير الزراعية فى إنجلترا وويلز[٥١]. كان حوالى ٦٠٪ من تلك التجارة فى ذلك الوقت مع منطقة تركز العبيد الأمريكيين وعبيد أفريقيا، و يعنى ذلك أن المستهلكين الزنوج والعبيد السود قاموا بإعالة حوالى ثلث مجموع القوى العاملة غير الزراعية الإنجليزية والولش [سكان ويلز]. يعتبر هذا وحده مساهمة ضخمة. فضلاً عن ذلك، لو أن العمال الإنجليز والولش الذين عالهم الزنوج قاموا برد ٨٪ من دخلهم (نسبة الادخار الشخصى المحلية السائدة)، لمول ذلك وحده ما يقل قليلاً عن نصف إجمالى الاستثمار فى صناعة القطن؛ وهى علامة أخرى على نظرية «النسب الكبيرة».

رابعًا، نجد مساهمة متميزة من العبيد الزنوج فى إمداد مستعمرات الأطلنطى للصناعة البريطانية بالمواد الخام. ومن الأهمية هنا ذكر أنه فى نهاية القرن الثامن عشر، بلغت نسبة السلع/ المواد الخام المنتجة بيد الأفارقة فى الأمريكات نسبة كبيرة وصلت إلى ٨٣٪ (وبقيت عند ٦٩٪ فى عام ١٨٥٠م). الأكثر بروزًا هنا كان توفير القطن الخام الذى كان ينتج فى الأمريكات بواسطة العبيد الزنوج من الأفارقة بشكل شبه حصرى[٥٢]. ومع ذلك، ادعى «إنجرمان» أن قيمة الناتج من تجارة العبيد لم يشكل نسبة ذات شأن من الدخل القومى البريطانى (جدل النسب الضئيلة). إلا أنه بدون القطن الخام الذى أنتجه العبيد، لم يكن لصناعة القطن البريطانية أن تلعب هذا الدور المحورى فى الصناعة بوجه عام. ويشير «كينيث پوميرانز» بشكل له أهميته إلى أنه عندما انقطعت صادرات القطن الأمريكية المعتمدة على عمل العبيد عامى ١٨٦١ و١٨٦٢م (خلال الحرب الأهلية)، انخفض الاستهلاك البريطانى للقطن إلى نسبة ٥٥٪ كما تضاعفت الأسعار. وخلال عام واحد فقط، خفضت مصانع لانكشاير ما لديها من أيد عاملة إلى النصف، كما أفلس العديد من الشركات[٥٣]. ومن اللافت هنا، أن البريطانيين استجابوا لذلك بالتحول إلى الإمدادات المصرية من القطن الخام (بالإضافة إلى واردات القطن الخام الهندية)، وبذلك استمر اعتمادهم على الأيدى العاملة الأفريقية السوداء.

خامسًا، ساهم كل من تجارة العبيد والناتج من إنتاج العبيد فى تحفيز المالية البريطانية بشكل هائل. وقد توسع كل من بنك باركليز وبنك لويدز كنتيجة لبعض هذه الأرباح (كما حدث لبنوك أخرى أصغر)(٥٤).

انتعشت المؤسسات المالية البريطانية بشكل كبير نتيجة الاحتياج الشديد إلى الائتمان (بالإضافة إلى التأمينات) من جانب مالكى العبيد وأصحاب مزارع العبيد، من البريطانيين. ووفقًا لـ «چوزيف إينيكورى» شكلت حوافز التأمينات لتجارة العبيد وتجارة جزر الهند الغربية ما يصل إلى ٦٣٪ من إجمالى سوق التأمين البحرى البريطانى(٥٥). وقد أشرنا فيما سبق إلى أن سوق أموال لندن وضعت مبالغ ضخمة من الأموال فى سندات حكومية فى المرحلة التصنيعية، بالإضافة إلى أننا أشرنا أيضًا، إلى أنها كانت المكاسب الأساسية غير المرئية التى مكنت بريطانيا من الحفاظ على فائض فى ميزان المدفوعات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وجدير بالذكر، أن غالبية هذه المكاسب غير المرئية نبعت من النظام التجارى الأطلنطى خلال مرحلة التصنيع الرئيسية.

يعبر «إينيكورى» بشكل ضمنى عن نظرية «النسب الكبيرة»:

> **بقدر ما كان اقتراض قروض الحكومة كبيرًا خلال وقت الحرب [عبر سوق مال لندن]، فإنه يبدو، فى المتوسط، أن المعاملات السنوية فى أدوات التجارة (الكمبيالات وسندات الشركات) فى لندن أكثر من معاملاتها فى سندات الحكومة خلال الفترة .... [١٧٠٠ ـ ١٨٥٠م]، وأن كمية الكمبيالات التى تم تداولها فى المراكز التجارية والصناعية الإقليمية فى لندن، بالإضافة إلى سندات الشركات، قد نشأت بشكل مباشر وغير مباشر من تجارة العبيد عبر الأطلنطى، والتجارة القائمة على السلع الأمريكية المنتجة بواسطة العبيد(٥٦).**

تجلت مساهمة أفريقية سادسة للصناعة البريطانية فى إجمالى الأرباح الناتجة عن الصادرات البريطانية للإمبراطورية. وعلى سبيل المثال، فى أعوام ١٧٨٤ ـ ١٧٨٦م شكلت هذه الأرباح ما وصل إلى ٥٥٪ من إجمالى الاستثمار البريطانى، أو ٦٤٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة (٨٠٪ من هذا الرقم يأتى من التجارة مع أفريقيا

والأمريكات)[٥٧] . تأتى أهمية ذلك من أن المبالغ المستثمرة فى صناعة القطن شكلت ٤٪ فقط من مجموع الاستثمار البريطانى . ومن ثم سوف تأخذ ٩٪ من الأرباح من التجارة الثلاثية لتمويل إجمالى استثمارات صناعة القطن . من الواضح أن رقم ٩٪ هو تقدير بخس للمبالغ غير الصافية الناتجة ، التى غالبًا ما كانت ستتجه للاستثمار فى الصناعة البريطانية بصفة عامة . وليس بأقل أهمية ذكر أن إجمالى أرباح التجارة الإمبريالية كان أكثر كثيرًا من المجموع الإجمالى للاستثمارات البريطانية ، وذلك لأن الكثير من الصادرات التى اتجهت إلى أوروبا كانت فى الواقع عبارة عن إعادة تصدير لمنتجات مستوردة من المستعمرات(جاءت بشكل رئيسى من مستعمرات العبيد السود) . معنى ذلك ، أن الأمر كان يتطلب أقل بكثير من ٩٪ من الأرباح الناشئة عن طريق المثلث التجارى من أجل تمويل صناعة القطن البريطانية (يحتمل أن تكون ٦٪فقط) . علاوة على ذلك ، ومن أجل الربط مع النقطة الثانية المذكورة أعلاه : كان مجموع الأرباح من الأملاك الاستعمارية فى الخارج ، مع الأرباح من التجارة مع المستعمرات ، كافيًا لتمويل كل إجمالى الاستثمار المحلى البريطانى بنهاية القرن الثامن عشر . مرة أخرى ، يدعم ذلك نظريتى القائلة بـ «النسب الكبيرة» .

وأخيرًا ، تكمن مساهمة أفريقية سابعة فى واقع أن نظام التجارة الثلاثى لم يتح أرباحًا كبيرة فحسب ، بل وفر أيضًا طلبًا كبيرًا على الصادرات البريطانية ، لو لم يوجد لكانت الصناعة البريطانية تقيدت بشكل كبير . وبينما كانت هذه الأسواق هامة بالنسبة لأنواع عديدة من الصناعات ، إلا أنها كانت مع ذلك أساسية بالنسبة لنشأة صناعتى الحديد والقطن الهامتين[٥٨] .

فى هذا الإطار كان لقوانين الملاحة أهميتها . فهذه القوانين - التى فرضتها تشريعات حكومة عنصرية - خلقت نظامًا احتكاريًا شديد الحماية ، تم تصميمه بصفة خاصة من أجل تفضيل التجار البريطانيين على حساب الشعوب الشرقية . وقد وصف «آدم سميث» هذه القوانين بأنها ما هى إلا «شارة العبودية الوقحة» . فبصفة خاصة ، كانت قوانين الملاحة جزءًا لا يتجزأ من النظام التجارى الاستعمارى البريطانى ، والذى كانت التجارة الثلاثية أحد مكوناته الهامة . وقد كفلت كل من قوانين الملاحة والنظام الاستعمارى احتكارًا مضمونًا لأسواق الصادرات البريطانية ، بالتحديد فى وقت كان يتقلص فيه الطلب فى الداخل عندما بدأ إجمالى الطلب المحلى فى الانكماش .

لذلك، فى الوقت الذى ارتفعت فيه صادرات الصناعة إلى أكثر من ١٥٠٪ بين عامى ١٧٠٠ ـ ١٧٧٠م، ارتفع الطلب فى الأسواق المحلية ١٤٪ فقط. علاوة على ذلك، كانت أسواق التجارة الأوروبية تجف أيضًا، مع انكماش نصيب بريطانيا فى التجارة الصناعية إلى أوروبا من ٨٤٪ (١٧٠٠م) إلى ٤٥٪ (١٧٧٣م) ثم إلى ٢٩٪ (١٨٥٥م). على العكس من ذلك، ارتفع نصيب بريطانيا فى التجارة المتجهة إلى المستعمرات الأمريكية والأفريقية من ١٢٪ (١٧٠٠م) إلى ٤٣٪ (١٧٧٣م).

وإذا ضممنا كل المستعمرات، نجد أن نسبة الصادرات الصناعية البريطانية ارتفعت من ١٤٪ فى ١٧٠٠م إلى ٥٥٪ فى ١٧٧٣م وإلى ٧١٪ فى ١٨٥٥م[٥٩].

فى الواقع، حتى بعض مؤيدى مركزية أوروبا اضطروا إلى التسليم بأن نمو الممتلكات الاستعمارية (خاصة الأمريكية وجزر الهندية الغربية) هو السبب فى نمو الصادرات الإنجليزية[٦٠]. والنقطة الرئيسية هنا هى أن مثل هذه الأسواق امتصت الكثير من مقدار زيادة الإنتاج الصناعى البريطانى أثناء القرن الثامن عشر الحرج[٦١].

ورغم ذلك، وفى مقال شهير له، أكد «پاتريك أوبريان» على مركزية أوروپا وذلك برفضه دور نظام التجارة الاستعمارى فى نشأة الصناعة الأوروپية. فجادل بأنه بالنسبة لأوروپا ككل، لم يكن للتجارة مع الأطراف أهمية، حيث تشكل ما لا يزيد عن ١ أو ٢٪ من الدخل القومى الأوروپى[٦٢]. بهذه الطريقة إذن، يزيل مثل هذا الرأى الأوروپى المركزى الوجه المظلم للتصنيع الأوروپى أو يحجبه، إلا أن رأيه إشكالى ـ على وجه التأكيد ـ فرغم إدراكه الانخفاض المبالغ فيه فى ذلك الرقم بالنسبة للحالة البريطانية، فإنه لا يزال يستخلص حتى فى هذا الإطار، أن المكاسب من التجارة «مع الأطراف» لم تكن لها أهمية[٦٣].

إلا أنه تبعًا لتقديراتى لفترة ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠م وحدها، فإنى أقدر أن التجارة البريطانية مع الأطراف شكلت حوالى ١٥٪ من الدخل القومى، وهى نسبة مرتفعة.

وخلال القرن التاسع عشر ظلت ترتفع أكثر، إلى أن بلغت ٣٤٪ من الدخل القومى فى عام ١٨٥٥م (أكثر من ٩٠٠٪ من المبالغ المخصصة للدفاع البريطانى بين أعوام

١٨٥٠ و١٩١٣م). فضلاً على ذلك، بلغت النسبة داخل نظام التجارة الثلاثى فقط حوالى ١٢٪ من الدخل القومى بين عامى ١٧٥٠ و١٨٠٠م، ومن المفارقة أن تأييد هذا الرأى يأتى من جانب كل من «پاتريك أوبريان» و«ستانلى إنجرمان»، ففى ورقة نشرت عام ١٩٩١م، خلصا إلى أن:

سيطر الشاحنون الإنجليز على أعمال نقل العبيد من أفريقيا إلى العالم الجديد. فبدون الأيدى العاملة الأفريقية المُسَخَّرَة والرخيصة، لكانت نسبة نمو التجارة عبر الأطلنطى بين ١٦٦٠م وبين إلغاء تجارة الرقيق [١٨٠٧م] أكثر بطئًا. ومن الصعب تخيل طريق بديل للنمو فى إمكانه رفع كل من التجارة الدولية والبريطانية إلى المستويات التى وصلت لها فى أوائل القرن التاسع عشر(٦٤).

بل أكثر من ذلك، برفضهما الرأى الريكاردى الشائع والمناقض للواقع (انظر الخلاصة فيما بعد) ذهبا إلى القول بأن التجارة الإمپريالية كانت عاملاً حيويًا فى تحفيز الصناعة البريطانية بشكل عام.

بصفة عامة، إذن، لا يتحتم على المرء أن يقر بكل ما فى النظرية التى قدمها «إريك ويليامز» فى كتابه المرجع «الرأسمالية والعبودية» حيث يدعى أن الأفارقة، سواء أكانوا مستهلكين أو منتجين أو عبيدًا سودًا، لعبوا دورًا إيجابيًا وجوهريًا فى الصناعة البريطانية. بالإضافة إلى ذلك، جدير بالذكر، أنه إضافة لاستعباد الزنوج، تم تحويل الشعوب الشرقية الأخرى إلى سلعة، على الأقل من خلال ممارسة نظام عقود الأعمال المحددة المدة، وذلك من أجل خدمة احتياجات الصناعة البريطانية. وكانت عقود العمل محددة المدة للعمال الصينيين الهنود ـ خصوصًا ـ لها أهمية خاصة. فكان يتم تعيين العمال الهنود فى العديد من المستعمرات الإنتاجية حول العالم، خاصة فى موريشيوس، حيث ينتجون السكر على الأقل لتحلية الشاى الهندى الذى أصبح البريطانيون يستهلكونه. ويلخص «رونالد هايام» نظام عقود العمل المحددة كما يلى:

كان نظامًا يشمل نقلاً واسعًا للقوى العاملة، بشكل يتساوى إحصائيًا مع تجارة العبيد عبر الأطلسى، ويكرر الكثير من ملامحها. كان التعرض للموت الجماعى أثناء الرحلات الطويلة إلى جزر الهند الغربية شيئًا مروعًا،

وحالة المستعمرات مخيفة، ومع ذلك صمم البريطانيون على إقناع أنفسهم . . . بأنه نظام مقبول ـ كان يُدافع عنه باعتباره ضروريًا وليس «غير حضارى» مثل تجارة العبيد. نتيجة لذلك، كانت الأيدى العاملة الهندية هى التى خلقت الكثير من ثروات الإمبراطورية عبر البحار، وذلك باستغلال المواد الخام الموجودة بالمناطق الاستوائية[٦٥] .

وبنفس الشكل، تم تحويل الكثير من اقتصاديات الشرق إلى سلع [تسليع الاقتصاد والبشر من ورائه] وأعيد تنظيمها من أجل إنتاج منتجات أولية ومواد خام لخدمة احتياجات الصناعة البريطانية. مرة أخرى تم تخيل ذلك على أنه عملية حضارية. وجدير بالذكر هنا أن البريطانيين كانوا مستميتين للتغلب على العجز التجارى طويل المدى مع الصين، والذى أدى إلى نزح السبائك المعدنية المستمر من بريطانيا.

ومن الطرق التى تحقق من خلالها ذلك: خلق مصادر جديدة للحصول على الشاى. إلى هذا الحد، تم «إعادة تنظيم» أجزاء من الهند من أجل زراعة الشاى. وبينما اعتمدت بريطانيا فى عام ١٨٥٠م على الصين فى الحصول على الشاى، أصبحت خلال خمسين عامًا تستورد ٨٥٪ من الشاى من الهند.

إلا أن السلاح الأكثر أهمية الذى مكن البريطانيين من تحويل عجزهم التجارى كان تصدير الأفيون إلى الصين. فبعد اعتمادهم على الأفيون التركى منذ أواخر القرن الثامن عشر، قام البريطانيون بإعادة تنظيم أجزاء من الهند كمصدر لإمداد الأفيون. وكان ذلك مفيدًا بصفة خاصة، باعتبار أن المستهلك الصينى كان يفضل الأفيون الهندى على التركى. وبحلول ١٨٢٨م شكل الأفيون الهندى ٥٥٪ من مجموع الصادرات البريطانية إلى الصين (وذلك رغم أن الدولة الصينية كانت قد حظرت استهلاكه رسميًا). وعندما حاول «لين» تقليص تجارة المخدرات عام ١٨٣٩م، استخدم البريطانيون ذلك كحجة لشن حروب الأفيون. بهذه الطريقة الغادرة استطاع البريطانيون قلب العجز التجارى التاريخى مع الصين. والحقيقة، أنه فقط عن طريق الدفع بالمخدرات إلى الصين (باستخدام القوة العسكرية البريطانية)، وشرب الشاى الهندى فى إنجلترا كان يمكن لتدفق السبائك المعدنية إلى الصين أن يأخذ الاتجاه العكسى.

بنفس الطريقة، تحولت أجزاء عديدة من العالم إلى مراكز لإنتاج المواد الخام اللازمة للاقتصاد البريطانى. وفوق كل شىء، تم إعادة تنظيم المستعمرات الأمريكية لإمداد بريطانيا بواردات نتاج «الأراضى الموفرة» كما يشير «إريك چونسون». يمكن النظر للامتداد الكلى للحدود الكبرى (مثل أمريكا) باعتباره امتداداً لأوروپا فى «أراضى الأشباح»[٦٦]. يرجع تعبير «أراضى الأشباح» إلى كمية الأراضى التى كانت بريطانيا ستحتاجها داخل حدودها لإنتاج محاصيل مساوية كانت تنتجه تلك الأراضى. ويستنتج «پوميرانز» على أساس تقديرات مفصلة مبنية على أساس صادرات «العالم الجديد» من السكر والقطن والأخشاب، بأنها شغلت ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون أكر[*][٦٧].

يؤدى ذلك إلى الزعم بأنه فى غياب واردات هذه «الأراضى المُوفرة» كان البريطانيون سيحتاجون إلى ثلاثة أضعاف مساحات الأراضى التى يزرعونها بالفعل وذلك لتحقيق إنتاج مساو. وبالتبعية، لولا هذه المساهمات من جانب المستعمرات لاضطر البريطانيون إلى إعادة توجيه العمالة المستخدمة فى الصناعة إلى الزراعة مرة أخرى. وباعتبار أهمية هذه الأراضى الشبحية، يحتمل أنه فى غيابها كانت الصناعة البريطانية سوف تتعرض لخطر ذى شأن. وبالإضافة إلى إعادة تنظيم الزراعة فى أفريقيا الغربية من أجل إنتاج زيت النخيل والكاكاو والذهب والمطاط لخدمة احتياجات الاقتصاد البريطانى، كان لأستراليا أهميتها أيضاً، حيث تم تنظيمها لتوفير نسب كبيرة من الصوف البريطانى. فبينما جاء ٢٪ من واردات الصوف البريطانى من أستراليا عام ١٨٢٤، ارتفعت النسبة إلى ٤٠٪ عام ١٨٦٠م وإلى ٦٧٪ بحلول ١٨٨٦[٦٨]. وهناك دول أخرى كثيرة تم إعادة تنظيمها. وقد نقل «دبليو. إس. چيڤونز» النتائج النهائية فيما يتعلق بالمصالح البريطانية بشكل نقدى لاذع فى كتابه «مسألة الفحم» [١٨٦٥م]:

> **سهول أمريكا الشمالية وروسيا هى حقولنا للقمح والذرة؛ وشيكاجو وأوديسا حقولنا للحبوب؛ كندا والبلطيق هى غاباتنا للأخشاب، وتوجد فى أستراليا مراعينا للأغنام، وفى الأرجنتين والبرارى الغربية لأمريكا الشمالية توجد قطعاننا من الثيران؛ تبعث پيرو بفضتها إلينا، ويتدفق ذهب جنوب**

(*) مقياس للمساحة يساوى نحو ٤ آلاف متر مربع - المترجمة.

أفريقيا وأستراليا إلى لندن؛ والهنود. . . يزرعون لنا الشاى، بينما مستعمراتنا توفر لنا القهوة والسكر والبهارات التى تُزرع كلها فى أرجاء الهند. . . وحقولنا للقطن التى احتلت لفترة طويلة جنوب الولايات المتحدة، امتدت الآن لتصل إلى كل الأجزاء الدافئة على الأرض. . . إن أجزاء الكرة الأرضية الأربعة ترغب فى الخضوع لنا(٦٩).

وبقدر ما تعلق الأمر بالمستعمرات، لم يكن الأثر النهائى لكل ذلك هو تحول اقتصادياتهم «إلى المستوى الأعلى» للحضارة البريطانية، بقدرما كان فى احتوائهم. وكما علق «أليس هارجريڤز» بدقة حول المستعمرات الأوروپية، فرغم الأساس العقلانى للتحول الثقافى («الرسالة الحضارية»):

لم يقدموا نسخًا كربونية من الاقتصاديات الصناعية الأوروپية. على العكس، بقيت المستعمرات بشكل أكثر زراعية.

لقد كانت هناك لتدعم، وليس لتنافس، النظام الصناعى الأوروپى، عن طريق الإمداد بالمواد الغذائية والمواد الخام وتوفير أسواق السلع المصنعة(٧٠).

يحيلنا ذلك مرة أخرى إلى «فريدريتش ليست» حيث كانت هذه العلاقة غير المتماثلة هى التى شكلت مشكلة• «التبادل غير المتكافئ» تحديداً، لأنها حكمت على المنتجين المستعمرين بالعمل فى إطار مرحلة إنتاج زراعية أو مرحلة إنتاج سلع أولية/ مواد خام حالت دون الانتقال إلى التصنيع.

أخيرًا، من المهم تكرار النقطة التى ذكرناها سابقًا: وهى أنه على الرغم من الأثر الاقتصادى الضار الذى فرضته الإمپريالية على الإمبراطورية، فقد كان الأثر الثقافى فى الأغلب أكثر ضرراً. لقد ألمحت إلى المعاملة غير الآدمية للعبيد من السود الأفارقة فى الفصل الثامن. كما أننى تعرضت فيما سبق باختصار إلى الأثر السلبى الثقافى للإمپريالية البريطانية فى ما يتعلق بالصين. إلا أن مثالاً آخر مؤثرًا بشكل خاص يكمن فى الحالة الأسترالية، حيث واجه سكان البلاد الأصليون اعتداءً ثقافيًا ووجوديًا كاملاً بعد بداية الاستيطان «الأبيض» عام ١٧٨٨م. وجدير بالذكر هنا بعض النقاط الكاشفة:

أولاً، قُتل خلال مائة عام من الاستيطان البريطانى، ما لا يقل عن ٢٠ ألفًا من أهل البلاد الأصليين فى أعمال عنف على الحدود[(٧١)]. هناك أيضًا شواهد تفترض أن «الحل النهائى» كان يمارس فى «تاسمانيا»[(٧٢)].

ومما لا يدعو للدهشة، أن السكان الأصليين نظروا إلى هبوط «چيمس كوك» فى أستراليا عام ١٧٨٨م ليس بصفته مستوطنًا مجيدًا أو مكتشفًا رائدًا يجب الاحتفال به سنويًا فى العيد القومى الأسترالى، إنما بصفته غازيًا، بكل وضوح وبساطة. ورغم ذلك، فقد فُقدت أرواح أكثر بكثير نتيجة تأثير الأمراض الأوروپية الواردة. فمن المدهش، أنه بعد مائة عام من الاستيطان «الأبيض»، بلغت نسبة وفيات السكان الأصليين ما بين ٨٠٪ و٩٠٪، وهى نسبة يمكن مقارنتها بمعدل وفيات سكان أمريكا الأصليين بعد مائة عام من الاستيطان الإسپانى. كما استخدم بعض الكتاب الأستراليين لفظ «هولوكوست» لوصف تجربة أهل البلاد الأصليين[(٧٣)]. ومع ذلك رأت الأيديولوچية البريطانية العنصرية الناشئة فى ذلك شيئًا طبيعيًا تمامًا وملائمًا. فقد جاء فى كلمات «إدوارد كور» مدير شركة «ڤان دايمن» للأراضى: «إنه من طبيعة الأشياء، أنه فى الوقت الذى تتقدم فيه الحضارة، فإن الأمم المتوحشة يجب أن تباد»[(٧٤)].

ثانيًا، وراء العنف تكمن قصة أخرى يصفها عدد من الكتاب الأستراليين بأنها «إبادة سلمية»[(٧٥)]. تضمن ذلك محاولة القضاء على ثقافة السكان الأصليين وميراثهم وهويتهم. ومما هو جدير بالذكر بشكل خاص، قصة «الأجيال المسلوبة»، وهم أولئك الأطفال من أهل البلاد الذين تم تسليمهم بالقوة إلى «أوصياء» من البيض فى محاولة لأن يكفوا سريعًا عن أن يكونوا من أهل البلاد الأصليين. بدأ ذلك فى سنوات الاستعمار الأولى واستمر حتى أواسط القرن العشرين[(٧٦)]. فى ذلك الوقت كان الاعتقاد بأن ذلك الفعل واجب حضارى، لأنه يمنح مثل أولئك الأطفال مستقبلاً أفضل. إلا أن ذلك كان، رغم كل شىء، مستقبلاً أبيض معزولاً عن ماضى السكان الأصليين.

أخيرًا وليس آخرًا، تم عزل السكان الأصليين من خلال سياسة التميز العنصرى الاجتماعى، وذلك بوضعهم فى «مستوطنات» مقامة خارج مدن السكان البيض. وتم

وصف الحالة داخل هذه المعسكرات بأنها «يمكن مقارنتها بما يوجد فى السجون أو المؤسسات الخاصة بالاضطرابات العقلية، مع وجود مراقب أبيض له سلطة غير عادية على الحياة اليومية للقاطنين من أهل البلاد»[٧٧]. كما وصفها العديد من الشهود من أهل البلاد بأنها «معسكرات اعتقال» ومن ثم، نجد وراء المعلومة المجردة التى تذكر بإعادة تنظيم أستراليا لتصبح مصدر صوف للبلد الأم، قصة مظلمة. قصة تشير إلى ما كانت تعنيه وتمثله بعثات الحضارة ورسالاتها إلى سكان البلاد الأصليين فى المخفر الاستعمارى الواقع فى أقصى يسار «قاع العالم».

الخلاصة:

هل كانت سياسة الدولة البريطانية فى التدخل والإمبريالية مبددة للمال؟

لا يعنى أى من هذا أن مثل هذه المستويات من تدخل الدولة فى الشئون المحلية من جانب، والتدخل الإمبريالى من خلال الاستيلاء على المصادرالشرقية من جانب آخر كانا السبب الوحيد للتصنيع البريطانى.

وإنما يعنى أن كل ذلك لعب دوراً مهمّا جدّا. ومع ذلك، يرفض المؤرخون الاقتصاديون الليبراليون هذا الادعاء بقولهم إن نفقات الدفاع/ المستعمرات، بالإضافة إلى سياسات الدولة التدخلية، ساعدت فقط على إحداث توزيع سيئ للموارد البريطانية، مما أدى إلى نتائج اقتصادية أقل من المثالية تقريبًا، ويذهب الجدل الليبرالى أو الريكاردى المخالف للواقع إلى أنه فى غياب هذه السياسات، كانت ستحقق مستويات أعلى من النمو الاقتصادى المحلى[٧٨].

مثل هذا الرأى يزيل بكفاءة أو يحجب الجزء المظلم، ويحافظ بعلم أو بدون علم، على الصورة الأخلاقية الزائفة للتصنيع البريطانى (التى يتعلق بها) علماء مركزية أوروبا، وخاصة الليبراليين منهم. دعونا نتناول بالتناوب هاتين النقطتين، سياسة تدخل الدولة والاستعمار لتقييم هذا الرأى بشكل نقدى. النقطة الأولى التى نشير إليها هى أن المدخل المخالف للواقع يقول لنا فقط ما كان سيحدث فى غياب سياسة تدخل الدولة، لكنه لا يوضح ما حدث بالفعل. فالواقع هو أن «نهوض» الاقتصاد البريطانى

حدث فى وقت بلغت فيه كل من النفقات العسكرية، والدين القومى، والضرائب، والرسوم مستويات هائلة الارتفاع. وبالتالى حتى لو كان النمو الاقتصادى سيكون أكثر وضوحًا فى غياب سياسة تدخل الدولة، فإن ذلك لا ينفى واقع أن مثل هذا التدخل الصريح تزامن مع نهوض الاقتصاد البريطانى.

ومع ذلك، توجد فجوة فى القاعدة الليبرالية تجدر الإشارة إليها: وهى أن الليبراليين سوف يسلمون بأن سياسة تدخل الدولة كان يمكن أن يكون لها أثر اقتصادى إيجابى فى ظل إجمالى طلب محلى قليل، وأن تدخل الدولة يصبح أمرًا مثمرًا عندما لا يوجد سبيل لاستيعاب الإنتاج المتزايد فى الداخل. هذه الثغرة جديرة بالذكر تحديدًا لأنه بالفعل كان هناك نقص فى مجموع الطلب المحلى على شاكلة ما أسماه «كينز» - فى القرن العشرين - «الكساد الكينزى» خلال القرن الثامن عشر[٧٩]. وهناك رأى قد يكون مخالفًا للواقع، ولكنه أكثر ملاءمة، مؤداه أن الثمن الحقيقى لسياسة تدخل الدولة كان يمكن أن يكون إما عدم تصنيع الاقتصاد البريطانى على أكثر تقدير، أو سلوك طريق تنموى أقل بطئًا وأطول مسارًا على أقل تقدير.

يفترض الليبراليون أيضًا حقيقتين مخالفتين للواقع من أجل التقليل من الدور الإيجابى للإمبريالية فى التصنيع البريطانى. الأولى، أنه أيًا كانت المكاسب الاقتصادية التى مثلتها الإمبراطورية لبريطانيا، فقد تفوقت عليها التكلفة العسكرية الباهظة للدفاع الإمبريالى. ومن ثم فهم يجادلون بأنه فى حالة عدم وجود الإمبراطورية، لكان الاقتصاد البريطانى أكثر إنتاجية باعتبار أن ذلك كان سيرفع معدلات الادخار أكثر (أو كان سينعش إجمالى الطلب المحلى، طبقًا لـ «چى - إيه. هوبسون»).

ويدعى كل من «لانس ديفيد» و«روبرت هاتنباك» أنه بين عامى ١٨٦٠ و١٩١٢م، كان دافع الضرائب البريطانى الأكثر حملاً فى أوروبا، حيث كان يدفع فى المتوسط ١,١٤ جنيه إسترلينى لنفقات الدفاع (بالمقارنة بـ٠,٨٦ إسترلينى للفرنسى و٠,٧٥ للألمانى)[٨٠]. كما يشيرون أيضًا إلى أن نفقات الدفاع البريطانى قسمت إلى «الدفاع الداخلى» و«الدفاع الإمبريالى». ويقترحون أنه لو كانت بريطانيا تركت مستعمراتها لكان دافع الضرائب البريطانى قد تخلص من ٣٠٪ تقريبًا مما يدفعه، ونتج عن ذلك زيادة فى المدخرات ومعدل الاستثمار.

المشكلة الرئيسية هنا هى أن تقدير نفقات الدفاع عن طريق عملة واحدة يعجز عن الكشف عن العبء الضريبى الحقيقى، وبالتالى لا يقول شيئًا عن القدرة الحقيقية على الدفع. يتطلب القيام بذلك تقدير نفقات الدفاع كنسبة من الدخل القومى. تبعًا لحساباتى، كان متوسط عبء الدفاع الحقيقى للقوى الرئيسية بين عامىْ ١٨٧٠ إلى ١٩١٣م كما يلى:

بريطانيا ٢,٣٪، ألمانيا ٨,٣٪، فرنسا ٠,٤٪، روسيا ١,٥٪، اليابان ٢,٨٪[٨١]. ولاحظ أن فرق ١٪ فى الدخل القومى له أهمية كبرى.

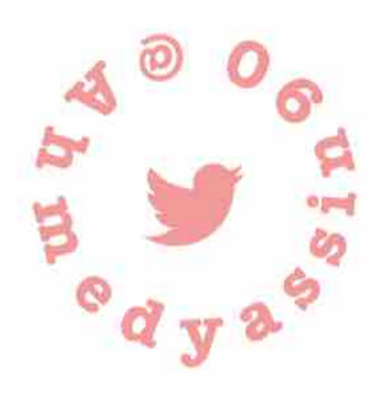
من الواضح أن دافع الضرائب البريطانى كان مميزًا بدفعه ضرائب قليلة وليس العكس. الأكثر أهمية أنه إذا كانت تكاليف الإمبراطورية تبلغ ٣٠٪ من مجموع النفقات العسكرية، إذن لبلغ العبء العسكرى-الإمپريالى الحقيقى ١٪ فقط من الدخل القومى. وذلك يعادل فى الواقع المبالغ الضئيلة التى أنفقتها أيسلندا على الدفاع فى النصف الأخير من القرن. حتى أن «پول كيندى» أرغم على التسليم بأن: «الملمح الأكثر بروزًا فى فترة ما بعد السلام البريطانى - ١٨١٥م، كان تكلفتها الزهيدة»[٨٢]. للتلخيص إذن، وباعتبار أن دافع الضرائب البريطانى كان على أية حال يدفع ضرائب أقل من التى تُدفع فى قارة أوروپا، فمن الصعب فهم كيف كان يمكن للإمبراطورية أن تشكل عبئًا ماليًا بأى معنى حقيقى فيما بعد ١٨١٥م.

وكما يستخلص «آفنر أوفر»، من الصعب إدراك كيف يمكن أن تعادل التكاليف القليلة للإمپريالية، المكاسب الاقتصادية الكبيرة، التى حصلت عليها الإمبراطورية[٨٣]. إحدى الإجابات البينة هنا أنه فى الفترة ما قبل ١٨١٥ كانت تكاليف الدفاع البريطانى الحقيقية شديدة الارتفاع (كما أشرت آنفًا). وبالتالى يمكن الرد بأن التكاليف الإمپريالية شديدة الارتفاع أثناء الفترة الأولى قد تعدت المكاسب الاقتصادية للإمبراطورية. أقدم هنا إجابتين. الأولى أن بريطانيا كانت فى حالة حرب ما لا يقل عن اثنتى عشرة مرة بين عامى ١٧١٥و١٨١٥م، وتبعًا لأحد الخبراء، أقل من نصف تلك الحروب تم خوضها من أجل الإمبراطورية، وحتى عندما كانت من أجل المستعمرات، لم تكن تلك عادة العامل الرئيسى[٨٤]. والثانية، كما تم التوضيح سابقًا، أنه بينما كانت تكاليف الحرب (سواء من أجل الإمبراطورية أو أى شىء آخر) شديدة الارتفاع بالفعل فيما بين عامى ١٧١٥ - ١٨١٥م، كانت تلك التكاليف غالبًا سوف تساعد على

تحفيز الصناعة، باعتبار أنه خلال تلك الفترة عانى الاقتصاد البريطانى من إجمالى طلب ضعيف.

الحقيقة الليبرالية الثانية المخالفة للواقع، تؤكد على أن الأسواق الاستعمارية المضمونة ساعدت فقط على استمرار الصناعات البريطانية المتخلفة، وكانت تكلفة هذه السياسة هى منع تطوير صناعات جديدة وأكثر حيوية. إلا أنه باعتبار أن مثل هؤلاء الكتاب يضمون عادة صناعة النسيج القطنى إلى هذا السياق، فإن ذلك لا يوفر الكثير لتوضيح كيف مكنت الحمائية والأسواق الاستعمارية نهضتها فى المقام الأول. ومع ذلك، يجيب كل من «توماس» و«ماكلوسكى» بالتأكيد على أنه: «فى البداية يبدو غريبًا أن تجادل فى أنه بدون الأسواق الأجنبية [الاستعمارية] وناتجها من الأنسجة القطنية.... كان يمكن لبريطانيا أن تجد لها أسواقًا فى الداخل». فهم يسلمون بالطبع بأن الطلب المحلى لم يكن بإمكانه استيعاب مستويات إنتاج القطن البريطانى. إلا أنهم يدعون أنه «على المدى البعيد.... فإن الرجال والأموال، التى تم استخدامها لإنتاج الزيادة من القطن، كان يمكن توجيهها إلى تصنيع البيرة والطرق والمساكن وأشياء محلية أخرى»[٨٥]. كان يمكن، إلا أنه لم يحدث. على أية حال، يصعب تصور كيف كان لصناعة البيرة، وإنشاء الطرق وبناء المساكن، أن تؤمن ناتجًا أفضل مثالية مما حققته فعليًا الصادرات البريطانية القطنية المصنعة. الأكثر أهمية، رغم ذلك، أن أيًا من ذلك لا يمكنه أن يقلل من الحقيقة المقابلة المنادية بأن المكاسب العديدة التى نتجت عن الإمبراطورية وتدخل الدولة ساندت إيجابيًا الاقتصاد البريطانى، حتى إذا كان كل ذلك - فى عبارة الاقتصاديين الليبراليين المفضلة «أقل من المثالى».

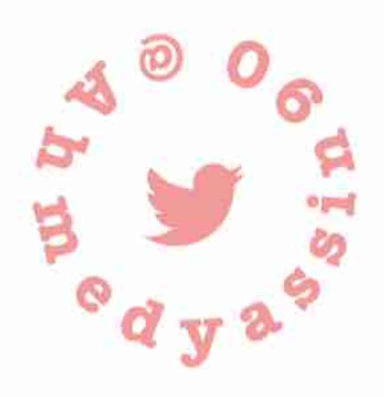
***


@Ahmedyassin90

الجـــزء الرابع

الخلاصـــة

الغرب الشرقى مقابل الأسطورة الغربيـــة لمركزيـــة أوروپـا


@Ahmedyassin90

الفصل الثانى عشر

• الأسطورة المزدوجة للعقلانية الغربية

الدولة الليبرالية الديمقراطية
والانقسام الكبير بين الشرق والغرب
(١٥٠٠ ـ ١٩٠٠م)

الذى يعرف نفسه والآخرين،

سوف يدرك أيضًا

أن الشرق والغرب لا يمكن أن ينفصلا.

جوته

كما رأينا على مدار هذا الكتاب، تضع مركزية أوروبا خطًا صارمًا فاصلاً بين الشرق والغرب. يساعد ذلك على تمثيل الشرق والغرب ليس فقط بصفتهما منفصلين وإنما مختلفين نوعيًا (بمعنى تنموى). وبشكل أكثر أهمية، كما ذكرنا فى الفصل الأول، ينطوى هذا الانقسام داخل خطاب مركزية أوروبا على نوع من التمييز العنصرى الفكرى، بمقتضاه يصبح الغرب الأعلى معزولاً عن الشرق الأدنى.

تزعم المركزية الأوروبية أن الشرق اخترقته مؤسسات استبدادية وغير عقلانية تعوق التقدم الاقتصادى. يكمن محور هذا الادعاء فى نظرية القمع الشرقى (أو ما أسماه

ماكس ڤيبر « الوقفية المتوارثة ـ Patrimonialism»). على النقيض، فإن وجود دول عقلانية وليبرالية فى أوروپا ضمن أن الغرب وحده كان قادراً على التنمية الاقتصادية المتقدمة. وقد ناقش الجزء الأول من هذا الكتاب أن نظرية الاستبداد الشرقى ما هى إلا اختلاق، كما أنها تعتم على وجود دول شرقية عقلانية نسبيّا من جهة، وتقدم اقتصادى ذى شأن فى الشرق من جهة أخرى. إلا أن المهمة لا تزال هى تحديد مدى عقلانية الدولة «الغربية» كما افترض مسبقًا مؤيدو مركزية أوروپا. ومن أجل تقييم هذا الادعاء سوف أركز على ثلاثة مظاهر لـ «الدولة العقلانية»:

١ ـ بيروقراطية مركزية «عقلانية ـ قانونية» تعمل تبعًا لمعايير موضوعية(وليس تحكمية) وتفترض مسبقًا وجود فصل واضح ما بين المجال العام والخاص.

٢ ـ موقف «أدنى» أو سياسة عدم تدخل فيما يتعلق بالاقتصاد(حيث لا تتدخل الدولة فى العملية «الطبيعية» للسوق الحرة). ويندرج ذلك ـ فى نفس الوقت ـ تحت جوهر الادعاء بأن الاقتصاد عقلانى، بمعنى أنه يعمل بأفضل شكل فى غياب التدخل والمناورات السياسية.

٣ ـ ميل إلى الديمقراطية، حيث تُضمن الحقوق السياسية للمواطن بشكل يدعمه.

يتناول هذا الفصل كل نقطة من تلك النقاط بالتناوب، ويستخلص أن الدولة الغربية كانت أقل عقلانية بكثير جدّاً مما كان مفترضًا بشكل شائع (طوال فترة «التطور» ١٥٠٠ ـ ١٩٠٠م) وأن الدول الشرقية كانت أكثر عقلانية بكثير مما افترضه مؤيدو مركزية أوروپا (كما تم إثباته فى الفصول من الثانى إلى الرابع). الخلاصة أن العقلانية أو الانقسام الحضارى الكبير بين الشرق والغرب الذى قالت به مركزية أوروپا لا يصمد أمام الحقيقة[١].

الورطة التى تمثلها هذه الخلاصة هى أنها تؤدى إلى القضاء على الإطار التفسيرى الذى تقدمه مركزية أوروپا لنهضة الغرب. وبالتالى يوفر ذلك لى منصة لإطلاق إطارى الخاص لمركزية أوروپا والذى أقترحه فى الفصل الأخير.

(١٥٠٠ـ ١٩٠٠م)

أسطورة الدولة الغربية المركزية والعقلانية

ينظر عادة إلى فرنسا باعتبارها إحدى الدول الأوروبية الأكثر مركزية وعقلانية، تجسد ذلك الأسطورة المعروفة عن إعلان لويس الرابع عشر الشهير، ولو أنه مضلل، بأن «الدولة هى أنا». كان ذلك تحديداً بمثابة أسطورة، لأن المجال العام لم يكن منفصلاً عن الخاص فى فرنسا فى أى وقت من الأوقات قبل القرن التاسع عشر، إن لم يكن العشرين. فلم يكن للدولة الفرنسية إلا نظام بيروقراطى مالى مركزى ضعيف مع بنية أساسية محدودة الأثر داخل المجتمع المدنى. حتى بحلول عام ١٨٠٠م، بلغت نسبة البيروقراطيين إلى السكان ١ : ٤١٠٠ [٢]. ويتضح هذا الامتداد الضعيف للدولة فى أنها اعتمدت فى الكثير من عوائدها على الضرائب الجماعية وليس الفردية. فقد تم تسكين الفلاحين فى أماكن تمركز جماعية لأغراض ضرائبية فى جزء منها. وإذا لم يتمكن أحد الأعضاء من دفع نصيبه من الضرائب، فإنه يتعرض لغضب لا يستهان به من قبل الأعضاء الآخرين[٣]. بكلمات أخرى، كان أعضاء الجماعة وليس الدولة هم المسئولون عن تنفيذ سياسة دفع الضرائب. علاوة على ذلك، اعتمدت الدولة بشدة على الطّاية(ضريبة الأراضى) كمقابل للضرائب على النشاط التجارى. بصفة عامة، تم فرض الضرائب الفرنسية بطريقة استبدادية خاصة (غير عادلة) وكانت البيانات الفرنسية عن الضرائب المجبية غير معروفة للجمهور بشكل كبير.

ساعد ذلك على تدعيم النظرة العامة بأن الدولة كانت غير منصفة ومتحيزة للمصالح الخاصة على حساب الشعب[٤].

لا يكشف الاندماج بين العالمين العام والخاص عما يزيد عن أن الدولة اعتمدت على الفساد، وذلك ببيع المناصب للأفراد من الأثرياء فى مقابل إسقاط إحدى الدفعات الضرائبية. المشكلة هنا، تمثلت فى أن هؤلاء الأفراد استخدموا فيما بعد مناصبهم العامة لزيادة مكاسبهم الخاصة على شاكلة الوقف الموروث (وذلك فيما يصل إلى ٥٠٪ من عائدات الحكومة). ومن الأهمية ذكر أن عدم كفاءة النظام الضريبى هى التى أدت إلى الأزمة المالية التى أدت بدورها إلى قيام الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩م[٥]. وما هو غير معروف هو أن سوق السندات الدولية رفعت سعر قروض الدولة الفرنسية (برفع سعر

الفائدة) بسبب عدم الثقة فى قدرة الدولة على خدمة الدين، مما فاقم من الأزمة المالية[٦].

باختصار، لم تكن الدولة الفرنسية بأية حال المؤسسة العقلانية التى افترضها خيال علماء مركزية أوروبا ـ بالتأكيد ليس فى أى وقت من الأوقات قبل القرن التاسع عشر، إن لم يكن حتى القرن العشرين.

وبينما كان ينظر عادة إلى پروسيا[*] أيضًا بصفتها أكثر الدول عقلانية فى أوروپا، إلا أنها كذلك لفتت الانتباه لما تميزت به من لا عقلانية جليّة. فقد صرح «فريدريك ويليام» ملك پروسيا (١٦٤٠ ـ ١٦٨٨م) ذات مرة ـ ولو أنه أقل شهرة من لويس الرابع عشر قائلاً: «إنى أحطم سلطة «اليونكر» [الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية] وأشيد مكانها سيادتى مثل صخرة من البرونز». إلا أن ذلك كان تمرينًا آخر على صناعة الأساطير. فالواقع أن «اليونكر» ـ وهم طبقة أصحاب الأراضى الپروسيين الذين ترأسوا البيروقراطية ـ كانوا يستخدمون باستمرار مناصبهم العامة كوسيلة لتدعيم سلطتهم الخاصة. وبالفعل، جزء كبير من سياسة الدولة شكلته المصالح الخاصة لهذه الطبقة على حساب العامة، ابتداء من سياسة الضرائب وسياسة التجارة إلى السياسة الخارجية وسياسات أخرى عديدة.

وبقى النظام السياسى مشوهًا بدرجة كبيرة لصالح «اليونكر» حتى قيام ثورة ١٩١٨م. فعلى سبيل المثال، رغم تواجد اقتراع عام بالفعل فى ألمانيا فى القرن التاسع عشر، إلا أن نظام الاقتراع الپروسى المكون من ثلاث طبقات ضمن الفوز عادة لمصالح اليونكر السياسية. (سأعود إلى هذه القضية لاحقًا) ومن المدهش، أن نسبة البيروقراطيين التابعين لخزانة الدولة إلى السكان فى فرنسا وهى (١ : ٤١٠٠) تبدو فى الواقع مؤثرة عند مقارنتها بالنسبة الپروسية التى وصلت إلى ١ : ٣٨,٠٠٠[٧].

وهناك مؤشر واضح على عدم كفاءة البيروقراطية، وهو أنه حتى وقت يصل إلى نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن الدولة الپروسية تعرف عدد العاملين لديها. وكما

(*) فى أواخر القرن الثامن عشر، كانت مملكة پروسيا تقع فى شمال ألمانيا. وكانت محور شمال ألمانيا المتحدة حينما كانت تأخذ طابع الحكم الكونفدرالى فى عام ١٨٦٧م، ثم تحولت إلى إمبراطورية ألمانية فى عام ١٨٧١م.

يشير «مايكل مان»: «إذا لم تستطع دولة ما حساب عدد موظفيها، فلا يمكن أن تعتبر نفسها بيروقراطية ولو حتى قليلاً».

وتبعًا لذلك، يستنتج أنه «سوف يكون من العبث إطلاق «بيروقراطية» على الدولة البروسية، كما يفعل أغلب المؤرخين»[٨].

فضلاً عن ذلك، ورغم إصلاحات ما بعد ١٨٠٦م التى أدخلها كل من «شتاين» و«شارنهورست» استمرت طبقة اليونكر فى التمتع بكامل قوتها حتى عام ١٩١٨م (كما سبق ذكره). تأتى السخرية البالغة هنا من أن التأييد الأشد لهذا الادعاء يقدمه لنا «ماكس ڤيبر» وليس غيره. فقد حاول إثبات أن فشل السياسة الخارجية الألمانية فى الفترة بين ١٩٠٠ ـ ١٩١٨، كان نتيجة لواقع أن البيروقراطية لم تكن عقلانية بما فيه الكفاية ولا مركزية وغير مراقبة من قبل مجتمع مدنى قوى. وتمثلت المشكلة فى أن البيروقراطية كانت أسيرة المصالح اللاعقلانية الخاصة بطبقة اليونكر المسيطرة، وأنه لهذا السبب تمت التضحية بمصالح الأمة على مذبح اليونكر العسكرى فى عام ١٩١٤م[٩].

الخلاصة، أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم يتمكن أفضل المرشحين من العيش على مستوى «المعيار العقلانى للحضارة». فقد اعتمدت الدول الرئيسية إلى حد كبير على موظفين خصوصيين تعاملوا مع منصبهم العام وكأنه إرثهم الخاص. وقد أدى ذلك إلى النتيجة الحاسمة بأن البيروقراطيات الغربية تميزت بقواعد سلوك استبدادية تقليدية كالوقف الموروث أكثر من القواعد المرتبطة بالبيروقراطيات العقلانية ـ القانونية الحديثة.

(١٥٠٠ ـ ١٩٠٠م)
أسطورة الدولة الغربية الليبرالية الأقل تدخلا

كما يرى «ماكس ڤيبر» وكذلك «آدم سميث» بصفة خاصة، إن الدولة العقلانية أو المتحضرة يعتقد أنها الدولة التى تتبع موقفًا ليبراليًا أو سياسة دنيا، يتم خلالها تجنب التدخل فى الاقتصاد (أى سياسة دعه يعمل)[١٠]. ويُعد ذلك حيويًا لأنه هو الذى يُمكّن الاقتصاد من العمل بحرية تبعًا لقوانينه الخاصة بالعرض والطلب، وبذلك

يساعد على التوزيع المنطقى للسلع والخدمات من أجل ضمان أفضل النتائج. يتعلق الكثير إذن بهذا الادعاء. ومن أجل تقييم ذلك، سوف أركز بشكل كبير على سياسة التجارة الأوروپية. والسؤال إذن هو: أين كانت الدول الأوروپية من التجارة الحرة خلال مرحلة تصنيعها؟. اللافت فى سياسة التجارة الأوروپية كان سيطرة الحماية على التجارة [الحرة]. وترجع هذه السياسة إلى القرن السابع عشر وحتى النصف الثانى من القرن العشرين(*). ومما له دلالة، أن الدولة البريطانية فرضت متوسط رسوم لا يقل عن ٣٢٪ بين أعوام ١٧٠٠ و١٨٤٦م. فضلاً عن ذلك، بلغ متوسط الرسوم الصناعية لأوروپا ١٩٪ فى عام ١٨٢٠م، و١٠٪ فى عام ١٨٧٥م و١٩٪ فى ١٩١٣م[١١]. وليس بأقل أهمية، أن «عهد التجارة الحرة» فى منتصف القرن التاسع عشر كان فى الواقع الاستثناء الذى يثبت القاعدة الحمائية. لأننا لاحظنا أن فترة ١٨٦٠ م - ١٨٧٧/ ١٨٧٩م تميزت بحمائية معتدلة، وليس بتجارة حرة. علاوة على ذلك، إذا أخذنا فترة ١٨٤٦م - ١٨٧٧/ ١٨٧٩م كممثلة لعهد التجارة الحرة الأوروپى (كما يفعل كثير من المؤرخين) لوجدنا متوسط الرسوم قريبًا من ٢٠٪. ومن أجل المقارنة، مثل هذا الرقم سيعادل رسوم «سموت - هاولى» الأمريكية لعام ١٩٣٠م، التى توصف عادة فى المراجع بأنها من أكثر الرسوم القانونية حمائية. ومن الجدير بالذكر أنه بين عامى ١٦٠٠ و١٩٠٠م، تحققت «التجارة الأكثر حرية» فى أوروپا فى ٦٪ فقط من حجم تجارة تلك الفترة. وليس بأقل أهمية، أنه خلال تلك الفترة لم تقارب أوروپا مستويات الرسوم المنخفضة التى وجدت فى الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ومن المهم أيضًا توضيح أن القوى الأوروپية العظمى - خاصة بريطانيا - تدخلت فى الاقتصاد من خلال رسوم حمائية وذلك من أجل انتزاع ضرائب لأغراض الحرب[١٢]. وقد توطدت هذه السابقة فى عهد التجارة. ولخص وزير مالية لويس الرابع عشر «كولبير» بلباقة، الاعتقاد الأوروپى العام كما يلى: «إن التجارة هى مصدر تمويل [الدولة]، والتمويل هو عصب الحرب الحيوى»[١٣]. النقطة الحاسمة هى أن استنزاف الاقتصاد من أجل عوائد مالية - عسكرية أعاق بالضرورة ما يسمى بقوانين العرض والطلب. واستمرت هذه الحالة حتى النصف الثانى من القرن العشرين.

(*) وفى الواقع حتى اليوم، تحمى الولايات المتحدة من إنتاجها المحلى، كالصلب والمنتجات الزراعية، وغيرها إذا لزم الأمر - المترجمة.

ويشير ذلك إلى أنه بطرق عديدة تطابقت الدول الأوروبية الهامة مع ما وصفه «ڤيبر» بـ «الدولة الوارثة اللاعقلانية ـ Irrational Patrimonial State».

ومن أجل الربط بين الجزء السابق والتالى، جدير بالذكر أن أحد أسباب اللجوء إلى رسوم الحماية هو أن الدولة الأوروبية كانت من الضعف بحيث لم يمكنها الاعتماد على دخل الضرائب. يعنى ذلك، أنها كانت مركزية بشكل غير كاف، وكان لديها قدرة بيروقراطية غير كافية للوصول إلى المجتمع من أجل تجميع ضرائب الدخل، كما أنها لم تكن ديمقراطية بالقدر الكافى. تبعًا لذلك، اعتمدت الدولة الأوروبية على الضرائب المتراجعة غير المباشرة ـ خاصة الرسوم ـ التى يمكن استخراجها وتجميعها فى موان محددة، كما يمكن فرضها مع الحصانة بافتراض أن الجماهير ليس لديها صوت سياسى (انظر ما سيلى)[١٤]. وحتى وقت متأخر جدًا فى أوائل القرن العشرين كانت أنظمة الضرائب الأوروبية بالفعل تلفت النظر فقط لكونها تنازلية. ومن ثم، منذ عام ١٩٠٠م بلغ معدل ضريبة الدخل لعوائد الحكومة المركزية ككل فى كل من النمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والسويد، ٠,٠٪؛ وفى إيطاليا ١٢٪، والمملكة المتحدة ١٣٪، والدنمارك ١٥٪، وهولندا ٢٠٪، والنرويج ٣٩٪، وسويسرا ٥٥٪[١٥]. ومنذ عام ١٩٠٠م، نجد أن متوسط عوائد ضريبة الدخل كنسبة من عوائد الحكومة المركزية عبر الحكومات الأوروبية الغربية قد وقف عند ١٤٪ فقط. وحتى هذه البيانات الضريبية تبالغ فى التدرج الحقيقى للأنظمة الضريبية. لأنه فى أغلب الحالات، لم تكن الضرائب على الدخل تدريجية بصفة خاصة، لأن النسب كانت إما على مجموعات الدخل المنخفض، أو كانت المجموعات الأكثر ثراء تستطيع تخفيض ضرائبها بشكل أساسى وبكل الطرق.

وليس أقل إدهاشًا أنه سيكون فقط فى حقبة الستينيات من القرن العشرين أن يبدأ الغرب ـ لأول مرة فى تاريخه ـ التحرك نحو تجارة حرة حقيقية (رغم أن ذلك سوف يستغرق أكثر من ٢٠ عامًا حتى يتحقق). ومع ذلك، حدث فقط فى حقبة الستينيات أن أصبحت الدولة الغربية ديمقراطية ومركزية بالقدر الكافى الذى مكّن الحكومات من الابتعاد عن أنظمتها الضرائبية المعتمدة حتى اليوم على الضرائب التجارية التنازلية (ما

يعنى رسوم الحماية) وذلك لصالح الضرائب على الدخل(١٦). باختصار، كان الاعتماد على الضرائب التجارية التنازلية خلال فترة التقدم نتيجة ضعف بيروقراطية الدول وانعدام الديمقراطية ـ وهى الفكرة المهيمنة للدول الوارثة اللاعقلانية فى فترة «ما قبل الحداثة».

وعلى سبيل الإضافة هنا، رفعت الدول الرسوم أيضًا من أجل حماية مصالح طبقة خاصة (صناعية ومالية) على حساب عامة الشعب. ويطلق الاقتصاديون السياسيون على هذه العملية «البحث عن الإيجار ـ Rent Seeking». مرة أخرى، يفترض أن هذا المصطلح هو الفكرة المهيمنة على الدولة، لأنها تتضمن أن الدولة تميز المصالح الخاصة على المصلحة العامة.

من الواضح إذن، أن تدخل الدولة فيما يتعلق بسياسة التجارة الأوروبية كان ملفتًا فقط فى مستوياته المعلنة. الأكثر أهمية، أن هذا التدخل امتد إلى مجالات أخرى فى الاقتصاد(١٧). لقد ناقشت هذا الإطار الأوسع فى ما يتصل بالتصنيع البريطانى فى الفصل الحادى عشر، لذا لن أكرر نتائجه هنا. وباعتبار الاعتقاد التقليدى أن الدولة البريطانية هى دولة «دعه يعمل» بامتياز خلال مرحلتها الصناعية، فإن التحول إلى القارة الأوروبية سوف يفشل بالضرورة فى الكشف عن وجود الدولة العقلانية «قليلة التدخل» التى تحدث عنها كل من «ماكس ڤيبر» و«آدم سميث».

باختصار إذن: على مدار الفترة من ١٥٠٠ ـ ١٩٠٠ م اختفت الدولة العقلانية الليبرالية فى السياق الأوروبى.

(١٥٠٠ ـ ١٩٠٠م)

أسطورة الدولة الغربية الديمقراطية

تدعى نظرية مركزية أوروبا أنه على خلاف الاستبداد الشرقى، منحت الدول الغربية الديمقراطية سلطات وحريات للأفراد. تبعًا لذلك، يُعتقد أن مجتمعًا مدنيًا قويًا كان الحامى الوحيد للغرب (والذى بدوره شكل السبب الرئيسى فى أن الغرب فقط هو

الذى انطلق نحو الرأسمالية الحديثة). وكما رأينا فى الفصل العاشر، تقوم مركزية أوروپا بشكل نموذجى بإرجاع المفهوم الحديث للديمقراطية السياسية إلى الماضى ليصل إلى اليونان القديمة. ثم تقوم بعد ذلك باختلاق صورة مستمرة للديمقراطية الغربية وذلك بتتبع تطور هذا المفهوم نحو «الوثيقة العظمى ـ Magna Carta»(*) فى إنجلترا (١٢١٥م)، ثم إلى ثورة إنجلترا المجيدة ١٦٨٨/ ١٦٨٩م، ثم إلى الدستور الأمريكى (١٧٨٧/ ١٧٨٩م) والثورة الفرنسية (١٧٨٩م). وبهذه الطريقة، تظهر أوروپا والغرب كديمقراطيين طوال فترة التقدم الطويلة نحو القوة. المشكلة المباشرة هنا هى أنه لم توجد دولة غربية ديمقراطية قبل القرن العشرين. وكما يقول «چيمس بلاوت» إن مؤرخى مركزية أوروپا يريدون «الزج إلى الوراء حتى القرون الوسطى بالكثير من الفضائل الإيجابية للمجتمع الأوروبى والتى ظهرت بعد نهوض أوروپا، بعد أن كانت أوروپا قد بدأت تحديث اقتصادها»[١٨].

يعنى ذلك، أن المؤرخين لمركزية أوروپا يحاولون بالفعل «الدفع للخلف» بمفهوم القرن العشرين الذى ليس له أى تطبيق قبل ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فالتقدم الغربى إذن لم يكن ممكنًا أن يحدث نتيجة للدولة الليبرالية ـ الديمقراطية. بالتبعية أيضًا لم يكن ممكنًا أن يحدث نتيجة للمجتمع المدنى القوى.

وتبين قراءة مختصرة لجدول ١٢ ـ ١ أن غالبية الدول الغربية أدخلت حقوق المواطنة السياسية للذكور فى بداية القرن العشرين فقط، وفى حالات عديدة، لم يقر حق الاقتراع العام إلا فى منتصف القرن العشرين. لاحظ أن الدول مدونة فى ترتيب تنازلى، حيث النرويج الأولى فى إنجاز اقتراع عام، والولايات المتحدة الأمريكية مع البرتغال وسويسرا فى النهاية. إن ما يلفت النظر إلى هذه البيانات هو المستويات المنخفضة فى الاقتراع، حيث لم يمنح ذلك الحق إلا بمرور سنوات كثيرة من القرن العشرين. ومن ثم فى عام ١٩٠٠م كان ١٤٪ فقط من مجموع سكان النمسا (فوق سن العشرين) لهم حق الاقتراع، بينما فى ألمانيا فى عام ١٩١٢م، بلغت النسبة ٣٩٪.

(*) وثيقة الحقوق التى أكره النبلاء الإنجليز الملك چون على إقرارها فى عام ١٢١٥م عندما طلب أموالاً لإنفاقها على الحروب ـ المترجمة.

ومن المدهش، بالمقارنة بألمانيا، أن الوضع كان أسوأ بكثير فى أغلب الدول الأوروبية الليبرالية. ففى عام ١٩٠٠م أو ما بعده، بلغت نسبة السكان البالغين الذين لهم حق الاقتراع فى بلجيكا عام ١٩٠٠م فقط ٤٪ وإيطاليا فى عام ١٩٠٩ م ١٥٪ فقط والسويد فى ١٩٠٨م ١٦٪ فقط وبريطانيا فى ١٩١٠م ٢٩٪ فقط، والدنمارك عام ١٩١٣م ٣٠٪ فقط والنرويج فى عام ١٩٠٦ فقط ٣٥٪ وسويسرا حتى ١٩٦٧م فقط ٣٨٪ وفرنسا حتى عام ١٩٤٠م فقط ٤٠٪(١٩).

جدول ١٢ ـ ١ إدخال حقوق المواطنة السياسية فى الدول الغربية الرئيسية

البلد	حق الاقتراع العام للذكور	حق الاقتراع العام
النرويج	١٨٩٨	١٩١٣
الدانمارك	١٨٨٤	١٩١٥
النمسا	١٩٠٧	١٩١٨
السويد	١٩١٨	١٩١٨
هولندا	١٩١٧	١٩١٩
المملكة المتحدة	١٩١٨	١٩٢٨
إسبانيا	غير متوفر	١٩٣١
فرنسا	١٨٤٨	١٩٤٦
ألمانيا	١٨٤٩	١٩٤٦
إيطاليا	١٩١٩	١٩٤٦
بلجيكا	١٩١٩	١٩٤٨
الولايات المتحدة	(١٨٧٠)١٩٦٥	١٩٦٥
البرتغال	غير متوفر	١٩٧٠
سويسرا	١٨٧٩	١٩٧١

المصدر: «kicking Away the ladder» هاـ چوون تشانغ Ha-Joon Chang
(London : Anthem Press,2002), p. 73

الدولة الليبرالية الوحيدة التى تفوقت على ألمانيا كانت هولندا، التى بحلول عام١٩٠١ م، كان ٥٢٪ من السكان لهم حق الاقتراع. علاوة على ذلك، كانت هناك

سبع دول فقط من الدول الأربع عشرة الـمُقَيّمة هنا أدخلت اقتراع الذكور فى القرن التاسع عشر، ولم تكن هناك دولة واحدة منها أدخلت الاقتراع العام.

إلا أنه حتى هذه الأرقام البسيطة المشيرة إلى حق الاقتراع، تبالغ فى المستوى الحقيقى لمشاركة المواطن السياسية. ففى پروسيا (التى سيطرت على النظام السياسى الألمانى)، كان نظام الاقتراع مُعَدًا لتفضيل المجموعات الأكثر ثراءً. فكان نظام پروسيا المكون من «تصويت الطبقات الثلاث» مقسمًا بشكل غير عادل؛ حيث ضمت المجموعة الأولى ٥,٣٪ من السكان وهم الأكثر ثراء، والمجموعة الثانية شملت ١٣٪، والمجموعة الأكثر فقرًا ضمت ٥,٨٣٪ من السكان. إلا أن العقبة هنا هى أن كل ثُلُث كان له صوت انتخابى مساو لغيره؛ ما يعنى أن نسبة الـ٥,٣٪ من السكان على قمة المجتمع كان لها صوت يساوى رأى ٥,٨٣٪؛ فكان لنسبة الـ٥,١٦٪ الأكثر ثراءً أغلبية واضحة على غالبية الـ ٥,٨٣٪.

بالإضافة إلى ذلك، عندما نضيف أن البرلمان الألمانى كانت له سلطات محدودة، وأنه كان تابعًا لمستشار الرايخ الذى كان بدوره مسئولاً من القيصر، يتضح لنا أن مفهوم المواطنة السياسية فى ألمانيا كان صوريًا. بصفة عامة، فى كل الدول الغربية التى أدخلت حق الاقتراع للذكور فى القرن التاسع عشر، وجدت مجموعة كبيرة من التحريفات أو المعوقات التى ساعدت على أن تظل الديمقراطية خيالاً. تضمن ذلك، الاقتراع العلنى الذى أدى إلى شراء الأصوات - كما أدى إلى انتشار الاحتيال الانتخابى (لاحظ أن الاقتراع السرى ظهر فقط خلال القرن العشرين).

وعلى الرغم من أن بريطانيا سنت قانون الفساد والممارسات غير القانونية فى ١٨٨٣م، فإن تأثير ذلك كان ضعيفًا لكبح مثل هذا الفساد الانتخابى (والذى ظل مشكلة مع تقدم القرن العشرين)، وظل هذا الوضع مكشوفًا بشكل أقوى فى الولايات المتحدة. وكما يشير «ها - چوون تشانج» إلى أنه رغم أن التعديل الخامس عشر أعطى السود حق الانتخاب فى عام ١٨٧٠م، إلا أنه تم سحبه فى الولايات الجنوبية فى عام ١٨٩٠م. فضلاً عن ذلك، بقيت مجموعة كبيرة من المعوقات فى أنحاء البلاد عملت بشكل فعال ضد التعديل فى واقع الممارسة[٢٠].

تضمنت العديد من المعوقات الشكلية، مثل مشاكل تتعلق بالأمية ومتطلبات «صفات» قيادية على الناخب التمتع بها، وأخرى غير شكلية، أهمها التهديد بالعنف ضد الأقلية السوداء التى جاءت فعلاً للانتخاب. لم يتم التغلب على هذه المعوقات إلا عام ١٩٦٥، عندما تم تمرير قانون حقوق الانتخاب.

جدير بالذكر أيضًا أن التكلفة الباهظة للانتخابات لم تقدم إلا المزيد من التشوهات التى عوّقت الممارسة الديمقراطية، وكما يستخلص «تشانج»:

مع انتخابات على هذا القدر من «التكلفة»، لم يكن بالمفاجأة الكبرى أن يكون المتخبون من الموظفين فاسدين. فى نهاية القرن التاسع عشر، بلغ فساد السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فى الجمعيات التشريعية للولايات، درجة من السوء جعلت «تيودور روزفلت» الرئيس المستقبلى[فى ذلك الوقت] للولايات المتحدة يأسف لأن أعضاء جمعية نيويورك التشريعية الذين شاركوا فى عمليات بيع الأصوات إلى جماعات اللوبى، كانت فكرتهم عن الحياة العامة والخدمة المدنية لا تختلف عن فكرة النسر عن النعجة الميتة[٢١].

جدير بالذكر أيضًا أن الولايات المتحدة كانت واحدة من أواخر الدول الغربية التى اعتنقت الديمقراطية السياسية، وبالتالى من الواضح أنه حتى عام ١٩٠٠م، ظلت الديمقراطية السياسية الحقيقية فى الغرب عبارة عن خيال. كما تلخص «پاتريشيا سپرينج بورج»:

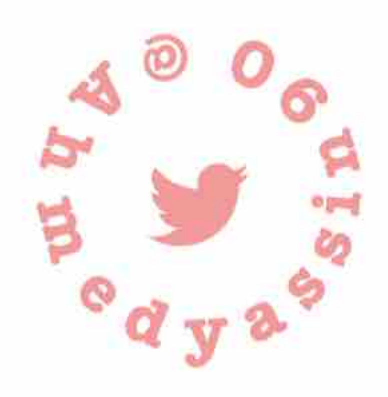
إنها لسخرية كبرى فى تاريخ نظريات تشريع الدول . . . . . أن الشرق التعددى، المتعامل مع كل الآخرين، ذا المشاريع [الأعمال التجارية والإنتاجية] . . . . كان يجب أن يُنظر إليه على أنه «استبدادى» من قبل الغرب الرعوى، الهامد، غير النامى نسبيًا، حيث امتيازه الوحيد للديمقراطية تضمن برلمانات، لم يتم إقرار الحق العام للدخول إليها إلا فى القرن العشرين من عصرنا الحالى[٢٢].

الخلاصة

أحد الآراء المركزية فى الفصول من الثانى للرابع، أن الدول الشرقية كانت أكثر عقلانية وأكثر إتاحة للنمو مما افترضته نظرية مركزية أوروبا حول الاستبداد الشرقى. وناقش الفصل الحالى أن الدول الغربية كانت أقل عقلانية وديمقراطية خلال فترة تقدمها مما ادعته مركزية أوروبا .

يدحض ذلك بالضرورة الادعاء بأن الشرق والغرب كانا منقسمين بواسطة انفصال حضارى «عظيم». وبالتالى، تسلب هذه النتيجة من مركزية أوروبا تفسيرها الرئيسى لنهوض الغرب . وتصبح القضية الأساسية الآن بالتالى، متعلقة بتحديد تساؤل أكثر ملاءمة نبدأ به تحليلنا لنهضة الغرب والذى بدوره يتطلب تطوير إجابة أكثر ملاءمة، وهذه هى مهمة الفصل الأخير.

***


@Ahmedyassin90

الفصل الثالث عشر

• نهضة الغرب الشرقى

الهوية/الفاعلية والبناء العالمى والإمكانية

لو كنت على حق فى المطالبة بإزالة [مركزية أوروبا] وإحلال [عدم مركزية أوروبا] محلها، يصبح من الضرورى ليس فقط إعادة التفكير فى القواعد المؤسسية «للحضارة الغربية» وإنما أيضًا الاعتراف بتخلل العنصرية و«الغلو فى الانتماء [الشوفينية] للقارة» فى كل تاريخنا وفلسفتنا فى كتابة التاريخ

مارتن برنال

يتميز التاريخ بتغيرات متبادلة عبر الخيط المتخيل الذى يفصل الشرق عن غرب أوروبا.

هيرودوتس

تؤكد عالمية المعرفة والثقافة الغربية باستمرار على رأى الغرب فى نفسه كمركز للمعرفة الشرعية، والحكم على ما يعتبر معرفة، وكذا مصدر المعرفة «المتحضرة». هذا النوع من المعرفة الكونية يشار إليه عادة بمعرفة «عامة» متاحة للجميع ولا «يملكها» أحد، وهذا يعنى أن يطالب بها العلماء غير

الغربيين. وعندما تحدث مثل هذه المطالبات تتم مراجعة التاريخ (مرة أخرى) حتى تظل قصة الحضارة هى قصة الغرب. لأجل هذا الغرض، تم استيعاب كل من عالم البحر المتوسط، وحوض الثقافة العربية، وأراضى شرق القسطنطينية، بشكل ملائم كجزء من قصة الحضارة والفلسفة والمعرفة الغربية.

ليندا توهيواى سميث

لقد اختتمنا الفصل السابق بالإشارة إلى أن الملامح ذاتها التى كان من المفترض ترويجها لنهضة الغرب تبعًا لمركزية أوروپا - وهى العقلانية والديمقراطية - كانت غائبة فى أوروپا أثناء فترة تطورها بين عامى ١٥٠٠ - ١٩٠٠م، وبالتالى فإننا فى حاجة إلى تطوير تفسير نظرى بديل مضاد - لمركزية أوروپا. وذلك ما يتناوله هذا الفصل فى أربعة أقسام. يقترح القسم الأول إعادة تشكيل السؤال المحورى الذى تطرحه مركزية أوروپا قبل أن نصل لفهم القصة التقدمية لتاريخ العالم أو نهوض الغرب، بينما تحدد الأقسام الباقية الإطار التفسيرى الخاص المضاد - لمركزية أوروپا، مشدداً على أهمية البنية العالمية وانتشار «موارد المحافظ» الشرقية، التى استوعبها الغرب لاحقًا، ومركزًا على دور الهوية الأوروپية والاستيلاء الإمپريالى على موارد الشرق بعد عام١٤٩٢م، الذى دعم المرحلة الأخيرة من نهضة الغرب. فى النهاية، أؤكد على أهمية المصادفة، بينما تلخص الخاتمة هذه الآراء بوضع مركزية أوروپا جنبًا إلى جنب مع لا مركزية أوروپا من أجل تقديم صورة بديلة لتاريخ العالم. جوهر أطروحتى أن الشرق مكن - بشكل كبير - نهضة أوروپا، إلى درجة أننا نحتاج لأن يحل مفهوم الغرب الشرقى محل مفهوم مركزية أوروپا للغرب النقى الأصيل.

البحث عن الإجابة فى المكان غير المناسب

إعادة صياغة السؤال بطريقة جديدة

تضل مركزية أوروپا بطرحها القضايا غير الصائبة فى البداية. فجميع مفكرى مركزية أوروپا (سواء بشكل صريح أو ضمنى) بدأوا بطرح سؤالين مترابطين فيما

بينهما: «ماذا فى الغرب جعله يتمكن من التقدم نحو الرأسمالية العصرية؟» و«ماذا فى الشرق حال دونه والتقدم؟». هذان بالطبع، هما السؤالان اللذان شكلا بحث ماكس ڤيبر وبقيا محوريين فى نظر مركزية أوروپا منذ ذلك الحين. ومع ذلك، وكما أشرنا فى الفصل الأول، لا يسعى العديد من العلماء إلى الدفاع عن قوام فكرى يسمى بالمركزية الأوروپية على نحو بيّن أو عن وعى. إلا أنه سواء حاولوا أم لا، فالأسئلة الشائعة المطروحة تؤدى حتميًا إلى قصة مركزها أوروپا. وأخيرًا، فإن هذه الأسئلة محمّلة ضمنيًا ضد الشرق. فأولاً، تقود الدارس (غالبًا دون قصد) إلى أن يعزو الحتمية إلى نهضة الغرب. إن ذلك يحدث لأن الدارسين يبدأون بتناول السيطرة الحالية للغرب الحديث كواقع، ثم يقومون فيما بعد باسترجاع الأحداث الماضية للبحث عن جميع العوامل الغربية المتفردة التى أحدثت ذلك. وبشكل متناقض، عند تناول خضوع الشرق وتخلفه فى الوقت الحالى كواقع، فإنهم يقومون أيضًا، باسترجاع الأحداث الماضية للبحث عن كل العوامل التى حالت دون التقدم إلى العصرية هناك. ومن ثم ينتهون إلى إلصاق الحتمية بـ «تأخر» الشرق «فى الوقت الراهن». الأكثر أهمية أن مثل هذا السؤال يتطلب تقدير إنجازات الشرق وذلك بمعيار الغرب فقط - أى هل حقق الشرق التقدم النهائى؟ [مثلما حقق الغرب]. ومن ثم لأن الشرق لم يحقق التقدم النهائى بالطبع، إذن فأى إنجازات اقتصادية شرقية محكوم عليها بالضرورة بأنها غير ذات شأن.

فى أثناء تلك العملية، تُسلب من الشرق أى قدرة على التقدم الاقتصادى، وبذلك يتم التأكيد على أن التقدم الاقتصادى هو، وكان دائمًا، حكرًا على الغرب.

باختصار، توجد ثلاث نتائج متداخلة تنتج منطقيًا من الأسئلة العادية: أولاً، نسب «قانون حديدى للتنمية الغربية» و«قانون حديدى للا تنمية الشرقية»؛ ثانيًا، افتراض وجود «الفاعل الأوروپى الإيجابى» فى مقابل «المفعول به الشرقى السلبى» فى تاريخ العالم. ثالثًا، إن نهوض الغرب يتم إدراكه من خلال منطق الذاتية، والتى يمكن تفسيرها فقط بواسطة عوامل داخلية للنمو خاصة بأوروپا.

الأثر الخالص لكل ذلك، هو أن الغرب يتم اختياره داخل القصة التقدمية لنهضة العالم الرأسمالى الحديث، والشرق يتم اختياره خارجها. وسواء بقصد أو بدون

قصد، فإن نتيجة ذلك هى رؤية نهضة الغرب بمثابة ولادة عذراء منتصرة أو معجزة ـ وهو جوهر أسطورة مركزية أوروبا للغرب النقى الأصيل.

يمكن الاعتراض على هذه الخلاصة على أساس أنه من المنطقى البحث فى الماضى وتحديد الخصائص التى مكنت نهوض الغرب و«عدم نهوض» الشرق. فبأى طريقة أخرى يمكننا توفير إجابة على هذا السؤال؟ إلا أنه بحكم التعريف فى حد ذاته، فإن السؤال يمنع الباحث من اكتشاف نقطة أن الشرق لم يقتصر على تحقيق تقدم اقتصادى هام، بل إن هذا التقدم مكّن الغرب من نهضته بشكل كبير. باختصار، فإن هذه النقطة البديلة لا يمكن الإمساك بها منطقيًا بواسطة سؤال يقود الباحث إلى التعامل مع نهضة الغرب وتراچيدية الشرق كقصتين منفصلتين من ناحية، ويوجه انتباهه التحليلى إلى العوامل التقدمية التى تتواجد فقط داخل الغرب من ناحية أخرى.

من أجل توضيح ادعائى بأن المشكلة تكمن فى السؤال المبدئى الذى تطرحه مركزية أوروبا، من المفيد المشاركة فى فكرة تجريبية بسيطة. دعونا نفترض أننا نعيش فى الماضى فى عام ٩٠٠م على سبيل المثال. وكما أوضح الفصل الثانى، كان الشرق الأوسط الإسلامى/ شمال أفريقيا هو مهد الحضارة فى ذلك الوقت. فلم تكن المنطقة الأكثر تقدمًا فى العالم فحسب تتبوأ مركز الاقتصاد العالمى، إنما تمتعت بنمو اقتصادى كبير ويحتمل أن يكون قد حدث نمو لدخل الفرد أيضًا ـ وهو شرط لابد منه لتحقيق الرأسمالية الحديثة (انظر الفصول من الثانى للرابع). لو كان لنا أن ننشئ جامعة فى ذلك الوقت ونتحرى أسباب التقدم الاقتصادى الإسلامى لحصلنا على الإجابة التالية: كان الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا متقدمًا لأنه نعم بمجموعة متفردة من المؤسسات العقلانية والتقدمية. أولاً، شغل منطقة سلام انتعشت فيها المدن وارتبط الرأسماليون بتجارة عالمية ذات مسافات طويلة. ثانيًا، لم يكن العاملون بالتجارة من المسلمين مجرد تجار وإنما كانوا مستثمرين رأسماليين عقلانيين تاجروا واستثمروا وضاربوا فى أنشطة رأسمالية عالمية بهدف مضاعفة الأرباح. ثالثًا، أنْشَئتْ مجموعة كافية من الوسائل العقلانية شملت أنظمة دفع (مقاصَّة)، مشاركة البنوك فى تغيير العملات، إيداعات وقروضًا بمكاسب، نظامًا خاصًا للحسابات ذا مدخلين، قانونًا للشركات والاتفاقيات، وذلك فى عالم جدير بالثقة. رابعًا، تَطَور الفكر العلمى سريعًا بعد عام ٨٠٠ م تقريبًا. وخامسًا، كان الإسلام مهمًا بصفة خاصة فى تحفيز الرأسمالية على

نطاق عالمى. بالطبع لم يكن ليوجد من يفكر فى إمكانية تأليف كتاب بعنوان «الآداب المسيحية وروح الرأسمالية»، والذى سيفند الإسلام بصفته «معوقًا للنمو». بل الأرجح أن يفكر أحدهم فى تأليف كتاب يسمى، «الأخلاق الإسلامية وروح الرأسمالية»، الذى كان بالقطع سيبين لماذا كان الإسلام وحده قادرًا على تحقيق تقدم اقتصادى هام؟ ولماذا كانت أوروبا المسيحية ستظل للأبد غائصة فى الكساد الزراعى. أو ربما نؤيد ادعاء «سعيد الأندلسى» (تبعه فيما بعد ابن خلدون): إن وقوع أوروبا فى منطقة ذات طقس بارد يعنى أن شعبها كان جاهلاً ينقصه الفضول العلمى وأنه سيظل متخلفًا.

وبشكل بديل، يمكننا الرجوع إلى عام ١١٠٠م. وإن كان لنا أن نقيم جامعة وقسمًا مصاحبًا للعلوم الاجتماعية، فقد نبدأ فى محاولة الإجابة على السؤال الإجبارى فى ذلك الوقت، وهو: كيف استطاعت الصين فى ظل حكم «سونج» أن تحقق التقدم فى الإنتاج الصناعى والنمو الاقتصادى المكثف (للفرد) فى حين ظلت أوروبا غائصة فى زراعية متخلفة وتجارة ضعيفة نسبيًا؟. وقد يمكننا تقديم التفسير التالى: إن الصين جسدت خصائص ومؤسسات فريدة من نوعها لم تكن موجودة فى الغرب. فقد نعمت الصين بدولة قوية، مما خلق مناخًا مستقرًا وسلميًا عزز إيجابيًا الخلفية اللازمة للرأسمالية. بالمقابل، كانت أوروبا مجزأة إلى فرط من الدول، لم تكن أى منها من القوة بحيث تشجع على مناخ داخلى سلمى بالقدر الكافى لتمكين نمو الرأسمالية. فضلاً عن ذلك، بينما وجدت الصين حلاً لمشاكلها الداخلية مبكرًا جدًا فى عام ٢٢١ ق. م، فإنه منذ ذلك الحين فصاعدًا، كانت أوروبا فى الواقع عالمًا من الدول المتحاربة. هذا بالإضافة إلى أن الصين نعمت بآداب عمل قوية متضمنة فى ديانتها الكونفوشيوسية العقلانية الفريدة. بينما كانت أوروبا، على العكس، مقيدة بالكاثوليكية، التى نادت بالاحترام للسلطة وبالقدرية طويلة المدى مما أعاق ظهور الاقتصاد والعمل المُجد والقلق الفكرى. يحتمل أنه لو أُلفَ كتاب بعنوان، «الأخلاق الكونفوشيوسية وروح الرأسمالية»، كان سيبين بالقطع لماذا كانت الكاثوليكية تعادى التقدم الاقتصادى، ولماذا جسدت الكونفوشيوسية وحدها مجموعة الفضائل الصحيحة التى جعلت التقدم الاقتصادى حتميًا.

المشكلة الجلية هنا، أنه بتفسير النجاح الإسلامى أو الصينى والفشل الأوروبى، فإننا ننتهى بالضرورة إلى أن ننسب أسبابًا ثابتة لوضع كان دائم التغير. بنفس الشكل، إذا

كان لنا أن نتوقف عند عام ١٩٠٠م مثلاً، ونتحرى فى صعود الغرب إلى القمة، فلن يكون الأمر أقل إشكالية من أن تقف النظرية السابقة للتفوق الإسلامى أو الصينى على رأسها. إلا أن ذلك هو ما حدث بالضبط. وبالتالى، نجد فى كل تفسيرات الاتجاهات الغربية السائدة لنهضة الغرب، ميلاً إلى عزو فضائل دائمة للغرب جعلت من تقدمه نحو الرأسمالية الحديثة أمرًا لا يمكن تجنبه («منطق الذاتية»)، بينما يتم فى نفس الوقت افتراض شرق متخلف غير قادر على التقدم بشكل مستمر. إلا أنه مع اعتبار أن الشرق قد قاد تقدمًا اقتصاديًا مهمًا بعد عام ٥٠٠م، وأنه كان أكثر تقدمًا من الغرب حتى عام ١٨٠٠م، يتضح أن مثل هذا التحليل يصبح غير مثمر.

ويجب أن يكون واضحًا الآن أن مثل هذا التمرين العقيم سوف ينبع بالضرورة من السؤال الذى بدأت به مركزية أوروپا.

إن المشكلة الرئيسية التى تواجه أسئلة مثل: «لماذا أوروپا وليس الصين؟» أو «لماذا الغرب وليس الشرق؟» إنها أسئلة مطلقة تتطلب إجابات مطلقة؛ ويعنى ذلك إجابات تنسب خصائص إيجابية دائمة للغرب وملامح سلبية دائمة للشرق، وذلك ما يؤدى إلى تهميش الشرق فى قصة التقدم فى تاريخ العالم. ما نحن فى حاجة إليه هو سؤال نسبى مؤقت، يتجنب فخ عزو ملامح دائمة لأى من المناطق. إن ذلك مهم بشكل خاص لأن وصف الغرب بصفات متفردة ودائمة يعتم بشكل حتمى القصة الشرقية البديلة التى سعى هذا الكتاب إلى كشفها. باختصار، سوف يتيح لنا هذا السؤال النسبى المؤقت، جلب الشرق مرة أخرى من الطرف المهمش، أو الجيتو المظلم الذى أودعه فيه تاريخ العالم الأوروپى المركزى.

كيف إذن يمكن أن يكون السؤال النسبى البديل؟. وفقًا لتحليل «چاك جودى» فى كتابه الرائد «الشرق فى الغرب» يمكننا التساؤل: كيف تحول حد ريادة القوة الاقتصادية العالمية بين الشرق والغرب بين عام ٥٠٠ وعام ١٨٠٠م حتى بلغ أوجه أخيرًا بالتقدم نحو الرأسمالية العصرية؟ ولماذا؟ وكما رأينا فى هذا الكتاب، تمتع الشرق بريادة كل من القوى العالمية التكثيفية والتوسعية ما بين عامى ٥٠٠ و١٨٠٠م قبل أن يميل البندول فى النهاية إلى الغرب فى القرن التاسع عشر.

تأتى إحدى الإجابات المحتملة من «مايكل مان». فبينما يوافق على أن مستوى الصين كان متفوقًا على أوروپا فيما يتعلق بالقوة التكثيفية حتى عام ١٥٠٠م على الأقل،

إلا أنه يدعى أنه فى «أنواع أخرى من الإنجازات السيادية، خاصة التوسعى منها، وفى المجال الزراعى، كانت أوروپا تقفز متخطية الصين وذلك بحلول عام ١٠٠٠م»[١]. ويشكل ذلك أساس رفضه لما يسميه بميل المؤرخين التعديليين إلى «تشويه أوروپا لنفسها». ولكن على ضوء المناقشات المقدمة فى هذا الكتاب، توجد ثلاثة أسباب تشير إلى أن هذا الادعاء لأوروپا هو ادعاء إشكالى. أولاً، لأن الكثير من التقنيات الحيوية التى مكنت الثورة الزراعية الأوروپية فى القرون الوسطى قد نقلت من الشرق.

ثانيًا، إن الزراعة الصينية بقيت متفوقة على الأوروپية حتى القرن التاسع عشر (كما سلم بذلك أيضًا العديد من مفكرى مركزية أوروپا). ونقطة ثالثة متصلة بما سبق، هى أن ريادة الصين لمدة طويلة نتجت عن أن التقنيات الزراعية الصينية مكنت مستويات أعلى من القوة التكثيفية. إن أفضل تمثيل لذلك هو أن الصينيين قد طوروا الحديدة العجفاء فى المحراث القلاب، الذى كان أفضل بكثير من محراث القرون الوسطى الأوروپى الخشبى المربع الشكل. وخلال القرن الثامن عشر فقط بدأ الأوروپيون فى اللحاق بالشرق، وذلك إلى حد كبير بسبب استيعابهم المحراث القلاب ذا الجزء الحديدى (وكثيرًا جدًا من التقنيات الزراعية والصناعية الصينية ـ انظر مايلى). ويستخدم «مان» القوس القوطى كمثال آخر على قوة أوروپا التكثيفية المتفوقة[٢]. إلا أن هذا الابتكار قدم من الشرق الأوسط الإسلامى عبر Amalfi[*]. باختصار، إذن، المشكلة كما أراها ليست فى «تشويه الأوروپيين لأنفسهم» وإنما الميل السائد بين مؤرخى العالم نحو «ترويج الأوروپيين لأنفسهم». وفى ضوء كل ذلك، من الواضح أننا لا نستطيع أن نعين مجموعة خصائص فريدة وباقية فى منطقة بعينها، فكما يشير «جودى»:

> **ما هو جلىّ هو أنه لا يمكن الاستمرار فى النظر إلى إنجازات الغرب المتفوقة كملامح دائمة أو حتى قديمة العهد لهذه الثقافات، وإنما كنتيجة لإحدى تمايلات البندول. . . . إن أبسط إطار لنظرية ما يجب أن يبدأ بقبول مبدأ التعاقب[٣].**

(*) مدينة إيطالية على خليج ساليرنو على بعد ٢٤ ميلاً جنوب شرق نابولى، كانت مركزًا تجاريًا مهمًا على ساحل البحر الأبيض المتوسط بين الأعوام ٨٣٩ إلى ١٢٠٠ م تقريبًا.

تحدد الأجزاء الثلاثة التالية إجابتى الخاصة، التى تتضمن تحليلاً متعدد الأسباب يركز على دور كل من البنية العالمية، الهوية/ الفاعلية والإمكانية. دعونا نتناول كل واحدة بالترتيب.

البنية العالمية والفاعلية الشرقية

العولمة الشرقية: نشر الموارد الشرقية وفوائدها، ونهضة الغرب الشرقى.

حدد الجزء الأول من هذا الكتاب أطر الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية كما ظهر بعد عام ٥٠٠م (روّاده الرئيسيون، وإن لم يكن بشكل حصرى، هم الفرس فى الشرق الأوسط وشعوب شمال أفريقيا، وفيما بعد المسلمون) وكما رأينا فى الفصل الثانى، يرفض مؤرخو مركزية أوروبا الجذور العالمية لنشأة الغرب على أساس أن التجارة الأوروبية مع «الأطراف» كانت هامشية قبل عام ١٥٠٠م وبعده. وحتى لو كان ذلك حقيقيّا (وهو ليس كذلك) فإن النقطة الحاسمة هى أن الأهمية العظمى للاقتصاد العالمى كانت فى أنه أتاح مجموعة من الاتصالات ـ الشرايين الجاهزة الصنع التى وصلت بين أغلب أنحاء الكرة الأرضية، كما شكلت فى نفس الوقت طوقًا حاملاً انتقلت من خلاله «محافظ الموارد» الشرقية الرئيسية إلى الغرب المتخلف بين عامى ٥٠٠ و١٨٠٠م. وكان الجسر الإسلامى للعالم له أهمية خاصة حيث مر عليه العديد من تلك الموارد فى رحلتها من الشرق إلى الغرب.

إن الادعاء الأساسى هنا أنه عند كل نقطة تحول رئيسية فى التطور الأوروبى، لعب استيعاب الأفكار والمؤسسات والتقنيات الشرقية الأعلى دوراً رئيسيّا. يتناقض ذلك مع كلمات«لين وايت»: «إن افتراضى الأساسى هو . . . . أن الهيمنة التقنية للثقافة الغربية ليست خاصية العالم الحديث فقط، فهى تبدأ بالظهور فى القرون الوسطى المبكرة، وتتضح فى القرون الوسطى المتأخرة»(٤).

إلا أن التقنيات الحاسمة ـ الركاب وطوق عنق الفرس [اللجام]، طاحونة المياه وطاحونة الهواء، وغالبًا حدوة الفَرس الحديدية، وربما محراث القرون الوسطى ـ قد انتقلت كلها من الشرق وبذلك مكنت الثورات الاقتصادية والسياسية الأوروبية فى العصور الوسطى. فضلاً عن ذلك، أدى التدفق العالمى للهجرات الشرقية التى وصلت

إلى أوروبا فى موجات متتالية بعد عام ٣٧٠ م، إلى الحث على خلق البناء السياسى الإقطاعى. وتعلقت المرحلة التالية لتطور أوروبا بالعديد من «الثورات الرأسمالية - الأولى» - التجارة والإنتاج والتمويل والملاحة - والتى يُزعم أن الإيطاليين كانوا روادها بعد عام ١٠٠٠م. إلا أن الفصل السادس يبين أن المحفزات الرئيسية للثورة المالية الإيطالية جاءت من الشرق. فهناك (أساسًا فى الشرق الأوسط) نشأت لأول مرة الشراكات والعقود (مثل نظام الكومندا، الشيكات والكمبيالات، البنوك، تغيير العملات، الإقراض بفوائد أو مكاسب لغرض التجارة أو الاستثمار، قانون العقد ونظم الحسابات المنطقية) جميعها انتقلت إلى الإيطاليين حيث قاموا بتطبيقها. وجميع التقنيات الرئيسية التى دعمت الثورة الملاحية فى القرون الوسطى - البوصلة، الخرائط، دفة قائم السفينة الخلفى، جسم السفينة، نظام تعدد الصوارى وربما الشراع المثلث الشكل أيضًا - تم اختراعها (وبالتأكيد، إدخال تحسينات عليها) إما فى الصين أو فى الشرق الأوسط الإسلامى.

علاوة على ذلك، فقد مكن التقدم فى العلوم الهندية والصينية وربما الأفريقية وخاصة الإسلامية (بصفة خاصة الفلك والرياضيات) بالإضافة إلى التعديل العربى للأسطرلاب، كل ذلك مكن من تطوير الأساليب الملاحية التى انتقلت فيما بعد لتؤسس ما يعرف برحلات الاستكشاف الأوروبية.

فى النهاية، تطورت كل من صناعة النسيج الأوروبية فى القرون الوسطى وصناعة الورق وتكرير السكر وإنتاج الحديد (وربما صناعة الساعات) عن طريق نقل التقنيات الشرقية. بينما انتقل العديد من هذه الابتكارات عبر الاقتصاد العالمى، وجدير بالذكر هنا أن الحملات الصليبية كانت أيضًا قناة هامة لنقل الموارد الشرقية إلى أوروبا.

ويعرض الفصل الثامن الاختراعات الشرقية الرئيسية التى انتقلت إلى أوروبا لتمكينها من مرحلة «اللحاق» بالتقدم بعد القرن الخامس عشر. فكانت الأفكار الشرقية (خاصة الإسلامية ولو أنها أيضًا يهودية، وهندية وربما من أفريقيا السوداء) حيوية فى تمكين عصر النهضة الغربى والثورة العلمية. فالتقنيات الأساسية فيما يسمى بالثورة العسكرية الأوروبية (١٥٥٠-١٦٦٠م) - البارود والبندقية والمدفع - ابتُكِرَت جميعها خلال الثورة العسكرية الصينية بين عامى ٨٥٠م و١٢٩٠م (مع أن الشَرق

الأوسط الإسلامى ساهم بطرق هامة). علاوة على ذلك، لا يمكن إرجاع أصول الطباعة إلى جوتنبرج، باعتبار أن أول آلة طباعة من النوع المعدنى المتحرك اخترعت فى كوريا فى ١٤٠٣م، وأن الكثير من تقنيات الطباعة الصينية أو أفكارها السابقة على ذلك بوقت طويل انتقلت فيما بعد لتمكن «التقدم الأوروبى».

المرحلة التالية ذات المغزى فى نهضة الغرب - والتى يبجلها مؤرخو مركزية أوروپا بشكل خاص - هى انتصار الثورة الصناعية البريطانية. إلا أن الفصل التاسع يوضح كيف أن بعض أفكار عصر التنوير تم اقتراضها مباشرة من الشرق - خاصة الصين - فضلاً عن ذلك، فإن أغلب التقنيات والأساليب التى أسِّسَتْ عليها الثورات الزراعية والصناعية والبريطانية تم ابتكارها فى الصين ثم انتقلت عبر عدد من الطرق التجارية العالمية. وقد شمل ذلك آلة بذر الحبوب والعزاقة التى يجرها الحصان، المحراث ذا الحديدة العجفاء، آلة الغزل الدوارة، أساليب تدوير المحاصيل، وأفران الفحم والأفران اللافحة، وأساليب إنتاج الحديد والصلب، وتقنيات صناعة القطن والقنوات والقناطر، وفكرة محرك البخار وغيرها كثير.

باختصار، فى غياب الاقتصاد العالمى والعولمة الشرقية لما انتقل العديد من محافظ الموارد الشرقية الأكثر تقدمًا إلى الغرب. وبدونها كان الأوروپيون قد ظلوا عند الأطراف المتخلفة للاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية. وعند هذه الحالة، لم تكن هناك حاجة إلى تأليف كتاب عن نهضة الغرب. وبدلاً من ذلك، كان علماء الاجتماع سوف يناقشون لماذا كان الشرق على هذا القدر من التقدم؟ ولماذا تبقى أوروپا مجتمعًا متخلفًا وجامدًا ينساق على أطراف النظام الآسيوى الأكثر تقدمًا؟. ولكان الكتاب المحورى «المستغرب» هو دون شك «أفروآسيا والشعب الذى ليس له تاريخ») (إعادة صياغة عنوان إريك وولف «أوروپا والشعب الذى ليس له تاريخ»). ولكان أحدهم سيشرع دون شك فى تأليف كتاب لمعالجة «الاستغراب» يظهر كيف شكل الغربُ الشرقَ بطريقة لها أهميتها، وقد يحمل هذا الكتاب عنوان «الأصول الغربية للحضارة الشرقية أو الشرق الغربى».

ومع ذلك، الواقع أنها كانت أوروپا (وليس الشرق) التى تقدمت نحو الرأسمالية العصرية(كما يتلهف للإشارة إلى ذلك بالطبع مؤرخو مركزية أوروپا).

لكن إذا لم يكن ذلك نتيجة لتفوق غربى عقلانى وإبداع وديمقراطية ـ ليبرالية (كما مر فى الفصول الثانى عشر، والثانى إلى الرابع)، فقد يكون الادعاء البديل هو أن الغرب صعد نتيجة مقدرته الأعلى على التكيف. وبشكل هام، اختار بعض مؤيدى مركزية أوروبا هذا الاتجاه بالفعل:

ما جعل منه [الغرب] أمرًا غير عادى، لم تكن القدرة على الاختراع بقدر ما كان الاستعداد للتعلم من الآخرين، والرغبة فى التقليد، والقدرة على اقتباس أدوات أو أساليب اكتُشفَت فى أماكن أخرى من العالم، لرفعها إلى مستويات أعلى من الكفاءة، واستخدامها فى أغراض مختلفة وبكثافة أكثر (٥).

سوف تصمد ـ بالتأكيد ـ وجهة النظر التكيفية هذه بعض الشىء باعتبار أن الأوروبيين قاموا بالفعل باستيعاب محافظ الموارد الشرقية بكفاءة (حتى لو مضى وقت طويل قبل أن يتقلدوا الريادة). مع ذلك، ورغم أن هذه القدرة على التكيف كانت عاملاً مهمًا بوضوح، إلا أنها لا يمكنها الصمود كتفسير كاف لنهضة الغرب. فهناك سببان رئيسيان لذلك:

أولاً، أن نهضة الغرب تضمنت قدرًا كبيرًا من المصادفة والحظ (وهو ما سوف أتناوله لاحقًا). ثانيًا، أن هذا الرأى التكيفى يمكنه أن يحتل الصدارة إذا ما تبينا مدخلاً بنائيًا ـ ماديًا متشددًا.

إلا أنه كما يؤكد القسم التالى، فإننى أضيف أهمية عامل الفاعلية والهوية الأوروبية فى الهيكل التفسيرى الذى أقدمه. **أشير هنا إلى الهوية الأوروبية النهّابة ومتزايدة العنصرية، التى أقامت الإمبريالية، والتى ساعدت بدورها على تمكين المرحلة الأخيرة من نهوض الغرب**. بكلمات أخرى، إن مجرد استيعاب محافظ الموارد الشرقية وتكييفها كان عاملاً ضروريًا وإنما غير كاف فى نمو الغرب.

ولتلخيص هذا القسم: إن النتيجة الأساسية لهذا الرأى «الاستيعابى» هى أنه يتناقض مع افتراض مركزية أوروبا بالتمييز الجذرى بين الشرق والغرب من ناحية، وتهميش الشرق فى قصة التقدم فى تاريخ العالم من ناحية أخرى. ومن ثم نستطيع أن نرى أنه منذ عام ٥٠٠م، لم يكن الشرق والغرب كيانين منفصلين وإنما كانا دائمًا متداخلين

«دون تمييز» (لاستعارة جملة مايكل مان)[٦]. وبصفة خاصة، لا يمكن تمثيل الشرق كضحية سلبية أو حامل للقوة الغربية، ليس لأنه ـ على الأقل ـ أنشأ اقتصادًا عالميًا بعد عام ٥٠٠م فحسب، وإنما لأنه قاد الأوروپيين لفترة طويلة جدًا. وكما يشير أندريه «جوندر فرانك»:

لم يكن هناك «اقتصاد ـ عالم أوروپى» منفصل عن «اقتصاد ـ عالم محيط هندى». فالأخير، دمج الأول وليس العكس. . . . إن الإجابة الوحيدة تكمن فى إدراك أن أوروپا وآسيا. . . . كانتا جزءًا لا يتجزأ من نفس اقتصاد ـ العالم الوحيد والمتواجد منذ عصور ماضية، وأن مساهمتهما المشتركة فيه هى التى شكلت أنصبتهما «المنفصلة»[٧].

وفوق كل شىء، لا يمكن أن تُروى أصول الرأسمالية العصرية وأيضًا العولمة بتعبيرات الغرب الرائد والمستقل، وإنما تحتاج أن تُروى من خلال عملية عالمية تراكمية طويلة المدى تاريخيًا. (أو عملية «تلاق عالمى»)[٨] لعب فيها الشرق المتوحد مع الغرب عبر العولمة الشرقية منذ عام ٥٠٠م، دورًا مهمًا فى قصة تدرج نهضة الغرب. ومع ذلك وبنفس المنطق، ليس من الصواب النظر إلى الغرب بصفته مجرد مستفيد سلبى من سخاء الشرق (كما فى «الاستغراب»)، على الأقل لأن الأوروپيين أيضًا كان لهم إضافات هامة فى العملية كلها. ويشكل مفهوم الفاعلية الأوروپية الشق الثانى من حجتى العامة.

الفاعلية/الهوية الأوروپية
والاستيلاء على الموارد الشرقية فى نهضة الغرب الشرقى

كانت الطريقة الثانية التى مكن بها الشرق نهضة الغرب الشرقى من خلال الاستيلاء الإمپريالى الأوروپى على الموارد الشرقية. إن وجهة نظرى هنا تؤكد بشكل حاسم على الفاعلية أو الهوية الأوروپية. تذكر أن مركزية أوروپا تضع أهمية خاصة على الفاعلية الأوروپية، وبصفة خاصة تَقَدُّم أوروپا الأخلاقى (خاصة الليبرالية والديمقراطية) و«القلق الفكرى» ـ وهى تؤكد كلها على استقلالية الغرب ونهضته الحتمية. قد لا تكون مفاجأة، بالتالى، أن يتقاسم المعارضون الرئيسيون لمركزية أوروپا الرغبة المشتركة

فى الاستغناء الكامل عن الفاعلية أو الهوية الأوروپية؛ فيعتقدوا أنهم بالقيام بذلك يستطيعون تقديم نظرية لا تبالغ فى تفرد الغرب. وبالتالى يؤدى بهم ذلك إلى تقديم نظريات مادية بصفة أساسية، تعرضها «چانيت أبو لغد» كما يلى:

اعتقادى هو أن السياق - الجغرافى والسياسى والديموجرافى - الذى حدث فيه التطور كان أكثر دلالة وحسمًا من أى عوامل داخلية نفسية أو مؤسسية. انطلقت أوروپا للأمام لأن «الشرق» كان فى فوضى مؤقتة. . . . فواقع أن «الغرب كسب» فى القرن السادس عشر، بينما توقف النظام [الشرقى] السابق، لا يمكن أن يُستخدم كبرهان مقنع على أن المؤسسات وثقافة الغرب هى وحدها التى كان يمكنها النجاح(٩).

ويؤكد «إريك وولف» موقفه المادى باستعادة مقدمة «ماركس» حول العمل: «بعكس هؤلاء الذين يعتقدون أن العقل يتبع طريقًا مستقلاً خاصًا به، فإنى سأجادل بأن صنع الأيديولوچية. . . . يحدث داخل نطاق محدد لطريقة إنتاج (معمول بها) من أجل تسخير الطبيعة للاستخدام الآدمى»(١٠).

إلا أن أقوى رفض للأفكار المثالية يأتى من «چيمس بلاوت» الذى يؤكد على أنه لا يمكن تفسير الإمپريالية الأوروپية بأنها إحساس متفرد بـ«الجشع الثقافى» من جانب الأوروپيين. وكما يوضح:

لقبول ذلك، يجب على المرء أن يعتقد أن هناك شيئًا أساسيًا بشكل مطلق فى الثقافة الأوروپية. . . . يجعل الأوروپيين مختلفين عن البشر الآخرين. ويفسح ذلك مجالاً لجزء كبير من زعم مركزية أوروپا بأن الأوروپيين استثنائيون بين البشر؛ ذلك فقط يعكس الحجة، ويزعم أن تفردهم يكمن ليس فى التقدمية وإنما فى العنف، والسلب والجشع(١١).

وفى نفس الصفحة يسترسل ليدعى أن «المجتمعات المتعطشة للدماء فى بدايات الرأسمالية والمستعدة والمتلهفة للفتوحات والغنائم واستعباد الآخر أينما جلب ذلك المكاسب، وُجدت فى أماكن عديدة فى الجزء الشرقى من الكرة الأرضية، فى القارات الثلاث جميعًا».

سوف أبدأ بافتراض أننا لسنا فى حاجة إلى التخلص الكامل من فكرة الفاعلية الأوروبية التى يقول بها مؤيدو مركزية أوروبا من أجل بناء خطاب مضاد.

فهناك على الأقل ثلاثة أسباب لقبول الفاعلية الأوروبية.

أولاً، ستخاطر على الأقل بخلق نوع من «الغربنة»، حيث تبدو أوروبا مجرد «مستفيد سلبى» من القوى العالمية والشرقية أو تأثيراتها. مثل هذا التفسير قد يتضمنه كتاب بعنوان «أفروآسيا والشعب عديم التاريخ» (كما ذكر سابقًا). إلا أن ذلك سوف يولد فقط الخطاب الانتشارى وما يصاحبه من فلسفة جوهرية (وإن كان ذلك يميز الشرق وليس الغرب)

ثانيًا، من المهم عدم تحويل البناء الخارجى أو العالمى إلى شىء مادى. ليس هذا المكان لتكرار الحجج المضادة لنظرية أنظمة ـ العالم «لإيمانويل والرستاين». إن النقطة التى يجدر ذكرها هنا هى أنه من المهم مقاومة المنطق الوظيفى لمدخل بنائى ـ عالمى. كما أننا لسنا بصدد تكرار ذكر «مناظرة الفاعل ـ البناء»، التى أصبحت بمثابة ناد مغلق داخل علم الاجتماع. إلا أنه كما ناقش «إى. پى. طومسون» عن حق فى نقده للبنيوية الألتوسيرية ـ Althusserian(*)» لا يمكن النظر إلى الفاعلين كأنهم حاملون سلبيون للأبنية (١٢).

وثالثًا، وضد ما يقوله كل من «فرانك» و«پوميرانز» وآخرين(١٣)، أحد أسباب أن الأفراد ليسوا «حاملين سلبيين للأبنية» هو أن «البناء» (سواء محلى أو عالمى) لا يتواجد «هناك فى الخارج» مستقلاً عن إدراكنا أو فهمنا. إن إدراك الفاعلية المتصلة بالهوية له أهميته فى توجيه أنشطة الفاعل وتكوين مصالحه. يعنى ذلك، أن الفاعلين يتصرفون ويستجيبون بشكل مختلف داخل نفس المحيط البنائى تبعًا لهوياتهم. بتعبير أبسط، إن الطريقة التى يفكر بها الفاعلون فى العالم تخبرنا أيضًا عن الطريقة التى يتصرفون بها فيه. وإلى حد ما (ليس كليًا مع ذلك)، فإن البناء هو ما يصنعه به الفاعلون. دعونا نتناول ذلك بمزيد من الإيضاح.

جدير بالذكر فى هذا الإطار أنه بينما كانت الصين القوة الرائدة لوقت طويل من الألفية الثانية، فإن هويتها دفعت بها إلى اختيار الامتناع عن الإمبريالية (كما رأينا فى

(*) نسبة إلى الفيلسوف الفرنسى لويس ألتوسير ومذهبه البنيوى ذى الصبغة الماركسية ـ المترجمة.

الفصل الثالث). صحيح أن هويتها كانت متراتبة هرميًا، حيث الصين مُتخيلة كـ «المملكة الوسطى المتحضرة» للتفريق بينها وبين كل الأجناس البعيدة الأخرى التى كان ينظر إليها كـ «برابرة». لكن رغم هذا التشابه السطحى، كان نظام الجزية الدولى الصينى مختلفًا جذريًا عن الإمبريالية الغربية. فكما رأينا بالتفصيل فى الفصل الثالث، كان نظام الجزية تطوعيًا أكثر منه إجباريًا، بالإضافة إلى أن الدولة الصينية لم تحاول فى الواقع فى أى وقت أن تحول ثقافة أو أن تستغل ما يسمى بدولها المقطعية «Vassel States»[١٤]. فكان نظام مصممًا لإغراء «المقطعين» تجاه الصين على الأقل من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية لهم. أخيرًا، كانت هوية الصين أقرب إلى بناء دفاعى مصمم من أجل المحافظة على استقلالية الصين الثقافية فى مواجهة المغيرين «البرابرة» المحتملين (المغول مثلاً) وفرض شرعيتها المحلية أمام شعبها. تبعًا لذلك، اختارت الصين تجنب الإمبريالية على الرغم من أنها كانت القوة الرائدة فى العالم خلال أغلب الألفية الثانية.

وقد تناقض الموقف الصينى جذريًا مع موقف أوروبا. فقد بدأت الهوية الأوروبية تتحدد بتزايد صفتها الإمبريالية، بداية من عام ١٤٥٣م وبتزايد تدريجى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبحلول الفترة الأخيرة، كان الأوروبيون قد حققوا الانفصال الكبير بين الغرب والشرق، معرّفين الشرق بصفته أدنى وغير قادر على التنمية الذاتية، بينما يعرفون فى نفس الوقت الهوية الغربية بصفتها مستقلة ونشطة وأبوية، وفى نفس الوقت أيضًا وُصفت الإمبريالية بشكل طبيعى كواجب أخلاقى (مثل البعثات الحضارية). إن الموقف الواضح أنه بحلول عام ١٨٠٠م تقريبًا، كان الغرب قد احتل القيادة من ناحية القوة المادية ـ العسكرية. ولم يكن ذلك عاملاً أقل أهمية فى استعمار الشرق. إلا أنه لم يكن هناك شىء حتمى فيما يتعلق بالدور الإمبريالى حتى يختار الأوروبيون مباشرته فى العالم. وقد رأينا ذلك فيما يتعلق بتشكيل الهوية الصينية. فى النهاية، لم يَسْعَ الأوروبيون إلى إعادة صنع العالم لأنهم «كانوا يستطيعون» ذلك ببساطة (كما فى التفسير المادى). وإنما سعوا إلى صنع العالم لأنهم اعتقدوا أنهم يجب عليهم ذلك. بمعنى، أن أفعالهم كانت موجهة بشكل هام من خلال هويتهم التى اعتبرت الإمبريالية سياسة ملائمة أخلاقيًا (كما أوضحنا فى الفصل العاشر).

باختصار، لا توجد علاقة متأصلة بين الإمبريالية وقوة مادية متفوقة، حيث إن ما جعل من أوروپا إمبريالية فى النهاية، على عكس الصين، هو هويتها المحددة.

ومع ذلك، لا يعنى أى من هذا أن القوة المادية أو العوامل المادية غير ذات أهمية. حيث إنها مهمة بشكل حيوى. ففى الواقع، يعتبر نقل الموارد المادية من الشرق إلى الغرب والاستيلاء عليها جانبًا حيويًا من وجهة نظرى ككل. للتكرار، كانت القوة المادية متطلبًا حيويًا للإمپريالية البريطانية. إلا أن النقطة الحاسمة هنا هى أن القوة المادية عمومًا والقوة العظمى بصفة خاصة، يتم توجيهها فى اتجاهات مختلفة تبعًا للهوية المميزة للفاعل. دعونا الآن نتناول أصل الهوية الأوروپية وكيف كون ذلك الأفعال التى قام بها الأوروپيون ووجّهها، وكيف مكنت هذه بدورها نهضة الغرب الشرقى. سوف أناقش كل صف من جدول ١٣ ـ ١ فى موضعه.

ففى الفترة الأولى من القرون الوسطى كون الأوروپيون هويتهم بطريقة سلبية مقابل الشرق الأوسط الإسلامى. وتم اختيار الإسلام بصفته «الآخر» جزئيًا، لأنه لم يكن هناك شىء جوهرى فى أوروپا يمكن استخدامه لخلق هوية واحدة.

النقطة الهامة فى هذا الصدد هى أن الإدراك السلبى للهوية أدى إلى بناء المسيحية، التى لعبت بدورها جزءًا مهمًا فى تقوية النظام الإقطاعى الأوروپى وإنشائه، بالإضافة إلى الحث على القيام «بالجولة الأولى» من الحملات الصليبية (١٠٩٥-١٢٩١م). وكما أوضحنا فى الفصل الخامس، بدون هذه الأفكار المسيحية لكان البناء الاجتماعى للإقطاع الأوروپى المتميز بعدم المساواة الشديدة، قد فشل فى كسب «شرعية» ولكان بالتالى قد انفجر داخليًا.

لو كان ذلك قد حدث لكانت أوروپا قد عادت إلى الوراء، إلى العصور المظلمة ـ (ولو أنه كان من الممكن إنقاذ أوروپا من مثل هذا القدر عن طريق الأثر المُنشط للتجارة الشرقية/ موارد المحافظ التى انتقلت أساسًا من خلال إيطاليا وإسپانيا وعَبر الجسر الإسلامى للعالم).

جدول (١٣ ـ ١) بناء الهوية الغربية وتبعاتها

مرحلة الهوية	الأنـا	الآخـر	الاستراتيجيات الاستيلائية الغربية فى العالم
(١) ٥٠٠-١٤٥٣م	أوروبا مبنية بصفتها المسيحية	الشرق الأوسط الإسلامى و«Saracens» مصوران كتهديد معاد وشرير	الهجوم على الإسلام من خلال «الجولة الأولى» من الحملات الصليبية. بدون التمكن من الاستيلاء (وإن كانت الحملات الصليبية مكنت من استيعاب العديد من الموارد الشرق أوسطية).
(٢) ١٤٥٣-١٧٨٠م تقريبًا	أوروبا متخيلة بشكل متزايد بصفتها الغرب المتقدم	جسدت المسيحية الإسلام (الأتراك العثمانيين أساسًا) كتهديد معاد وبربرى؛ والأفارقة والأمريكيين الأصليين [أهل البلاد] كـ «وثنيين» أو «متوحشين» وبالتالى «ملائمين أو مهيأين- ripe» للاستغلال والقمع.	الهجوم على الإسلام من خلال (الجولة الثانية) من الحملات الصليبية، التى بدأها كولومبوس ودا جاما. الاستيلاء على السبائك المعدنية الأمريكية التى مولت العجز التجارى مع آسيا، ومكنت أرباح الصرف من خلال العملية العالمية لإعادة تدوير الفضة، الاستيلاء على الموارد «غير الأوروبية» من خلال تجارة العبيد وامتلاك العمالة الأفريقية والأمريكية [الأصلية] وتسليعها، مما مكن من نمو التصنيع الغربى بشكل هام (وخاصة البريطانى).
(٣) ١٧٨٠ تقريبًا ـ ١٩٠٠م	الأوروبيون متخيلون على أنهم أعلى وأنهم حاملون للحضارة المتقدمة	العالم «غير الغربى» بأكمله متخيل الآن وكأنه يقطنه متوحشون أو برابرة أدنى وبالتالى ملائمون «ripe» للاستغلال / القمع والتحويل الثقافى تبعاً للأسلوب الغربى.	تجارة الرقيق (رسميًا حتى عام ١٨٠٧م فى بريطانيا) وعمل العبيد [خاصة فى المناجم والمزارع] (رسميًا حتى ١٨٣٣م فى بريطانيا، ١٨٦٥م فى الولايات المتحدة، و١٨٨٨م فى البرازيل) التى مكنت من نمو التصنيع الغربى، خاصة البريطانى. الاستيلاء على الأراضى والعمالة والأسواق الآسيوية والأفريقية من خلال الإمبريالية الاسمية والفعلية، مكن من نمو التصنيع الأوروبى وخاصة البريطانى بشكل ملموس.

بعد عام ١٤٥٣م، شعر الأوروپيون الكاثوليك بأنهم مهددون بشكل خاص بما يسمى «بالخطر التركى». وكما رأينا فى الفصلين السابع والثامن كان ذلك ما عجل بـ«الجولة الثانية» من الحملات الصليبية بعد أعوام ١٤٩٢ ـ ١٤٩٨م (والتى بدأها كل من كولومبوس وداجاما على التوالى).

كانت التجربة «الأمريكية والأفريقية» التالية أساسية فى تمكين إعادة بناء الهوية الأوروپية. وكان الأمر الحاسم فى هذا الصدد، ذلك التحول السحرى لمملكة أوروپا المسيحية، إلى أوروپا بصفتها الغرب المتقدم(انظر الفصل الثامن). ففى ظل النظام الإقطاعى، عرَّف الأوروپيون أنفسهم سلبيًا مقابل الإسلام، إلا أنها كانت هوية مرتكزة على عدم الأمان. بعد القرن الخامس عشر، بدأ الأوروپيون لأول مرة منذ عام ٥٠٠ تخيل أنفسهم أعلى من الأفارقة السود والأمريكيين من السكان الأصليين، الذين تم تصويرهم كوثنيين متوحشين.

بدأت مركزية أوروپا فى الظهور (رغم أنها استندت إلى عديد من مفاهيم المسيحية عن الاختلاف). لقد كان هذا السلوك هو الذى أمد الأوروپيين بالتبرير ـ الذاتى الأخلاقى من أجل الشروع فى الاستيلاء الإمپريالى على الثروات الأمريكية، والاستغلال المفرط للأمريكيين الأصليين، وفوق كل شىء الأفارقة السود. فى البداية، نشأت المكاسب الاقتصادية الرئيسية من الاستيلاء على الذهب والفضة، وهو ما مكن الأوروپيين من تمويل عجزهم التجارى مع آسيا والمشاركة فى الصرف العالمى. فى نفس الوقت، بدأت أوروپا الغربية فى التبلور كتجسيد للحضارة المتقدمة، بينما تخيلت أوروپى الشرق مع العثمانيين الأتراك «كبرابرة».

وقد مثلت «التجربة الأمريكية» ١٥٠٠-١٧٥٠/ ١٧٨٠م المرحلة الانتقالية من«مركزية أوروپية متنصّرة» إلى مفهوم كامل لأوروپا الغربية بصفتها أعلى من العالم أجمع. وبشكل قاطع، بعد عام ١٧٠٠م، أعيد بناء الهوية الأوروپية على أساس عنصرى ضمنى (حتى حوالى عام ١٨٤٠م) ثم أساس عنصرى واضح بعد ذلك. كان جوهر هذا البناء الجديد هو فرض الإمپريالية كواجب أخلاقى(الفصل العاشر). ومن المفارقة، أن رؤية الشعوب الشرقية على أنهم أدنى ـ بشكل قاطع ـ كان تأثيره أنه جعل

الاستغلال والاستيلاء على الموارد (الأرض والعمالة والأسواق) يبدو شيئًا طبيعيًا أو مشروعًا على أكمل وجه. وبالتالى مكن ذلك بشكل كبير من نمو التصنيع البريطانى. وكما أوضحنا فى الفصل العاشر، شمل ذلك أولاً الاستيلاء على المنتجات الزراعية من «الأراضى - التوفيرية - land-saving» فى الأمريكات، وضمان الإمدادات من القطن الخام من خلال عمل العبيد السود. ثانيًا، تحويل الأيدى العاملة السوداء إلى سلع تعطى أرباحًا أنعشت الاستثمار فى الاقتصاد البريطانى بشكل هام (وهو ما أطلق عليه «نظرية النسب الكبيرة»). ثالثًا، وفر الرق الأسود أيضًا حافزًا كبيرًا لرأس المال البريطانى. رابعًا، مكنت قوانين الملاحة وفرض التجارة الحرة على البلاد التابعة للإمبراطورية زيادة الصادرات البريطانية التى غذت بدورها نمو الصناعة البريطانية. وخامسًا، قام البريطانيون بإعادة تنظيم الشرق كمراكز للإمداد بالمواد الخام الصناعية التى تم الاستيلاء عليها واستغلالها لخدمة احتياجات الصناعة البريطانية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه خلال تلك العملية، تم تقييد الكثير من الاقتصاديات الشرقية من خلال سياسة «الاحتواء» والحفاظ بذلك على الريادة الاقتصادية البريطانية. أخيرًا، تضمنت الإمپريالية أيضًا محاولة «للتحويل الثقافى» للشرق (التطهير الثقافى)، باعتبار أن الغرب شعر بالتهديد مما يسمى بـ «الثقافة الشرقية المنحرفة». وفى الحدود القصوى، مارس الأوروپيون أيضًا الإبادة الجماعية والتمييز العنصرى الاجتماعى.

باختصار، يجدر بنا أن نذكر هنا ثلاث نقاط. أولاً، كان «القلق العنصرى» بالأحرى وليس «القلق الفكرى» الذى مكن المرحلة الأخيرة من نهوض الغرب. ثانيًا، إن الصلة الواضحة ما بين تشديدى على البناء العام والهوية تكمن فى أن الأخيرة كانت مبنية دائمًا فى إطار عالمى. أو كما يقول «إدوارد سعيد»: «إن الشرق هو جزء مكمل للحضارة المادية والثقافة الأوروپية»[١٥]. وثالثًا، إن افتراض مركزية أوروپا وجود منطق حديدى أوروپى من الذاتية، والذى جعل من نهوض الغرب شيئًا لا يمكن تجنبه، يصبح إشكاليًا لأنه بدون سلب الموارد الشرقية - الأرض والعمالة والأسواق - واستغلالها، ما كان لأوروپا فى الواقع أن تحقق التقدم نحو الصناعة العصرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن منطق ذاتية التقدم لدى مفهوم مركزية أوروپا يقوضه القول إن أوروپا كانت محظوظة جدًا فى تحقيقها التقدم. أو كما يقول «مايكل مان» مرددًا أهمية

الصدفة «إذن فقد حدث التطور التاريخى للعالم، إلا أنه ليس بالضرورة أن يأتى من غائية «عالم الروح»، «قدر الإنسان»(*)، «انتصار الغرب» . . . . . أو أى من ذلك»[١٦]. كيف إذن مكنت الصدفة نهوض الغرب الشرقى؟.

أثر المصادفة فى نهوض الغرب الشرقى

الأستاذان البارزان المناهضان لمركزية أوروبا: «كينيث پوميرانز» و«چيمس بلاوت» يشددان على «المصادفة» (أو الحادث السعيد) بصفتها العامل الحاسم فى نهضة الغرب[١٧]. إلى حد ما يمكن بالفعل تفسير نهضة الغرب ـ بشكل كبير ـ عن طريق المصادفة. حيث احتاج الأوروپيون قدرًا كبيرًا من الحظ باعتبار أنهم لم يكونوا عقلانيين أو ليبراليين ـ ديمقراطيين بالقدر الكافى، أو مبدعين حتى يتمكنوا من قيادة نموهم الخاص بشكل مستقل. أول ضربة حظ صادفتهم، وغالبًا الأكثر تصادفية، هى أن الشرق كان قد مهد تقدمًا اقتصاديًا مهمًا من خلال قدرة إبداعية، أمدت بدورها الأوروپيين بالعديد من «محافظ الموارد» المختلفة التى دعمت نهوض الغرب. ثانيًا، إذا لم يكن الآسيويون قد أنشأوا أيضًا اقتصادًا عالميًا، لما وصل كثير من ابتكاراتهم الأكثر تقدمًا إلى أوروپا فى غياب العولمة الشرقية.

قدر ثالث عظيم من الحظ، أنه كلما زادت قوة المجتمعات الشرقية لم يسعوا إلى استعمار أوروپا واستيعابها داخل مدارهم الثقافى (كما سيفعل الأوروپيون لاحقًا). وكما أشرنا فى الفصل الثانى، أدار المغول ظهرهم لغزو الأراضى الأوروپية وتوجهوا إلى الصين. ومن المفارقة، أن الأوروپيين كانوا محظوظين جدًا بسبب قيام الإمبراطورية المغولية، حيث إنها نقلت كلاً من البضائع ومحافظ الموارد الشرقية إلى الغرب عبر الطريق الشمالى للاقتصاد العالمى (فترة السلام المغولى). كما أننا أشرنا أيضًا فى الفصل الخامس إلى أن المسلمين لم يهتموا بفتح أوروپا الغربية فى القرون الوسطى، رغم قيامهم بالعديد من الغارات الجريئة الوقحة فى أرجاء القارة. فضلاً عن ذلك وكما ذكرنا فى الفصل الثالث، بوركت أوروپا فى النهاية بإمساك الصين ـ

(*) المقصود قدر الإنسان الغربى، يشاكل ذلك من مصطلحات «حمل الرجل الأبيض»، «رسالة الرجل الأبيض»، أو «القدر المحتوم» أو «القدر المبين» بالمصطلح الأمريكى ـ الترجمة.

باختيارها - عن تدويل «معيارها الحضارى» عبر الإمپريالية. للأسف مع ذلك، عاقبت أوروپا هذا التحكم الذاتى الصينى الحميد، بواسطة الحملة الإمپريالية الأوروپية لترويج المخدرات والحروب والاعتداء على جوهر الهوية الصينية بعد ٤٠٠ عامٍ من ذلك (الفصل الحادى عشر).

قدر رابع من الحظ - كما يؤكد «بلاوت» نتج عن عثور الإسپان على الأمريكتين بالمصادفة، حيث تواجد الذهب والفضة بوفرة (انظر الفصل الثامن). كان ذلك حظًا عظيمًا فى المقام الأول، لأنه كان مفترضًا أن يصل «كولومبوس» باستكشافاته إلى الصين، إلاّ أنه أخطأ. وإن لم يكن قد أخطأ لكان قد انتهى به الأمر إلى أداء مراسم السجود أمام الإمبراطور الصينى - وهو سيناريو مختلف تمامًا عما حدث فى الأمريكات. أو كما يعلق «فرناندز أرمستو»: «لو كان كولومبوس قد استطاع الوصول إلى اليابان، لكانوا قد استقبلوه كشخص استثنائى غريب، ساخرين منه لأكله بأصابعه؛ وفى الصين كانوا قد استقبلوه كدافع جزية بدائى يحمل هداياه المضحكة»[١٨]. علاوة على ذلك، لو كان قد هبط فى الصين، لكانت الثروات الأمريكية من السبائك قد ظلت دون الكشف عنها، وباعتبار أن هذه الموارد كان لها أهمية خاصة فى تمكين الغرب من «مرحلة اللحاق بالركب» بعد عام ١٥٠٠م، فإن غيابها عن متناول الغرب كان سيمثل له خسارة كبرى. بالإضافة إلى أنه كما يقول «چيمس أكستل»:

> **بدون الغنيمة المباشرة من الذهب والفضة الهندية، كان الإسپان سيصرفون كولومبوس [غالبًا] بعد رحلة واحدة من رحلاته بصفته إيطاليًا معتوهًا، وكانوا سوف يعيدون توجيه طاقاتهم الاقتصادية شرقًا فى أعقاب البرتغاليين، فى اتجاه الثروات المضمونة فى كل من أفريقيا والهند وجزر الهند الشرقية[١٩].**

ومع ذلك قد يكون «أكستل» مخطئًا إلى حد ما. لأنه بدون الاستيلاء على السبائك الأمريكية، كان الأوروپيون سيصبحون غير قادرين على مجرد الحفاظ على وجودهم المتواضع فى آسيا فيما بين عامى ١٥٠٠-١٨٠٠م (حيث كانت هذه الأموال هى التى مولت تجارتهم هناك - انظر الفصل السابع). تبعًا لذلك، كانوا سيصبحون «غير قادرين على إعادة توجيه طاقاتهم الاقتصادية تجاه أفريقيا والهند والهند الشرقية». وبشكل مأساوى، كان الأوروپيون محظوظين أيضًا بأن مناعة الأمريكيين الأصليين

قصرت عن مناهضة الأمراض الأوراسية التى حطت عليهم، والتى سهلت بشكل كبير عملية الاستيطان الأوروبى. بنفس المنطق توفر للأوروپيين حظ كبير لاستطاعتهم الحصول على الأيدى العاملة المنتجة من العبيد الأفارقة، وخاصة أن هؤلاء توفر لهم نظام مناعى كاف لمقاومة أمراض الأوراسيين.

قدر خامس من الحظ يمكن تلخيصه تحت مقولة، «يتواجد الأوروپيون فى المكان الصحيح، وفى الوقت المضبوط». مثال الأمريكات يثب إلى الذهن مرة أخرى. إلا أن مثالاً آخر وثيق الصلة بالموضوع هو أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية تواجدت فى الهند فى الوقت الذى تفككت فيه حكومة المغول إلى فصائل متنافسة عديدة. الواقع أن الإنجليز لم يهزموا الهند عن طريق قوتهم العسكرية «الطاغية»، وما يطلق عليه «روبرت كليف» النصر البطولى فى «پلاسى» عام ١٧٥٧م كان نتيجة الحظ السعيد. فما أدى إلى هزيمة الجيش الهندى لم يكن تفوق القوة العسكرية البريطانية، وإنما مجموعة تصدعات ونزاعات داخلية مميتة، أدت إلى انهيار الجيش الهندى فيما كان فى الواقع «عصيانًا مسلحًا فى ساحة قتال»(٢٠).

علاوة على ذلك، نجح البريطانيون بعد عام ١٧٥٧م فى أن يكون لهم قبضة إمپريالية عن طريق التلاعب بالفصائل السياسية المختلفة. وبعد ذلك نجحت الأسلحة الأوروپية فى تقوية قبضة بريطانيا على الهند. لكن لو كانت حكومة المغول قد قاومت فى المرحلة الأولى، لكان من المحتمل ألا يصبح للجوهرة الهندية تواجد فى التاج البريطانى أبدًا.

فضلاً عن ذلك، لو لم يكن الهنود كرماء ومضيفين مرحبين بشركة الهند الشرقية منذ بداية القرن السابع عشر، ما كان للبريطانيين أن ينعموا بوجود هناك، كما لم يكونوا يستطيعون تمديد قاعدة قوتهم حالما بدأت حكومة المغول فى التحلل تلقائيًا. وما كان للباقى أن يصبح تاريخًا.

لتلخيص هذه الأجزاء الثلاثة الأخيرة، نستطيع أن نرى الآن أن قصة نهضة الغرب الشرقى لا يمكن سردها بتعبيرات ذاتية البناء الاجتماعى الأوروبى. فقد تواجد الحد الرائد للقوة العالمية بشكل قاطع داخل أجزاء مختلفة من الشرق حتى عام ١٨٠٠م تقريبًا. فبين عامى ٥٠٠ تقريبًا و١٠٠٠م، تواجد حد ريادة القوة العالمية فى الشرق الأوسط، وبحلول عام ١١٠٠ م بدأ «البندول» يتمايل شرقًا مع تمتع الصين بحد ريادة

القوة التكثيفية العالمية، وبحلول القرن الخامس عشر قبضت الصين على حد ريادة القوة التوسعية. وبعد عام ١٥٠٠م تقريبًا، بدأ البندول يتحرك تدريجيًا جدًا إلى الوراء غربًا عندما انشغل الأوروبيون فى الإمپريالية وكثفوا فى نفس الوقت صلاتهم مع الشرق.

إلا أنه حدث فقط فى مرحلة التصنيع المتقدمة، أن تحول حد ريادة القوة التكثيفية والتوسعية إلى بريطانيا. ومع الأسف، لا يمكننا معرفة ما إذا كان الشرق سيقوم بالانتقال النهائى إلى التصنيع الحديث فى غياب الإمپريالية الغربية، لأن استراتيچيات الغرب الاقتصادية الاحتوائية أحبطت النمو المحتمل للعديد من الاقتصاديات الشرقية (رغم أن اليابان كانت الاستثناء الذى يثبت القاعدة المضادة لمركزية أوروپا باعتبار أنها نجحت فى التحول إلى التصنيع فى غياب الاستعمار الأوروبى). ومع ذلك، فإن أفضل تماثل وظيفى لفهم التقدم الغربى النهائى يكمن فى سباق التتابع (٤٠٠ متر). هناك شىء واحد مؤكد، وهو أنه لم يكن البريطانيون ليستطيعوا عبور خط النهاية قبل غيرهم إن لم يكن الشرق قد جرى بالفعل المراحل الثلاث الأولى فى وقت قياسى. أو كما يقول «چاك جودى»:

> **التحديث هو عملية متواصلة، وقد شاركت المناطق المختلفة فى هذه العملية على نمط قفزة الضفدع(*). فلا يوجد أحد مُنح الخصائص [الإبداعية] الاستثنائية من نوع دائم بحيث يتمكن وحده من ابتكار تغييرات هامة مثل ثورات زراعية [أو صناعية] أو تبنيها[21].**

الخلاصة

أستطيع الآن أن أعرض رؤية بديلة مناهضة لمركزية أوروپا، لبعض نقاط التحول الهامة فى تاريخ العالم خلال الألف وخمسمائة عام الأخيرة - وهى فترات أعتقد أنها يجب أن تشكل مركز اهتمامنا التحليلى. يمكننى ذلك فى نفس الوقت من عرض بعض الآراء المحورية بهذا الكتاب، ووضعها جنبًا إلى جنب مع رؤية مركزية أوروپا وذلك فى صورة جدول (انظر جدول ١٣ - ٢).

جدير بالذكر أن كُتَّاب مركزية أوروپا غير المتحفظين أمثال «روبرتس» و«لاندز» يدعون أنه على عكس الرأى المضاد لمركزية أوروپا، فإن وجهة نظرهم تحتكم فقط إلى «الوقائع العملية». وكما صرح «روبرتس»: «إذا كنا نتحدث فقط عن الوقائع....

(*) لعبة ينحنى فيها الأولاد فيقفز الآخرون من فوق ظهورهم - المترجمة.

وليس عن القيمة التى نصبغها عليها، إذن من الصواب وضع أوروبا فى مركز القصة فى الوقت الحديث [أى بعد عام ١٥٠٠م]»[٢٢].

ولا يوجد شك فى أن «ديڤيد لاندز» سوف يرفض رؤيتى البديلة لتاريخ العالم، كما رفض ما قاله «أندريه جوندر فرانك» بوصفه: «تاريخًا رديئًا» أو «يوروفوبيا، أى الهلع المرضى من أوروبا»[٢٣]، أو ربما حتى «غربنة».

فى هذا السياق المحدد تبدو كلمات «دبليو. إى. بى دى بوا» الحكيمة فى محلها: «يجب علينا توضيح الحقائق بتغاض تام عن أمنياتنا وعن رغباتنا ومعتقداتنا. إن ما يجب علينا معرفته حتى الآن، هو الأشياء التى حدثت فعليًا فى العالم»[٢٤]. لأنه كما ناقشت فى هذا الكتاب ـ بقصد أو بدون قصد ـ فإن مركزية أوروبا لا تلتقط الأحداث الهامة تبعًا «لموضوعية علمية» وإنما تلتقط فقط تلك «الوقائع» التى تنتقى الغرب داخل القصة التقدمية لتاريخ العالم وتختار الشرق خارجها.

ومن ثم، فقط عندما نتخلص من المركزية الأوروبية، نستطيع أن نبدأ فى وضع صورة أكثر شمولاً، وتقمصًا لتاريخ العالم. ولا يجب ترجمة التقمص بمعنى التفكير المتمنى (كما قد يرد ديڤيد لاندز). إن التقمص له أهميته لأنه يُمكننا من تجاوز التحيز المشوه والانتقائى الذى تمارسه مركزية أوروبا، والذى يقودنا خطأ لتجاهل الشرق أو تهميشه. وبالتالى فإن البحث التاريخى التقمصى (للآخر) يمكننا من المطالبة بما أطلق عليه «چورچ چيمس» «الميراث المسروق» للشرق[٢٥]، وبالتالى إعادة الشعوب الشرقية إلى وضع الفاعل المبدع والنشط. إننا لا نقوم بذلك لأننا نتمناه وإنما لأنه كما بَيَّنَ هذا الكتاب بشكل واقعى، إن الشرقيين كانوا دون شك «شعوبًا ذات تاريخ»، ساهمت بشكل هام، وضَحَّت بطرق مختلفة لتمكين التقدم للرأسمالية الحديثة. وإنه فقط عندما نعترف بذلك يمكننا تقديم رؤية مُرضية لنهوض الغرب الشرقى.

فى ضوء كل ذلك، من المفيد إعادة صياغة كلمات «هنرى رينولدز» (صوت أسترالى بارز يعبر عن المصالحة مع أهل البلاد الأصليين) مأخوذة من كتابه «الروّاد السود ـ Black Pioneers»:

قد يكون أقوى سبب لتأليف كتاب عن الرواد [الأفروآسيويين] هو إدراك أنهم قد قاموا بمساهمة لها شأن فى تنمية [الغرب]، ولم يُعترف بها أبدًا على

نحو منصف. يبدو كما لو أن أسطورة [الرواد الغربيين. . .] كانت شديدة المركزية فى تطور [الهوية الغربية والنظريات الغربية فى نهضة الغرب] مما لم يترك مساحة استطرادية للرواد [الشرقيين]. فلو تم تضمينهم سوف يُعقِّدون القصة، ويقللون من بطولة الرجل الأبيض ويعتمون على مجده. فلو أمكن إظهار أن [غير البيض] أبرزوا نفس المهارات والصفات [أو أعلى] مثل البيض. . . إذن سوف ينكمش الرواد [الغربيون] وسيصبح [تألقهم] موضع تساؤل. إن المزيد من البحث قد يؤدى إلى نتيجة أن [الغرب] يدين بالكثير إلى ذلك «الصبى الأسود» الذى لا اسم له. . . الذى أرشد. . . . وبيَّن [للغرب] أفضل نقاط [التطور](٢٦).

بالفعل، كانت إحدى المهام الرئيسية لكتابى هذا هى قيادة مثل هذا «المزيد من البحث» والذى تكشف نتائجه عن الشرقيين الذين لا اسم لهم حتى اليوم والذين مهدوا الطريق للرأسمالية العالمية بعد عام ٥٠٠م، وفى نفس الوقت ساعدوا الغرب على التطور.

وأخيراً، فالكلمات الأخيرة للراحل «إدوارد سعيد» فى المقدمة التى كتبها عام ٢٠٠٣م عند إعادة طبع كتابه «الاستشراق» وثيقة الصلة بما نقول:

بدلاً من صراع الحضارات المختلق، نحن فى حاجة إلى التركيز على العمل المشترك البطىء للثقافات التى تتداخل، وتقتبس من بعضها البعض، وتتعايش معًا. . . . إلا أنه لمثل هذا النوع من الرؤية الأوسع، نكون فى حاجة إلى وقت وصبر وبحث شكّى، يدعمه إيمان بمجتمعات التأويل التى يصعب الحفاظ عليها فى عالم يطالب بالفعل ورد الفعل الفورى(٢٧).

لقد سعى هذا الكتاب إلى تقديم مثل هذا التحليل فقط. بالإضافة إلى أننى أؤيد كاملاً نداء «سعيد» الواضح من أجل مزيد من التطوير للتحليلات الاعتناقية التى ترفض الثنائية المركبة للشرق والغرب مع السياسات العنصرية التى كثيراً ما تصاحبها، على الأقل لأن الإنسانية عامة لا تطالب بأقل من ذلك. لأننا فى إعادة اكتشافنا ماضينا العالمى ـ المشترك، نجعل المستقبل الأفضل للجميع أمراً ممكنًا.

جدول ١٣ ـ ٢

	رؤية مركزية أوروبا		رؤية مضادة لمركزية أوروبا
٧٣٣	انتصار «شارل مارتل» على «العرب ـ Saracens» فى معركتى «تور» و«پواتيه»	٧٥١/ ١٤٥٣	النصر العربى فى معركة طلاس (*) يؤسس التفوق الإسلامى فى غرب آسيا الوسطى. يأخذ العثمانيون القسطنطينية (١٤٥٣).
٦٠٠ ـ ١٠٠٠	أوروبا تقود الثورة الزراعية فى العصور الوسطى.	٤٠٠ ق. م - ٥٠٠.	تبتكر الصين العديد من التقنيات التى تمكن الثورة الزراعية الأوروبية فى القرنين ١٨-١٩.
تقريبًا ١٠٠٠	يبدأ الإيطاليون تجارة ذات مسافات طويلة/ رأسمالية مبكرة وتصبح إيطاليا القوة العالمية الرائدة.	تقريبًا ٨٠٠	ينضم الإيطاليون إلى الاقتصاد العالمى ذى الريادة الأفروآسيوية. تمكن العولمة الشرقية من نقل «محافظ الموارد» الشرقية لتمكين تطوير الغرب المتخلف.
ما بعد ١٠٩٥	الأوروبيون الصليبيون يفرضون سلطتهم على الشرق الأوسط الإسلامى.	١٠٩٥ - ١٥١٧	يظل الإيطاليون معتمدين على الشرق الأوسط الإسلامى ومصر.
تقريبًا ١٤٠٠ ـ ١٦٥٠	عصر النهضة الإيطالى والثورة العلمية.	تقريبًا ٨٠٠ - تقريبًا ١٤٠٠	النهضة الشرقية أو الإسلامية (التى تمكن الأوروبيين لاحقًا من عصر النهضة والثورة العلمية)

(*)معركة بين العرب والصينيين وقعت سنة ٧٥١م، انتصر فيها العرب، ومن نتائجها أنها كانت بداية عصر انهيار الصينيين، وبداية انتقال الورق إلى الغرب عن طريق العرب الذين أسروا تجار الورق الصينيين، فعرفوا منهم صناعة الورق ثم نقلوها إلى أوروبا.

تابع جدول ١٣ ـ ٢

	رؤية مركزية أوروبا		رؤية مضادة لمركزية أوروبا
١٤٣٤	تنسحب الصين من العالم تاركة فراغاً ما يلبث أن يملأه الأوروپيون الأكثر تفوقاً.	١٤٣٤ - ١٨٠٠/ ١٨٣٩	تظل الصين متفوقة بصفتها التاجر والمنتج الرئيسى فى العالم، كما تظل قادرة على مقاومة التدخل الغربى بالإضافة إلى إملاء شروط على التجار الأوروپيين.
١٤٥٥	يخترع «جوتنبرج» آلة الطباعة ذات الحروف المعدنية المتحركة.	١٠٩٥/ ١٤٠٣	يخترع «پى شينج» آلة الطباعة ذات الحروف المتحركة(١٠٩٥)؛ يخترع الكوريون أول آلة طباعة ذات حروف معدنية متحركة (١٤٠٣).
٨/ ١٤٨٧	«بارتولوميـة دياز» أول من يصل إلى «رأس العواصف».	تقريبًا ٢٠٠ - ١٤٢١	يبحر العرب حول الرأس(١٤٥٠) وداخل أوروپا. الصينيون(القرن التاسع) البولينسيون(*) (القرن الثالث) والهنود أبحروا إلى الرأس والشاطئ الشرقى لأفريقيا.
بعد ١٤٩٢	عصر الاستكشاف الأوروپى وظهور العولمة الغربية المبكرة.	تقريبًا ٥٠٠ - ١٥٠٠/ ١٨٠٠	عصر الاستكشاف الأفروآسيوى: الشرقيون ينشئون ويحافظون على الاقتصاد العالمى(ويقودون العولمة الشرقية). يختار الصينيون عدم الشروع فى الإمپريالية.
بعد ١٤٩٢	ينهب الإسپان السبائك الذهبية والفضية الأمريكية.	تقريبًا ١٤٥٠	استخدمت الصين عملة فضية، وبصفتها المنتج/ التاجر الرئيسى فى العالم، توفر طلباً كبيراً على الفضة الأوروپية المنهوبة من الأمريكات.
١٤٩٨	يقوم «دا جاما» بأول اتصال مع شعب هندى بدائى ومنعزل.	بعد ٨٠٠/ تقريبًا	الهنود فى اتصال تجارى مع بقية أوراسيا، الهنود

(*) پولينيسيا: مجموعة جزر فى المحيط الباسيفيكى (حوالى ١٠٠٠ جزيرة) تمثل مثلثًا أضلاعه نيوزيلاندا وأيسلندا الشرقية وهاواى، وأشهرها جزر تاهيتى

تابع جدول ١٣ ـ ٢

	رؤية مركزية أوروبا		رؤية مضادة لمركزية أوروبا
			متفوقون اقتصاديًا على مكتشفيهم البرتغاليين. توفر العلوم والتقنيات الصينية والهندية وربما الأفريقية السوداء وبالتأكيد الإسلامية، الأساس للسفن والملاحة البرتغالية.
١٤٩٨تقريبًا – ١٨٠٠	يهزم الأوروپيون الآسيويين ويحتكرون التجارة العالمية.	١٤٩٨/ تقريبًا ١٨٠٠	يفشل الأوروپيون فى هزيمة الآسيويين ويظلون معتمدين عليهم من أجل جزء من التجارة الشرقية المربحة: يستمر العصر الأفروآسيوى.
١٥٥٠ـ ١٦٦٠	«الثورة العسكرية» الأوروپية.	تقريبًا ٨٥٠ – ١٢٩٠	«الثورة العسكرية» الصينية ـ التى قامت مكوناتها التكنولوچية بتشكيل أساس الثورة العسكرية الأوروپية.
١٧٠٠ـ ١٨٥٠	أول معجزة صناعية تحدث فى بريطانيا.	٦٠٠ ق.م – ١١٠٠	المعجزة الصينية. استيعاب التقنيات والأفكار الصينية يمكن لقيام الثورة الصناعية البريطانية.
١٧٠٠ـ ١٨٥٠	التصنيع البريطانى هو انتصار للتغيير المحلى، أو المولد ذاتيًا.	١٧٠٠– ١٨٥٠	يساهم «غير الأوروپيين» (خاصة الأفارقة) مساهمة ذات شأن فى التصنيع البريطانى من خلال استيلاء الأوروپيين على مواردهم العديدة.
١٨٥٣	«كومودور پيرّى» «يفتح» يابان «طوكوجاوا» المعزولة: اليابان فى ظل «ميچى» «كمطور متأخر» تدخل الصناعة بالنقل من الغرب.	١٦٠٣– ١٨٦٨	تظل يابان «طوكوجاوا» مربوطة بالاقتصاد العالمى. تنمية «طوكوجاوا» المستقلة تتيح لتصنيع «ميچى» اللاحق (اليابان كمطور مبكر).

تابع جدول ١٣ ـ ٢

	رؤية مركزية أوروبا		رؤية مضادة لمركزية أوروبا
١٨٢٠	بريطانيا تعكس العجز التجارى مع الصين لفائض.	عشرينيات القرن التاسع عشر	تنجح بريطانيا فى قلب عجزها التجارى مع الصين، فقط عن طريق ترويج المخدرات فى الصين.
١٨٣٩ - ١٨٥٨	حروب الأفيون والمعاهدات غير المتكافئة «ترغم على الفتح» وتنقذ اقتصاد الصين المتخلف.	تقريبًا ١٨٥٠/ ١٩١١	تظل الصين متفتحة على العالم وتحقق تقدمًا اقتصاديًا طوال كل تلك الفترة.

Notes - الهوامش

Notes to ch. 1

1. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991).
2. Ibid.; Samir Amin, *Eurocentrism* (London: Zed Books, 1989); Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989); James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993); Bryan S. Turner, *Orientalism, Postmodernism and Globalism* (London: Routledge, 1993); Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998); Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000); Clive Ponting, *World History* (London: Chatto & Windus, 2000). See also the earlier works of Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam*, 3 vols. (Chicago: Chicago University Press, 1974); Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982).
3. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998).
4. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985).
5. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), p. 8.
6. W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers, 1975 [1946]), p. vii.
7. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 33.
8. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]); Victor G. Kiernan, *The Lords of Mankind* (New York: Columbia University Press, 1986 [1969]); Hodgson, *Venture*, I; Bryan S. Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London: Allen & Unwin, 1978).
9. Wolf, *Europe*, p. 5.
10. E.g. Joseph R. Strayer and Hans W. Gatzke, *The Mainstream of Civilization* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1979); David S.

Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969).

11. Ruth Benedict, *Race: Science and Politics* (New York: Modern Age Books, 1940), pp. 25–6.
12. Du Bois, *Africa*, p. 148.
13. See especially James M. Blaut, *Eight Eurocentric Historians* (London: Guilford Press, 2000).
14. Karl Marx in Shlomo Avineri, *Karl Marx on Colonialism and Modernization* (New York: Anchor, 1969), pp. 184, 343; see also Brendan O'Leary, *The Asiatic Mode of Production* (Oxford: Blackwell, 1989), p. 69.
15. Karl Marx, 'Chinese Affairs' (1862), in Avineri, *Marx*, pp. 442–4.
16. E.g. Karl Marx, 'The Future Results of British Rule' (1853), in Avineri, *Marx*, pp. 132–3; Karl Marx, *Surveys from Exile* (London: Pelican, 1973), p. 320.
17. Karl Marx and Friedrich Engels, *The Communist Manifesto* (Harmondsworth: Penguin, 1985), p. 84.
18. Karl Marx, *Capital*, III (London: Lawrence and Wishart, 1959), pp. 791, 333–4; Marx, *Capital*, I (London: Lawrence and Wishart, 1954), pp. 140, 316, 337–9.
19. Marx, *Capital*, I, p. 338, my emphasis.
20. Karl Marx, *Capital*, III, p. 726.
21. Karl Wittfogel, *Oriental Despotism* (New Haven: Yale University Press, 1963).
22. Karl Marx, *Grundrisse* (New York: Vintage, 1973), p. 110.
23. Karl Marx, *The German Ideology* (London: Lawrence and Wishart, 1965).
24. Georg W. F. Hegel, *The Philosophy of History* (New York: Dover Publications, 1956).
25. Teshale Tibebu, 'On the Question of Feudalism, Absolutism, and the Bourgeois Revolution', *Review* 13 (1) (1990), 83–5.
26. Randall Collins, *Weberian Sociological Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 23, my emphasis.
27. See especially Weber's *The Religion of China* (New York: The Free Press, 1951); *The Religion of India* (New York: Don Martindale, 1958);

General Economic History (London: Transaction Books, 1981); *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribner's Sons, 1958).

28. E.g. Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity, 1985).
29. E.g. Immanuel Wallerstein, *The Modern World System*, I (London: Academic Press, 1974); Giovanni Arrighi, 'The World according to Andre Gunder Frank', *Review* 22 (3) (1999), 348–53; Jared Diamond, *Guns, Germs and Steel* (London: Vintage, 1998).
30. Max Weber, *Economy and Society*, II (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 1192–3.
31. Blaut, *Colonizer's Model*, ch. 2.
32. Ibid., p. 5.
33. Landes, *Wealth*, ch. 29.
34. Ibid., p. xxi.
35. Lynn White cited in Blaut, *Eight Eurocentric Historians*, p. 39 (emphasis in the original).
36. Blaut, *Colonizer's Model*, pp. 115–19.
37. Immanuel Wallerstein, 'Frank Proves the European Miracle', *Review* 22 (3) (1999), 356–7.

Notes to ch. 2

1. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 6–10.
2. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 548–9.
3. E.g. David Held, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton, *Global Transformations* (Cambridge: Polity, 1999).
4. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 8.
5. Charles Tilly, *Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons* (New York: Russell Sage Foundation, 1984), p. 62.
6. Jane Schneider, 'Was there a Pre-Capitalist World-System?', *Peasant Studies* 6 (1977), 20–29.
7. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 32.

8. Robert J. Holton, *Globalization and the Nation-State* (London: Macmillan, 1998), p. 28, my emphases.
9. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), p. 460.
10. William H. McNeill, '*The Rise of the West* after Twenty-Five Years', in Stephen K. Sanderson (ed.), *Civilizations and World Systems* (London: Altamira Press, 1995), p. 314.
11. Jerry H. Bentley, *Old World Encounters* (New York: Oxford University Press, 1993), esp. chs. 1 and 3.
12. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 105.
13. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 86; Nigel Harris, *The Return of Cosmopolitan Capital* (London: I. B. Tauris, 2003), pp. 15–24; André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World*, I (Leiden: E. J. Brill, 1990), ch. 2.
14. McNeill, '*Rise of the West* after Twenty-Five Years', p. 316.
15. Wink, *Al-Hind*, pp. 35–6.
16. George F. Hourani, *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 36–8; Wink, *Al-Hind*, pp. 48–55.
17. This and the next two references are from Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (London: Allen Lane, 1974), pp. 14, 16–17, 29 respectively.
18. S. D. Goitein, *Studies in Islamic History and Institutions* (Leiden: E. J. Brill, 1968), pp. 228–9.
19. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 111–16, 141.
20. Ibid., p. 133.
21. Rodinson, *Islam*, p. 56.
22. Rita R. Di Meglio, 'Arab Trade with Indonesia and the Malay Peninsula from the 8th to the 16th Century', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 126.
23. Hourani, *Arab Seafaring*, p. 62; Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 199; W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers,

1975 [1946]), pp. 174, 192; Neville Chittick, 'East African Trade with the Orient', in Richards, *Islam*, p. 98.

24. Al-Mansūr and al-Ya'qūbi cited in Hourani, *Arab Seafaring*, p. 64.
25. Marco Polo cited in Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), p. 164; cf. Ibn Battūta, *Travels in Asia and Africa, 1325–1354* (London: Routledge and Kegan Paul, 1983), p. 101.
26. Wink, *Al-Hind*, pp. 28, 47.
27. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 36.
28. Philip D. Curtin, 'Africa and the Wider Monetary World, 1250–1850', in J. F. Richards (ed.), *Precious Metals in the Later Medieval and Early Modern Worlds* (Durham: Carolina Academic Press, 1983), pp. 231–8.
29. Ibn Battūta cited in Du Bois, *Africa*, p. 191.
30. John Middleton, *The World of the Swahili* (New Haven: Yale University Press, 1992).
31. Du Bois, *Africa*, ch. 10; Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), pp. 37–44.
32. K. P. Moseley, 'Caravel and Caravan: West Africa and the World-Economies, ca. 900–1900 AD', *Review* 15 (3) (1992), 527; E. W. Bovill, *Caravans of the Old Sahara* (London: Oxford University Press, 1933), esp. chs. 5–6.
33. Du Bois, *Africa*, ch. 7; Roland Oliver, *The African Experience* (London: Phoenix, 1999), chs. 6, 11.
34. Wink, *Al-Hind*, p. 61.
35. Jerry H. Bentley, 'Cross-Cultural Interaction and Periodization in World History', *American Historical Review* 101 (3) (1996), 764.
36. O. W. Wolters, *Early Indonesian Commerce* (Ithaca: Cornell University Press, 1967).
37. Wink, *Al-Hind*, pp. 351–5.
38. Ibid., pp. 86–104.
39. See S. D. Goitein, *Jews and Arabs* (New York: Schocken Books, 1964).
40. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), ch. 3.

41. Fernand Braudel, *A History of Civilizations* (London: Penguin, 1995), p. 71.
42. Bloom and Blair, *Islam*, pp. 110–11.
43. S. D. Goitein, 'The Main Industries of the Mediterranean Area as Reflected in the Records of the Cairo Geniza', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 4 (2) (1961), 168–97.
44. Jones, *Growth Recurring*, p. 67.
45. Felipe Fernández-Armesto, *Civilizations* (London: Pan Books, 2001), pp. 120–31.
46. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 159.
47. Matthew Paris cited in Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 70.
48. J. B. Friedmann, *The Monstrous Races in Medieval Art and Thought* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).
49. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 149.

Notes to ch. 3

1. Tsun Ko, 'The Development of Metal Technology in Ancient China', in Cheng-Yih Chen (ed.), *Science and Technology in Chinese Civilisation* (Singapore: World Scientific, 1987), pp. 229–38.
2. Robert Hartwell, 'Markets, Technology, and the Structure of Enterprise in the Development of the Eleventh Century Chinese Iron and Steel Industries', *Journal of Economic History* 26 (1966), 29–58.
3. Donald Wagner, *Iron and Steel in Ancient China* (Leiden: E. J. Brill, 1993), p. 407 and pp. 69–71.
4. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 69.
5. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 300–6, 344–65.
6. Peter J. Golas, *Science and Civilisation in China*, V (13) (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 190–7.
7. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), pp. 119–20.

8. Ibid., p. 119.
9. William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Oxford: Blackwell, 1982), p. 29.
10. Ibid., p. 30.
11. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 77, 81.
12. R. Bin Wong, *China Transformed* (Ithaca: Cornell University Press, 1997), p. 90.
13. Albert Feuerwerker, 'The State and the Economy in Late Imperial China', *Theory and Society* 13 (1984), 300.
14. Yoshinobu Shiba, 'Urbanization and the Development of Markets in the Lower Yangtze Valley', in John W. Haeger (ed.), *Crisis and Prosperity in Sung China* (Tuscon: University of Arizona Press, 1975), p. 43.
15. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), pp. 1606–7.
16. Shiba, 'Urbanization', pp. 20–3.
17. Francesca Bray, *Science and Civilisation in China*, VI (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 565.
18. Temple, *Genius*, p. 20.
19. Angus Maddison, *Chinese Economic Performance in the Long Run* (Paris: OECD, 1998), p. 31.
20. Bray, *Science*, VI (2), pp. 286–8.
21. Ibid., p. 600.
22. Cited in Lach and Kley, *Asia*, p. 1614.
23. Gang Deng, *Chinese Maritime Activities and Socioeconomic Development, c. 2100 BC–1900 AD* (London: Greenwood Press, 1997), pp. 68–9.
24. Temple, *Genius*, p. 186.
25. Gernet, *History*, p. 311; Joseph Needham, Ho Ping Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 111–17.
26. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 161–210.
27. Ibid., pp. 486–95.

28. Temple, *Genius*, p. 240; Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 495–505.
29. L. Carrington Goodrich and Fêng Chia-Shêng, 'The Early Development of Firearms in China', in Nathan Sivin, *Science and Technology in East Asia* (New York: Science History Publications, 1977), pp. 128–39; Wang Ling, 'On the Invention and Use of Gunpowder and Firearms in China', in Sivin, *Science*, pp. 140–58.
30. Needham *et al.*, *Science*, V (7), p. 264.
31. Deng, *Chinese Maritime Activities*, p. 70.
32. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 689–95.
33. Temple, *Genius*, p. 248.
34. Frederic C. Lane, 'The Economic Meaning of the Invention of the Compass', *American Historical Review* 68 (1963), 151–2.
35. Irfan Habib, 'The Technology and Economy of Mughal India', *Indian Economic and Social History Review* 17 (1) (1980), 26–8; Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1954), p. 243.
36. See especially Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 541–6; Alan K. Smith, *Creating a World Economy* (Boulder: Westview Press, 1991), pp. 27–9; David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), pp. 55–9.
37. Takeshi Hamashita, 'The Tribute Trade System and Modern Asia', in A. J. H. Latham and Heita Kawakatsu (eds.), *Japanese Industrialization and the Asian Economy* (London: Routledge, 1994); Dennis O. Flynn and Arturo Giraldez, 'China and the Manila Galleons', in Latham and Kawakatsu, *Japanese Industrialization*, pp. 71–90; Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 111–17.
38. Landes, *Wealth*, p. 96.
39. Ibid., p. 98.
40. Witold Rodzinski, *A History of China* (Oxford: Pergamon Press, 1979), p. 197.
41. Hamashita, 'Tribute', p. 92.

42. See especially Gang Deng, 'The Foreign Staple Trade of China in the Pre-Modern Era', *International History Review* 19 (2) (1997), p. 256.
43. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 15.
44. Frank, *ReOrient*, p. 114.
45. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 169.
46. Peter W. Klein, 'The China Seas and the World Economy between the Sixteenth and Nineteenth Centuries: the Changing Structures of Trade', in Carl-Ludwig Holtfrerich (ed.), *Interactions in the World Economy* (New York: New York University Press, 1989), pp. 71, 73–86.
47. Lach and Kley, *Asia*, p. 1618.
48. E.g. Jakob C. Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955).
49. Deng, *Chinese Maritime Activities*, p. 108.
50. P. J. Marshal, 'Private British Trade in the Indian Ocean Before 1800', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500–1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), p. 297.
51. Han-sheng Chuan, 'The Inflow of American silver into China from the late Ming to the mid-Ch'ing Period', *Journal of the Institute of Chinese Studies of the China University of Hong Kong* 2 (1969), 61–75.
52. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1965), p. 238.
53. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 520.
54. Richard Von Glahn, *Fountain of Fortune* (Berkeley: University of California Press, 1996); Frank, *ReOrient*, ch. 3.
55. Flynn and Giraldez, 'China', p. 75.
56. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 273.

57. Gernet, *History*, p. 420.
58. Yongjin Zhang, 'System, Empire and State in Chinese International Relations', in Michael Cox, Ken Booth and Tim Dunne (eds.), *Empires, Systems and States* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 43–63.
59. Joseph Fletcher, 'China and Central Asia, 1368–1884', in John K. Fairbank (ed.), *The Chinese World Order* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), pp. 208–9.
60. Bin Wong, *China Transformed*, p. 89.
61. Louise E. Levathes, *When China Ruled the Seas* (London: Simon and Schuster, 1994), p. 20.
62. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), pp. 129, 134.
63. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism. 15th–18th Century*, I (London: Collins, 1981), p. 377.
64. Wang Shixin, 'Commodity Circulation and Merchant Capital', in Xu Dixin and Wu Chengming (eds.), *Chinese Capitalism, 1522–1840* (London: Macmillan, 2000), pp. 46–64.
65. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 62–3.
66. Fang Xing, 'The Role of Embryonic Capitalism in China', in Dixin and Chengming, *Chinese Capitalism*, p. 418.
67. Golas, *Science*, V (13), pp. 169–70.
68. Wang Shixin, 'The Iron Industry of Foshan, Guangdong', in Dixin and Chengming (eds.), *Chinese Capitalism*, pp. 93–110.
69. Robert Marks, *Tigers, Rice, Silk and Silt* (New York: Cambridge University Press, 1997).
70. E.g. Susan Naquin and Evelyn Rawski, *Chinese Society in the Eighteenth Century* (London: Yale University Press, 1987).
71. Gernet, *History*, pp. 483–9.
72. Gang Deng, *Development versus Stagnation* (London: Greenwood Press, 1993), pp. 156, 171–2.
73. Jones, *Growth Recurring*, chs. 3–4.
74. Mark Elvin, *The Pattern of the Chinese Past* (Stanford: Stanford University Press, 1973), esp. chs. 11–12.

75. See the summary discussion in Paul A. Cohen, *Discovering History in China* (New York: Columbia University Press, 1984).

Notes to ch. 4

1. Paul A. Bairoch, 'The Main Trends in National Economic Disparities since the Industrial Revolution', in P. A. Bairoch and M. Lévy-Leboyer (eds.), *Disparities in Economic Development since the Industrial Revolution* (London: Macmillan, 1981), p. 7.
2. Angus Maddison, *Monitoring the World Economy* (Paris: OECD, 1995), pp. 30, 182–90.
3. Angus Maddison, 'A Comparison of Levels of GDP per capita in Developed and Developing Countries, 1700–1980', *Journal of Economic History* 43 (1) (1983), 29–30; Maddison, *Monitoring*, pp. 23–4; David S. Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 14.
4. Bairoch, 'Main Trends', pp. 7, 12, 14.
5. Maddison, 'Comparison', 29.
6. Ibid., 32.
7. Paul A. Bairoch, *Economics and World History* (Chicago: Chicago University Press, 1995), pp. 105–6.
8. Paul A. Bairoch, 'International Industrialization Levels from 1750 to 1980', *Journal of European Economic History* 11 (2) (1982), 269–333.
9. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 36–41.
10. Süleyman Özmucur and Şevket Pamuk, 'Real Wages and Standards of Living in the Ottoman Empire, 1489–1914', *Journal of Economic History* 62 (2) (2002), 293–321.
11. James Z. Lee and Wang Feng, *One Quarter of Humanity* (London: Harvard University Press, 1999), ch. 3.
12. Susan B. Hanley, 'A High Standard of Living in Nineteenth Century Japan: Fact or Fantasy?' *Journal of Economic History* 43 (1) (1983), 183–92.
13. Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 127.

14. Om Prakash, 'The Dutch East India Company in the Trade of the Indian Ocean', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500–1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), pp. 186–7.
15. E.g. Charles P. Kindleberger, 'Spenders and Hoarders', in C. P. Kindleberger (ed.), *Historical Economics* (Berkeley: University of California Press, 1990), pp. 35–85.
16. Najaf Haider, 'Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 39 (3) (1996), 298–367; Frank, *ReOrient*, pp. 151–64.
17. E.g. W. H. Moreland, *From Akbar to Aurangzeb* (London: Macmillan, 1923); Tapan Raychaudhuri, 'The Mughal Empire', in Tapan Raychaudhuri and Irfan Habib (eds.), *The Cambridge Economic History of India*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), pp. 172–3.
18. H. Fukazawa, 'Maharashtra and the Deccan: A Note', in Raychaudhuri and Habib, *Cambridge Economic History*, p. 202.
19. B. R. Grover, 'An Integrated Pattern of Commercial Life in Rural Society of North India during the Seventeenth and Eighteenth Centuries', in S. Subrahmanyam (ed.), *Money and the Market in India 1100–1700* (Delhi: Oxford University Press, 1994), pp. 238–9.
20. Muzafar Alam, 'Trade, State Policy and Regional Change: Aspects of Mughal-Uzbeck Commercial Relations, c. 1550–1750', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 37 (3) (1994), 215–18, 225–6.
21. H. W. Van Santen, 'Trade between Mughal India and the Middle East, and Mughal Monetary Policy, c. 1600–1660', in Karl R. Haellquist (ed.), *Asian Trade Routes* (London: Curzon Press, 1991), pp. 94–5.
22. Ashin Das Gupta, *The World of the Indian Ocean Merchant, 1500–1800* (New Delhi: Oxford University Press, 2001), p. 124.
23. Irfan Habib, 'Banking in Mughal India', in Tapan Raychaudhuri (ed.), *Contributions to Indian Economic History*, I (Calcutta: Firma K. L. Mukhopadhyay, 1960), esp. pp. 10–12.
24. Van Santen, 'Trade', p. 92.

25. Das Gupta, *World*, p. 73.
26. Moreland, *From Akbar*.
27. E.g. Jakob Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955).
28. Das Gupta, *World*, pp. 66, 92.
29. Ibid., ch. 3.
30. Irfan Habib, 'Merchant Communities in Pre-Colonial India', in James D. Tracy (ed.), *The Rise of Merchant Empires* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 384.
31. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 128.
32. Das Gupta, *World*, pp. 122–33.
33. Frank, *ReOrient*, pp. 84–92.
34. Grover, 'Integrated Pattern', pp. 219–55.
35. Habib, 'Merchant Communities', pp. 376–7.
36. Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 509.
37. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), pp. 187–8.
38. Arun Das Gupta, 'The Maritime Trade of Indonesia: 1500–1800', in Om Prakash (ed.), *European Commercial Expansion in Early Modern Asia* (Aldershot: Variorum, 1997), pp. 240–50.
39. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), pp. 12, 15.
40. M. A. P. Meilink-Roelofsz, 'Trade and Islam in the Malay-Indonesian Archipelago Prior to the Arrival of the Europeans', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 153.
41. K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), pp. 186–7.
42. Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, II (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 2.
43. E.g. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985), ch. 1.

44. R. N. Bellah, *Tokugawa Religion* (Boston: Beacon Press, 1970); David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), ch. 23.
45. Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (New York: Cambridge University Press, 1960).
46. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 153; Christopher Howe, *The Origins of Japanese Trade Supremacy* (Bathurst, New South Wales: Crawford House Publishing, 1996), p. 49.
47. J. I. Nakamura and M. Miyamoto, 'Social Structure and Population Change: a Comparative Study of Tokugawa Japan and Ch'ing China', *Economic Development and Cultural Change* 30 (2) (1982), 263–5.
48. Susan Hanley and Kozo Yamamura, *Economic and Demographic Change in Pre-Industrial Japan, 1600–1868* (Princeton: Princeton University Press, 1977), chs. 5–7.
49. Hanley and Yamamura, *Economic and Demographic Change*, pp. 69–78.
50. Thomas C. Smith, *The Agrarian Origins of Modern Japan* (Stanford: Stanford University Press, 1959), ch. 7.
51. Norbert Elias, *The Court Society* (Oxford: Blackwell, 1983).
52. Shinzaburō Ōishi, 'The Bakuhan System', in Chie Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), *Tokugawa Japan* (Tokyo: Tokyo University Press, 1990), pp. 11–36.
53. Pomeranz, *Great Divergence*, p. 35.
54. Johann P. Arnason, *Social Theory and Japanese Experience* (London: Kegan Paul International, 1997), p. 257.
55. Jones, *Growth Recurring*, pp. 152–67.
56. E. S. Crawcour, 'The Development of a Credit System in Seventeenth-Century Japan', *Journal of Economic History* 20 (3) (1961), 347, 353–4.
57. Ronald P. Toby, 'Both a Borrower and a Lender Be: from Village Moneylender to Rural Banker in the Tempō Era', in Michael Smitka (ed.), *The Japanese Economy in the Tokugawa Era 1600–1868* (New York: Garland, 1998), pp. 325–54.

58. Ulrike Schaede, 'Forwards and Futures in Tokugawa-Period Japan: a New Perspective on the Dōjima Rice Market', *Journal of Banking and Finance* 13 (1989), 487–513.
59. Hanley and Yamamura, *Economic and Demographic Change*, p. 80.
60. David L. Howell, 'Proto-Industrial Origins of Japanese Capitalism', *Journal of Asian Studies* 51 (2) (1992), 269–86.
61. Ōishi, 'Bakuhan System', pp. 26–8.
62. Frank, *ReOrient*, p. 106.
63. Dennis O. Flynn, 'Comparing the Tokugawa Shogunate with Hapsburg Spain: Two Silver-based Empires in a Global Setting', in James D. Tracy (ed.), *The Political Economy of Merchant Empires* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 354.
64. Satoshi Ikeda, 'The History of the Capitalist World-System vs. the History of East-Southeast Asia', *Review* 19 (1) (1996), 55, my emphasis.
65. Ikeda, 'History', 55–7.
66. Maddison, *Monitoring*, pp. 182–90.
67. Ikeda, 'History', 61.
68. Norman Jacobs, *The Origins of Capitalism and Eastern Asia* (Hong Kong: Hong Kong University Press, 1958), ch. 10.

Notes to ch. 5

1. Carlo Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (London: Routledge, 1993), p. 138.
2. Lynn White, *Medieval Technology and Social Change* (Oxford: Clarendon Press, 1962), p. 52.
3. Haudricourt cited in Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 317.
4. James Burke, *Connections* (London: Macmillan, 1978), p. 63; Hugh Thomas, *An Unfinished History of the World* (London: Papermac, 1995), p. 90; Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 371.

5. Joseph Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 148.
6. Needham and Ling, *Science*, IV (2), p. 313.
7. Ibid., pp. 319–28.
8. White, *Medieval Technology*, ch. 1; Marc Bloch, *Feudal Society*, I (Chicago: Chicago University Press, 1961), p. 153.
9. Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 17.
10. E. M. Jope, 'Vehicles and Harness', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), pp. 556–7; White, *Medieval Technology*, pp. 14–20.
11. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 95–120.
12. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), p. 485.
13. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979).
14. Norbert Elias, *The Civilizing Process* (Oxford: Blackwell, 1994); Hendrik Spruyt, *The Sovereign State and its Competitors* (Princeton: Princeton University Press, 1994).
15. Maxime Rodinson, 'The Western Image and Western Studies of Islam', in Joseph Schacht and C. E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam* (London: Oxford University Press, 1974), p. 9.
16. See especially R. W. Southern, *Western Views on Islam in the Middle Ages* (Cambridge: Mass.: Harvard University Press, 1962); Rana Kabbani, *Europe's Myth of the Orient* (Bloomington: Indiana University Press, 1986), ch. 1.
17. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 68.
18. Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (London: Macmillan, 1937), pp. 114, 459, 586, 613.
19. Kabbani, *Europe's Myth*, p. 5.
20. Said, *Orientalism*, p. 74.

21. Edward Gibbon, *The Decline and Fall of the Roman Empire*, II (New York: The Modern Library, 1931), p. 801.
22. Bernard Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (London: Phoenix, 1994), pp. 19–20; also McNeill, *Rise*, p. 469.
23. Bloch, *Feudal Society*, I, p. 3.
24. Ibid.
25. Maxime Rodinson, *Europe and the Mystique of Islam* (London: I. B. Tauris, 1987), p. 7.
26. Jonathan Riley-Smith, *The First Crusade and the Idea of Crusading* (London: Athlone Press, 1986), especially ch. 1.
27. V. Y. Mudimbe, *The Invention of Africa* (Indianapolis: Indiana University Press, 1988), p. 57.
28. Robert J. Holton, *Globalization and the Nation-State* (London: Macmillan, 1998), p. 32.
29. Georges Duby, *The Three Orders: Feudal Society Imagined* (Chicago: Chicago University Press, 1980).
30. Marc Bloch, *Feudal Society*, II (Chicago: Chicago University Press, 1961), pp. 412–20.
31. Gerd Tellenbach, *Church, State and Christian Society at the Time of the Investiture Conflict* (Oxford: Blackwell, 1959), p. 39.
32. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 381ff.
33. Thomas H. Greer and Gavin Lewis, *A Brief History of the Western World* (New York: Harcourt, Brace Jovanovich, 1992), p. 45; cf. Gerard Delanty, *Inventing Europe* (London: Macmillan, 1995), p. 26.

Notes to ch. 6

1. Armando Sapori cited in Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 91.
2. E.g. Charles Kindleberger, *World Economic Primacy, 1500–1990* (New York: Oxford University Press, 1996).
3. Braudel, *Civilization*, III, p. 94.

4. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1937 [1776]), p. 13.
5. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 108; André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World*, I (Leiden: E. J. Brill, 1995), pp. 35–8.
6. Braudel, *Civilization*, III, pp. 128, 132.
7. Ibid., pp. 129–30; Douglass North and Robert Thomas, *The Rise of the Western World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1973), p. 53.
8. M. J. Kister, 'Mecca and Tamīm', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 8 (1965), 117ff.
9. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 58.
10. Abraham L. Udovitch, 'Commercial Techniques in Early Medieval Islamic Trade', in D. S. Richards (ed.), *Islam and the Trade of Asia* (Oxford: Bruno Cassirer, 1970), p. 48.
11. Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton: Princeton University Press, 1970), p. 78; S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I (Berkeley: University of California Press, 1967), pp. 362–7.
12. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 216.
13. Goitein, *Mediterranean Society*, I, pp. 197–9; Udovitch, 'Commercial Techniques', pp. 61–2.
14. Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 223.
15. Goody, *East*, p. 79; Abu-Lughod, *Hegemony*, p. 224.
16. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 168–9; Goody, *East*, p. 75.
17. Goody, *East*, pp. 68, 72.
18. Emile Savage-Smith, 'Celestial Mapping', in J. Brian Harley and David Woodward (eds.), *History of Cartography*, II (1) (Chicago: Chicago University Press, 1992), pp. 12–70; Paul Kunitzsch, *The Arabs and the Stars* (Northampton: Variorum, 1989), chs. 8, 10.
19. Kunitzsch, *Arabs*, ch. 9.

20. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 554–84; Hans Breuer, *Columbus was Chinese* (New York: Herder and Herder, 1972), pp. 83–102.
21. George F. Hourani, *Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 108–9.
22. Lionel Casson, *Ships and Seamanship in the Ancient World* (Princeton: Princeton University Press, 1971), pp. 243–5 and figs. 181, 182.
23. Jules Sottas, 'An Early Lateen Sail in the Mediterranean', *The Mariner's Mirror* 25 (1939), 229–30.
24. The ensuing discussion is from Lynn White, *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 255–60.
25. H. H. Brindley, 'Early Pictures of Lateen Sails', *The Mariner's Mirror* 12 (1) (1926), 9–10.
26. Richard LeBaron Bowen, *Arab Dhows of Eastern Arabia* (Rehoboth, Mass.: privately published, 1949), p. 7, n. 9.
27. Brindley, 'Early Pictures', 9.
28. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), p. 609, n. g.
29. Cecil Torr, *Ancient Ships* (Cambridge: Cambridge University Press, 1895), pp. 86–91.
30. Ibn-Shahriyā in Hourani, *Arab Seafaring*, p. 100.
31. Gerald R. Tibbetts, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: The Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1971), p. 49.
32. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 635–54.
33. Gavin Menzies, *1421* (London: Bantam Press, 2002), p. 43.
34. Carlo Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (London: Routledge, 1993), p. 210.
35. Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 43.
36. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 53.

37. Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), pp. 104–5.
38. Hugh Thomas, *An Unfinished History of the World* (London: Papermac, 1995), pp. 92–3.
39. Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), pp. 556–7.
40. R. J. Forbes, 'Power', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), pp. 614–17.
41. Dieter Kuhn, *Science and Civilisation in China*, V (9) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 419–33.
42. Hugh Honour, *Chinoiserie: the Vision of Cathay* (London: John Murray, 1961), p. 35.
43. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), p. 120.
44. Pacey, *Technology*, pp. 103–7; Temple, *Genius*, pp. 120–1.
45. Kuhn, *Science*, V (9), pp. 428–33.
46. Thomas F. Carter, *The Invention of Printing in China and its Spread Westward* (New York: The Ronald Press Company, 1955), ch. 13.
47. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 288.
48. Al-Qazwini cited in al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 191.
49. Tsien Tsuen-Hsuin, *Science and Civilisation in China*, V (1) (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 297.
50. Carter, *Invention*, ch. 13; Tsuen-Hsuin, *Science*, V (1), pp. 296–9.
51. Al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 192.
52. Joseph Needham, *Science and Civilisation in China*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1954), p. 240.
53. Braudel, *Civilization*, I, p. 376.
54. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 49.
55. Ibid., p. 48.
56. Needham and Ling, *Science*, IV (2), p. 464, and pp. 446–63; cf. Gernet, *History*, p. 341.

57. D. S. L. Cardwell, *Technology, Science and History* (London: Heinemann, 1972), p. 14.
58. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 371.
59. Donald R. Hill, *Studies in Medieval Technology* (Aldershot: Ashgate, 1998), ch. 13, p. 15.
60. White, *Medieval Religion*, pp. 52–4.
61. Needham and Ling, *Science*, IV (2), pp. 543–4.
62. Bloom and Blair, *Islam*, pp. 106–7.
63. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 85.
64. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), p. 177.

Notes to ch. 7

1. J. M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC, 1985), pp. 175, 184, 186, 188, 194.
2. Ibid., p. 201.
3. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 135.
4. Brandon H. Beck, *From the Rising of the Sun* (New York: Peter Lang, 1987), p. 17.
5. Pope Pius II cited in Robert Schwoebel, *The Shadow of the Crescent* (Nieuwkoop: B. De Graaf, 1967), p. 71.
6. Charles R. Boxer, *The Portuguese Seaborne Empire, 1415–1825* (London: Hutchinson, 1969), p. 21.
7. Ibid., pp. 22–3.
8. M. N. Pearson, *The New Cambridge History of India* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), p. 38.
9. See the discussion in Gerald R. Tibbetts, *Arab Navigation in the Indian Ocean before the Coming of the Portuguese* (London: The Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, 1971), pp. 206–8.
10. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), p. 19; and pp. 209, 258, 363.

11. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 501–2; cf. Gavin Menzies, *1421* (London: Bantam, 2002), esp. ch. 4.
12. Colin Ronan (ed.), *The Shorter Science and Civilisation in China*, III (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), ch. 3.
13. Diogo do Couto cited in Anthony Reid, *Southeast Asia in the Age of Commerce 1450–1680*, I (New Haven: Yale University Press, 1993), p. 36.
14. André Wink, *Al-Hind: the Making of the Indo-Islamic World*, I (Leiden: E. J. Brill, 1995), pp. 27–8.
15. Pearson, *New Cambridge History*, p. 11.
16. Joseph Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 176.
17. Joseph Desomogyi, *A Short History of Oriental Trade* (Hildesheim: Georg Olms Verlagsbuchhandlung, 1968), p. 83.
18. Michael Adas, *Machines as the Measure of Men* (Ithaca: Cornell University Press, 1989), pp. 41–5; Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 111.
19. This and the next two paragraphs draw from Patricia Seed, *Ceremonies of Possession in Europe's Conquest of the New World, 1492–1640* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 107–28.
20. Martin Elbl, 'The Caravel', in Robert Gardiner (ed.), *Cogs, Caravels and Galleons* (London: Brasseys, 1994), p. 91.
21. G. S. L. Clowes, 'Ships of Early Explorers', *Geographical Journal* 69 (1927), 216; Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pt. 29.
22. Pedro Nunes cited in Seed, *Ceremonies*, p. 126.
23. Tibbetts, *Arab Navigation*, pp. 9–11.
24. Cited in E. G. Ravenstein (ed.), *A Journal of the First Voyage of Vasco Da Gama, 1497–1499* (London: Bedford Press, 1899), p. 87.
25. Antonio Pigafetta cited in Miriam Estensen, *Discovery* (St Leonards, New South Wales: Allen and Unwin, 1998), pp. 15–16.

26. Ahmad ibn-Mājid cited in Tibbetts, *Arab Navigation*, p. 195.
27. Ravenstein, *Journal*, p. 163; Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 480–2; Menzies, *1421*, p. 38.
28. Goody, *East*, p. 92.
29. Menzies, *1421*, p. 43.
30. Gang Deng, *Chinese Maritime Activities and Socioeconomic Development, c. 2100 BC–1900 AD* (London: Greenwood Press, 1997), pp. 70–1.
31. Reid, *Southeast Asia*, I, pp. 20–1.
32. Boxer, *Portuguese*, p. 58.
33. Jakob Van Leur, *Indonesian Trade and Society* (The Hague: W. van Hoeve, 1955), p. 159.
34. K. N. Chaudhuri, *Trade and Civilisation in the Indian Ocean* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 79.
35. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), pp. 212–13.
36. Clive Ponting, *World History* (London: Chatto and Windus, 2000), p. 525.
37. M. A. P. Meilink-Roelofsz, *Asian Trade and European Influence in the Indonesian Archipelago between 1500 and about 1630* (The Hague: Martinus Nijhoff, 1962).
38. Adas, *Machines*, p. 48.
39. Braudel, *Civilization*, III, p. 468, his emphasis.
40. P. M. Holt, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis, cited in Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), p. 118.
41. Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 97, 129.
42. Frederic C. Lane, 'Venetian Shipping during the Commercial Revolution', *American Historical Review* 38 (2) (1933), 228; Niels Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century* (Chicago: Chicago University Press, 1974), pp. 155–69.
43. Pearson, *New Cambridge History*, p. 44.

44. Najaf Haider, 'Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire', *Journal of the Economic and Social History of the Orient* 39 (3) (1996), 298–367.
45. Sanjay Subrahmanyam, 'Precious Metal Flows and Prices in Western and Southern Asia, 1500–1750: some Comparative and Conjunctural Aspects', in S. Subrahmanyam (ed.), *Money and the Market in India 1100–1700* (Delhi: Oxford University Press, 1994), p. 201, also pp. 197–201.
46. Calculated from Reid, *Southeast Asia*, I, table 3, p. 27.
47. Van Leur, *Indonesian Trade*, p. 212, cf. p. 235.
48. Boxer, *Portuguese*, pp. 59, 61.
49. Ibid., p. 62.
50. Pearson, *New Cambridge History*, p. 54.
51. Philip D. Curtin, *Cross-Cultural Trade in World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 145.
52. Ibid., pp. 144–8; see also pp. 159–67 and ch. 8.
53. Pearson, *New Cambridge History*, p. 55.
54. Tomé Pires, *Suma Oriental* (Glasgow: The University Press, 1944), pp. 268–9.
55. Reid, *Southeast Asia*, I, p. 23.
56. H. W. Van Santen, 'Trade between Mughal India and the Middle East, and Mughal Monetary Policy, c. 1600–1660', in Karl R. Haellquist (ed.), *Asian Trade Routes* (London: Curzon Press, 1991), p. 89.
57. Van Santen, 'Trade', p. 90.
58. Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 234.
59. M. N. Pearson, 'India and the Indian Ocean in the Sixteenth Century', in Ashin Das Gupta and M. N. Pearson (eds.), *India and the Indian Ocean 1500–1800* (Calcutta: Oxford University Press, 1987), p. 78.
60. Braudel, *Civilization*, III, p. 489.
61. P. J. Marshall, 'Private British Trade in the Indian Ocean before 1800', in Das Gupta and Pearson, *India*, pp. 280, 283, 287, 292–3.
62. Om Prakash, 'The Dutch East India Company in the Trade of the Indian Ocean', in J. F. Richards (ed.), *Precious Metals in the Late*

Medieval and Early Modern Worlds (Durham: Carolina Academic Press, 1983), pp. 189–90.

63. Frank, *ReOrient*, pp. 74–5.
64. Wolf, *Europe*, p. 240.
65. Ponting, *World History*, p. 525.
66. Suleyman cited in Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Books, 2001), p. 158.

Notes to ch. 8

1. See also Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 318–19, 334.
2. Columbus cited in Marc Ferro, *Colonization: A Global History* (London: Routledge, 1997), p. 5.
3. Tzvetan Todorov, *The Conquest of America* (New York: Harper and Row, 1984), p. 10, and pp. 11–13.
4. See David Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (London: Yale University Press, 2000), p. 184.
5. Edmundo O'Gorman, *The Invention of America* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), esp. pt 3; also Todorov, *Conquest*, pp. 14–33.
6. Las Casas cited in O'Gorman, *Invention*, p. 79.
7. Cited in Alfred W. Crosby, *The Columbian Exchange* (Westport: Greenwood, 1972), p. 11.
8. Todorov, *Conquest*, p. 17.
9. Ibid., pp. 46–7.
10. Richard Slotkin, *Regeneration Through Violence* (Middleton: Weslyan University Press, 1973); Michael Kammen, *People of Paradox* (New York: Alfred A. Knopf, 1972); Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny: the Origins of American Racial Anglo-Saxonism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981).
11. Richard Drinnon, *Facing West: the Metaphysics of Indian-Hating and Empire-Building* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1980), p. 99.

12. Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, VIII (London: Oxford University Press, 1963), p. 111, n. 2.

13. Patricia Seed, *Ceremonies of Possession in Europe's Conquest of the New World, 1492–1640* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), p. 70.

14. Cited in ibid., p. 69.

15. Jan Nederveen Pieterse, *White on Black* (London: Yale University Press, 1992), p. 44.

16. George M. Frederickson, *Racism: a Short History* (Melbourne: Scribe Publications, 2002), p. 45.

17. Ibid., p. 29.

18. Alexander Falconbridge cited in James Walvin, *Black Ivory* (Washington, DC: Howard University Press, 1994), pp. 49–50, and pp. 38–58.

19. 'Dicky Sam', *Liverpool and Slavery* (Liverpool: Scouse Press, 1984 [1884]), p. 34.

20. Cited in 'Transatlantic Slavery: Against Human Dignity', National Museums and Galleries on Merseyside (Liverpool, 2002), p. 12.

21. Herbert S. Klein, *The Atlantic Slave Trade* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 150.

22. Walvin, *Black Ivory*, pp. 250–1.

23. Peter Fryer, *Black People in the British Empire* (London: Pluto Press, 1988), pp. 10–11.

24. 'Transatlantic Slavery', p. 8.

25. Orlando Patterson, *Slavery and Social Death* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982).

26. John Thornton, *Africa and Africans in the Making of the Atlantic World, 1400–1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

27. C. L. R. James, *The Black Jacobins* (London: Allison and Busby, 1989 [1938]); W. E. B. Du Bois, *Africa and the World* (New York: International Publishers, 1975 [1946]), pp. 60–6.

28. William Denevan, *The Native Populations of the Americas in 1492* (Madison: University of Wisconsin Press, 1992).

29. Jan Carew, 'Columbus and the Origins of Racism in the Americas: Part One', *Race and Class* 29 (4) (1988), 3.

30. David S. Landes, The *Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), pp. 99–112.
31. See the special issue of *Annals of the Association of American Geographers* 82 (3) (1992).
32. Crosby, *Columbian Exchange*, ch. 2.
33. James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), pp. 184, and 186.
34. J. M. Roberts, *The Penguin History of the World* (London: Penguin, 1995), p. 641.
35. Blaut, *Colonizer's Model*, ch. 4; Frank, *ReOrient*, ch. 2.
36. Joseph E. Inikori, *Africans and the Industrial Revolution in England* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 183–5.
37. Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (Montreal, Quebec: Black Rose Books, 1992); Iver Neumann, *Uses of the Other* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999).
38. A. Rupert Hall, 'General Introduction', in Marie Boas, *The Scientific Renaissance 1450–1630* (London: Collins, 1962), p. 6. For a good review of the Eurocentric position see Frank, *ReOrient*, pp. 185–93.
39. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 94.
40. Margaret Wertheim, *Pythagoras' Trousers* (London: Time Books, 1996), p. 35.
41. William H. McNeill, *The Rise of the West* (Chicago: Chicago University Press, 1963), pp. 602, 609.
42. Bernard Lewis, *The Muslim Discovery of Europe* (London: Phoenix, 1994), p. 221.
43. Jacques Gernet, *A History of Chinese Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 298, 337–47.
44. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 234.
45. Jonathan Bloom and Sheila Blair, *Islam: Empire of Faith* (London: BBC Worldwide, 2001), p. 125.
46. Wazir Hasan Abdi, 'Glimpses of Mathematics in Medieval India', in A. Rahman (ed.), *History of Indian Science, Technology and*

Culture, AD *1000–1800* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), pp. 50–94.

47. Seyyed Nasr, *Science and Civilization in Islam* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), ch. 5.
48. Charles Singer, 'Epilogue: East and West in Retrospect', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, III (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 767.
49. Juan Vernet, 'Mathematics, Astronomy, Optics', in Joseph Schacht and C. E. Bosworth (eds.), *The Legacy of Islam* (Oxford: Clarendon, 1974), p. 477.
50. E. S. Kennedy, *Studies in the Islamic Exact Sciences* (Beirut: American University of Beirut, 1983), p. 41.
51. Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, III (Cambridge: Cambridge University Press, 1959), p. 109.
52. Bloom and Blair, *Islam*, p. 131.
53. Lewis, *Muslim Discovery*, pp. 128–30.
54. Joseph Needham, Lu Gwei-Djen and Nathan Sivin, *Science and Civilisation in China*, VI (6) (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 124–5.
55. Philip K. Hitti, *History of the Arabs* (London: Macmillan, 1937), p. 367.
56. Luis Garcia Ballester, M. R. McVaugh and A. Rubio-Vela, *Practical Medicine from Salerno to the Black Death* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 13–29.
57. Needham *et al.*, *Science*, VI (6).
58. Swerdlow cited in George Saliba, *A History of Arabic Astronomy* (London: New York University Press, 1994), p. 64.
59. Kennedy, *Studies*, pp. 50–83; Saliba, *History*, pp. 245–305.
60. N. Swerdlow and O. Neugebauer, *Mathematical Astronomy in Copernicus' De Revolutionibus* (Berlin: Springer, 1984), p. 295.
61. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991), pp. 155–6; Frances Yates, *Giordano Bruno and the Hermetic Tradition* (London: Routledge and Kegan Paul, 1964), esp. p. 154.

62. Wertheim, *Pythagoras' Trousers*, p. 81, and pp. 81–91.
63. Robert Briffault cited in Ziauddin Ahmad, 'Muslim Contribution to Scientific Progress', in Mohammad R. Mirza and Muhammad I. Siddiqi (eds.), *Muslim Contribution to Science* (Lahore: Kazi, 1986), p. 117.
64. H. Floris Cohen, *The Scientific Revolution* (Chicago: Chicago University Press, 1994), ch. 8.
65. Du Bois, *Africa*, ch. 10.
66. Hitti, *History*, pp. 628–31.
67. Cheik Anta Diop, *The African Origins of Civilization* (Westport: L. Hill, 1974); Bernal, *Black Athena*, pp. 24, 151–5, 434–7.
68. Du Bois, *Africa*, p. 223.
69. Boas, *Scientific Renaissance*, pp. 29–30.
70. Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1983).
71. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); Anthony Giddens, *The Nation-State and Violence* (Cambridge: Polity, 1985).
72. Michael Clapham, 'Printing', in Charles Singer, E. J. Holmyard, A. R. Hall and T. I. Williams (eds.), *A History of Technology*, II (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 377.
73. Gernet, *History*, pp. 332–3; Tsien Tsuen-Hsuin, *Science and Civilisation in China*, V (1) (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 146–69; Thomas F. Carter, *The Invention of Printing in China and its Spread Westward* (New York: The Ronald Press Company, 1955), p. 41.
74. Carter, *Invention*, p. 239.
75. Tsuen-Hsuin, *Science*, V (1), p. 145.
76. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), p. 1598.
77. Ibid., p. 1595.
78. Gernet, *History*, p. 336.
79. Landes, *Wealth*, p. 51.
80. Lach and Kley, *Asia*, p. 1595, n. 209.

81. Carter, *Invention*, pp. 239–40; Sang-woon Jeon, *Science and Technology in Korea* (Cambridge, Mass.: MIT, 1974), pp. 173–84; Tsuen-Hsuin, *Science*, V (1), pp. 319–331.
82. Tsuen-Hsuin, *Science*, V (1), pp. 132–72, 303–13.
83. Robert Curzon cited in Tsuen-Hsuin, *Science*, V (1), p. 313.
84. Carter, *Invention*, p. 242.
85. G. F. Hudson, *Europe and China* (Boston: Beacon Press, 1961), p. 168; also, Clapham, 'Printing', pp. 378, 380.
86. J. M. Roberts, *Essays in Swedish History* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967).
87. Charles Tilly, *Coercion, Capital and European States,* AD *990–1990* (Oxford: Blackwell, 1990); Giddens, *Nation-State*, pp. 103–16, 222–54; Mann, *Sources*, I, chs. 12–15.
88. Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 49.
89. Paul Cressey, 'Chinese Traits in European Civilization: a Study in Diffusion', *American Sociological Review* 10 (5) (1945), 598; Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 45.
90. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 47–50, 570–2.
91. O. F. G. Hogg, *English Artillery 1326–1716* (London: Royal Artillery Institution, 1963), pp. 6–9, 46; William H. McNeill, *The Pursuit of Power* (Oxford: Blackwell, 1982), pp. 81, 84.
92. Pacey, *Technology*, p. 47.
93. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 572–9.
94. As even Lynn White concedes in his *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), p. 285; see also Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 106–7; Needham *et al.*, *Science*, V (7), p. 77.
95. Al-Hassan and Hill, *Islamic Technology*, p. 108.
96. Pacey, *Technology*, p. 74.
97. Ibid., p. 80.

98. Cf. Needham *et al.*, *Science*, V (7), pp. 455–65; Pacey, *Technology*, p. 75.

Notes to ch. 9

1. Phyllis Deane, *The First Industrial Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1965); Peter Mathias, *The First Industrial Nation* (London: Methuen, 1983).
2. R. M. Hartwell, 'Was there an Industrial Revolution?', *Social Science History* 14 (1990), 575, my emphases.
3. Walt W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (Cambridge: Cambridge University Press, 1961), p. 157, my emphases.
4. Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: Verso, 1979), pp. 419–20.
5. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 523.
6. David S. Landes, *The Unbound Prometheus* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 84; Charles P. Kindleberger, *World Economic Primacy* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 132.
7. Landes, *Unbound Prometheus*, p. 39.
8. Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam*, III (Chicago: Chicago University Press, 1974) p. 197.
9. Eric L. Jones, *Growth Recurring* (Oxford: Clarendon Press, 1988), p. 13.
10. Ibid., p. 28.
11. Ibid., p. 80.
12. Cited in Arnold H. Rowbotham, 'The Impact of Confucianism on Seventeenth Century Europe', *The Far Eastern Quarterly* 4 (1) (1944), 227.
13. This and the next two references are from Adolf Reichwein, *China and Europe* (Taipei: Ch'eng-Wen Publishing Company, 1967), pp. 77, 78 and 79 respectively.
14. William W. Appleton, *A Cycle of Cathay* (New York: Columbia University Press, 1951), ch. 6; Reichwein, *China*, pp. 113–26; Hugh

Honour, *Chinoiserie: the Vision of Cathay* (London: John Murray, 1961), pp. 44–52, 125–74.

15. Lewis A. Maverick, *China A Model for Europe*, I (San Antonio, Texas: Paul Anderson, 1946), pp. 111–23; Martin Bernal, *Black Athena*, I (New York: Vintage, 1991), p. 172; Francesca Bray, *Science and Civilisation in China*, VI (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 569.
16. J. J. Clarke, *Oriental Enlightenment* (London: Routledge, 1997), p. 49.
17. Kuo Hsiang cited in Colin A. Ronan, *The Shorter Science and Civilisation in China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), p. 97.
18. Reichwein, *China*, pp. 101–9.
19. Basil Guy cited in Clarke, *Oriental Enlightenment*, p. 50.
20. Bernal, *Black Athena*, p. 198.
21. Sir William Temple cited in Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 107.
22. Oliver Goldsmith cited in Bernal, *Black Athena*, p. 198.
23. The eighth earl of Elgin cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 37.
24. Jonathan Spence, *To Change China* (Boston: Little, Brown, 1969), p. 6.
25. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, I (London: Collins, 1981), pp. 338–9.
26. Bernal, *Black Athena*, p. 172.
27. Maverick, *China*, pp. 13–14.
28. Leibniz cited in Bray, *Science*, VI (2), p. 569.
29. Maverick, *China*, pp. 41–59; Bernal, *Black Athena*, p. 199.
30. Bray, *Science*, VI (2), p. 570.
31. Maverick, *China*; Wolfgang Franke, *China and the West* (Oxford: Blackwell, 1967), ch. 4.
32. Donald F. Lach and Edwin J. Van Kley, *Asia in the Making of Europe*, III (Chicago: Chicago University Press, 1993), p. 1890; see also Clarke, *Oriental Enlightenment*, p. 40.
33. Bray, *Science* VI (2), p. 571.

34. See ibid., pp. 553–5, 558–9.
35. Ibid., pp. 581–3.
36. Robert Temple, *The Genius of China* (London: Prion Books, 1999), p. 20.
37. Bray, *Science*, VI (2), pp. 366–75; Joseph Needham and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, IV (2) (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), p. 154.
38. Cited in Bray, *Science*, VI (2), p. 377.
39. Temple, *Genius*, pp. 23–5.
40. Ibid., p. 27.
41. Alvarez Semedo cited in Lach and Kley, *Asia*, p. 1595.
42. Tull's principles and the Chinese formula are reproduced in Bray, *Science*, VI (2), pp. 559, 560.
43. Bray, *Science*, VI (2), p. 571.
44. Ibid., p. 582.
45. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), p. 191.
46. Bray, *Science*, VI (2), pp. 429–33.
47. Alfred W. Crosby, *The Columbian Exchange* (Westport: Greenwood, 1972), ch. 5; Braudel, *Civilization*, I, pp. 158–71.
48. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), pp. 57–8.
49. Stuart Piggott, *Ruins in a Land Scape* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1976), pp. 115, 124.
50. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 59–68.
51. Peter J. Golas, *Science and Civilisation in China*, V (13) (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 285–7.
52. Robert Hartwell, 'Markets, Technology, and the Structure of Enterprise in the Development of the Eleventh-Century Chinese Iron and Steel Industry', *Journal of Economic History* 26 (1) (1966), 48.
53. Golas, *Science*, V (13), pp. 186, 336.
54. Needham and Ling, *Science*, IV (2), pp. 135–6, 225–8, 369–70, 387, 407–8, 411.
55. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 61–2.

56. Temple, *Genius*, pp. 65–6; Joseph Needham, Ho Ping-Yü, Lu Gwei-Djen and Wang Ling, *Science and Civilisation in China*, V (7) (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 544–68.
57. Lynn White, *Medieval Technology and Social Change* (Oxford: Clarendon Press, 1962), p. 100.
58. Deane, *First Industrial Revolution*, p. 129.
59. Temple, *Genius*, p. 68.
60. Ibid., p. 49.
61. Needham in Mansel Davies, *A Selection from the Writings of Joseph Needham* (Lewes, Sussex: The Book Guild, 1990), p. 144.
62. Ahmad Y. al-Hassan and Donald R. Hill, *Islamic Technology* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 256–7.
63. Dharampal, *Indian Science and Technology in the Eighteenth Century* (Delhi: Impex, 1971), pp. 220–63.
64. Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991), p. 81.
65. Arun Kumar Biswas, 'Mineral and Metals in Medieval India', in A. Rahman (ed.), *History of Indian Science, Technology and Culture, AD 1000–1800* (New Delhi: Oxford University Press, 1999), p. 312, nn. 78–83.
66. Braudel, *Civilization*, I, p. 377.
67. Joel Mokyr, *The Lever of Riches* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 221.
68. Dieter Kuhn, *Science and Civilisation in China*, V (9) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 224.
69. A. P. Wadsworth and J. Mann, *The Cotton Trade and Industrial Lancashire 1600–1780* (Manchester: Manchester University Press, 1931), p. 106.
70. Pacey, *Technology*, pp. 103–7; Temple, *Genius*, pp. 120–1.
71. Kuhn, *Science*, V (9), pp. 428–33.
72. Denis Richards and Anthony Quick, *Britain 1714–1851* (London: Longmans, 1961), pp. 132–3.
73. Davies, *Selection*, p. 151.
74. Jones, *Growth Recurring*, p. 36.

75. Pacey, *Maze*, p. 190.
76. Braudel, *Civilization*, I, pp. 368, 370.
77. Temple, *Genius*, p. 54.
78. Joseph Needham, Wang Ling and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, IV (3) (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 420–2.
79. F. T. Evans summarised in Jones, *Growth Recurring*, pp. 18–19.
80. Richards and Quick, *Britain*, pp. 149–50.
81. Needham *et al.*, *Science*, IV (3), pp. 300–6, 359; Pacey, *Technology*, p. 6.
82. Jones, *Growth Recurring*, pp. 26, 27.

Notes to ch. 10

1. Gerard Delanty, *Inventing Europe* (London: Macmillan, 1995), p. 84.
2. George M. Frederickson, *Racism: a Short History* (Melbourne: Scribe Publications, 2002); James M. Blaut, *The Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), p. 65.
3. Thierry Hentsch, *Imagining the Middle East* (Montreal, Quebec: Black Rose Books, 1992), pp. 112–13.
4. Samir Amin, *Eurocentrism* (London: Zed Books, 1989), p. 89.
5. Linda Tuhiwai Smith, *Decolonizing Methodologies* (London: Zed Books, 1999), p. 25.
6. John R. Mackenzie cited in Smith, *Decolonizing Methodologies*, p. 22.
7. See Victor G. Kiernan, *The Lords of Mankind* (New York: Columbia University Press, 1986 [1969]).
8. *The Edinburgh Review*, cited in C. Northcote Parkinson, *East and West* (London: John Murray, 1963), p. 196.
9. Lord Curzon cited in Parkinson, *East*, pp. 221–2.
10. John Stuart Mill cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century, 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 55.
11. Hentsch, *Imagining*, pp. 107ff.
12. Martin Bernal, *Black Athena*, I (London: Vintage, 1991).

13. Denys Hay, *Europe: the Emergence of an Idea* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1957), p. 1.
14. John Campbell and Philip Sherrard, 'The Greeks and the West', in Raghavan Iyer (ed.), *The Glass Curtain Between Asia and Europe* (London: Oxford University Press, 1965), p. 71.
15. Bernal, *Black Athena*, chs. 4–8.
16. Ali Mazrui, *World Culture and the Black Experience* (Seattle: University of Washington Press, 1974), esp. pp. 38–81.
17. Blaut, *Colonizer's Model*, pp. 95–102.
18. Ibid., p. 96.
19. D. N. Livingstone, 'Climate's Moral Economy: Science, Race and Place in Post-Darwinian British and American Geography', in A. Godlewski and N. Smith (eds.), *Geography and Empire* (Oxford: Blackwell, 1994).
20. Philip D. Curtin, *The Image of Africa* (Madison: University of Wisconsin Press, 1964), pp. 65–6.
21. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 37.
22. Michael Edwardes, *East–West Passage* (New York: Taplinger, 1971), p. 109.
23. William Dampier cited in Richard White, *Inventing Australia* (Sydney: Allen and Unwin, 1981), p. 3; see also Robert Hughes, *The Fatal Shore* (London: Harvill, 1996), p. 48.
24. Peter Cunningham cited in White, *Inventing*, p. 8.
25. Edward Long, *History of Jamaica*, cited in Homi K. Bhaba, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994), p. 91.
26. Raghavan Iyer, 'The Glass Curtain Between Asia and Europe', in R. Iyer (ed.), *The Glass Curtain Between Asia and Europe* (London: Oxford University Press, 1965), p. 20.
27. Dr James Hunt cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 81.
28. George Orwell cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 158.
29. Frederickson, *Racism*, ch. 2.
30. A. J. Christopher, *Colonial Africa* (Totowa: Barnes and Noble, 1984), p. 83.

31. David B. Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (London: Yale University Press, 2000), p. 222.
32. Lord Palmerston cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 39.
33. *Punch* (1849) cited in Richard Ned Lebow, *White Britain and Black Ireland* (Philadelphia: Institute for the Study of Human Issues, 1976), p 40.
34. Marsden cited in Hughes, *Fatal Shore*, p. 188.
35. Linda Colley, *Britons: Forging the Nation 1707–1837* (New Haven: Yale University Press, 1992).
36. Colley, *Britons*, pp. 29–30.
37. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 206, also p. 227.
38. See the summary discussion in: Curtin, *Image of Africa*; Ivan Hannaford, *Race: The History of an Idea in the West* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996); Michael Banton, *The Idea of Race* (London: Tavistock, 1977); Frederickson, *Racism*.
39. Benjamin Disraeli cited in Banton, *Idea of Race*, p. 25.
40. Joseph Chamberlain cited in White, *Inventing*, p. 71.
41. Lord Curzon cited in A. P. Thornton, *The Imperial Idea and its Enemies* (New York: St Martin's Press, 1966), p. 72.
42. James Lorrimer, *Institutes of the Law of Nations*, I (Edinburgh: Blackwood and Sons, 1883), pp. 10–12.
43. M. F. Lindley, *The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law* (London: Longmans, Green, 1926), p. v.
44. John Westlake summarised in Said, *Orientalism*, pp. 206–7.
45. Mohammed Bedjaoui, 'Poverty of the International Order', in Richard Falk, Friedrich Kratochwil and Saul Mendlovitz (eds.), *International Law* (Boulder: Westview Press, 1985), p. 153.
46. Lord Carnarvon cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 105.
47. Said, *Orientalism*, p. 216.
48. Ibid., pp. 207, 95.
49. Edward W. Said, 'Representing the Colonized: Anthropology's Interlocutors', *Critical Inquiry* 15 (1989), 216.

Notes to ch. 11

1. Dugald Stewart cited in Friedrich List, *The National System of Political Economy* (London: Longmans, Green, 1885), p. 120.
2. Peter Mathias, *The First Industrial Nation* (London: Methuen, 1983), p. 31.
3. Linda Weiss and John M. Hobson, *States and Economic Development* (Cambridge: Polity, 1995), p. 115.
4. *Economic Report of the President* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1996), p. 367.
5. J. V. Beckett and Michael Turner, 'Taxation and Economic Growth in Eighteenth Century England', *Economic History Review*, 43 (3) (1990), 377–403; Paul Gregory, *Russian National Income, 1885–1913* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), pp. 130–2, 193.
6. Albert H. Imlah, *Economic Elements in the Pax Britannica* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), p. 115.
7. John A. Hobson, *Imperialism* (London: George Allen and Unwin, 1968 [1902]), pp. 98–109.
8. J. V. Nye, 'The Myth of Free Trade Britain and Fortress France: Tariffs and Trade in the Nineteenth Century', *Journal of Economic History* 51 (1) (1991), 23–46.
9. D. C. M. Platt, *Finance, Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815–1914* (Oxford: Clarendon Press, 1968), p. 87.
10. Platt, *Finance*, p. 89.
11. Sir Louis Mallet cited in Platt, *Finance*, p. 89.
12. P. G. M. Dickson, *The Financial Revolution in England* (London: St Martin's Press, 1967).
13. Imlah, *Economic Elements*, pp. 70–5; Phyllis Deane and W. A. Cole, *British Economic Growth 1688–1959* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969), p. 37.
14. Paul A. Bairoch, 'International Industrialization Levels from 1750 to 1980', *Journal of European Economic History* 11 (2) (1982), 296; Angus Maddison, *Monitoring the World Economy* (Paris: OECD, 1995), pp. 30, 182–90.

15. Weiss and Hobson, *States*, pp. 118–19; P. K. O'Brien, 'The Impact of the Revolutionary and Napoleonic Wars, 1793–1815, on the Long-Run Growth of the British Economy', *Review* 12 (3) (1989), 349–50.
16. Calculated from Stefan Oppers, 'The Interest Rate Effect of Dutch Money in Eighteenth Century Britain', *Journal of Economic History* 53 (1) (1993), 25–43.
17. O'Brien, 'Impact', 346 and 345–57.
18. N. F. R. Crafts, *British Economic Growth during the Industrial Revolution* (Oxford: Clarendon Press, 1985), pp. 62–3; Weiss and Hobson, *States*, pp. 120–1.
19. Mathias, *First Industrial Nation*, pp. 32–3.
20. Joseph Inikori, 'Slavery and the Revolution in Cotton Textile Production in England', in J. E. Inikori and S. Engerman (eds.), *The Atlantic Slave Trade* (London: Duke University Press, 1992), ch. 6.
21. Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000), p. 53.
22. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*, III (Berkeley: University of California Press, 1992), p. 522.
23. K. N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the English East India Company 1660–1760* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), pp. 273ff.; Braudel, *Civilization*, III, pp. 566–7, 572.
24. A. P. Wadsworth and J. Mann, *The Cotton Trade and Industrial Lancashire, 1600–1780* (Manchester: Manchester University Press, 1931), pp. 124–8.
25. Arnold Pacey, *The Maze of Ingenuity* (London: Allen Lane, 1974), pp. 278–82.
26. Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder* (London: Anthem, 2002), p. 22.
27. Joseph E. Inikori, *Africans and the Industrial Revolution in England* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 151–5.
28. Braudel, *Civilization*, III, pp. 386–7.
29. P. K. O'Brien, 'The Foundations of European Industrialization: from the Perspective of the World', *Journal of Historical Sociology* 4 (3) (1991), 305, 311.

30. Richard Cobden cited in Ronald Hyam, *Britain's Imperial Century, 1815–1914* (London: Batsford, 1976), p. 56.
31. Cobden cited in Platt, *Finance*, p. 88.
32. Bowring cited in Eric Williams, *Capitalism and Slavery* (London: Andre Deutsch, 1944), p. 136.
33. John M. Hobson, 'Two Hegemonies or One? A Historical-Sociological Critique of Hegemonic Stability Theory', in P. K. O'Brien and A. Clesse (eds.), *Two Hegemonies* (Aldershot: Ashgate, 2002), esp. pp. 307–14.
34. Duke of Argyll cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 66.
35. Chang, *Kicking Away the Ladder*.
36. Friedrich List, *National System*, pp. 189, 368.
37. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 25.
38. Werner Schlote, *British Overseas Trade from 1700 to the 1930s* (Westport: Greenwood Press, 1952), pp. 172–3.
39. R. P. Dutt, *The Problem of India* (New York: International Publishers, 1943).
40. Horace Wilson (1845), cited in Peter Fryer, *Black People in the British Empire* (London: Pluto Press, 1988), p. 12.
41. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), pp. 361, 367.
42. List, *National System*, chs. 8, 13.
43. Charles Kingsley cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 106.
44. Pierre Clastres, 'On Ethnocide', *Art and Text* 28 (1988), 57.
45. Stanley Engerman, 'The Slave Trade and British Capital Formation in the Eighteenth Century: a Comment on the Williams Thesis', *Business History Review* 46 (1972), 430–43; Roger Anstey, 'The Volume and Profitability of the British Slave Trade, 1761–1807', in Stanley Engerman and Eugene Genovese (eds.), *Race and Slavery in the Western Hemisphere* (Princeton: Princeton University Press, 1975), pp. 3–31.
46. Barbara Solow, 'Caribbean Slavery and British Growth: the Eric Williams Hypothesis', *Journal of Development Economics* 17 (1985), 105.

47. William Darity, 'British Industry and the West Indies Plantations', in Inikori and Engerman, *Atlantic Slave Trade*, p. 256.
48. Anstey, 'Volume', p. 24. Note that he reckons slave trade profits at £200,000 pa and national income at £180 million.
49. Calculated from Deane and Cole, *British Economic Growth*, p. 34.
50. Calculated from Ronald Bailey, 'Africa, the Slave Trade, and the Rise of Industrial Capitalism in Europe and the United States', *American History: a Bibliographic Review* 2 (1986), 32.
51. P. K. O'Brien and S. L. Engerman, 'Exports and the Growth of the British Economy from the Glorious Revolution to the Peace of Amiens', in Barbara Solow (ed.), *Slavery and the Rise of the Atlantic System* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 189.
52. Wadsworth and Mann, *Cotton Trade*, pp. 183–92; Inikori, *Africans*, pp. 372, 482.
53. Pomeranz, *Great Divergence*, p. 278.
54. Williams, *Capitalism*, pp. 98–102; Darity, 'British Industry', p. 257.
55. Inikori, *Africans*, p. 356.
56. Ibid., p. 361.
57. Darity, 'British Industry', p. 255.
58. Inikori, *Africans*, pp. 427–72.
59. Crafts, *British Economic Growth*, p. 145.
60. R. P. Thomas and D. N. McCloskey, 'Overseas Trade and Empire 1700–1860', in Roderick Floud and Donald McCloskey (eds.), *The Economic History of Britain Since 1700*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 92.
61. O'Brien and Engerman, 'Exports', p. 189.
62. P. K. O'Brien, 'European Economic Development: the Contribution of the Periphery', *Economic History Review* 35 (1982), 1–18; O'Brien, 'Foundations', 303–6.
63. O'Brien, 'Foundations', 310–11.
64. O'Brien and Engerman, 'Exports', pp. 181–2.
65. Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 209.
66. Eric L. Jones, *The European Miracle* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p. 83.

67. Pomeranz, *Great Divergence*, pp. 274–8.

68. Calculated from Hyam, *Britain's Imperial Century*, p. 322.

69. W. S. Jevons cited in Hyam, *Britain's Imperial Century*, pp. 47–8, my emphases.

70. Alec Hargreaves, 'European Identity and the Colonial Frontier', *Journal of European Studies* 12 (1982), 167.

71. Richard Broome, *Aboriginal Australians* (St Leonards, New South Wales: Allen and Unwin, 1982), p. 51; Henry Reynolds, *The Other Side of the Frontier* (Ringwood, Victoria: Penguin, 1982), pp. 122–3.

72. Henry Reynolds, *An Indelible Stain?* (Harmondsworth: Penguin, 2001), ch. 4.

73. See T. Barta, 'After the Holocaust: Consciousness of Genocide in Australia', *Australian Journal of Politics and History* 31 (1) (1984), 154–61.

74. E. Deas Thomson (1842) cited in Robert Hughes, *The Fatal Shore* (London: Harvill, 1996), p. 278.

75. Barta, 'After the Holocaust'; Colin Tatz, *Genocide in Australia* (Canberra: Aboriginal Studies Press, 1999); Reynolds, *Indelible Stain?*

76. Reynolds, *Indelible Stain?*, pp. 155–79.

77. Anne-Marie Willis, *Illusions of Identity* (Sydney, New South Wales: Hale and Iremonger, 1993), pp. 96–7.

78. Jeffrey G. Williamson, 'Why was British Growth so Slow during the Industrial Revolution?', *Journal of Economic History* 44 (1984), 687–712.

79. Weiss and Hobson, *States*, pp. 119–23; O'Brien and Engerman, 'Exports', pp. 193–209.

80. Lance Davis and Robert Huttenback, *Mammon and the Pursuit of Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

81. John M. Hobson, 'The Military Extraction Gap and the Wary Titan: The Fiscal Sociology of British Defence Policy, 1870–1913', *Journal of European Economic History* 22 (3) (1993), 463–73, 478–93. See also Niall Ferguson, 'Public Finance and National Security: the Domestic Origins of the First World War Revisited', *Past and Present* 142 (1994), 148–53.

82. Paul M. Kennedy, *The Realities Behind Diplomacy* (London: Fontana, 1989), p. 32, his emphasis.
83. Avner Offer, 'The British Empire, 1870–1914: a Waste of Money?', *Economic History Review* 46 (2) (1993), 215–38.
84. K. J. Holsti, *Peace and War* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), ch. 5.
85. Thomas and McCloskey, 'Overseas Trade', p. 100.

Notes to ch. 12

1. Cf. Graeme Gill, *The Nature and Development of the Modern State* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2003), pp. 172–91.
2. Linda Weiss and John M. Hobson, *States and Economic Development* (Cambridge: Polity, 1995), p. 45.
3. Margaret Levi, *Of Rule and Revenue* (London: University of California Press, 1988), pp. 112, 115.
4. John D. Brewer, *The Sinews of Power* (London: Unwin Hyman, 1989), pp. 129–32.
5. C. B. A. Behrens, *The Ancien Régime* (London: Thames and Hudson, 1967), pp. 138–43.
6. J. C. Riley, *International Government Finance and the Amsterdam Capital Market 1740–1815* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).
7. Weiss and Hobson, *States*, p. 45.
8. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, II (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), p. 390, also pp. 450–2.
9. Max Weber, *Gessamelte Politische Schriften* (Tübingen: J. C. B. Mohr, 1988), pp. 126–7, 180–1, 230, 282, 377, 410. See also John M. Hobson and Leonard Seabrooke, 'Reimagining Weber: Constructing international society and the social balance of power', *European Journal of International Relations*, 7 (2) (2001), 239–74.
10. Adam Smith, *The Wealth of Nations* (New York: The Modern Library, 1937 [1776]).
11. Paul A. Bairoch, *Economics and World History* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 40.

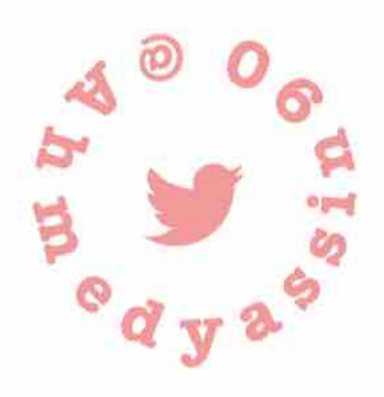
12. Weiss and Hobson, *States*, ch. 4.
13. Colbert cited in E. H. Carr, *Nationalism and After* (London: Macmillan, 1945), p. 5.
14. John M. Hobson, *The Wealth of States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); cf. John A. Hobson, *Imperialism: a Study* (London: George Allen and Unwin, 1968 [1902]), pp. 94–109.
15. Peter Flora, *State, Economy, and Society in Western Europe 1815–1975*, I (London: Macmillan, 1983), pp. 281–339. I have corrected his figures for Germany.
16. Hobson, *Wealth*, esp. pp. 19–20, 210–11.
17. E.g. Clive Trebilcock, *The Industrialization of the Continental Powers 1870–1914* (London: Longman, 1981); Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).
18. James M. Blaut, *Eight Eurocentric Historians* (London: Guilford Press, 2000), p. 144.
19. Flora, *State*, pp. 96–151.
20. Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder* (London: Anthem, 2002), pp. 74–5.
21. Ibid., pp. 75–6.
22. Patricia Springborg, *Western Republicanism and the Oriental Prince* (Austin: University of Texas Press, 1992), p. 19.

Notes to ch. 13

1. Michael Mann, *The Sources of Social Power*, I (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 378.
2. Ibid., p. 404.
3. Jack Goody, *The East in the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p. 8.
4. Lynn White, *Medieval Religion and Technology* (Berkeley: University of California Press, 1978), p. 80.
5. F. Oakley cited in Goody, *East*, p. 8.
6. Mann, *Sources*, I, ch. 1.

7. Andre Gunder Frank, *ReOrient* (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 335–6.
8. The phrase that Nathan Sivin attributes to the framework deployed by Joseph Needham; see Sivin, editor's introduction, in Joseph Needham and Lu Gwei-Djen, *Science and Civilisation in China*, VI (6) (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 13–14. Pacey's term 'global dialogue' is also useful; Arnold Pacey, *Technology in World Civilization* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1991); cf. Jerry H. Bentley, *Old World Encounters* (New York: Oxford University Press, 1993).
9. Janet L. Abu-Lughod, *Before European Hegemony* (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 18, 354.
10. Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 388, and pp. 385–91.
11. James M. Blaut, The *Colonizer's Model of the World* (London: Guilford Press, 1993), p. 208, n. 2.
12. E. P. Thompson, *The Poverty of Theory and Other Essays* (London: Merlin Press, 1978).
13. Frank, *ReOrient*, pp. xvi, xxvi; Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence* (Princeton: Princeton University Press, 2000); Marshall G. S. Hodgson, *Rethinking World History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
14. Cf. David Abernethy, *The Dynamics of Global Dominance* (New Haven: Yale University Press, 2000), esp. ch. 10.
15. Edward W. Said, *Orientalism* (London: Penguin, 1991 [1978]), p. 2, his emphasis.
16. Mann, *Sources*, I, p. 531.
17. Pomeranz, *Great Divergence*; Blaut, *Colonizer's Model*.
18. Felipe Fernández-Armesto, *Millennium* (London: Black Swan, 1996), p. 345.
19. James Axtell, 'Colonial America without the Indians: Counterfactual Reflections', *Journal of American History* 73 (4) (1987), 984.
20. Fernández-Armesto, *Millennium*, pp. 365–7.
21. Goody, *East*, p. 7.

22. John M. Roberts, *The Triumph of the West* (London: BBC Books, 1985), p. 201.
23. David S. Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (London: Little, Brown, 1998), p. 514.
24. W. E. B. Du Bois, *Black Reconstruction in America* (New York: Russell & Russell, 1935), p. 722.
25. George G. M. James, *Stolen Legacy* (New York: Philosophical Library, 1954).
26. Henry Reynolds, *Black Pioneers* (London: Penguin, 2000), pp. 9–10.
27. Edward W. Said, Preface (2003), in *Orientalism* (London: Penguin, [1978] 2003), p. xxii.


@Ahmedyassin90

